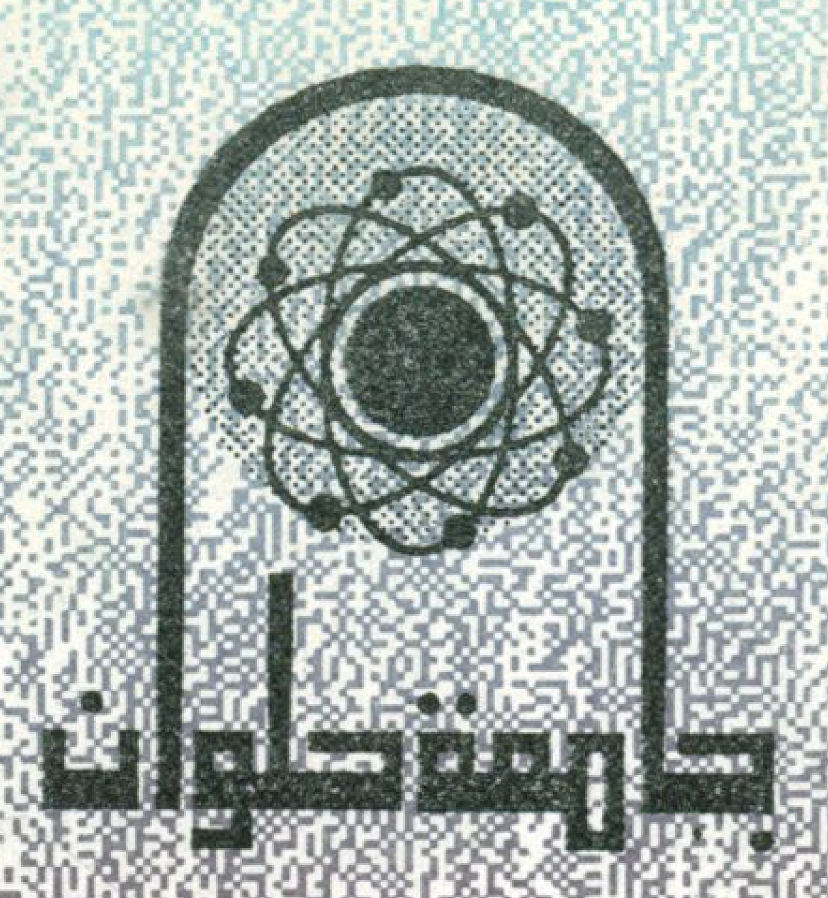


المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية
فى
مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الأستاذ الدكتور/ حسن حسنى

رئيس جامعة حلوان

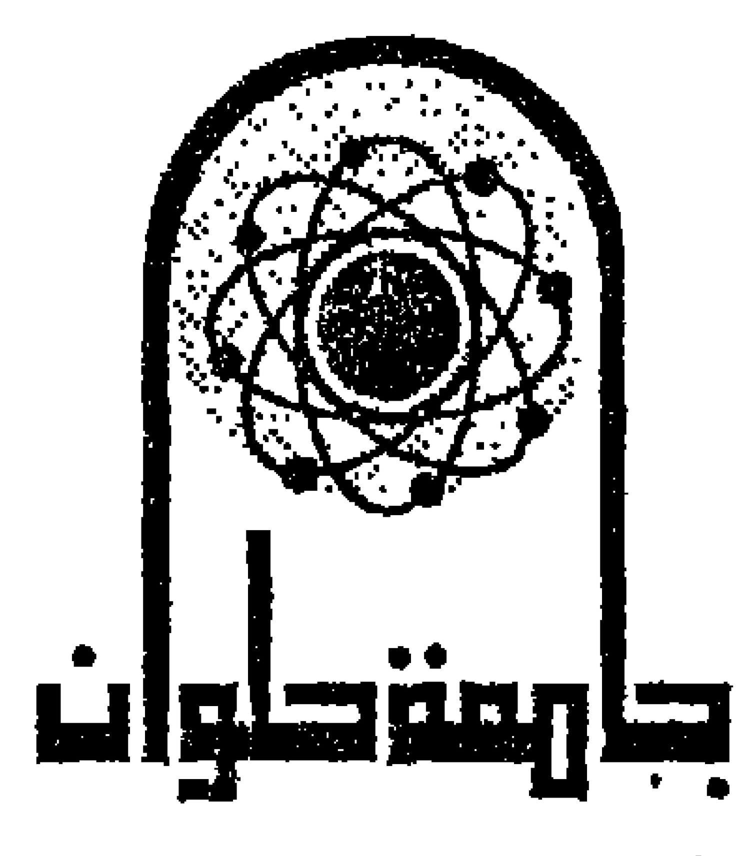
الأستاذ الدكتور/ رشاد أحمد عبداللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وأمين عام المؤتمر

فى الفترة من ٢-٣/٤/٢٠٠٠



المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر

لكلية الخدمة الاجتماعية

الخدمة الاجتماعية

فــى

مواجهة المشكلات والظواهر الاجتماعية

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الأستاذ الدكتور/ حسن حسنى

رئيس جامعة حلوان

الأستاذ الدكتور/ رشاد أحمد عبد اللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت قاسم

وكيل الكلية للدراسات العليا وأمين عام المؤتمر

فى الفـتره من ٢:٣/٤/٢٠٠٠


بسم الله الرحمن الرحيم

أهداف ومحاور المؤتمر

أولاً: أهداف المؤتمر

(١) التعرف على أحدث الأساليب المهنية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية.

(٢) توضيح دور مؤسسات العمل الاجتماعى فى المجالات المهنية المختلفة.

(٣) تشجيع الباحثين على الاستمرار فى تنمية البحوث المهنية بصورة مقننة.

(٤) تبادل الخبرات فى مهنة الخدمة الاجتماعية بين الأكاديميين والممارسين فى مصر والوطن العربى فى إطار الجهود المبذولة لمواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية.

ثانياً: محاور المؤتمر

(١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج الخاصة بها.

(٢) الظواهر الاجتماعية المصاحبة للتغير.

(٣) أساليب الممارسة المهنية لمواجهة المشكلات.

تنظيم المؤتمر

رعاية المؤتمر

الأستاذ الدكتور مفيد شهاب

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الأستاذ الدكتور حسن حسنى

رئيس جامعة حلوان

رئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور رشاد أحمد عبداللطيف

عميد الكلية

أمين عام المؤتمر

الأستاذ الدكتور محمد رفعت قاسم

وكل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف	عميد الكلية ورئيس المؤتمر
أ.د. محمد رفعت قاســــم	وكيل الكلية وأمين المؤتمر
أ.د. عبدالحليم رضا عبدالعال	أستاذ بقسم تنظيم المجتمع

أ.د. إبراهيم بيومى مرعى	أستاذ بقسم خدمة الجماعة
أ.د. نبيل محمد صادق	رئيس قسم تنظيم المجتمع
أ.د. ملاك أحمد الرشيدى	أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
أ.د. أحمد محمد السنهورى	رئيس قسم مجالات الخدمة الاجتماعية
أ.د. نصيف فهمى منقريوس	أستاذ بقسم خدمة الجماعة
أ.د. محمد عبدالحى نوح	أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
أ.د. كرم محمد الجندى	أستاذ بقسم خدمة الجماعة
أ.د.عبدالعزيز فهمى النوحى	أستاذ بقسم خدمة الفرد
أ.د. وفاء هانم الصادى	أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
أ.د. ماهر أبوالمعاطى على	وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
أ.د. نبيل إبراهيم أحمد	رئيس قسم خدمة الجماعة
أ.د. ثريا عبدالرؤوف جبريل	وكيل الكلية لشئون البيئة
أ.د. نظيمه أحمد سرحان	أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية

الأمانة الفنية للمؤتمر

أ.م.د. عبدالرحمن صوفى عثمان

أ.م.د. نصر خليل عمران

أ.م.د. جمال شحاته حبيب

أ.م.د. أحمد يوسف بشير

أ.م.د. مصطفى عبدالعظيم فرماوى

د. محمد بهاءالدين بدر الدين

د. أحمد محمد يوسف عـــليق

د. عاطـف مصطفى مـــكاوى

د. عصــــام عبدالرازق فتح الباب

د. إبراهـــيم عبدالمجيد أحـــمد

د. زغلـــول عـــباس حســـنين

لجنة الصياغة والتوصيات

أ.د. محمد رفعت قاســـم

أ.د. كمـــال أغـــا

أ.م.د. جمال شحاته حـبيب

المحتويات

كلمة الأستاذ الدكتور/ رشاد أحمد عبداللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب وزير التعليم والدولة للبحث العلمى وراعـــى المؤتمر

والذى نقتد به جميعاً فى مهنة الخدمة الاجتماعية سـواء علـى مسـتوى الكليات أو المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية ... لما له من مواقف جريئة وعظيمـة على المستوى المحلى والدولى ... فعلى المستوى المحلى ومنذ فترة وجيزة كـانت له خطواته الواسعة نحو تطوير التعليم الجامعي والاهتمام بـأداء عضـو هيئـة التدريس ووضعه آليات تدفع الجامعات إلى اللحاق بمعدلات التنميـة المتسـارعة على مستوى العالم ... وكان له الفضل فى أن يكون لمهنة الخدمة الاجتماعية كيان مستقل تسعى من خلاله إلى تطور معارفها وخدمة قضية التنميـة فـى مصرنـا الحبية. وعلي المستوى الدولى يشعر الإنسان بالفخر لأنك بطل طابا ومـا ذكـر اسمك فى أى محفل دوى إلا وكنت أنا وزملائى نشعر بالفخر لأنك رمز للإنسـان المصرى الأصيل الذى يعتز بمصريته ويسعى إلى نموه وتقدمه.

الأستاذة الدكتورة/ أمينه الجندى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية

لقد أسعدنا حضورك ... لأنك ابنة هذه الكلية ... وجميع زملائك يحيطونـك بالاعزاز والتقدير ... كان لقصة كفاحك الطويلة والمشرفة ما يسعد كل شاب فـى هذا المؤتمر أن تتوج وزارة الشئون الاجتماعية بك وتشرف بـأنك وزيـرة لـها وتدعوك بمزيد من الاسهام فى خدمة قضايا المجتمع المصرى ومواجهة مشـكلاته وتؤكد لسيادتكم بأن كلية الخدمة الاجتماعية هى "بيت خبرة" لكم تضع كل إمكاناتها وخبراتها تحت تصرفكم وبما يفيد فى تدعيم أواصر الترابط بيـن الكليـة ووزارة الشئون الاجتماعية ... ونشكرك لحضورك المؤتمر وتشـريف اليوبيـل الذهبـى للكلية.

الأستاذ الدكتور/ علىالدين هلال ... وزير الشباب ... نشكر لكم حضوركم المؤتمر وباسم ١٢ ألف شاب هو طلاب الكلية وما يقـرب مـن ٥٠٠ موظـف وعضو هيئة تدريس هم شباب العاملين والأساتذة، بالكلية نقول لكم أهلاً وسـهلاً بكم ... ونشكركم على جهدكم المتواصلة من أجل خدمة شباب مصر ... وكليـة

الخدمة الاجتماعية تتعاون معكم فى مجال البحوث وفى مجال التدريب حيث تجرى حالياً دراسة عن اتجاهات الشباب نحو المتغيرات الاقتصادية فى مصر ودراسة أخرى عن تقوية رأى الشباب فى مصر. كما شارك العديد من أعضاء هيئة التدريس فى الدورات التدريبية التى تعدها وزارة الشباب فى مختلف مناطق مصرنا الحبيبة.

الأستاذ الدكتور/ مصطفى عبدالقادر وزير الإدارة المحلية

نعتز بحضورك اليوبيل الذهبى للكلية وتشريفك لمؤتمر الكلية الثالث عشر ... وكم سمعنا عنك وعن جهودك المتواصلة لتحقيق التنمية ... وخلال الفترة الوجيزة التى توليتم فيها الوزارة كانت هناك انطلاقات شملت كافة مناطق مصر ... وكان هناك تطوير لأجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية ... وكان لحسن اختياركم للقيادات بالغ الأثر فى نفوس الجماهير حيث عرفت أنكم تحسنون الاختيار لما فيه مصلحة مصر بعيداً عن المحسوبيات وأن سياركم الوحيد هو الشفافية والصدق والإخلاص والنزاهة.

الأستاذ الدكتور/ المحافظ عبدالرحيم شحاته محافظ القاهرة

لقد لمسنا سيادتكم الجهد المتواصل والعمل الدؤوب من أجل أن تكون محافظة القاهرة من أجمل محافظات العالم ... وكان عملكم دائماً يشير إلى هذا الجهد المتميز ... وباسم أسرة كلية الخدمة الاجتماعية نقدم لك كل الشكر على هذا العطاء.

سعادة المستشار المحافظ/ محمود أبو الليل محافظ الجيزه

نعرفك منذ أن كنت محافظاً لكفر الشيخ ... وكنت مثالاً جيداً للمسئول الذى يخاف الله فى عمله ويسعى دائماً إلى خدمة المواطنين والارتقاء بمحافظته.

الأستاذ الدكتور/ حسن حسنى رئيس الجامعة وراعى المؤتمر

ورئيس هذا السرح العظيم ... جامعة حلوان

وأعرف أنكم لا تحبون الاطراء ولكنها الحقيقة التى يعرفها الجميع ... انكم بأخلاقكم العظيم جعلت كل إنسان يشعر أنه فى يد أمينة بعيدة عن البغض والكراهية ... فكان لأخلاقكم صداة بين جميع الحضور وبين جميع من يتعامل

معكم ... حفظك الله وأكثر من أمثالك وشكرك أما الجميع ليس من باب المجاملة ولكنه حقيقة يجب أن يعرفها الجميع ووصية أوصانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأله أحد الصحابة اننى أحب فلان ... فلقال ولما لا تقول له ذلك ...

الأستاذ الدكتور/ عمرو عزت سلامه نائب رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور/ عبدالحي عبيد نائب رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور/ حازم عطيه نائب رئيس الجامعة

السادة رؤساء الوفود العربية من السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية، الأردن ...

السادة نواب رئيس الجامعة

السيده/ ثريا لبنه نقيب الاجتماعيين

السادة/ عمداء ووكلاء وأساتذة الكليات

الساده/ رؤساء المصالح الحكومية والأهلية

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم ومرحباً في مؤتمركم الثالث عشر بكلية الخدمة الاجتماعية والذى يدور موضوعه حول "الخدمة الاجتماعية ومواجهة المشكلات الاجتماعية" وتشمل محاوره:

١) الاحتياجات القومية وتصميم البرامج
٢) دراسة الظواهر الاجتماعية.
٣) استثمار الموارد البشرية
٤) استراتيجيات وأساليب الممارسة المهنية

ويتواكب هذا المؤتمر والمحاور التى يتضمنها مع ذكرى عزيزة وهى اليوبيل الذهبى لكلية الخدمة الاجتماعية وذلك بمرور ٥٠ خمسون عاماً على تخريج أول دفعة لكليلة الخدمة الاجتماعية عام ٤٩/٥٠ لتكون الألفية الثالثة ذكرى لليوبيل الذهبى للكلية ... وكان عدد الخريجين فى ذلك الوقت (١٨) برز من خلالهم معظم رواد العمل الاجتماعى فى مصر وفى العالم العربى وخلال عشر سنوات زاد هذا العدد إلى (٢١٣) خريج ثم بلغ عام ٦٩ أى بعد عشرون عاماً (٣٦٧) ووصل عام ٧٩ (٤١٢) وعام ٨٩ (٤٤٣) وفى عام ٢٠٠٠ وصل العدد إلى (٢٠١٨) طالب وطالبة وكان العدد الإجمالى لطلاب الكلية عام ٤٩ (٤٨)

طالب وطالبة وبعدد إجمالى للكلية حاليه ١٢ ألف طالب.

ولقد شهدت أحداث القرن الماضى انجازات متتالية على المستوى المحلـــى والدولى فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان أبرزهنا:

أولا: الخروج من الوادى طيق إلى رحاب مصر كلها ممثلا ذلك

- مشروع توشكا وإقامة ٤٥٠ ألف فدان زراعية
- مشروع العوينات وإقامة ٦٢٠ ألف على ترعة السلام شرق وغـــرب قناة السويس
- تنمية الصعيد
- وادى التكنولوجيا

ثانيا: المدن الجديدة فى شمال وجنوب وشرق وغرب مصر لخدمـــة الشـباب ومواجهة مشكلاته سواء ما يتعلق منها بالاسكان، الطرق، البطالة.

ثالثا: برامج التنمية ومدى مواجهتها لمستلزمات الشباب

رابعا: هناك مشكلات نتجت من هذا التطور السريع منها:

- المعاش المبكر
- تطوير العمل الاجتماعى

ولقد جاءت ورش العمل والأبحاث المقدمة وحلقات الحوار معبرة عن ذلـك ومتواكبة مع مشكلات المجتمع وأهدافه حيث تضع نتـــائج هــذه البحــوث أمــام أصحاب متخذى القرار واضعين كل الخبرات والجهود أمام قائد مسيرة مصـبو ... سيادة **الرئيس المحبوب/ حسنى مبارك** وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يحقـــق هذا المؤتمر أهدافه فى ظل هذه الكوكبة من العلماء والمفكرين. وفى ظل الدعـــم المتواصل من **أ.د. حسن حسنى** رئيس الجامعة والسادة رجال الأعمال ... وفكـــر كل من ساهم فى انجاح فاعليات هذا المؤتمر حتى ولو بالدعاء.

جزاكم الله كل خير وبارك الله فيكم ونفع بكم...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف

عميد الكلية ورئيس المؤتمر

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمد رفعت قاسم

أمين عام المؤتمر ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

السيدات والسادة أعضاء المؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تمر المجتمعات الإنسانية بظروف وأوضاع اقتصادية وسياسية وثقافية سريعة التغير عميقة التأثير كما تواجه هذه المجتمعات نتيجة لهزا التغير السريع ظواهر ومشكلات جديدة ومتعددة فى ظل الاتجاه العالمى المتنامى نحو العولمة فإنه يتوقع أن تزداد حدة المشكلات الاجتماعية ومن هنا كانت أهمية تضافر مختلف العلوم والمهن والتخصصات لمواجهة تلك الظواهر وتلك المشكلات ومساعدة الإنسان على التوافق مع متغيرات ومستجدات العصر على الساحة العالمية والمحلية.

ومن هذه المهن والتخصصات مهنة الخدمة الاجتماعية التى تهدف إلى مساعدة الإنسان فى مختلف مستوياته على مواجهة تلك المشكلات بفاعلية أكبر وإعداده للتوافق مع عصر العولمة الذى يعيشه.

لذلك اختار مؤتمرنا هذا العام موضوع الخدمة الاجتماعية ومواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية لكى يسهم الباحثون والعلماء والممارسون المتخصصون فى الخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات فى دراسة تلك الظواهر وتلك المشكلات كذلك الموضوعات والقضايا المرتبطة بمحاور المؤتمر والتى تتعلق فى جملتها بدور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مواجهة تلك المشكلات.

ويعمل مؤتمرنا هذا العام على استمرار مناقشة البحوث العلمية التى تتعلق بموضوعه كذلك مسايرة التقدم العلمى فى مجالات الخدمة الاجتماعية والوقوف على كل ما هو جديد بهدف النهوض بالمهنة والقائمين عليها وتدعيم التواصل الفكرى والعلمى بين الأكاديميين والممارسين وتبادل الخبرات بين ممارسى الخدمة الاجتماعية فى مصر والدول العربية.

وأرجو أن يحقق هذا المؤتمر بفضل تعاونكم كل ما نصبو إليه من أهــداف لخدمة وطننا العزيز مصر وأمتنا العربية ورفعة مهنتنا الإنسانية.

وفى النهاية أقدم كل الشكر والتقدير لكل من ساهم وعمل على انجاح هــذا المؤتمر.

كما أرحب بكل الحاضرين سواء من جامعة حلوان أو ســائر الجامعــات والمعاهد العلمية فى مصر ومن الدول العــربية الشقيقة كمــا نرحـب بالســادة القيادات الشعبية والتنفيذية والسياسية وجمهور الحاضرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. محمد رفعت قاسم

أمين عام المؤتمر ووكيل الكلية

المحور الأول

المشكلات الاجتماعية

(١) مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية
أ.د. ماهــر أبو المعاطى

(٢) الخــدمة الاجـتماعية وحــماية البيئـــــة
أ.د. محمد نجيب توفيق

(٣) الأســرة والتوافــق النفســى للمســنين
أ.د. ثنـــاء الضـــبع

(٤) جـــرائـــم الاغتصـــــاب
أ. خالد محمــد القاضى

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
مداخل الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

إعداد
أ.د. ماهر أبوالمعاطى على
وكيل كلية الخدمة الاجتماعية لشئون التعليم والطلاب
جامعة حلوان

مقدمة:

شهدت الخدمة الاجتماعية منذ السبعينات من القرن الماضى تطورات رئيسية وتغيرات فى أنماط الممارسة المهنية من حيث أساليبها وطرقها ومعارفها ومهاراتها.

وتعد الممارسة العامة من أحدث الاتجاهات التى يركز فيها الأخصائى الاجتماعى على المشكلات والحاجات الإنسانية من خلال مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهنى لحل المشكلة بالتركيز على جميع الأنساق سواء كان نسق التعامل فرداً أو أسرة أو جماعة أو مجتمعاً ليمثل اتجاهاً تفاعلياً لممارسة الخدمة الاجتماعية يبتعد عن النمط التقليدى لتفضيل المؤسسة الاجتماعية تطبيق طريقة محددة (خدمة فرد، خدمة الجماعة، تنظيم مجتمع) من طرق المهنة.

وتكمن القضية الرئيسية التى تحاول هذه الورقة معالجتها فى:

عدم وجود فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كاتجاه أو منهاج عمل فى مهنة الخدمة الاجتماعية يتضمن عديداً من المداخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

وسيتم مناقشة تلك القضية من خلال عرض النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة فى التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة.

خامساً: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة.

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية.

سابعاً: نماذج لبعض المشكلات والظواهر الاجتماعية التى يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة.

وترجع أهمية هذا الموضوع فى أنه يحقق لدارسى وممارسى الخدمة الاجتماعية عدة أهداف أهمها:

(١) توفير فهم مشترك بين الأكاديميين والممارسين لماهية الممارسة العامة كأحد الاتجاهات الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى مواقف الممارسة المهنية بوجه عام والتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية بوجه خاص.

(٢) تمكين الممارسين فى مجالات الخدمة الاجتماعية من دراسة وتفسير وفهم المواقف العديدة التى يمرون بها أثناء الممارسة المهنية وتحديد العوامل والعناصر والأسباب والمتغيرات التى كانت وراء حدوث تلك المواقف على أساس علمى متفق، عليه وتوجيه برامج التدخل المهنى فى ضوء ما أسفر عنه تحديد تلك العوامل والمتغيرات المؤثرة فى كل موقف على حدة والتوظيف الأمثل للمعطيات النظرية الحديثة التى يتضمنها اتجاه الممارسة العامة لاختيار المدخل العلمى الملائم من ناحية وتكنيكات وأدوار التدخل المهنى من ناحية أخرى بما يحقق أفضل النتائج وفقاً لمتطلبات الموقف (١ ص: ١٤٤).

(٣) أن عرض هذا الاتجاه من شأنه أن يثير حواراً علمياً وتنافساً مرغوباً يكون أدعى لإثراء التنظير والممارسة فى مجالات الخدمة الاجتماعية باستخدام أحدث اتجاهات الممارسة المهنية.

وفيما يلى عرضاً للنقاط التى سبق تحديدها:

أولاً: مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ارتباطاً بمجالات الممارسة المهنية:

يرجع ظهور مفهوم الممارسة العامة إلى المحاولات الأولى لتطوير مفهوم موحد لممارسة الخدمة الاجتماعية والذى يركز على مفهوم النظرة الشمولية ويشير إلى الكلية وعلى كل الأجزاء التى يتكون منها هذا الكل والعلاقة بين الأجزاء ومدى ترابطها واستقلالها والتى ظهرت فى كتابات كل من:

(Jansmust & Kurt Goldstein & Welter Cannon & Claude Bernard & Andras Angyal)

وكما أوضحها (Goldwag) فى قوله:

إن النظرة الشمولية تعنى فهم الكائن الحى على أنه وحدة كلية وفهم وحداته المكونة له كأنظمة مترابطة بعضها بالبعض الآخر والتى يمكن فهمها عن طريق دراسة هذه الأجزاء لكن دون فقدان الرؤية والنظرة على أنها مترابطة وتشكل كائناً حياً متكاملاً. (٢ ص: ٣).

ثم يتبلور هذا الاتجاه بظهور بعض النظريات الحديثة كنظرية الأنساق العامة والأنساق البيئية التى تركز على التوازن بين الفرد والبيئة وما أوضحه (William Gorden) وما لخصه (Hearn) من أن للخدمة الاجتماعية رؤية مزدوجة متلازمة حيث تركز على الفرد ومكانته ونسقه وبيئته، وتعمل الخدمة الاجتماعية عند التقاء النسق الإنسانى (الفرد) مع بيئته، وأن الظاهرة التى تحدث عند الالتقاء عبارة عن تفاعل متبادل بين الإنسان والبيئة، وهذا التفاعل يؤدى إلى بذل مجهود يركز على سلوك الأفراد من ناحية وظروف البيئة من ناحية أخرى مما يساهم فى إحداث تغيير فى مستوى الفرد والبيئة، وأوضح أن أفضل الإجراءات هى التى تعمل على تنمية ورعاية الفرد وفى نفس الوقت تعمل على تحسين الظروف والبيئة المحيطة (٣ ص ص: ٧ – ٩).

وظهرت عدة تعاريف لتبلور مفهوم الممارسة العامة منها:

التعريف الأول:

هى إطار للممارسة يوفر للأخصائى الاجتماعى أساساً نظرياً انتقائياً لإحداث التغيير فى كافة مستويات الممارسة من الفرد إلى المجتمع يساهم فى تحقيق مسئوليات الممارسة العامة لتوجيه وتنمية التغيير المخطط وحل المشكلة. (٤ ص: ٦)

التعريف الثانى:

هى منظور لطبيعة الممارسة يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ويركز فيه الأخصائى الاجتماعى على المشكلات الاجتماعية والحاجات الإنسانية دون تفضيل تنفيذ طريقة معينة للممارسة بل بالتأكيد على ما يجب اتخاذه من إجراءات معينة لتحديد المشكلة واختيار النظريات والطرق الملائمة مستخدماً الأنساق البيئية وعمليات حل المشكلة كأساس لعمله. (٥ ص: ١١٠٢)

التعريف الثالث:

هى نمط من الممارسة يعتمد على أساس عام من المعارف والمهارات التى تنتهجها مهنة الخدمة الاجتماعية فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال استخدام الأخصائى الاجتماعى أساليب متعددة فى تحليل والتعامل مع المشكلات وأساليب حلها بشكل شامل بحيث يكون قادراً على إشباع مدى واسع من احتياجات العملاء وخدمتهم عن طريق التدخل مع أنساق عديدة مخلفة ومتباينة أو التنسيق بين جهود المتخصصين بتسهيل عمليات الاتصال بينهم. (٦ ص ص: ٩١ – ٩٢)

ومن خلال عرض التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهومنا للممارسة العامة على أنها: .

اتجاه الممارسة المهنية الذى يركز فيه الأخصائى الاجتماعى على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة – دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية – لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية فى إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم واضعاً فى اعتباره كافة أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة، مجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس الطبيعة المنفردة لممارسة الخدمة الاجتماعية فى تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة.

ومن التعريف السابق يتضح ما يلى:

(١) أن الممارسة العامة تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الذى ينبثق منه عدة مداخل يتضمن كل منها مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهنى التى تشمل عدداً من الأساليب الفنية التى تنتمى إلى عديد من

النظريات العلمية حيث يتوقف اختيار الأخصائى لأى من هذه الأساليب على طبيعة الموقف الذى يتعامل معه لتتحدد أساليب واستراتيجيات التدخل مع تلك المواقف.

(٢) يمثل اتجاهاً تفاعلياً للممارسة يبتعد عن النمط التقليدى والذى يقسم مهنة الخدمة الاجتماعية إلى طرقها المعروفة (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع، التخطيط، البحث، الإدارة) ودون التركيز على أو تفضيل تطبيق طريقة محددة من تلك الطرق بل يوفر للأخصائى الاجتماعى أساساً نظرياً انتقائياً للممارسة يتوقف على قدرة الأخصائى فى التعامل مع مستويات الممارسة (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، مجتمع).

(٣) تتمثل المسئولية الرئيسية للممارس العام فى توجيه وتنمية التغيير المخطط أو حل المشكلة لمساعدة المستفيدين من المؤسسات الاجتماعية أياً كانت نوعية تلك المؤسسات أولية أو ثانوية لممارسة الخدمة الاجتماعية لتوفير الخدمات التى يحتاجها عملاء تلك المؤسسات.

(٤) يعتمد الممارس العام فى ممارسته لدوره فى هذا المجال على أسس معرفية ومهارية وقيمية.

- حيث يرتبط الأساس المعرفى بمفاهيم النظرية العامة للأنساق ونظرية الأنساق البيئية وخاصة فيما يتعلق بتفسير مشكلات العملاء فى ضوء العلاقة المتبادلة والتكامل بين الأنساق وبعضها.
- يجب أن تتوفر المهارات اللازمة لممارسة العمل المهنى مثل مهارات الاتصال، مهارات تحليل المشكلات، مهارات التعاقد، مهارات التقبل، مهارات تطبيق أساليب التدخل المهنى..الخ.
- إلى جانب الالتزام بالقيم المهنية للخدمة الاجتماعية التى تؤكد على كرامة نسق التعامل وحقه فى تقرير مصيره وغيرها من القيم التى توجه الممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى.

(٥) يمارس الأخصائى الاجتماعى دوره كممارس عام كأحد التخصصات التى تعمل فى أى من مجالات الممارسة المهنية كالمجال الطبى، المجال المدرسى،

مجال رعاية الشباب، مجال رعاية المسنين، مجال رعاية الطفولة، مجال رعاية الأحداث، مجال رعاية الأسرة..الخ. على أساس من العمل الفريقي، الذي يعتمد على اشتراك عدد من المهنيين ذوى التخصصات المختلفة يعمل كل منهم من خلال إطار مرجعي لرسم أفضل الخطط للتعامل مع المستفيدين من خدمات المؤسسات مما يستوجب ضرورة تفهم ديناميات وميكانيزمات العمل الفريقي ويتعاون مع التخصصات الأخرى لتوفير الرعاية المتكاملة لأنساق العملاء التي يتم التعامل معها.

(٦) تسعى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية إلى مساعدة المؤسسات الاجتماعية على تحقيق أهدافها والمساهمة في توفير الخدمات للمواطنين ووقايتهم من الوقوع في المشكلات وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من القيام بمسئولياتهم أي تحقيق الأهداف الوقائية والعلاجية والتنموية في أي مجال من مجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

ثانياً: مبررات استخدام الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية عبارة عن إطار للتدخل المهنى للأخصائى الاجتماعى يبتعد عن النمط التقليدى لممارسة الخدمة الاجتماعية الذى يعتمد على تطبيق طريقة معينة من طرق المهنة ويوفر للأخصائى الاجتماعى إطاراً نظرياً انتقائياً يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات لإحداث التغيير البناء لجميع أنساق التعامل من الفرد إلى المجتمع.

ويركز هذا الاتجاه على ثلاثة عناصر أو محددات رئيسية هى:

- ميادين ومؤسسات الممارسة المهنية.
- المشكلات الاجتماعية لأنساق العملاء فى مجال الممارسة.
- فئات السكان المعرضين للخطر ارتباطاً بمجال الممارسة.

ويعتبر اتجاه الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية من أفضل الاتجاهات المعاصرة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية ويرجع ذلك للمبررات التالية:

المبرر الأول:

نظراً لأن المشكلات الاجتماعية تتطلب بالضرورة ممارس له اتجاهات واسعة مع مفهوم متعدد الجوانب والمهارات بحيث يكون قادراً على التعامل مع أى عدد من الأنساق فإن الممارسة العامة تعتبر من أفضل الاتجاهات للتعامل معها نظراً لأنها تقدم منظوراً بواسطته يرى الأخصائى الاجتماعى موقف الممارسة بوجه عام ويستخدم نظرية النسق فى التركيز على التفاعل بين الأنساق أى تفاعل الشخص مع البيئة ويوفر له معرفة واسعة وأساس مهارى متنوع بحيث يصبح الممارس قادراً على اختيار الأسلوب الملائم لخدمة المستفيدين. (٧ ص ص: ٢٢ – ٢٣)

المبرر الثانى:

أنه مع تعدد حاجات ومشكلات الإنسان وتداخلها فإن التعامل مع تلك المشكلات يستدعى تخير العديد من مداخل ونماذج المساعدة المؤثرة والملائمة

للموقف حيث لا يوجد مدخل واحد للمساعدة يستطيع مواجهة المشكلات بفعالية ومن هنا تظهر أهمية واتجاه الممارسة العامة لأنه ييسر إمكانية التعامل مع المشاكل كوحدة مهما تعددت أسبابها حيث يؤكد على التعامل مع كافة الأنساق من الفرد إلى المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يزودنا بأساس نظرى يسمح باستخدام النظريات وخطوات التدخل المهنى من خلال تحديد النسق الأولى الذى يعمل معه الأخصائى الاجتماعى أى النسق المناسب الذى يبدأ معه والأنساق الأخرى للتعامل لمواجهة المشكلة. (٨ ص: ٦٥)

المبرر الثالث:

أن الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية اتجاه يركز على استخدام حل المشكلة ويمكن استخدامه مع كافة الأنساق الإشكالية المختلفة لتحديد مصادر تلك المشكلات وأسبابها بغرض التغيير فى تلك الأنساق ومساعدتها على استخدام الموارد والمصادر المتاحة لمواجهة المشكلة، كما أن التعامل مع المشكلات الاجتماعية يعتبر من أهداف ممارسة الخدمة الاجتماعية حيث تستهدف الممارسة المباشرة وغير المباشرة للمهنة تحقيق التوافق بين الأفراد والأسر والجماعات مع بيئاتهم الاجتماعية من أجل إحداث التغيير الذى يساعد على حل المشكلات وتطوير الإمكانيات وربط الأفراد بالأنظمة التى توفر لهم الخدمات والفرص وتعزز عملية تأثير وتفاعل الأفراد مع تلك النظم. (٩ ص: ٧٤)

المبرر الرابع:

أن مشكلات الناس فى الأداء الاجتماعى لها جذورها وحلولها فى كل المستويات فى المجتمع فى آن واحد لذا فإن التدخلات المهنية للخدمة الاجتماعية يجب أن تعكس أيضا تلك النظرة الكلية بشكل مستمر ومنظم كما أن منطقة تقدير حجم المشكلة سوف تملى على الممارس العام منطقة العمل بالإضافة إلى أن توجه السعى لحل المشكلة يوجه الممارس العام لكل طرق الخدمة الاجتماعية بشكل متكامل لتخطيط وتنفيذ التدخل المهنى خاصة وأن تقدير حجم المشكلة فى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية يتكون من صياغة ذات أساس عريض يتجاوز مجال طريقة بمفردها. (١٠ ص: ٢٧٠)

المبرر الخامس:

أن الممارسة العامة تبنى على نموذج تضامنى يركز علـــى التبادليــة مــع نسق العميل وفريق العمل والمهنيين الآخرين كما أنه يؤكد على جوانـــب القــوة فى نسق العميل وأساليب ذلك النسق فى العمل من خلال عمليـــة حــل المشــكلة مع التأكيد على قيمة أنساق العملاء وكرامتهم وقدراتهم لحل مشكلاتهم مع جعـــل نسق العميل يعتمد على نفسه ولا يركز على العمل معه لفترة طويلـــة ويتضـــامن مع الممارس العام فى حل مشكلاته بل إنه يؤكد على ربط الكل (نســق العميــل، نسق محدث التغيير، نسق الهدف ونسق العمـــل أو الفعــل) فـــى العمــل معــاً لحل المشكلة. (١١ ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨)

ثالثاً: أهداف الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية

يمكن تفسير حدوث المشكلات والظواهر الاجتماعية في ضوء اتجاه الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فيما حدده كل من بينكس وميناهان (Pincus and Minahan) من أسباب لحدوث تلك المشكلات.

ويمكن تحديد تلك العوامل فيما يلي:

- قد لا توجد بعض الأنساق في حياة الأفراد أو لا توجد بها الموارد الكافية لمقابلة حاجاتهم مما يسبب لهم مشكلات ناتجة عن عدم إشباع احتياجاتهم.
- قد لا يوجد لدى بعض الناس معرفة كافية بوجود الأنساق التي يمكنهم الاستفادة منها.
- من المحتمل صراع بين الأنساق الاجتماعية مما يحول دون إشباع الاحتياجات ويساهم في وجود المشكلات.
- قد تساهم بعض الأنساق في وجود مشكلات للمستفيدين من خدماتها. (١٢ ص: ١٣٧)

ولمواجهة أسباب حدوث المشكلات الاجتماعية في ضوء اتجاه الممارسة العامة يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال مساعدة الأنساق التي تعمل على مواجهة مشكلات حياتهم عن طريق تحسين التبادل بين الأفراد وبيئاتهم وتسهيل المزاوجة بينهما بطريقة أفضل وإحداث التلاؤم الجيد بين الحاجات الإنسانية وموارد البيئة. (١٣ ص: ٦٣)

ومن أهم أهداف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في هذا المجال ما يلي: (١٤ ص: ١٦). (١٥ ص ص: ١٠٤ – ١١٤)

الهدف الأول:

مساعدة الناس لزيادة كفاءتهم وقدرتهم على حل المشاكل أو التكيف معها من خلال مساعدتهم على اختيار أفضل بدائل لمواجهة تلك المشكلات وزيادة وعيهم وإدراكهم لنقاط القوة لديهم وتعليمهم استراتيجيات ومهارات حل المشكلات.

الهدف الثانى:

مساعدة الناس فى الحصول على الموارد المتاحة وتوجيههم إلى الاستفادة من المؤسسات التى تقدم الخدمات التى يحتاجون إليها، إلى جانب مساعدتهم فى التغلب على المخاوف وسوء الفهم بشأن مراكز تلك الموارد ومصادرها.

الهدف الثالث:

زيادة استفادة الناس من المؤسسات وزيادة تجاوب تلك المؤسسات معهم من خلال فحص السياسات والإجراءات الخاصة بالمؤسسات لتحديد ما إذا كانت تلك الخدمات يتم تقديمها بطرق ترعى كرامة أنساق التعامل ومدى ملاءمة إجراءات ومواعيد تقديم وتوفير الخدمات لهم إلى جانب التعرف على السلوكيات غير المرغوبة من جانب أعضاء الجهاز الإدارى بالمؤسسات والتى قد تعوق استفادة الأنساق من الموارد المتاحة والتصرف بشأنها.

الهدف الرابع:

تسهيل التفاعلات بين الأنساق المختلفة فى البيئة الاجتماعية من خلال زيادة الاتصال بين الأفراد وتنسيق الجهود ومساعدة الجماعات على تقديم أقصى دعم لأعضائها وتسهيل العمل الجماعى بين أعضاء النظم المختلفة فى المجتمع.

الهدف الخامس:

التأثير فى التفاعلات بين المؤسسات المجتمعية من خلال القيام بأنشطة تنسيقية ووسيطة لحل الصراعات بين المؤسسات وتسهيل الوعى المتبادل بالتغييرات السياسية والإجراءات التى تؤثر على العلاقات المستمرة بين المؤسسات.

الهدف السادس:

التأثير على السياسات الاجتماعية حيث أن من أهداف الممارسة العامة النهوض بالسياسات والتشريعات التى ترفع من مستوى البيئة الاجتماعية والمساهمة فى حل مشاكل الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات بل السعى إلى معرفة واكتشاف الأسباب المجتمعية لتلك المشاكل وتدعيم الجهود التى تحسن من البيئة ارتباطاً بالأهداف الوقائية على أساس أن الوقاية من المشكلات تجنب عدم

ظهورها أو تأخر من تفاقمها بعد ظهور أعراضها الأولى أو أنها الإجراءات التى يتخذها الممارسون والمهنيون الآخرون لتقليل أو القضاء على الظروف الاجتماعية والسيكولوجية أو الظروف الأخرى المسببة لحدوث المشكلات. (١٦ ص:٣١٦)

الهدف السابع:

التدخل بفاعلية لصالح السكان الأكثر تعرضاً للخطر أى الأكثر تعرضاً للمشكلات والعمل مع تلك الفئات التى تعيش تحت ضغط ظروف جائرة إلى جانب المشاركة النشطة مع التخصصات الأخرى لإيجاد خدمات أو موارد جديدة أو التزود بالفرص الأكثر عدالة وإنصافاً واستجابة للمستفيدين من الخدمات والعمل مع الآخرين للتخلص من تلك الأنساق الجائرة. (١٧ ص ص: ٢٧١ – ٢٧٢)

رابعاً: خطوات التعامل مع المشكلات فى إطار الممارسة العامة:

يتضمن التدخل المهنى وفقا للممارسة العامة مجموعة من العمليات التى يمكن إيجازها فيما يلى: (١٨)

العملية الأولى: التقدير:

بهدف الوصول إلى فهم واضح للمشكلة من حيث أسبابها وما يجب عمله للتقليل من حدتها أو حلها وهذا التقدير لابد أن يكون فى إطار البيئة ليشمل الأنساق المشاركة.

وتتضمن عملية التقدير خطوات هى:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة:

ويتضمن ذلك تحديد حاجات العميل غير المشبعة أى تحديد سبب المشكلة سواء على مستوى نسق العميل (النسق الأولى) أو مستوى الأنساق الأخرى، وصياغة المشكلة صياغة إجرائية تسهل للأخصائى السير قدماً نحو الخطوات التالية لحل المشكلة.

الخطوة الثانية: تحديد نقاط القوة:

ويتضمن ذلك تحديد ما يرغبه العميل ويستطيع أن يفعله وكذلك ما يمكن أن تقدمه الأنساق الأخرى التى تستطيع مساعدته.

وتنقسم تلك الجوانب (الأنساق) إلى ستة فئات: الأسرة والأصدقاء، السمات الشخصية السوية، الموارد المادية، الخلفيات التعليمية والمهنية، مهارات حل المشكلة واتخاذ القرار، الآراء والتصورات والاتجاهات الإيجابية.

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات:

خاصة وأن العملاء غالباً ما يعانون العديد من المشكلات وهنا قد لا يستطيع الأخصائى والعميل التعامل مع هذه المشكلات دفعة واحدة لذا يجب اختيار المشكلات الأكثر أهمية للعميل ووضعها فى قائمة مرتبة حسب تلك الأهمية بحيث ينصب ذلك على ما يريد أو يرغب العميل فيه بعد عملية التفكير المنطقى التى تتم من خلال ما يقدمه الأخصائى له من معلومات وخبرات.

وتنتهى تلك العملية بتحديد نسق العمل (النسق الأولى للعميل) وجوانب الضعف والقوة فيه بالإضافة إلى تحديد الأنساق الأخرى المرتبطة والتى تتحمل مسئولية المشكلة أو التى يمكن أن تساهم فى حلها، فضلا عن صياغة المشكلات صياغة إجرائية فى قائمة مرتبة حسب أهميتها وفى ضوء اتفاق كل من الأخصائى والعميل عليها.

العملية الثانية: تحديد أهداف حل المشكلة:

وتحقق هذه الخطوة العديد من المميزات التى تساهم فى نجاح عملية حل المشكلة ومنها:

- توجيه جهود كل من الأخصائى ونسق التعامل نحو تحقيق التغير المطلوب.
- تسهيل عملية اختيار استراتيجيات التدخل المهنى وأساليبه.
- كما أنها دليل لقياس مدى فعالية أساليب وبرامج التدخل المهنى.

العملية الثالثة: صياغة التعاقد:

ويعنى الاتفاق بين الأخصائى ونسق التعامل حول الخطوات المستقبلية للتدخل المهنى متضمناً الأهداف العامة والفرعية والوقت اللازم لتحقيقها والمسئوليات المتبادلة والمهام المتفق عليها، ويمثل ذلك التزاما من جانب أطراف المشكلة بتنفيذ الخطة المتفق عليها فى الوقت المحدد وبالدقة المناسبة.

العملية الرابعة: اختيار الأساليب المناسبة للتدخل المهنى:

حيث يقوم الأخصائى الاجتماعى باختيار الأساليب الفنية المناسبة للمشكلة التى يعانى منها النسق من بين العديد من الأساليب المتوافرة لديه على كافة المستويات دون الالتزام بنظرية معينة أو طريقة معينة من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم الأساليب التى يمكن استخدامها:

(١) أساليب على المستوى الأصغر (النسق الفردى):

العلاقة المهنية التأثيرية والتصحيحية، المبادرة، التعاطف، المواجهة، النصيحة، التحدى، التدعيم الإيجابى أو السلبى، الإنطفاء الإجرائى، تشكيل الاستجابة، إعادة البناء المعرفى، لعب الدور...الخ.

(٢) أساليب على المستوى الأوسط (النسق الجماعى):

المناقشة الجماعية، لعب الدور، المشاركة فى الأنشطة الجماعية بالإضافة إلى الأساليب الأسرية مثل بناء الاتصالات، إعادة التوازن الأسرى...الخ.

(٣) أساليب على المستوى الأكبر (نسق المنظمات، المجتمعات):

التفاوض، التأثير فى متخذى القرار، التعليم، الإقناع، المواجهة.

العملية الخامسة: التقويم:

يعتبر التقويم وسيلة لتحديد إلى أى مدى تحققت أهداف الممارسة العامة مع أنساق التعامل ومدى فعالية الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف.

وتحتاج عملية التقويم إلى ثلاث مهارات رئيسية من الممارس هى:

- المهارات الفنية: مثل مهارات الملاحظة والقياس وجمع البيانات وتحليلها.
- المهارات التفاعلية: كالإقناع والاتصال.

وهى لازمة لإيجاد نوع من التعارف والمساعدة بين الأخصائى الاجتماعى والأنساق المشاركة فى المشكلة.

- المهارات الإدارية: مثل مهارات الإشراف وتنظيم المعلومات، وإدارة الموازنات والالتزام بالاتفاقات.

وبوجه عام فإن هناك ضرورة لتوفر مهارات أساسية تساعد الأخصائى الاجتماعى أن ينجح فى التعامل مع المشكلات من خلال الممارسة العامة وتلك المهارات هى: (١٩ ص. ص: ١٥ ــ ١٧)

١ ــ القدرة على استثارة المشاعر والأحاسيس المختلفة تجاه المشكلة.

٢ ــ إمكانية تحديد المشكلة بدقة.

٣ ــ تحديد الهدف المراد تحقيقه.

٤ ــ وضع البدائل لمواجهة المشكلة مع إمكانية تحديد كافة البدائل.

٥ ــ وضع تصور لنتائج البدائل المقترحة لحل المشكلة مستقبلا.

٦ ــ القدرة على المفاضلة بين الحلول البديلة واختيار البديل الأمثل.

٧ ــ المساهمة فى وضع خطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البديل الأمثل.

٨ ــ استخدام الأساليب المختلفة للمتابعة وتقويم مدى ملاءمة الحلول لمواجهة المشكلة.

خامسا: نسق التدخل للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة:

الممارسة العامة هى طريقة التفكير وأسلوب للعمل فى نفس الوقت، والأخصائيون الاجتماعيون كممارسين عامين ينظرون للمشكلات من خلال وجهة نظر عريضة أكثر من المنظور الضيق النطاق لفهم المشكلات فى نطاق أكثر إتساعا، ومنظور الممارسة العامة يحفز على التخطيط كمدخلات مهنية متعددة الأوجه التى توجه كل من الفرد والأبعاد المجتمعية فى أى مشكلة قائمة، ويعمل الممارس العام مع العديد من مستويات الأنساق الاجتماعية فى وقت واحد (فرد، زوجان أسرة واحدة، جماعة صغيرة، منظمة أو مؤسسة، شبكة اجتماعية، مجتمع جيرة، مجتمع محلى). (٢٠ ص. ص: ٣٥٣ ــ ٣٥٤).

والممارسة العامة باعتمادها على نظرية الأنساق أو التفاعل بين الأنساق تساعدنا فى تحديد النسق المناسب للتدخل خاصة وأن من المفاهيم الأساسية فى نظرية التفاعل بين الأنساق أو نظرية أيكولوجية النسق: أن طبيعة الأنساق فى المجتمع تتفاعل بطريقة مستمرة ومتداخلة مع بعضها البعض ويؤثر كل نسق على الآخر وأن هذا التفاعل يفسر ظواهر كثيرة منها وجود المشاكل، طبيعة السلوك، مجرى التطور والنمو الإنسانى.

وفى التعامل مع أى مشكلة فى إطار الممارسة العامة يجب أن نهتم بكل نسق بعناية، أى اعتبار كل نسق له صلة بالمشكلة وذلك بأن نضع فى الاعتبار ثلاثة أسئلة هى:

- ما هو دور النسق فى إيجاد المشكلة واستمرارها؟
- ما تأثير المشكلة على كل نسق من الأنساق؟
- ما الدور الذى يساهم به كل نسق فى حل المشكلة؟

وهذه الأسئلة تساعد فى التعرف على احتمالات العمل مع الأنساق المختلفة والتى لها ارتباط بالمشكلة وبذلك يسهل اختيار النسق الذى يبدأ العمل معه لمواجهة المشكلة المقصودة.

والنسق الذى يتم اختياره للبدء به هو الذى يعـرف بالنسـق الأساسـى أو الأولى ولا يعنى ذلك إهمال الأنساق الأخرى أثناء العمل.

والاختيار الفعلى لنسق من الأنساق للبدء به فى العمل يتطلـب مراعـاة العوامل الأساسية التالية: (٢١ ص.ص ١٨: ٢٠)

العامل الأول: النسق الذى يعرف المشكلة أو يكتشف وجود المشكلة يعتـبر هامـاً وذلك لأنه فى معظم الحالات يحتوى هـذا النسـق علـى الدوافـع والحوافز وتتوفر الرغبة لديه للعمل لحل المشكلة.

العامل الثانى: النسق الذى توجد به المشكلة أو تكمن فيه المشكلة لأنه النسق الـذى يجب أن يتم فيه التأثير أو التغيير، ويرتبـط تحديـد مواقـع سـبب المشكلة بالتفسيرات المختلفة عن أسباب المشاكل.

وعندما نشير إلى موقع المشكلة (أين تقع؟) فإن ذلك يشير إلى رؤيـة موقع إمكانية التغيير أى تحديد أين يمكن أن يحدث التغيير؟

العامل الثالث: يجب تحديد النسق الذى تحدث فيه التغيـيرات وذلـك لتحقيـق أو مواجهة الحد من المشكلة وبالتالى يقودنا ذلك إلى اعتبـار أسـباب المشكلة أو المشكلات.

العامل الرابع: يجب اختيار أو اعتبار أفضل الأنساق من ناحية قدرتها على إحداث التغيير المرغوب فيه أو حل المشكلة.

وعادة ما يعكس النسق الأولى واحـدة مـن الظـروف أو الخصـائص التالية: (٢٢ ص.ص: ٢١ ــ ٢٢)

الخاصية الأولى: قد يتصف النسق بوجود مشكلة داخلية وقد يتسم بـالقدرة علـى حلها داخلياً إذا ما توافرت لديه عملية طلب المسـاعدة أو قبـول المساعدة لحل المشكلة.

الخاصية الثانية: قد يتصف النسق بمعاناته من مشكلة خارجية وهذا النسق إمـا أن يطلب أو يوافق بأن يتقبل المساعدة لحل المشكلة، ومسألة الحد من المشكلة تصبح متوقعة وذلك من خلال استخدام الموارد المترابطة المتاحة بين النسق والأخصائى.

القاعدة الثالثة: التغيير في النسق أمر حتمي وضروري وذلك لحل المشكلة في نسق أو آخر ويجب أن يوافق النسق على تقديم المعونة وهي الموافقة أو المساعدة على عملية التغيير.

مع ملاحظة ما يلي:

- أن اتجاه الممارسة العامة غالباً ما يبدأ بالفرد أو الزوجان أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة ثم يمتد إلى كل أو غالبية مستويات أو أنساق التدخل المهني أي قد يتسع التدخل المهني إلى المنظمة أو المؤسسة أو الشبكة الاجتماعية، مجتمع الجيرة أو المجتمع المحلي، وذلك التدخل المهني يتوقف على نوعية المشكلة واتصالها بالأداء الاجتماعي (٢٣ ص: ٣٥٥).
- أنه دائما على الرغم من وجود نسق أولي أو أساسي إلا أننا غالباً ما نحتاج إلى العمل أو التعامل إلى حد ما مع كافة الأنساق الأخرى التي لها علاقة بالمشكلة.
- أحياناً ما نخطئ في اختيار النسق الأولي وغالباً تظهر هذه المشكلة تلقائياً عند عدم قدرتنا على حل المشكلة المقصودة من تدخلنا المهني وفي هذه الحالة يجب إدخال النسق المطلوب بقدر الإمكان في سبيل تحقيق النجاح لحل المشكلة (٢٤ ص: ٢٢).

سادساً: مداخل الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية:

لقد أوضحنا أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية تمثل أحد اتجاهات الممارسة المهنية التي تتضمن مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني التي تشتمل على عدد من الأساليب الفنية التي تنتمي إلى عديد من النظريات العلمية حيث يتوفر للأخصائي إطار نظرى انتقائي يتيح له الفرصة لاختيار ما يتناسب منها للتدخل المهني والذى يبني على أساس المشكلة، الهدف، الموقف الذى يتم فيه التدخل، والنسق المتأثر بالمشكلة لإحداث التغيير البناء لجميع أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مجتمع).

وترتبط مداخل الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة بأهداف الممارسة العامة العلاجية والوقائية والتنموية.

ويمكن عرض أهم تلك المداخل فى الأنماط التالية:

النمط الأول: المداخل العلاجية للخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة

تؤكد كثير من التعاريف على الهدف العلاجي للخدمة الاجتماعية وتعرف على أنها تلك الأنشطة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتحسين وتجديد طاقاتهم لأداء وظيفتهم الاجتماعية وإيجاد الظروف المجتمعية لتحقيق أهدافهم.

وتهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى جانبها العلاجي فى مجالات الممارسة المتعددة إلى علاج المشكلات التى تعانى منها الأنساق المختلفة بعد اكتشافها ومعرفة أسبابها والعمل على إزالة تلك الأسباب أو التخفيف من حدتها إلى جانب المساهمة فى علاج المخاوف وبعض الاضطرابات التى يعانون منها أو التدخل السريع لمواجهة الأزمات التى يواجهونها.

ومن أهم المداخل العلاجية التى يمكن أن تستخدم فى الخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية المداخل التالية:

١ ـ مدخل التدخل فى الأزمات:

وهو عبارة عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة باستجابات الناس الناتجة عن تعرضهم لمواقف جديدة أو خبرات غير مألوفة لهم وقد تكون تلك المواقف فى

صورة كوارث أو نكبات طبيعية أو تغير في المركز أو الوضع الاجتماعي أو التغيرات المرتبطة بمراحل نمو الإنسان الذي يعتمد على التدخل السريع والتخلص الفوري من الأعراض المصاحبة للأزمة وتحديد مصادر المساعدة لزيادة قدرة العميل على الإدراك والتقدير والإحساس.

ويتضمن ذلك عدة خطوات للتدخل في الأزمة هي: التقدير، التخطيط، التدخل، التخطيط التوقعي.

٢ ــ مدخل حل المشكلة:

ويشمل تحليل المشكلات المجتمعية، تقدير الاحتياجات والموارد، صنع القرار، التنفيذ، التقويم وذلك بهدف حل المشكلات المجتمعية وإحداث التوازن بين الموارد والاحتياجات.

ويعتمد مدخل حل المشكلة على القيام بعمليات إحداث تأثيرات اجتماعية واستخدام مدعمات من خلال القيم الموجودة في البيئة إلى جانب التركيز على عمليات تعليم العملاء وتدريبهم لتنمية مهاراتهم مما يساهم في نضج شخصياتهم وزيادة قدراتهم في التعامل مع الواقع بأسلوب أفضل يختلف عن أسلوبهم الذي كان سبباً في حدوث المشكلة.

٣ ــ مدخل التركيز على المهام:

وهو أسلوب فني للتعامل مع المشكلات الواضحة التي يعترف بها العملاء ويدركونها ويرغبون في التعامل معها للوصول لنتائج مرضية وتدعيم أداء المهام.

ويعتمد هذا المدخل على بعض الاستراتيجيات منها: تحديد المهام الواجب تنفيذها، الاتصال، إيجاد علاقة علاجية، تحديد الأدوار، التشجيع في إطار التفاعل الإيجابي.

ويعتمد على عدة تكنيكات لتطبيق الاستراتيجيات ومنها: الاستكشاف، تكوين العلاقة العلاجية، التشجيع، توجيه النصيحة، الفهم وتقدير المشاعر، التوضيح، النمذجة ولعب الدور.

٤ ــ مدخل العلاج المعرفي:

يفيد في تحليل وحل المشكلات التي تنبع من معتقدات خاطئة وعلاج الخلل في الفكر على أساس أن سلوك الأفراد هو نتاج أفكارهم وأن العقل الإنساني وروافده المعرفية هي الأصل في وجود مشكلات الإنسان الشخصية وما يحدثه على حياته الاجتماعية.

ويعتمد على أساليب: الإقناع، التوضيح، التفسير، التعلم الذاتي، لعب الدور.

٥ ــ المدخل الإيكولوجي:

والذي يقوم على أساس مشترك من علم الايكولوجيا البشرية ونظرية الأنساق ويساعد في فهم الارتباط بين المتغيرات في مختلف الحالات أو المواقف وخاصة الارتباط بين الإنسان والبيئة.

ويعتمد على أساليب: التوسط، الدفاع، التمكين، التعليم، الاتصال.

٦ ــ المدخل السلوكي:

والذي يرتبط بتعديل السلوكيات غير المرغوبة والتركيز على السلوك القابل للعلاج والاستفادة من الطاقات المتوفرة للتدخل المباشر لعلاج المشكلات.

حيث يفترض هذا المدخل أن سلوك نسق التعامل هو سلوك مكتسب ومتعلم ولذا يعتمد العلاج على توفير تجربة متعمدة لتعديل عادات سلوكية معينة تتم تدريجياً لتعديل السلوكيات المرفوضة.

ويعتمد هذا المدخل في تحقيق أهدافه العلاجية على أساليب منها: القدوة الحسنة، التدعيم الإيجابي، التدعيم السلبي. وذلك لزيادة السلوك المرغوب فيه وتقليل السلوك غير المرغوب فيه.

٧ ــ المدخل الإكلينكي:

من خلال العمل مع العملاء لإحداث تغيير اجتماعي ونفسي والحصول على الموارد الاجتماعية والاقتصادية خاصة الفئات المظلومة من السكان والتأثير في المؤسسات لتكون أكثر استجابة لإشباع احتياجات العملاء.

٨ ــ مدخل العلاج الأسري:

يقوم على المعرفة والفهم الكامل للأسرة كنظام اجتماعي يرتبط أفرادها ببعضهم البعض طبقاً لأنماط وأشكال من العلاقات التي يمكن ملاحظتها واستيعابها.

ويهدف هذا المدخل إلى تعديل أو تغيير بعض عناصر نسق العلاقات الاجتماعية في الأسرة ذات التأثير السلبى على أفرادها بما يساعد على أداء الأسرة وأفرادها لأدوارهم بدرجة أكبر من الفاعلية.

من خلال أساليب: الإفراغ الوجدانى، الاتصال، التفاعل الأسرى.

النمط الثانى: المداخل الوقائية للخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة:

تهدف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية فى جانبها الوقائى إلى مساعدة الأفراد لزيادة قدراتهم على التعامل مع المواقف واتخاذ إجراءات لتحسين أحوالهم المعيشية إلى جانب منع أعراض سوء التكيف وزيادة مستويات التمتع بصحة جيدة.

وتعتبر البدايات الأولى لمفهوم الوقاية فيما قدمه "**فلكسنر**" عام ١٩١٥م فى ورقته الشهيرة: هل الخدمة الاجتماعية مهنة؟ كما ناقشت هذا المفهوم "**مارى ريتشموند**" عام ١٩١٨م وعرفت الوقاية بأنها: واحدة من النتائج النهائية فى سلسلة عمليات تتضمن: البحث، العلاج الفردى والتعليم والتشريع، واعتبرت أن هناك معدلاً صغيراً أو كبيراً للتدخل المهنى الوقائى من جانب الخدمة الاجتماعية. (٢٦ ص. ص: ٥٩٣ ــ ٥٩٥)

والمداخل الوقائية تهتم بالجهود المبذولة لتجنب أو تفادى عدم ظهور المشكلات أو التقليل من تفاقم آثارها بعد ظهور أعراضها الأولى، أى اتخاذ إجراء تجاه تحدى معين قبل أن يصبح مشكلة (٢٧ ص: ١٨٩٥).

ومن أهم المداخل الوقائية التى يمكن أن تستخدم فى الخدمة الاجتماعيـــة فى إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المداخل التالية:[٢٨]

١ ـــ مدخل الوقاية الأولية:

وهو ما يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم لمنع الظروف المعروفة المسببة للمشكلات الاجتماعية من الظهور.

٢ ـــ مدخل الوقاية الثانوية:

ويهتم بالجهود التى تحد من امتداد خطورة المشكلة عن طريق الاكتشـــاف المبكر لوجودها وعزل المشكلة وتأثيراتها عن الآخرين أو التقليل مـــن المواقــف التى تؤدى بهم للوقوع فى المشكلة إلى أدنى حد والعلاج المبكر.

٣ ـــ مدخل الوقاية من الدرجة الثالثة:

هو الجهود التأهيلية لمساعدة الأفراد الذين يعانون بالفعل من مشكلة معينـــة لكى يتعافوا من تأثيراتها وتنمية قوى كافية تحول دون عودتها.

النمط الثالث: المداخل التنموية للخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة

يعد المدخل التنموى من الاتجاهات الحديثة فى الخدمة الاجتماعيـــة ويتـــم التركيز فيه من خلال الممارسة العامة على المشـــكلات والظواهـــر الاجتماعيـــة والحاجات الإنسانية فى المجتمعات والتى ترتبط بتنمية المجتمع وأيضاً التى تحتـــاج لتنمية الوعى الاجتماعى بها وذلك بالتخصص فى مجـــال معيـــن مـــن مجـــالات الممارسة، كما تتناول فئات السكان المعرضين للخطر فى كل مجال على حدة مـــن مجالات الممارسة بحيث تنميهم كموارد بشرية فى المجتمع وتعدهـــــم للمشـــاركة الفعالة فى تنمية مجتمعهم (٢٩ ص: ٢٠٩).

وتتضمن التنمية النمو والتدعيم والتقوية كما أنها تعتمد على أشكال معقـــدة من التنظيمات، ولذلك فهى ترتبط ببذل الكثير من المجـــــهودات للوصـــول إلـــى الأهداف التى تهتم بتحسين معيشة وحياة الناس من خلال التعامل مع جوانب الحياة المشتركة كما تهدف إلى التأكيد على تحسين البناء والوظيفة بالنسـبة للمؤسســـات الاجتماعية واستخدام الأساليب التكنولوجية والفنية الحديثة، والتأثير علـــى البيئـــة

الاجتماعية واستخدام الوسائل والطرق التى تساعد فى فهم الجوانب الأساسية فى الحياة الاجتماعية باعتبارها موضع اهتمام الناس (٣٠ ص. ص: ٥٥٥ ـ ٥٥٦).

كما تستهدف تلك المداخل ما يلى: (٣١ ص. ص: ١١٢ ـ ١١٤)

- المساهمة فى التنشئة الاجتماعية واكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية وتهيئة الظروف والإمكانيات الملائمة لمساعدة الأنساق الاجتماعية على النمو المتوازن.
- زيادة الأداء الاجتماعى للمواطنين باستعادتهم لقدرتهم على الأداء الاجتماعى المطلوب ومساعدتهم على تنمية قدراتهم ليعملوا على رفع مستوى أدائهم الاجتماعى.
- مساعدة مختلف الأنساق على استثمار قدراتهم وزيادة أدائهم وتنمية المواهب والقدرات وتوفير المناخ المناسب للنمو الذاتى.
- إضفاء الطابع الإنسانى على مؤسسات الرعاية الاجتماعية إشباعا لحاجات العملاء ومساهمة فى زيادة فعالية وكفاءة البرامج والخدمات التى تقدمها تلك المؤسسات.

ومن أهم المداخل التنموية التى يمكن أن تستخدم فى الخدمة الاجتماعية فى إطار الممارسة العامة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المداخل التالية:[٣٢]

١ ـ مدخل المساعدة الذاتية:

سواء كان مرتبطا بجماعات المساعدة الذاتية التنموية أو الدفاعية على أساس تطوع أفراد المجتمع المحلى لتحقيق تنمية متوازنة داخل مجتمعهم معتمدين على الجهود الشعبية إلى جانب ما توفره الدولة من خدمات عن طريق الأجهزة الحكومية داخل المجتمع.

ومن أهم استراتيجيات الممارسة العامة لاستخدام مدخل المساعدة الذاتية استراتيجيات: الإقناع، التفاوض، الصراع، كما يمكن للممارس العام ممارسة أدوار: المساعد، المستشار، دور تعليمى، دور تنظيمى.

٢ ـ مدخل المشاركة الشعبية:

لتقوية الشعور بالإحساس المحلي العام واستثارة سكان المجتمع للمشاركة في الجهود المبذولة لتنمية مجتمعهم. من أجل تصميم عمل مجتمعي وزيادة المشاركة الشعبية في صياغة وتنفيذ السياسات.

وذلك على اعتبار أن المشاركة الشعبية عملية تقوم بواسطتها جماعات المجتمع المحلي بأخذ زمام المبادأة في تشكيل مستقبله وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسئوليات لإنجاز ذلك، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات المواطنين لرسم خططه لتنمية مجتمعهم وتنفيذها وحصولهم على عائدات مشاركتهم.

٣ ـ مدخل التنمية المحلية:

على أساس تشجيع سكان المجتمع على العمل بأسلوب منهجي لحل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم من خلال الشعور المشترك والتعاون بين جماعات المجتمع لتحديد مشكلاتهم ومواجهتها بطريقة منظمة.

ومن الأدوار التي يمارسها الممارس العام ارتباطاً بهذا المدخل: دوره كمنمي، دوره كمنسق، دوره كقائد مهني، دوره كممكن، دوره كمعلم مهارات..الخ.

مما ينمي قدرة المواطنين على التعامل مع المشكلات وإدراكهم لبيئتهم وتنمية العلاقات بينهم.

٤ ـ المدخل الاجتماعي في التنمية:

الذي يركز على عملية التنمية البشرية وتحويل أبناء المجتمع على عناصر إيجابية في الموقف الإنمائي للقضاء على المعوقات الاجتماعية للتنمية أو مواجهة الصعوبات التي تحول دون مشاركة المواطن في مشروعات تنمية مجتمعه.

٥ ـ المدخل الاقتصادي للتنمية:

الذي يركز على قضايا الإنتاج لتسهم في تنمية المجتمع بمواجهة أحد معضلات التنمية وهو الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ولذا فإن هذا المدخل يؤكد على ضرورة معالجة العامل الاقتصادي لتحقيق التنمية والقضاء على التخلف

لأنهم سبب التخلف إلى الفقر وانخفاض الدخل مما يؤدى إلى سوء التغذية الـــذى يؤدى بدوره إلى سوء الصحة وعدم القدرة على الإنتاج وهكذا.

٦ ـ المدخل السياسى للتنمية:

من خلال استخدام التنظيمات السياسية لتعبئة الناس للمساهمة فــى التنميــة بخلق الوعى الإنمائى ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية فى التنمية.

٧ ـ مدخل الأهداف الاجتماعية:

الذى يهتم باستخدام الجماعة كقوة للتغيير وفيه يقوم الأخصائى الاجتمـــاعى بدور الممكن أو المعلم الذى يعمل على رفع الوعى الاجتماعى وزيادة الإحســـاس بالمسئولية الاجتماعية لدى الأفراد على اعتبار أن الوعى والمسئولية هما المفتـــاح الحقيقى لتحقيق غايات اجتماعية مقبولة.

٨ ـ المدخل التنموى (بوسطن):

بالتركيز على تقدير الأداء الوظيفى للفرد والجماعة مع التأكيد على مرحلـة إنهاء الجماعة والتركيز على العلاقات حيث تنمو الجماعة من خلال نمو الأعضاء وتطورهم والتأكيد القيمى الذى يتضمن الاعتراف بقيمة وكرامة الفرد وحقه فـــى تقرير مصيره إلى جانب المسئوليات الاجتماعية، وتتمثل ممارسة هذا المدخل فـــى تقدير الأداء الوظيفى للفرد والجماعة وتمكين الجماعة من الانتقال من مرحلة النمو إلى المرحلة التى تليها واستخدام توجيه التفاعل ونشاط البرنامج لتحقيق ذلك.

٩ ـ المدخل التنموى (تروب):

الذى يهتم بالنمو من خلال عملية التوجيه الذاتى للجماعة والتـــأكيد علـــى أهمية عضو الجماعة وعلى رؤية الإنسان من خلال جوانب عديدة هى: الحريـــة والمسئولية والقدرة على تحقيق الذات لمساعدة الأعضاء وتدعيم أدائهم الوظيفـــى والتأكيد على الاهتمامات المشتركة واستخدام إدراك المشاعر وتدعيم الأعضاء من خلال الجماعات والتوجيه الواقعى وإعادة التقدير الذاتى للجماعة وأعضائها.

سابعاً: نماذج لبعض المشكلات التى يمكن التعامل معها على أساس الممارسة العامة:

تعرف المشكلة بأنها حالة غير مرغوب فيها لعدد كبير من الناس لديهم إلمام بها (٣٣ ص: ٤٩) أو أنها الظروف والأوضاع التى يراها عدد كبير من الناس بأنها تمثل مشكلات بالنسبة لهم أو أنها المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعة وتتصل بالمسائل ذات الصيغة أو الصفة الجمعية التى تشمل عدداً كبيراً من أفراد المجتمع (٣٤ ص: ٣٩٣).

كما تعرف بأنها ظروف يمر بها الناس تحدث استجابات اجتماعية بسبب انتهاك القيم والمعايير وتؤدى إلى معاناة اجتماعية أو عاطفية أو اقتصادية. (٣٥ ص: ٢٢٠)

وتركز الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية على مشاكل مختلفة فى مناطق متعددة تتناولها بالتحليل والفحص وتتضمن تلك الممارسة متخصصون يعملون ويستخدمون معرفة أكثر تقدما لحل تلك المشكلات وزيادة فعالية الممارسة فى المواقف المختلفة وربط أغراض الممارسة باستراتيجياتها والعمليات المختلفة التى يقوم بها الأخصائى الاجتماعى تبعاً لموقف التدخل (٣٦ ص. ص: ٧٤٧ ــ ٧٤٨).

ومن أهم المشكلات التى يمكن للخدمة الاجتماعية للتدخل فيها على أساس الممارسة العامة ما يلى:

* مشكلة الأمية.
* مشكلة البطالة.
* مشكلة الزيادة السكانية
* المشكلات التعليمية.
* مشكلات المسنين.
* مشكلة أطفال الشوارع.
* مشكلات الأسرة.
* المشكلات الصحية.
* مشكلة تعاطى المخدرات.
* مشكلات الشباب.
* مشكلات الأطفال.
* مشكلة انحراف الأحداث.
* مشكلات التنمية.
* مشكلات المعاقين.
* مشكلة تلوث البيئة.

وغيرها من المشكلات والظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجالات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

وحيث أن المشكلات الاجتماعية تتغير بشكل كبير وسريع فعلى الأخصائيين الاجتماعيين أن يكونوا على وعى بالمعرفة المتجددة يوماً بعد يوم وأن يحسنوا ويعيدوا تشكيل ممارستهم ويضعوا القواعد والطرق ويحددوا المهارات التى يمكن من خلالها المساهمة فى مواجهة المشكلات ترشيداً للوقت والجهد والمال وتيسيراً للتعامل وتحقيق الأهداف المنشودة (٣٧ ص. ص ٧٤٠ ــ ٧٤١).

المراجع

١ ـ ماهر أبو المعاطى على (١٩٩٩): التخطيط الاجتماعى، ونماذج من السياسة الاجتماعية فى الدول العربية الخليجية (الفيوم، مكتبة الصفوة).

2 – Gordon Hearn (1990): **The Foundation for General Method of Social Work Practice** (3ed, New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliff).

3 – Maria O'Neil McMahon (1990): **The General Method of Social Work Practice A Problem Solving Approach** (N.J, Prentice Hall, Englewood Cliffs).

4 – Ashman, K (1994): **Understanding Generalist Practice** (Chicago, Nelson Hall Publishers).

نقلاً عن: هشام عبد المجيد: **فعالية نموذج الممارسة العامة فى التخفيف من حدة المشكلات المدرسية** (القاهرة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٧)، ١٩٩٩).

5 – Pamela S. London: **Generalist and Advanced Generalist Practice** In: Richard L. Edwards ed – in – Chief Encyclopedia of Social Work (19th ed, Washington: N.A.S.W).

6 – Robert L. Barker (1991): **The Social Work Dictionary** (2ed, Washington, N.A.S.W, Press).

7 – Armando Morales & Breadford W. Sheafor (1989): **Social Work. Aprofession of Many Faces** (London, Allyn and Bacon, Sydney Toronto).

8 – Ruth J. Parsons and Otners (1987): **Integrated Practice: A Frame Work For Problem Solving** (Journal of The National Association of Social Workers, Vol: 33, N. 5).

9 – Elaine Pinder Huges, (1995): **Direct Practice Overview**, In Richard L. Edwards, Op. Cit.

١٠ ـ أحمد محمد السنهورى (١٩٩٨): **مداخل ونظريات ونماذج الممارسة المعاصرة للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة** (القاهرة، دار النهضة العربية).

١١ ــ نفس المرجع السابق.

12 – Malcolm Payne (1997): **Modern Social Work Theory** (2ed London, MacMillan Education, LTD).

13 – Francis J. Turner (1989): **Social Work Treatment, Interlocking Theoretical Approaches** (3ed, New York, The Free Press, Macmillan Publishing).

14 – Dean H. Hepworth, Joann Larsen (1982): **Direct Social Work Practice** (New York, The Dorsey Press, HomeWood Illionois).

١٥ ــ ماهر أبو المعاطى على وآخرون (٢٠٠٠): **مدخل الخدمة الاجتماعية** (القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان).

16 – Rex A – Skidmore et al (1997): **Introduction to Social Work** (7ed, Boston, Allyn and Bacon).

١٧ ــ أحمد محمد السنهورى (١٩٩٨): مرجع سبق ذكره.

١٨ ــ راجع فى ذلك:

* Dean H. Hepworthe Joann Larsen (1982): op. cit, P.P: 259 – 264.
* Kay, S. Hoffman and Alvin L. Sallee (1994): **Social Work Practice: Bridges of Change** (Boston: Allyn and Bacon) P.P: 240 – 292.
* A Shman, K. (1994): op. cit, P.P: 192 – 193.

نقلاً عن: هشام السيد عبد المجيد (١٩٩١): مرجع سبق ذكره.

19 – Maurice J. Elies and John F. Clabby (1992): **Building Social Problem – Solving Skills** (San Fancisco – Bass Publishers)

٢٠ ــ أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادى والعشرين** (القاهرة، دار النهضة العربية).

٢١ ــ طلعت مصطفى السروجى وآخرون(بدون تاريخ): **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجتمع الإمارات الواقع والمستقبل** (الإمارات، جامعة الإمارات، إدارة المطبوعات).

٢٢ ــ نفس المرجع السابق.

٢٣ ــ أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية** ــ مرجع سبق ذكره.

٢٤ ــ طلعت مصطفى السروجى وآخرون (بدون): مرجع سبق ذكره.

٢٥ ــ راجع فى ذلك:

* عبد الفتاح عثمان، على الدين السيد (١٩٩٤): **الموقف النظرى لخدمة الفرد المعاصرة** (القاهرة، مكتبة عين شمس) ص. ص: ٣١٦ ــ ٣١٩.

* Willim J. Reid (1987): **Task Centeral Approach In Encyclopedia of Social Work** (18th ed, Washington, N.A.S.W) PP: 757 – 758.

* Loura Epstein (1995): **Prief Task Centered Practice** In Richard L. Edwards, Op, Cit. PP: 313 – 319.

* Edmund Sherman (1987): **Cognitive Therapy** In Encyclopedia of Social Work, Op. Cit, P: 288.

* Paula. S, Nurius and Sharon B. Berlin (1995): **Cognition and Social Cognitive Theory** In Richard L. Edwards, Op. Cit, P 513.

* Malcolm Pay ne (1997): Op. Cit: PP 140 – 152.

* Carol R. Swenson (1998): **Clinical Social Work's Contribution to A Social Justice Perspective** (Journal Of the N.A.S.W, Vol, 43, N. 6) PP: 527 – 537.

26 – Armando Morales & Bread Ford. W. Sheafore (1989): Op. Cit.

27 – Martin Bloom (1995): **Primary Prevention Overview** In: Richard L. Edwards, Op.

٢٨ ــ راجع فى ذلك:

* أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية** ــ مرجع سبق ذكره. ص. ص: ١٨١ ــ ١٨٩.

* Martin Bloom (1995): Op. Cit.

* Robert Barker (1991): Op. Cit, PP: 124 – 127.

٢٩ ــ أحمد محمد السنهورى (٢٠٠٠): **الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره.

30 – David Harrison (1995): **Community Development** In: Richard L. Edwards Op. Cit.

٣١ ــ ماهر أبو المعاطى على وآخرون (٢٠٠٠): مرجع سبق ذكره.

٣٢ ــ راجع فى ذلك:

* ماهر أبو المعاطى على (١٩٩٧): **الخدمـة الاجتماعيـة والإدارة المحليـة** (الفيوم، مركز الصفوة للتوزيع والنشر).

* Louise C. Johnson (1989): **Social Work Practice A Generalist Approach** (3ed, Boston, Allyn and Bacon, Inc) PP: 421 – 431.

* Dorothy N. Gamble and Marie OverlyWeil (1995): **Citizen Praticipation** In: Richard L. Edwards, Op. Cit PP: 483 – 486.

* June Gary Hopps & Pauline M. Collins (1995): **Social Work Profession** In Richard L. Edwards, op. cit, P.P: 2266 – 2281.

33 – Reginold O. York (1988): **Human Service Planning** (The University of North Carolina, Press, Chapel Hill).

34 – John Stimson and other (1997): **Social Problems Difinition**, Impact and Solution (2ed, N.Y, JohnWilley Sons,).

35 – Rober L. Barker (1991): op. cit,

36 – Elaine Pinderhughes (1995): Op. Cit.

37 – Elaine Pinderhughes (1995): op. cit,

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة

إعداد

أ.د. محمد نجيب توفيق
الاستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

الخدمة الاجتماعية
فى مجال حماية البيئة وصيانتها

إعداد
الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب توفيق حسن الديب
الاستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان

يمثل الإنسان عنصراً متميزاً، بل هو العنصر الإسمى فـــى كـل "النظـام الأيكولوجى"، ويعزى ذلك إلى ما يتميز به الإنسان من طبيعة إسانينة تحدد وضعه ودوره فى "البيئة الطبيعية" خاصة فالانسان خلافاً لكل عناصر النظام الأيكولوجـى الحيوى "ينفرد بخصائص وإمكانات وقدرات" وصنعته "فى موقف المتمكـن مـن البيئة والموجه لنظامها الأيكولوجى، واستطاع أن يكتشف العالم المحيط بـه، وأن يدرك العلاقات بين عناصره، وأن يربط بينها، ليخرج "بصـورة ذهنيـة مثاليـة" للواقع، بل وأرقى من الواقع ذاته. وهو فى ذلك كان يجرد الواقع ويستنبط ما فيـه من علاقات، ويبنى "علاقـات للعلاقـات"، و "مفـاهيم للمفـاهيم Concepts of concepts" التى يكونها باستمرار عن فئات هذا الواقع وعلاقاته. وهذه "الصـورة المثالية التجريدية" التى يبنيها الإنسان باستمرار ويطورها من خلال تفاعله الفعـال مع البيئة تتضح فى آليات "ميكانيزمات" الاختزال العقـل أو "الاقتصـاد الفعلـى Parsimony" المميزة للعقل الإنسانى. والإنسان من هذا الموقع المتميز فـى كـل النظام الأيكولوجى استطاع بذكاء أن يبسط سيطرته علـى البيئـة، وأن يوظـف إمكاناتها فى كل موقع لصالحه، والإنسان ذاته من هذا الموقع كان يتغير ويتقـدم فيما يتمثل فى كل المنجزات الحضارية فى سياق التاريخ الحضارى لإنسانية مـن خلال تفاعله مع البيئة وسعيه إلى التحكم فيها وتغييرها وتحسينها. وقـد فـرض الإنسان قبضته على البيئة، وصار يكبتها ويغيرها ويعيد تشكيلها، ولكـن علاقـة الإنسان بالبيئة رغم أنها تمخضت عن منجزات حضارية عظيمة إلار أنها حملـت فى طياتها بعض عوامل الاخلال بتوازن البيئة وبنظامها الأيكولوجى، وهـو مـا يتضح فى الكثير من مظاهرالتدهور البيئى التـى تتضمـن "مؤشـرات ودلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل الإنسان ذاته". إن علاقة الإنسان بالبيئة كانت تتضمن دائماً بإغارته على الطبيعة ومحاولة تغييرها بدرجات متفاوتة، وهو فى هذا كله يؤثـر فيها تأثيراً سيئاً، ويعمل على استهلاك مواردها الطبيعية بشكل أو بـآخر، وهـذه

التغييرات والتأثيرات السيئة الضارة اليوم أكثر وضوحاً، وخاصة "فى المجتمعات المتقدمة والمخترعات وأعمال الفكر الإنسانى لاستغلال البيئة استغلالاً رهيباً، بل وتديرها". وتنتج الأزمة البيئية Environmental Crisis التى تتضح بالدرجة الأولى فى أشكال التلوث المختلفة من اخلال الإنسان "بقوانين الاتزان" وهو ما صار الموضوع الرئيسى "لعلم الأيكولوجيا المرضية Abnormal Ecology"، وبهذه التغيرات بزغت فى تاريخ الإنسانية حقبة جديدة دخل فيها الإنسان إلى "عصر الوعى البيئى أو عصر الأيكولوجيا". لقد اصبح الإنسان وبقاؤه عرضة للخطر نتيجة:

١) الانفجار السكانى.
٢) الزيادة المروعة فى قدرة الإنسان على تغيير البيئة بما فيها التكنولوجيا الحديثة، والتسبب فى استخدام كميات هائلة من الغاز والسوائل والمواد وغيرها.
٣) الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية وسوء استخدامها.

إن التصدى لمشكلات البيئة يستلزم مواجهة شاملة ومتزامنة لمصادر العلة لضمان البقاء الإنسان نوجزها فى:

١) استقرار فى عدد السكان عند حد أمثل.
٢) توازن فى النمو الاقتصادى.
٣) إعادة دورة نواتج المدينة المعاصرة ونواتجها الجانبية بحيث يجرى تشغيلها وادخالها مرة أخرى فى دورة النظام الصناعى والاقتصادى.

والبيئة هى الوسط المحيط بالإنسان والذى يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية ... البشرية منها وغير البشرية، وهى تعنى كل ما هو خارج عن كيان الانسان وكل ما يحيط به من موجودات ... فالهواء الذى يتنفسه الإنسان، والماء الذى يشربه، والأرض التى يسكن عليها ويزرعا، وما يحط به من كائنات حية أو جماد هى عناصر البيئة التى يعيش فيها والتى تعتبر الاطار الذى يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة والبيئة عبارة عن العلاقة الأساسية القائمة "بين العلام الطبيعى الفيزيائى وبين العالم الاجتماعى السياسى الذى هو من صنع الإنسان، وهى تشمل على:

١) مجموعة من المكونات الحية مثل النبات والحيوان وخلافه.
٢) مجموعة من المكونات غير الحية مثل الصخور والمياه والمعادن والهواء والطقس وخلافه.

والبيئة هى ذلك الخير الذى يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتى يتعايش معها الإنسان، ويشكلان سوياً سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جوازاً "دورات طاقات الحياة"، حيث ينتج النبات المادة والطاقة من تراكيب عضوية معقدة، ويأكل الحيوان النبات والعشب، ويأكل حيوان آكل اللحوم حيواناً آخر آكلاً للعشب، والإنسان يأكل النبات والحيوان ويستفيد من كل منهما، وهكذا تستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من "نبات وحيوان وموارد وثروات". والبيئة هى كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم والتذوق واللمس، سواء أكان هذا من خلق "الله" سبحانه وتعالى (الظاهرات الطبيعية) أم من صنع الإنسان (الظاهرات البشرية). وقد أوجز "اعلان مؤتمر البيئة البشرية" الذى عقد فى استوكهولم عام ١٩٧٢م مفهوم البيئة بأنها "كل شئ يحيط بالإنسان"، ويمكن القول أن البيئة تتكون من شقين رئيسيين:

الأول: البيئة الخارجية، وهى المحيط الذى يعيش فيه الكائن الحى بمخرجاته وفواعله.

والثاني: البيئة الداخلية، وهنى فى الحيوانات تتمثل فى مجموع السوائل المختلفة الموجودة داخل أجسامها، وهى فى النباتات تتمثل فى مجموع الموائع Fluids(السوائل والغازات) الموجودة فى الأوعية والأنسجة.

والبيئة المحيطة بأى كائن تشمل "الظروف المناخية والجيولوجية والطبيعية والكيميائية، بل الصحراوية والبحرية والهوائية والنباتية والحيوانية"، وهذه الظروف والمؤثرات البيئية مترابطة بعضها ببعض، بمعنى أنه لو حدث تغيير مثلاً فى أى واحد منها فسيتبعه تغيير فى بعض النظم الأخرى على شكل تفاعلات تسلسلية حسب القوانين والعلاقات التى تربط هذه النظم بعضها ببعض. والبيئة بصفة عامة قد تكون بيئة طبيعية (وهى كل ما يحيط بالإنسان من مكونات مختلفة سواء كانت جماداً أو حيواناً أو نباتاً أو إنسانا) أو بيئة اجتماعية (وهى مجموعة المكونات المعنوية أى غير الملموسة التى يوجد الإنسان فى نطاقها مثل العلاقات السائدة فى البيئة والتراث الثقافى وهكذا). والبيئة الإنسانية فى معناها الواسع هى: المحيط الحيوى Bios Phere"، وهو ذلك الجزء من العالم الذى يمكن "للحياة أن توجد فيه، والذى تكون منه جزءاً حيوياً"، وهذه المنطقة هى "سطح الأرض" التى "تتألف من الغلاف الجوى والمحيطات ومن المسطحات العليا لمساحات الأراضى فى القارات والجزر والمياه النقية المرتبطة بها ومن الأشياء الحية التى تعيش فى

تلك المساحات". ويمكن اعتبار المحيط الحيوى أنه "مجموع كل الأنظمة الأيكولوجية للأرض، وأن الناس توجد فيه فى وقت ما كجزء من نظام أيكولوجى معين، رغم أن الناس قد تنتقل من نظام أيكولوجى إلى آخر، وأن ما يحدث للمحيط الحيوى والأنظمة الأيكولوجية يحدد بدوره ما سوف يحدث للناس. ومن المستحيل أن نفصل الكائن الحى الإنسانى عن المحيط الحيوى الذى يؤلف الإنسان جزءاً منه، فالهواء الذى يستنشقه والماء الذى يشربه والشمس التى يستمد منها دفئه والغذاء الذى يقتات به ... كل ذلك يربطه ببيئته الطبيعية والبيولوجية المباشرة". وهناك تقسيمات مختلفة للبيئة منها تقسيمات لتغيير الأنظمة الأيكولوجية وأخرى ظهرت نتيجة لتطور المفاهيم البيئية مع التقدم والتحضر، وثالثة نتيجة لاستيعاب مفاهيم أكثر عمومية ... الخ.

هذا ويرتبط نجاح الإنسان فى البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من مواردها، ويعمل جاهداً على التخلص مما ينغص عليه حياته فى إطار البيئة (كمحاولة التخلص من الملوثات التى أثبت العلم أنها تؤثر على الإنسان تأثيرات ضارة ذات أبعاد مختلفة فى ضررها). ويعتبر "الاتزان البيئى" سر استمرار قدرة البيئة الطبيعية على إعالة الحياة على سطح الأرض دون مخاطر أو مشكلات تمس الحياة البشرية" وتتفاعل عناصر البيئة وفق نظام معين يطلق عليه "النظام البيئى Eco-System"، والنظام البيئى هو "وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية فى مكان معيد يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن فى دنياوية ذاتية لتستمر فى أداء دورها فى إعالة الحياة، ولذلك يطلق على النظام البيئى من هذا المنطلق (نظام إعالة الحياة)". ويتكون أى نظام بيئى من أربع مجموعات من العناصر أو المكونات هى:

(١) مجموعة العناصر غير الحية

وتشمل الماء والهواء بغازاته المختلفة وحرارة الشمس وضوئها والتربة والصخور والمعادن المختلفة، ويطلق عليها "مجموعة الثوابت أو مجموعة الأساس" لأنها "تضم مقومات الحياة الأساسية".

(٢) مجموعة العناصر الحية المنتجة

وتتمثل فى الكائنات الحية النباتية، ويطلق عليها "مجموعة المنتجين Producers" لأنها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى.

(٣) مجموعة العناصر الحية المستهلكة

وهى تتضمن الكائنات الحيوانية التى تعتمد فى غذائها على غيرها، ومن ثم يطلق عليها "مجموعة المستهلكين Consumers" وتشمل هذه المجموعة كلا من الحيوانات العشبية Herbivors والحيوانات اللاحمة Carnivors، إضافة إلى الإنسان الذى يعد عنصراً مهماً داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة فى عناصر النظام الأخرى (تأثيرات تتباين بين الهدم والبناء).

(٤) مجموعة العناصر الحية المحللة

وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل فى "الفطريات والبكتريا"، وتقوم هذه المجموعة "بعملية تكسيد أو تحليل المواد المواد العضوية (نباتية وحيوانية)، ولهذا يطلق على هذه المجموعة اسم (المحللات Decomposers)".

ولما كانت هذه العناصر تتفاعل مع بعضها وفور نظام دقيق، حيث تعتمد كل مجموعة على المجموعات الأخرى السابقة لها "فى تكاملية توافقية" رائعة بما "يضمن خفظ توازن النظام"، فإن حدوث أى خلل أو نقص فى عناصر أو مكونات أى مجموعة يؤثر فى طبيعة التفاعل، ومن ثم يبدأ النظام فى الخلل والاضطراب، فيفقد توازنه وقدراته العادية فى صنع الحياة، ويحدث ما يسمى "الخلل البيئى".

وتمثل قضية التلوث أولوية من أولويات العصر، وسيظل موضوع التلوث من أهم الموضوعات التى تشغل فكر العالم فى القرن الواحد والعشرين، لما له من أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وسيكولوجية وانتاجية وقيمية وأخلاقية، ذلك لأن من حق الإنسان أن يعيش فى بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها كافة الأنشطة مع كفالة حقه فى نصيب عادل من الثروات والخدمات المتنوعة. إن حجم مشكلة البيئة قد

تزايد فى السنوات الأخيرة وتعددت جوانبها ومظاهرها، ووصلت إلى محلة أصبحت معها تهدد حياة الإنسان من خلال جو ملوث وأمراض لا حصر لها. إن المحافظة على البيئة من التلوث والتدهور ضرورة من ضروريات العصر لارتباطها بصحة ووجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى، والوعى البيئى هو أهم طرق حل المشكلة البيئية، ولقد أصبح من الضرورى تنمية الوعى البيئى لدى الأفراد حتى نكون فى غنى عن معالجة الآثار البيئة للتلوث لأنها مكلفة. ويتحقق "الوعى البيئى" عن طريق "رفع المستوى التعليمى والثقافى، وتعليم الفرد كيفية التعامل مع البيئة، ثم جعل هذا الوعى البيئى جزءاً من سلوك الفرد"، فالمحافظة على البيئة "هى مسئولية جماعية يتحمل الفرد جزءاً منها". وإذا لم يكن لدى الفرد

اقتناع بأهمية السلوك الفردى فى المحافظة على البيئة، فإن الوصول إلى الحلول الموجودة يصبح أمراً. ونتيجة اقتناع الفرد بمسئوليته تجاه المحافظة على البيئة يصبح المحافظة عليها واقعاً، ويتم ذلك من خلال "الحركات القومية والجمعيات الأهلية والتنظيمات غير الحكومية، إلى جانب الجهود الحكومية والرسمية". وبالرغم من الأخطار الداهمة التى "تهدد توازن البيئة"، فإنه لم يفت الأوان بعد "لكى تقوم التكنولوجيا بعمل ما للمحافظة على المناطق الطبيعية وترشيد استخدام الموارد"، مع "وجوب وضع سياسة سكانية متزنة وتوظيف التكنولوجيا لكى تكون فى خدمة الكفاح ضد التلوث بوسائل جديدة" مع "التحكم فى انتشار الغازات الضارة والجزئيات الصلبة الدقيقة بواسطة المرشحات والمرسبات الالكترونية" فضلاً عن "ابتكار أساليب جديدة ووسائل متقدمة تهيئ للإنسان سبل التقدم والحفاظ على البيئة".

إن "مفهوم التلوث" الذى بدأ "مع بداية السعينات من القرن العشرين" كان مقصوراً على "تلوث الهواء والماء والتربة"، وهو مفهوم نتج عن معايشة ومشاهدجة الإنسان فى الدول الصناعية لمشاكل تلوث الهواء بالضباب وتلوث المياه مما أدى إلى موت الأنهار والبحيرات. لكن "مفهوم التلوث الآن" قد استع ليشمل تلوث الهواء بمختلف الغازات السامة التى تؤدى إلى "مشاكل صحية وتلوث التربة والمياه بفضلات المنازل الحديثة بما تشمله من كيماويات مستخدمة فى غسيل الأطباق والمنازل، بالإضافة إلى بقايا المواد الكيماوية الناتجة من المصانع وآثار المبيدات المستخدمة فى مقاومة الآفات والحشرات، وبعض هذه الكيماويات لها تأثير سرطانى". وقد اتسع مفهوم التلوث أيضاً "ليشمل فقدان الثروة الطبيعية والتى أصبحت تكاليف صيانتها تزداد يوماً بعد يوم (نتيجة انهيار البيئة التى لم يحافظ عليها الإنسان واستغلها أسوأ استغلال وأهمها ضرورة وأهمية الحفاظ على التوازن البيئى بعد أن سيطر عليه الفكر الاستهلاكى وبعد أن تقدمت أساليب الإنتاج وزادت فرص التقدم العلمى والتكنولوجى فى مجال استخدام الطاقة والوقود الحضرى)". ولقد أدى هذا إلى خسارة كبيرة "لكل عناصر النظام البيئى" تمثل فى " نضوب الموارد واختلال التوازن البيئى وزيادة مستويات التلوث وما سببه من ارتفاع معدلات الأمراض وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة، وتغيرات محتملة للمناخ، وباتت حياة الكائنات الحية مهددة بالفناء". وكان ذلك بمثابة الوجه المظلم لعصر التقدم الصناعى والتكنولوجى، إذ أنه نتيجة للفكر الاستهلاكى زاد استغلال المصادر الطبيعية، ثم القضاء على الغابات لتربية الماشية واستغلال الأخشاب

وتيسير الزراعة. ولقد كانت هذه الغابات تؤدى خدمات بيئية ثمينة مثل "السيطرة على الفيضانات وحماية التربة من الانجراف وحماية الأكسجين، كما كانت تعمل كمصفاة طبيعية لثانى أكسيد الكربون والأتربة العالقة فى فى الجو". إن "الفكر الاستهلاكى والتصنيع المتسارع" هما "المتهمان الأساسيان فى تدمير بيئة الإنسان"، فإذا سعى الإنسان للامتلاك بدون الاهتمام بعناصر البيئة، فسوف يؤدى ذلك إلى "تدهور البيئة ثم لا نكون". إن أهم الأزمات البيئية التى تهدد مستقبل الحياة على الأرضى وقد بدأ القرن الواحد والعشرون بالإضافة إلى الترف الاستهلاكى والتكنولوجيا الحديثة "هى الانفجار السكانى" الذى يشكل تهديدا للبيئة، إذ عندما لا يستطيع الإنسان تلبية حاجاته الأساسية تنشأ ضغوط تجعله يحاول تلبيتها بأى شكل (كأن يستغل موارد البيئة بطرق ضارة). إن ما يعوق الخلاص من الفقر الذى يثقل كاهل أعداد هائلة من البشر هو "تمركز القوة الاقتصادية الأساسية فى الدول المتقدمة مقابل تمركز جزء كبير من الموارد غير المستثمر فى الدول النامية التى تفتقر إلى التقنيات المناسبة لاستغلال هذه الموارد وتطويرها لصالح شعوبها". وإذا كانت هذه الكوارث البيئية سببها الإنسان نفسه، فهناك كوارث بيئية حلت بالطبيعة خارجة عن إرادة الإنسان مثل (الكوارث البيئية التى حلت بالطبيعة كالبراكين والمذنبات والكويكبات الصغيرة التى تزحف على الأرض، والتغيرات التى تحدث فى مقاييس مدار الأرض مما يؤدى إلى تغيرات مناخية، . إن الأضرار التى لحقت بالبيئة "أضراراً معنوية"، ولكن هناك هذه الأضرار لم تقدر تقديراً كميا دقيقاً حتى الآن، إذ من الصعب تقدير تكاليف التلوث والأضرار التى تلحق بالبيئة بدقة نظراً لعدم وجود الوثائق اللازمة. إن الإنسانية ــ تدخل اليوم عصراً جديداً ــ تحتاج فيه إلى تفكير جديد يختلف بصورة كاملة عن التفكير القديم، وذلك من أجل تحسين أحوال البيئة. إن "النظام الإنتاجى الحالى" يتسبب فى انتشار التلوث (وهى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة) وهى (ناتج ثانوى للعملية الإنتاجية ولا يمكن تسويقه)، ويطلق على هذه الآثار تعبير (النفقات الخارجية)، وهى لا تدخل تلقائياً فى المجال الاقتصادى بسبب خارجيتها عن نظام السوق، ولهذا فإنها بقيت حتى عهد قريب مهملة تماماً بني جانب الاقتصاديين، فالنفقات الخارجية لا تدخل فى حساب الوحدات الانتاجية، لأن هذه الحسابات تهمل بطبيعتها "حصر الظواهر غير النقدية" رغم أنه قد يترتب عليها أضرار جسيمة لأشخاص ومنشآت أخرى أو للبيئة بوجه عام. والنفقات الخارجية لا تتحملها الوحدات الإنتاجية ولكنها تؤذى المجتمع كله أو مجموعات كبيرة من السكان، والتلوث البيئى يعد أثراً خارجياً

سلبياً لأن الأضرار التى تنتج عنه لا تدخل فى حسابات السوق، حيث لا يوجد إلى جانب "بند الأجور أو المواد الأولية" بند محاسبى آخر عنوانه "الأضرار الناجمة عن التلوث". وفى "الحساب الاقتصادي" تنقسم آراء الباحثين "بشأن استراتيجيات حماية البيئة" إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يرى أن آليات السوق تستطيع بعد تطوير بسيط استيعاب الآثار الخارجية وأن تحول دون تفاقم المشاكل البيئية وأن تحافظ على كفاءة الاقتصاد ومرونته.

والثاني: يرى أن أفضل استراتيجية لحماية البيئة وتحسينها هى التنظيم المباشر الذى يتمثل فى قيام الدلو بفرض قوانين ولوائح تحدد معايير الزامية يجب ألا تتعداها.

والثالث: يوجد بصورة متزايدة المدافعون عن الخيار الضريبى الذين يعتقدون أن فرض الضرائب على التلوث بأن يدفع الأفراد والمنشآت الملوثة لأن يدركوا ، "للضرر البيئى ثمنا"، وأن يدخلوا هذا الثمن فى حساباتهم وخططهم الانتاجية والاستهلاكية، وبالتالى تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية إلى أدنى حد ممكن.

إن كثيرا من الازمات البيئية مرجعها إلى سوء التصرف البشرى، سواء فى العالم المتقدم أو الناس، فسلوك الإنسان فى العالم الثالثة يتسم "بضعف الوعى والانشغال بتنمية الموارد الطبيعية لتلبية حاجات سكانها المتزايدة دون النظر إلى مستقبل البيئة"، أما سلوك الإنسان فى الدول المتقدمة فإنه "سلوك تمليه المصلحة والأنانية، وبالتالى أدى سوء التصرف إلى تدمير أنظمة البيئة وتدهورها". ولذلك يرى "علماء الحضارة والاجتماع ورجالات الخدمة الاجتماعية" أنه لا سبيل للنجاة من المصير المشئوم إلا ردة روحية والتشبث بالقيم الأخلاقية واسترداد المناهج الدينية المتدهورة بحيث ت عيد للإنسان توازنه الطبيعى بعد اختلاله على مدى قرون "بتأثير المادة، ويجب التمسك والاستعانة "بالأديان والتقاليد التى تتضمن ارشادات أخلاقية لحماية البيئة، والآيات القرآنية التى تدعو إلى استخدام الأشياء والأكل والشرب مع عدم الاسراف والتبذير كثيرة، وهى خير حل للمشاكل البيئية".

إن "التربية البيئية" يجب أن تحتل الأولوية فى "استراتيجيات حماية البيئة" فى المستقبل وألا تعمل فى فراغ، فالتربية دورها سابق على التشريعات التى تحد من ظاهرة التلوث، لأن التشريع يكون انعكاسا لظهور مشكلة كبيرة تسترعى الاهتمام. أى أن "اصدار قانون" يكون نتيجة وجود مشكلة أدت إلى إفساد البيئة،

لذلك يجب التركيز على التربية البيئية لأنها تساعد على منع حدوث المشكلة. والتربية تعطى الفرد فرصة تقدير أهمية البيئة وأهمية حمايتها لسلامته وسلامة الأجيال القادمة، وتوفير الحلول لعديد من مشكلات البيئة، وبالتالى توفير نفقات الحد من التلوث. والتربية البيئية السليمة تؤدى إلى "فهم العمليات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤثر فى البيئة"، ونتيجة هذا الفهم "يمكن للأفراد رسم السياسات والممارسات التى تضمن الابقاء على بيئة صحيحة". إن "المشكلات الكبرى" التى يعانى منها العالم اليوم (كالفقر والتصحر والتلوث والتسلح وانقراض الأجناس، بالإضافة إلى العوامل السياسية والحروب ظهرت على الرغم من كل القوانين والأنظمة التى تمنع تلوث البيئة)، ومن هنا تبرز "أهمية التربية البيئية"، وهذه الأزمات لم يتم تغطيتها بشكل مناسب "فى مناهج التربية البيئية فى كثير من دول العالم". ومن جهة ثانية فإن "التربية البيئية تأثرت بشكل سلبى من جراء تراجع التعليم العام" إذ أن هناك عدد كبير من أطفال العالم لا يذهبون "اليوم" إلى المدارس، ويظهر ذلك جلياً واضحاً بالنسبة "لأطفال العالم الثالث". أن التربية يجب أن تعمل على "تبنى أفكار جديدة" تهدف إلى "إعادة بناء المجتمعات وتلبية حاجاتها الأساسية (كالغذاء، والرعاية الصحية)، وافادة من النفايات والفضلات، ومحاربة التبذير، وتوفير الموارد المحدودة، والتعليم الفعال، وإعادة بناء البيئة من خلال صيانة الطبيعة، والاستخدام الأفضل لفكرة المناطق المحمية، والمناطق المسيجة كالحدائق والمتنزهات)، وألا تصل إلى هذه المناطق (يد التخريب البيئى)". ويجب التوسع فى المناطق المحمية بوضع المزيد من أراضى البيئة "تحت الحماية القانونية"، ونجاح فكرة حماية المناطق المحمية دليل على أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة ليست على ما يرام. إن التربية السليمة تتيح للفرد اكتساب مهارات وتدريبات خاصة للذين تؤثر أعمالهم بشكل سلبى على البيئة، وتساعدهم فى ممارسة أنماط حياتية سليمة منسجمة مع الاستعمال الرشيد لموارد الأرض، إذ تعتبر المعرفة والفهم ذات قيمة قليلة إذا لم يمتلك الفرد مهارات جديدة. ويجب أنت "ينصب اهتمام التربية " على "الاهتمام بصحة البيئة وتشجيع الأفراد على تحمل المسئولية وتحديد نوعية البيئة التى يرغب العيش فيها، وإثارة الدافع لدى الناس للمشاركة فى العمليات التى تشكل بيئتهم"، ولذلك فإن على التربية "أن تعطى ممارسات فى حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لحل القضايا"، والتخطيط والتربية السليمة ينميان الشعور لدى الأفراد "بالتلاحم مع البيئة" والاعتراف "بأن حياته وبقاءه يعتمدان على حسن تعاونه مع البيئة وحفظه لهما

سليمة نقية صالحة للعيش والحياة". إن التربية تؤدى إلى "تنمية الوعى بالبيئة وأساليب التعامل معها وتؤدى إلى نبذ الأساليب القديمة فى التعامل مع البيئة، وتبنى المواقف العلمية والاجتماعية والصحية الجديدة وأساليب التعامل الأفضل مع البيئة وضرورة تطبيق هذه الأساليب"، وعلى التربية الجيدة" أن "تلقى الضوء على القيم لتنشرها فى المجتمعات لتغيير الأنماط السلوكية سلبية التأثير على البيئة والموجودة لدى الأفراد والجماعات والسائدة فى المجتمعات، وأن تمكن الفرد من المعارف والمهارات والممارسات التى تكفى لضمان اتخاذ القرارات الواعية". إن هناك العلوم المختلفة والمهن الإنسانية التى تعمل فى مجال البيئة وصيانتها، ولابد أن يكون هناك بينها "انسيابية وصلة عضوية تعاونية إيجابية" حتى " تتحقق الأهداف البيئية وتؤتى ثمارها". إن التربية يجب أن تتخذ موقفاً جاداً حيال ما يعرف "بالتخصص الدقيق" الذى قد يعود بالوبال على البيئة، لأن "المتخصص" قد "يتعمق فى مجال تخصصه الدقيق" ضارباً عرض الحائط بكل التخصصات الأخرى والآثار الجانبية الناتجة عنه (فمصممو التليفزيون الملون لم يكونوا يعلمون شيئاً عن أخطاره الجانبية على النسل إلا بعد أن تعرض له آلاف البشر)، فالتخصص الدقيق أبعد ما يكون عن ضرورة المحافظة على البيئة وتلبية حاجات المجتمع بالشكل الصحيح، ولا يعنى هذا الاستغناء عن الخبراء والمتخصصين ولكن ينبغى تنمية احساسهم بالمحيط الذى يعيشون فيه، وأن يتوقعوا الآثار الجانبية لمنجزاتهم، لتلافى آثارها السلبية على ا لبيئة. إن من الأهمية بمكان فتح مكان للعلوم الاجتماعية والمهن الإنسانية ومنها مهنة الخدمة الاجتماعية بجانب العلوم البحتة بحيث تشكل قطاعاً هاماً يساند ألوان المعارف المختلفة ويوجهها إلى الطريق الأفضل وبشكل يتمشى مع صلة البيئة. إن حضارتنا اليوم لم تعد تتواءم مع تجزئة الموضوعات، فأمور السكان والمبيدات الحشرية والتلوث مترابطة بطبيعتها، ولم يعد الممكن الفصل فى معالجتها بين الجوانب العلمية والاجتماعية والبيئية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى "نوع جديد من التربية ينضوى تحت لوائه (البيئة بكافة أشكالها وجوانبها) عن طريق (تنمية الوعى الشامل بالبيئة لدى الفرد منذ طفولته، والجماعات فى تفاعلها وممارساتها عن طريق أدائها، وبين المواقف المسئولة لديهم تجاه بيئتهم، بحيث يتكون لديهم أفراداً وجماعات محيط داخلى سليم ينمون فى إطاره وقد تشبوا حبهم وولاءهم لبيئتهم)". ويجب على التربية "تبنى فكرة النمو الذى تنظمه الضوابط" لكى تتمشى مع أوضاع العالم الذى نعيش فيه اليوم. إن هناك قيماً أساسية تحتاج إلى إعادة نظر فيها ومنها "الحرية الفردية"،

حيث كان الاعتقاد السائد بأن الفرد فى سعيه لخدمة مصالحه الشخصية يقوم فـى الوقت ذاته بخدمة الصالح العام، وكلن مع ضمور رقعة الأرض التى يعيش عليها والظروف السكانية الحالية، أصبحت مصلحة الفرد كثيراً ما تتعارض مع مصلحة البيئة والجماعة، ولذلك لابد من "وضع ضوابط على الحرية الشخصية".

إننا فى حاجة إلى أخلاقيات جديدة ... أخلاقيات تقوم على اتجاهات وأنماط سلوكية فى الأفراد والجماعات والمجتمعات تتفق مع مكانة الإنسان داخل المحيط الحيوى ... أخلاقيات تعترف بالعلاقات المركبة والمتغيرة باستمرار بين الإنسان والطبيعة وبين الناس، كما تستجيب بحساسية لهذه العلاقات. وثمة تغيرات هامة ينبغى أن تحدث فى كل دول العالم "لتأكيد نوع النمو" الذى يتفق مع هذه الأخلاقيات، وهى تغيرات تتجه "نحو توازن موارد العالم ونحو اشباع حاجات كل الناس". ويتطلب هذا النوع الجديد من النمو "اختزالاً للآثار الضارة بالبيئة إلى الحد الأقصى والافادة من الفاقد أو المواد العادمة لأغراض إنتاجية، وتعميم التكنولوجيا على نحو يمكن من تحقيق هذه الأهداف"، ويتطلب هذا ــ فوق كل ذلك ــ التأكيد على "سلام دائم من خلال التعايش والتعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة". ويمكن "توفير الموارد الرئيسية لاشباع الحاجات الإنسانية" عن طريق "الحد من ميزانيات التسليح ومن التنافس فى تصنيع الأسلحة"، ومن ثم ينبغى أن يكون الحد من التسليح هو "الهدف الأكبر".

وهذه الاتجاهات الجديدة "نحو النمو وتحسين البيئة" تتطلب "إعادة تنظيم للأولويات الدولية والإقليمية"، ومن المشكوك فيه تلك السياسات التى تهدف إلى الوصول "بالمخرجات الاقتصادية" إلى الحد الأقصى دون مراعاة لنتائجها على المجتمع وعلى الموارد المتاحة لتحسين نوعية الحياة ــ وقبل تحقيق هذا التغيير للأولويات، يحتاج ملايين الأشخاص إلى أن يكيفوا أولوياتهم وإلى أن يتبنوا أخلاقيات شخصية، بحيث ينعكس فى كل سلوكهم "الالتزام بتحسين نوعية البيئة والحياة لأجل الإنسان فى العالم"، لذا، فإن "إعادة تشكيل العمليات والأنظمة التربوية قضية رئيسية بالنسبة لتكوين هذه الأخلاقيات الجيدة للنمو، وكذلك بالنسبة للنظام الاقتصادى العالمى". وإذا كانت الحكومات وواضعو السياسات فى مقدورهم سن القرارات الخاصة بالتغير، وإذا كان من الممكن تبنى اتجاهات جديدة للنمو لتحسين الظروف العالمية، إلا أن كل ذلك ليس أكثر من حلول قصيرة المدى، "إلا إذا تلقت الناشئة نوعاً جديداً من التربية" ويتطلب ذلك "علاقات جديدة وبناءة بين التلاميذ والمعلمين وبين النظام التعليمى والمجتمع على نطاق واسع".

إن "الخدمة الاجتماعية كمهنة حديثة باتجاهاتها التنموية"، وما استحدثته من استراتيجيات من خلال الممارسة وكنظام اجتماعى يعاون بقية الأنظمة الأخرى ويساعدها على تحقيق الأهداف البيئية، تستطيع أن تحدث التغيير المنشود وأن تعبئ إمكانياتها "للمساهمة فى عملية التعديل البيئى نحو الأفضل" خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار ـ أن عصرنا الحالى يشهد تغيرات بيئية عميقة وواسعة ـ وأن الإنسان يلعب فيها الدور الأول، ويعتبر "الوعى بالبيئة ومشكلاتها (كالتلوث والعمل على حماية البيئة من التدهور، وكذلك تطويرها وتحسينها من أبرز الدواعى لكى تكون من الموضوعات البارزة فى الاتجاهات الحديثة لخدمة الاجتماعية)".

إن الغاية من العمل البيئى هو "تحسين كل العلاقات الايكولوجية بما فيها علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الناس ببعضها الآخر"، لذا يمكن "تحديد الهدفين الأولين" الآتيين:

الأول: ينبغى على كل دولة وفقاً لثقافتها أن توضح وتحدد لنفسها معنى بعض المفاهيم الرئيسية مثل (نوعية الحياة، والسعادة الإنسانية) فى سياق البيئة الكلية، مع توسيع المفاهيم لتضع فى الاعتبار الثقافات الأخرى خارج الحدود القومية لبيئة الفرد.

الثانى: تحديد الأفعال والممارسات التى من شأنها أن تحافظ على إمكانات الإنسان وأن تحسنها، وتطوير حياة طيبة للفرد والمجتمع فى انسجامها مع "البيئة الطبيعية الحيوية Biophysical والبيئة التى يصنعها الإنسان Man Made.

ولما كان تنمية الوعى والاهتمام بالبيئة وما يرتبط بها من مشكلات عند الإنسان فى صوره الثلاث (كإنسان فرد، وكعضو مشارك فى جماعات، وكعضو منتم إلى مجتمعات)، من أبرز اهتمامات الخدمة الاجتماعية المتكاملة والعاملة فى المجالات التنموية، فإنها لكى تكسب الإنسان "المعارف البيئية والمهارات والاتجاهات والدافعيات والالتزام بالعمل بطريقة فردية وجماعية ومجتمعية" نحو "حل المشكلات القائمة والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة تؤكد على (العناصر الآتية لتحقيق التغيير المنشود وصولاً إلى أهداف الخدمة الاجتماعية فى محيط البيئة)":

(١) نشر الوعى البيئى

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب الوعى

والحساسية بالبيئة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.

(٢) المعرفة بالبيئة

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب فهم أساسي للبيئة الكلية وللمشكلات المرتبطة بها، ولدور الإنسان ومسئوليته الخطيرة فيها، وعرض الحقائق الأساسية والمفاهيم التي تساعد على تفهم موقعه في إطاره البيئي والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التي تؤثر على ارتباطه بالبيئة وإبراز دور العلم والتكنولوجيا في تطوير علاقته بها والمساعدة على إدراك ما يترتب على اختلال توازن تلك العلاقات من نتائج وقيمة عالية، مع إبراز وتوضيح فكرة التفاعل بين ا لعوامل الاجتماعية والحضارية والقوى الطبيعية، وأن تضع الخدمة الاجتماعية على أجندتها بصفة مستمرة معاونة الباحثين على إدراك تصور متكامل للإنسان في إطار بيئته.

(٣) اكساب الإنسان الاتجاهات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب القيم ا الاجتماعية والمشاعر القوية إزاء الاهتمام بالبيئة والدافعية التي تنشط وتوجه الأفراد والجماعات نحو المشاركة بفاعلية في حماية البيئة وتحسينها، ويتطلب هذا حث الإنسان ودفعه وتأكيد أهمية التعاون بينه وبين الأجهزة والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتكوين رأي عام للنهوض بمستويات حياته البيئية وحمايتها وتجنبها أضرار التلوث والاستنزاف وتعميق مفهوم الحفاظ على البيئة في مختلف المستويات وعلى كافة الأصعدة.

(٤) اكساب الإنسان المهارات لمواجهة المشكلات البيئية

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على اكتساب المهارات المتعلقة بحل المشكلات البيئية وتيسير وتوفير فرص التدريب بنوعياته ومستوياته المختلفة وإتاحته لجموع المواطنين فالكل في قارب واحد والأمر يتطلب مسئولية تعاونية مشتركة وفاعلة والعمل على تحديد الأفعال والممارسات التي من شأنها أن تحافظ على إمكانات الإنسان وأن تنمها ليعيش حياة سعيدة ومستقرة وينعم ببيئة خالية من المنغصات والمشكلات ما أمكن.

(٥) القدرة على التقييم

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تقييم المقاييس البيئية والبرامج التعليمية في ضوء العوامل الأيكولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتربوية، وقياس قدرة الإنسان التحصيلية والتي اكتسبها

وانتفع بها من خلال البرامج والمشروعات التى طرحت لحماية البيئة وتطويرها إلى الأفضل والوقوف على السلبيات لامكان تفاديها مستقبلاً وحتى لا تكون سبباً فى عرقلة منجزات مستهدفة ولم يتم الوصول إليها، وغلى أى مدى أمكن الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين، وهل اتفقنا مع الواقع المجتمعى وما نوع التطوير والتعديل الذى يتناسب والظروف والامكانيات المجتمعية.

(٦) تعميق مفهوم المشاركة البيئية لدى الإنسان

عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات الاجتماعية على تنمية الإحساس بالمسئولية فيما يتعلق بالمشكلات البيئية للأخذ بالأفعال والممارسات الملائمة لحل تلك المشكلات.

إن الوعى البيئى والوعى بالبيئة وبسوء استخدامها وما يترتب عليها من أشكال التلوث والعمل على وقاية البيئة من التدهور، وكذلك على تطويرها وتحسينها "يعتبر من أبرز التطورات المرجوة لأجل المستقبل" ويعزى ذلك إلى "الأزمة البيئية الأيكولوجية Ecological Crisis"، وهى تتطلب تجنيداً للقوى التربوية والاجتماعية التى تعمل على تشكيل وتطوير المعرفة والمهارات والقيم المتعلقة بالبيئة وبعلاقة الإنسان بها عند المواطنين، ويستلزم ذلك من المواطن الاجتماعى المتربى أيكولوجياً:

١) أن يكتسب بعض ا لمعرفة الأساسية المتعلقة بالمفاهيم والحقائق الأيكولوجية.
٢) أن يكتسب بعض المعرفة الأساسية الخاصة بالمشكلات الاجتماعية لأيكولوجية للبيئة الحضرية.
٣) أن يعى علاقته بالعالم الطبيعى.
٤) أن يعى أشكال التدهور البيئي مثل (التلوث والازدحام السكانى).
٥) أن ينمي بداخله اهتماماً شديداً بالسياسات المحلية والقومية الرامية إلى التصدى للمشكلات البيئية.
٦) أن يتعلم اتخاذ قرارات فى هذا الشأن قائمة على أفضل البيانات المتاحة بعد تحليل كافة البدائل.

والخدمة الاجتماعية من المهن التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة ومكوناتها، فهى تهتم بالإنسان وبيئته، لايجاد أنسب أشكال التوازن بينهما، والخدمة الاجتماعية لها أساسها العلمى وطرقها وأساليبها الفنية التى تتعامل بها مع الإنسان وبيئته، كما أن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم من المهارات والوسائل التى تمكنهم من إحداث التغيرات الاجتماعية المرغوبة فى كل من الإنسان وبيئته. وتهتم "مهنة الخدمة

الاجتماعية" بالعمل فى العديد من المجالات ومن بينها "المجال الصناعى" الذى زادت أهميته ـ فى الوقت الحاضر ـ بدرجة كبيرة فى الدول المتقدمة والنامية على السواء. وتهدف "مهنة الخدمة الاجتماعية" فى المجال الصناعى إلى "تحقيق التكيف الاجتماعى للعمال ومواجهة مشكلاتهم (ومن بينها المشكلات البيئية) ورفع كفايتهم الانتاجية من جانب، والمساهمة فى تحقيق الهدف الرئيسى للمصنع وهو (استمراره فى الانتاج بمعدلاته المطلوبة والمرسومة طبقاً للخطة الموضوعة من جانب آخر). إن العمل على الاهتمام برفع الروح المعنوية بين العاملين لا يحقق الفوائد الاقتصادية للمؤسسات الصناعية فحسب، بل يعود أيضاً بفائدة كبيرة على تحسين العلاقات الأساسية وتكوين روح جماعية متعاونة ترفع شأن تجمع العمال، وهو ما تسعى الخدمة الاجتماعية من أجله فى محيط العمال بتقديم ألوان الرعاية الاجتماعية العمالية، ومن هنا نستطيع أن نزيد معدل الانتاج وتقلل معدل الحوادث ونضمن استقرارية العامل وإقباله بنفس راضية على العمل وبما يعود عليه وعلى أسرته وعلى مجتمعه بالنفع. والخدمة الاجتماعية يمكنها "أن تنشر الوعى البيئى بين أفراد المجتمع، وتعمل على اكساب الإنسان الاتجاهات البيئية الايجابية والمهارات الأساسية لمواجهة مشكلات البيئة والمحافظة عليها وتعميق المشاركة لديه". كما يمكن للأخصائيين الاجتماعيين من خلال عملهم فى المؤسسات الاجتماعية المتعددة ومن بينها المصانع والمؤسسات الانتاجية المساعدة فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التى تستهدف صيانة البيئة وإتاحة الفرصة للعمال للمشاركة فى مواجهة مشكلات التلوث البيئى.

وتعتمد الخدمة الاجتماعية فى تحقيق ما تقدم على الأساليب والمداخل العلمية والاستراتيجيات المهنية المختلفة لتوعية العمال بمخاطر التلوث الموجود فى بيئة المصنع وتنمية إدراكهم للمشكلات الناتجة عن التلوث، ومساعدتهم وتدريبهم على كيفية مواجهتها بفاعلية. وتسعى الخدمة الاجتماعية فى "مجال حماية البيئة وصيانتها" إلى إحداث التغييرات المرغوب فيها فى الأفراد والجماعات والمجتمعات (بقصد إيجاد تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية وحل المشكلات الاجتماعية والوقاية منها، كما أنها تهدف إلى مساعدة الأفراد لاستثمار أقصى ما لديهم من قدرات للوصول إلى مستويات اجتماعية لائقة تمكنهم من المحافظة على بيئاتهم وحمايتها). أى أن "الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية" يمكنها أن "تسهم اسهاماً فعالاً ومباشراً فى تنمية ا لوعى البيئى وتعديل السلوك الإنسانى وتنمية إدراك المواطنين للمشكلات البيئية التى تواجههم واستثارتهم للمشاركة فى وضع حلول للحد من هذه المشكلات والتغلب عليها عن

طريق خطط مدروسة وبرامج فاعلة تصمم لتحقيق هذا الـهدف". ويتبلـور "دور الخدمة الاجتماعية" فى "مجال حماية البيئة وصيانتها والحـد مـن التلـوث" فـى الجوانب الآتية:

١) مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على اكتساب فهم أساسـى للبيئـة الكلية والمشكلات المرتبطة بها.

٢) تكوين وعى بيئى للأفراد والجماعات والمجتمعات، وذلك من خلال توضيح الحاجات الإنسانية والعوامل المختلفة المؤثرة فى فاعليـة مجابهـة هـذه الحاجات وأساليب اشباعها ومساعدتهم على اكتساب المهارات والخـبرات التى تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية والمساهمة فى حلها.

٣) مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القومية للاهتمام بالبيئة والانتماء القوى لها.

٤) توضيح التفاعل بين العوامل الاجتماعية والاقتصاديـة والقـوى الطبيعيـة المؤثرة فى البيئة وصولاً إلى صيانتها وتجنبها أضرار التلوث.

٥) مساعد الأفراد على علاج المشكلات الاجتماعية والبيئية التى يتعرضـون لها، كما أنها تعمل على تغيير الظروف الاجتماعيـة والبيئيـة المحيطـة بالأفراد، بما يساعدهم على تحقيق أفضل تكيف ممكـن واسـتخدام أمثـل للظروف البيئية دون إحداث تغيير يؤدى إلـى تدمـير البيئـة أو افقادهـا توازنها.

ومما سبق "يمكننـا رسـم دور الخدمـة الاجتماعيـة والتدخـل المـهنى للأخصائيين الاجتماعيين فى المساهمة فى حماية البيئة وصيانتها والحد من التلوث والمشكلات الناجمة عنه"على النحو التالى:

١) على الخدمة الاجتماعية مسئولية تعريف الإنسان بحقوقه البيئية وواجباتـه تجاه بيئته وحمايتها وصيانتها.

٢) على الخدمة الاجتماعية مسئولية توضيح أهداف دراسة البيئـة وأسـاليب حمايتها وصيانتها.

٣) على الخدمة الاجتماعية مسئولية شرح العوامل الاقتصاديـة والاجتماعيـة المتعلقة بالبيئة وصيانتها.

٤) على الخدمة الاجتماعية مسئولية إعداد جيل واع متخصص من الأخصائيين الاجتماعيين فى مجال البيئة وحمايتها.

٥) على الخدمة الاجتماعية مسئولية إيضاح دور العلم والتكنولوجيا فى تطويـر علاقة الإنسان بالبيئة.

٦) على الخدمة الاجتماعية مسئولية التأكيد على أهمية البحوث التطبيقية ومعايشة الظروف البيئية ومداومة الزيارات الميدانية، حتى يمكن الخروج بنماذج من الواقع يمكن الاستفادة منها مجتمعياً.

٧) على الخدمة الاجتماعية مسئولية المعاونة فى خلق رأى عام مستنير للإلمام بالبيئة ووسائل حمايتها.

٨) على الخدمة الاجتماعية الحث على إنشاء هيئات متخصصة فى حماية البيئة على الصعيدين الرسمى والشعبى وتدعيم الصلة بينهما، والإسهام فى الدعوة لعقد لقاءات منتظمة للخبراء والمتخصصين فى فروع العلوم البيئية المختلفة لتبادل الخبرات ودراسة المشكلات الحالية والمستقبلية، والمعاونة فى إعداد نماذج لمواد البرامج الإذاعية والتليفزيونية لمختلف القطاعات الجماهيرية لادراك كل ما يتصل بالبيئة وحمايتها والمحافظة عليها.

٩) على الخدمة الاجتماعية مسئولية تبنى فكرة إعداد هيئة تدريس لمراحل التعليم المختلفة يتخصص أفرادها فى العلوم البيئية المتكاملة والتربية البيئية، وذلك لتدريسها على المستويات المختلفة، والدعوة إلى إعداد مرجع خاص للثقافة البيئية العامة، وعمل معجم للألفاظ البيئية ومدلولاتها والتربية البيئية، حتى يمكن إعداد جيل واع مزود بالمفاهيم البيئية.

١٠) على الخدمة الاجتماعية مسئولية العمل مع المجتمعات المحلية عن طريق عقد الندوات والاجتماعات واللقاءات ومناقشة موضوعات البيئة بأسلوب مبسط يصل فى سهولة ويسر إلى الجماهير العريضة من الشعب بشرائحه المختلفة.

١١) على الخدمة الاجتماعية الدعوة إلى التأكيد على إصدار التشريعات اللازمة بشأن حماية المواطنين من الملوثات بأشكالها المختلفة خصوصاً الاشعاعية، إلى جانب المناداة بوقاية العاملين فى المؤسسات المختلفة من الملوثات وخطورتها وآثارها البيئية على المواطنين.

١٢) تضع الخدمة الاجتماعية فى اعتبارها إبراز أهمية خلو الوعى بالبيئة وبسوء استخدامها وما يترتب عليه من أشكال التلوث والعلوم على التعاون مع الأجهزة المختلفة على وقاية بيئية من التدهور البيئى وعلى الأخص التلوث والازدحام السكانى والمشكلات الناتجة عن استخدامات التكنولوجيا.

المراجع العربية

١) أبوالفتوح عبداللطيف: الأسلوب العلمى فى مواجهة التلوث، أكاديمية البحث العلمى، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢) أحمد مدحت إسلام: التلوث مشكلة العصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ١٥٢، مطابع السياسة، الكويت، أغسطس ١٩٩٠م.

٣) الفاروق زكى يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعى، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٤) ثناء أبوالمكارم: دراسة عن أثر ا لضوضاء للمرور والمركبات على الإنسان، المركز القومى للبحوث بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٩١م.

٥) سعد شعبان: ثقب فى الفضاء، سلسلة اقرأ، العدد رقم ٥٩٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م.

٦) عبدالفتاح عثمان، محمد حسين اسماعيل، عبدالحليم رضا عبدالعال، محمد نجيب توفيق: مقدمة فى الخدمة الاجتماعية، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٧) عبدالوهاب عويس، "منطقة حلوان ... حمايتها من آثار التلوث الصناعى"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.

٨) عيون عبدالقادر: قضايا البيئة والتنمية فى مصر ... التلوث البيئى، مركز التوثيق والنشر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٩م.

٩) فاطمه الجوهرى، "التنمية الصناعية والبيئة"، فى : ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٠) مجدى محب الدين محمد سعيد: مشكلة زراعية بيئية صحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.

١١) محمد نجيب توفيق حسن، "الأمن الصناعى والسلامة المهنية وعلاقته بالخدمة الاجتماعية ... نظرة تحليلية"، فى: مجلة جامعة حلوا ن

دراسات وبحوث، المجلد الثانى، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٢) محمد نجيب توفيق حسن: أضواء على الرعاية ا لاجتماعية فى الإسلام وارتباطها بنائياً ووظيفياً بالخدمة الاجتماعية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٣) محمد نجيب توفيق حسن، "موقف الدول النامية من قضية البيئة"، فى: الموسم الثقافى فبراير ١٩٨٥م، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العيد، أبوظبى ، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٥م.

١٤) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية العمالية ... تنموية انتاجية ... دراسة نظرية تطبيقية تحليلية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦م.

١٥) محمد نجيب توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة من التلوث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٦) منى قاسم: أثر التغيرات البيئية على الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام، رسالة دكطتوراه "غير منشورة"، جامعة عين شمس، ١٩٩٢م.

١٧) محمود فهمى الكردى، "بحث عن حركة السكان والنمو الحضرى فى مصر"، فى: ندوة التحضر والمشكلة السكانية، جامعة القاهرة، القاهرة، ب١٩٧٧م.

١٨) محمود نصرالله، "حماية البيئة الهوائية من التلوث الصناعي"، فى: ندوة التلوث الصناعى بمنطقة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٩) مهدى عبدالجواد: دراسة عن أثر المبيدات الحشرية على الحيوانات ومنتجاتها ... اللبن، والبيض، والدجاج، والأسماك، كلية طب بيطرى الزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩١م.

٢٠) هارولد بروكفيلد ... ترجمة حسين فوزى النجار، "آراء علمية حول الإنسان والأنظمة البيئية"، فى: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد رقم ٥٢، السنة ١٣، يوليو/ سبتمبر ١٩٨٣م، القاهرة، ١٩٨٣م.

المراجع الأجنبية

1) Bain, D.: The Productivity Prescriptions ... A manager's Guide to Improving Productivity and Profits, N.Y., McGvaw-Hillco., 1982.

2) Brian, D. Clark, "Centre for Environmental Mangement and Planning ... Introduction to ETA", In: International Seminar on Environmental Impact Assessment, University of Aberdeen, Scotland, UK., July 1986.

3) Hear, J. E. & Hagerty, D. J.: Environmental Assessment and Statement, N.Y., Von Nastr & Roinholt, 1977.

4) Hughes & Evans, D.: Environmental Education ... Key Issues of the Future, London, Oxford Pergamon Press, 1977.

5) Ittleson, W.U.: Environment and Cognition, N.Y., London, Seminar Press, 1973.

6) Riggo, J. & Felix, G.: Productivity by Objectives, N.Y., Englewood cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1983.

7) Royston, M.: Pollution prevention Poys, Program on Press, UK., 1979.

8) Smith, R.L.: The Ecology of Man... An Ecosystem Approach, N.Y., Second Editon, Harper & Row Publication, 1976.

9) Troost, G.Y. & Altman, H.: Enrironmental Education... A Source Book, N.Y., Wiley, 1972.

10) UNEP/GCSS: United Nation's Environment Programme, II13, Un. Document, No. 90-0296-2230E., August 1990.

11) UNIDo/UNEP.: Environmental Aspedcts of Industrial Development in Developing Countries, Reports of flase studies, UNIDo/ITD, 1975.

12) Vikery, Ann, "Asystem Approach to Social Work Intervention", In, Fitzgerald, M. (et al) (eds.): Welfare in Action, London, Routledge & kegan Paul, 1977.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

دور الأسرة فى تحقيق التوازن النفسى للمسنين

إعداد
أ.د. ثناء الضبع
استاذ تربية الطفل
جامعة حلوان

دور الأسرة في تحقيق التوافق النفسي للمسنين

أستاذ دكتور /ثناء الضبع

أستاذ تربية الطفل

بجامعة حلوان

لقد ازداد الاهتمام بعلم المسنين كثيراً في السنوات الأخيرة وذلك للازدياد الكبير في عدد كبار السن وللتطور المعرفي في قضايا المسنين واحتياجاتهم المستمرة .

- فمن هو المسن ؟

تستخدم كلمة كبار السن للأفراد الذين تجاوزت أعمارهم الخامسة والستون عاماً ويطلق على تلك المرحلة من العمر مرحلة الشيخوخة .

ولم يتفق الباحثون بعد على تعريف جامع للشيخوخة وذلك لأنها ليست من الظواهر الثابتة التي تحدث في المراحل الأولى في حياة الفرد أو الكائن الحي عموماً ولكنها حالة سيالة تتأثر بفسيلوجية الفرد ونفسيته ، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها واتجاهاتها التي يتقبلها ويتصرف طبقاً لها .

وتمتاز تلك المرحلة بأن الهدم يكون فيها أكثر من البناء ولكن عملية الهدم تكون بطيئة لو كانت البنية متينة ، والعناية مكفولة للشخص فيما قبل الشيخوخة وأثناءها ، في حين يكون الهدم شديداً إذا كانت الرعاية ضعيفة . وقد اتفق الجميع على أن بدء الشيخوخة هو سن الستين وهو سن الإحالة على المعاش أي أنها تمتد من الستين إلى الخامسة والستين إلى نهاية العمر . ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين هما :

- الشيخوخة المبكرة وتمتد من الستين إلى الخامسة والسبعين .
- الهرم وتمتد من الخامسة والسبعين وإلى نهاية العمر .

ولقد وصل عدد المسنين في مصر سنة 1985 إلى 3.545.000 بالنسبة للإحصائيات السكنية . فإن القطاع المسن من السكان هو الأسرع في النمو ونهدف من دراستنا للشيخوخة التوصل إلى السبيل الأمثل للشيخوخة الناجحة ، فمع حتمية الاضمحلال في الوظائف الجسمانية ،يجب معرفة التكييفات النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى روح معنوية ومستويات كفاءة عالية في المراحل

الأخيرة من عمر الفرد ، بعد ما أصبح في شيخوخته كائن ضعيف يعيش على ماضيه أكثر مما يعيش على حاضره ، ويعيش ذكرياته التي صنعها في طفولته ، ومراهقته ، وشبابه .

كما نهدف من دراسة علم الشيخوخة إلى معرفة الخواص البيولوجية ، والسيكولوجية والاجتماعية لآبائنا ، وأمهاتنا حتى نكفل لهم حياة كريمة سعيدة فهي تهدف أيضاً إلى معرفة شيخوختنا المقبلة حتى لا نشقي أولادنا بتعصبنا ومشكلاتنا ، وأن يتعلم المسن كيف ينظم استعداداته العقلية وقدراته المعرفية ليواجه المتغيرات الداخلية التي تظهر على جسمه ونفسه ، وليواجه الضغوط الخارجية التي يفرضها عليه المجتمع المتطور المتغير الذي يعيش في إطاره . كما تهدف دراسة الشيخوخة إلى زيادة المدى النشط من حياة الفرد ، حتى يستمتع بحياته في شيخوخته بعيداً عن الآلام والمشكلات . وحتى يشعر أن الحياة من بدئها إلى نهايتها تجربة رائعة ومخاطرة جميلة .

وقد بدأ هذا العلم بنظريتين حاولتا الربط بين العناصر البيولوجية والنفسية والاجتماعية .

الأولى نظرية فك الارتباط : قدمها كانج وهنري 1961 وتنص على أن الشيخوخة الناجحة تتضمن الانسحاب التدريجي من الإطار الاجتماعي مع ميل مواكب له من الآخرين للتقليل من توقعاتهم من المسنين وخفض درجة التعامل معهم .

الثانية نظرية النشاط : أثارت النظرية السابقة جدلاً عنيفاً وواجهت الكثير من الانتقادات فجاءت هذه النظرية لتؤكد النتائج الإيجابية لاستمرار الارتباط بالعالم على سعته والتوصل إلى أدوار بديلة لتلك التي فُقدت نتيجة للتقاعد أو الترمل ، ويتضمن ذلك مستويات عالية من المشاركة العالية والروح المعنوية ، وغيرها من عناصر الرضا ، وإن كان كثيراً ما يتعذر تحديد هذه العلاقة . في حين توجد عوامل تؤثر في توافق المسنين نذكر منها :

الموقف السائد في الحياة ، والعلاقات الاجتماعية السائدة ، ومدى الإحساس بعقدة الشيخوخة ، ومدى تقبل الذات .

إن نوع التوافق الذي يبديه الفرد نحو التقاعد يتوقف على سمات الفرد السابقة وعلى موقفه الجديد وليس هناك ما يمكن أن يوصف بالطريقة الأفضل وتتركز اهتمامات المسنين وحاجاتهم في :

الاهتمام بالمظهر – الاهتمام بالملبس – الاهتمام بالمال – الاهتمامات الروحية – الاهتمامات الدينية ، وهذه تحقق رضا لدى المسنين بالإضافة إلى تحقيق بعض الحاجات المستمدة من اهتمامات المسنين رغم تميزها بينهم ومنها :

الحاجة إلى الرعاية الصحية ، الحاجة إلى المشاركة في نشاط المجتمع ، الحاجة إلى الصداقات ، الحاجة إلى التقدير والتقبل والمركز الاجتماعي ، والحاجة إلى القدرة والكفاءة وتقدير الذات ، والحاجة إلى بذل النفع للآخرين،الحاجة إلى الأمن الاقتصادي والدخل الكافي ، الحاجة إلى الاندماج في النشاط الترويحي ولذا يجب إشباع هذه الحاجات عن طريق تقديم الرعاية الاجتماعية والسيكولوجية والترويحية للمسنين .

فالمسن يتعرض لكثير من التغيرات الفسيولوجية والبيولوجية والظاهرية والحسية الحركية ثم تغيرات عقلية ومعرفية .

ويصاب المسن في هذه المرحلة بأمراض واضطرابات فسيولوجية متعددة منها : – هشاشة العظام ، التهاب البورستاتا ، أمراض القلب والجهاز التنفسي ، المياه البيضاء ، التأخر في شفاء الجروح ، الالتهابات الروماتزمية ، ارتفاع ضغط الدم ، ضعف السمع ، ضعف البصر والرؤية ، أمراض السكر ، فقدان الذاكرة ، العته وعدم التحكم في البول،كما يصاب المسن ببعض الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب .

والأمراض العضوية تؤدي غالباً إلى أعباء عقلية ونفسية على المسن وبالتالي تتضاعف حالته سوءاً .

وسنتناول في هذه الورقة ثلاث محاور رئيسية حول:

مشكلات كبار السن :

أولاً : سوء معاملة المسنين .

ثانياً : الإصابة بالاكتئاب التي غالباً ما يحدث لكبار السن .

ثالثاً : التأثيرات الضارة للاكتئاب بالنسبة لكبار السن .

مع توضيح سبل رعاية كبار السن .

أولاً : سوء معاملة المسنين : Geriatric abuse

لقد أصبح العنف تجاه العائلة مادة بحث في العشرين سنة الماضية .في بداية الأمر ، بدأت الدراسات في التخصصات المختلفة تتناول العنف تجاه الأطفال أو سوء معاملة الأطفال ثم توجهت الدراسات للعنف تجاه المرأة وأخيراً اهتمت الأبحاث بالعنف تجاه كبار السن .

ومصطلح سوء معاملة المسنين elder abuse يشمل الضحايا بعد سن الإحالة على المعاش إلى بعد عمر الستين .

مصطلح abuse يستعمل أيضاً بالنسبة للأفعال المقصودة أو الإرادية التي تسبب الألم والإحباط أو الحرمان أو الإهمال مثال : حرمان المسن من الطعام أو تعنيف المسن ، وتركه بدون نظافة ...... إلى أخره .

وجدير بالذكر أن سوء المعاملة والإهمال بالنسبة لكبار السن قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الوفاة .

إهمال المسنين وسوء معاملتهم تختلف على حسب حالة المسن ، فالمسن الفاقد العقلية أو الغير قادرٌ على الحركة (العاجز) وغير القادر على القيام بمهامه الشخصية وخدمة نفسه بنفسه مثل إعداد الطعام لنفسه ، وتناول الدواء ، والذهاب لدورة المياه لقضاء حاجته أو تنظيف نفسه ، فهذا المسن يعاني معاناة شديدة أكثر من غيره .

والسؤال الذي يُطرح الآن هو ما هي مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسنين ؟

إن أهم مظاهر الإهمال وسوء المعاملة للمسن هي :

- إهمال مباشر .

يتم عن طريق :

أ – عدم العناية الخاصة بالمسن .

ب _ حرمانه من الطعام .

ج _ حرمانه من الملاحظة .

- التهديد والتوبيخ والتخويف والحبس والعزل .
- سرقة نقوده ومعلقاته الخاصة .

- اغتصاب حقوقه أو حرمانه من ممتلكاته : وذلك بطرده من منزله أو بخروجه من المستشفى أو المصحة التي يعالج فيها .

والمسنين معرضون لسوء المعاملة سواء كانوا :-

أ. يعيشون بمفردهم ومن ثم يكونوا في هذه الحالة ضحايا للجيران أو من يطرق بابهم للخدمات ، وأحياناً من أبنائهم أنفسهم .

ب. يعيشون مع أحد من أولادهم أو فرد من أفراد العائلة ، وفي هذه الحالة قد يكون سوء المعاملة من أفراد العائلة أنفسهم .

ت. وقد يكون المسن في ضيافة بيت المسنين أو بيوت الرعاية الخاصة أو في المصحات أو المستشفيات وهنا قد يكون سوء المعاملة والتعذيب من العاملين في هذه الدور من المستشفيات أو حتى من هيئة التمريض أنفسهم ، وللأسف الشديد فالمسن المعتوه أو المصاب بشيء من القصور العقلي قد لا يدرك أنه يتعرض للتعذيب أو الإهمال .

وتجدر الأشارة إلى أن سعادة وإنسانية المسن هي في الحقيقة في يد المسؤولين بالدولة ولذلك نأمل من الدولة أن تضعهضمن أولوياتها وأن تنظر بعين الاعتبار لكبار السن ، كما تهتم برعايتها للأطفال .

وفي الغالب ما يكون الضحية سواء أب أو أم ما يكون قد سبق له سوء المعاملة لأطفاله الصغار عند الصغر ويكون سوء معاملة أولاده له كرد فعل لما عاناه الصغار في الصغر .

وغالباً ما يكون المعذب لكبير السن شخص غير سوي وله تاريخ مرضي عقلي أو نفسي ومحروم اجتماعياً ، أو معقد نفسياً . ويعتبر الطبيب أيضاً abuser إذا أهمل في علاج المسن أو لم يقدم له العلاج الكفء والرعاية الكاملة .

والسبب غالباً في إهمال الأبناء لآبائهم ما يكون خلل في نظام العائلة وتفكك أسري سابق مدعم بسوء معاملة الأباء لأبنائهم وعدم رعايتهم والاهتمام بهم مما يدفع الأبناء إلى الانتقام من الآباء عند الكبر والقدرة على الانتقام .

والسؤال الذي يثار الآن من هم المسنين الأكثر عرضة لسوء المعاملة ؟

في الحالات الآتية :- إذا لاحظنا تأخيراً في إعطاء الدواء لكبير السن ، تغيير الطبيب المعالج باستمرار ، تحليل غير منطقي للأعراض والعلاقات الإصابية بالمريض والإصابات المتكررة في المريض والتي تكون غير مفهومة السبب .

ثانياً: مشكلة الإكتئاب :

يصعب تحديد نسبة إنتشار مرض الاكتئاب ولكن يمكن القول ان هذا المرض ينتشر بنسبة (١ – ٥٪) بين أفراد المجتمع ، ومن بين المترددين على عيادات الطب النفسى تبلغ نسبة المكتئبين (٥ر٢٣٪) من مجموع المرضى (عماد مخيمر ١٩٩٧ : ١٠٩) .

ويعتبر الاكتئاب أكثر الأعراض انتشاراً لمسن لأنه عرض مشترك فى كل الحالات العصابية والذهانية .

ولكن الاكتئاب كمرض عصابى ، يعد حالة عابرة تحدث نتيجة لبعض الاحداث المؤلمة ، وتتسم بالكآبة وتحدث كمحاولة من جانب الفرد لخفض قلقه الحاد ، ويصاحبها انخفاض فى قيمة الذات ، وهى نوع من التفاعل الاكتئابى العصابى (عزيز حنا ، محمد الطيب ، ناظم العبيدى ١٩٩١ : ٣٣) .

ويختلف انتشارمرض الاكتئاب باختلاف العوامل الحضارية والاجتماعية والاقتصادية من مجتمع لآخر ، ولقد قرر مدير الصحة النفسية بمنظمة الصحة العالمية أن هناك أكثر من (٣٠٠) مليون نسمة فى العالم يعانون من اضطرابات اكتئابية تدخل فى العمل الكلينيكى ، ويعتقد أن هذه النسبة فى تزايد للأسباب الآتية :ـ

أ – تزايد متوسط عمر الفرد .

ب – تزايد الأمراض المزمنة التى تؤدى إلى الاكتئاب الثانوى .

جـ – تزايد استعمال الأدوية التى تؤدى آثارها الجانبية إلى الأكتئاب مثل "الفينوثيازين" Phenothiazines, وأدوية ضغط الدم المرتفع Hypertensive .

د – سرعة التغير الاجتماعى الذى عمل على زيادة الضغوط النفسية المعروف بأنها تعجل بحدوث الاضطرابات الاكتئابية كما تساعد على استمرارها ، هذا بالإضافة إلى التفاوت الطبقى فى المستوى الاقتصادى ، حيث وجد علاقة بين المستوى الاقتصادى المنخفض وشيوع الأمراض الاكتئابية والاضطرابات

العصابية (عبد الله عسكر ، ١٩٨٨ : ١٩ ، أحمد عبد ربه نور ، ١٩٩٤ : ٤٢ - ٤٣ صلاح مكاوى ١٩٩٧ : ٦١) .

وقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة مرض الاكتئاب فى مصر تزداد بالمقارنة بالأمراض النفسية الأخرى حيث تتشابه أعراض هذا الداء مع كثير من الإضطرابات النفسية الأخرى .

وأما عن نسبة انتشار الاكتئاب بين الريف والحضر فى مصر ، فقد أشار أحمد عكاشه وزملاؤه فى دراسة لهم أجريت عام (١٩٨٨) إلى أن اضطرابات الاكتئاب تنتشر بين ٤ر١٩٪ الريف ٤ر١١٪ بالحضر ، كما أن اضطرابات التكيف كانت من النوع الأكثر حدوثاً بين اضطرابات الاكتئاب فى الريف ، بينما كان الاضطراب المزاج المكتئب هو الأكثر حدوثاً فى الحضر نقلاً عن (كوثر ابراهيم ١٩٨٣ : ٧) و (احمد عكاشه ١٩٨٦ : ٢١٣ - ٢١٤) وكذلك (Okasha. et al., 1994) .

وتشير بعض الدراسات الى أن الاكتئاب يعتبر أكثر الأمراض إنتشار لدى كبار السن ، حيث يعانى من ١٧٪ إلى ٢٣٪ منهم من الاكتئاب ، وأن ٤٥٪ من الذين يبحثون عن الإرشاد يعانون من الاكتئاب استولز : (جالاس ١٩٨٩ فى أحمد عبد الخالق ١٩٩١:٨٠ ،، فرندبرج وأخرون ١٩٨٨ فى عماد مخيمر ١٩٩٧) .

وكذلك فمن واقع إحصاءات هيئة الصحة العالمية يشكل مرض الاكتئاب أكثر من ثلث الأمراض فى العيادات النفسية ، ولكن ما يشعر به غالبية الناس ليس اكتئابا مرضيا ، وإلا أرتفع مرض الاكتئاب إلى أكثر من (٥٠٪) (صلاح مكاوى ١٩٩٧ : ٢٠٢) .

النظريات المفسرة لظاهرة الاكتئاب :

قبل ان نتناول متغيرات العصر ذات العلاقة بالاكتئاب يجدر بنا فى البداية عرض سريع لاهم النظريات التى تفسر أسباب ظاهرة الاكتئاب :

فالاكتئاب مثله مثل بقية الاضطرابات النفسية الأخرى يصعب ايجاد تفسير او سبب دقيق له وكل ماهو متوافر عبارة عن نظريات تختلف فيما بينها فى تفسير الاكتئاب وتتناقض فى ايجاد سبب معين متفق عليه وقد اكد ذلك كل من :انجرام ومالكرين In-gram & Malcarne 1995 ، جلبرت Gilbert, كارسون و بوتشر Carson & Butcher 1992 فى حسن ابراهيم ١٩٩٧ :٤٦)

وهناك فى الواقع اربع نظريات اساسية معروفة تقدم تفسيرات لتطور الاكتئاب ونشأته عند الفرد وهذه النظريات هى : النظرية المعرفية والنظرية السلوكية والنظرية البيوولوجية ونظرية التحليل النفسى ويشير كل من انجرام مالكرين Ingram & Malkcarne الى أنه بالرغم من ان كل نظرية قد قدمت اسهاما ملحوظا فى فهم جوانب متعددة من جوانب الاضطراب الاكتئابى الا أنه يبقى واضحا انه ليس هناك نظرية واحدة نستطيع ان نقول عنها انها متكاملة وشاملة ويقترح هذان الباحثان – بناء على ذلك – أن يتجه التفسير الامثل لاضطراب الاكتئاب الى الأخذ فى الاعتبار الجوانب المعرفية والبيولوجية والوراثية والاجتماعية ، مع التأكيد على كيفية تفاعل هذه الجوانب وتأثيرها على الفرد المكتئب ويعترف الباحثان بأنه ينقصنا – فى الوقت الحاضر – المفاهيم المتطورة والاساليب الاجرائية العملية التى تسمح لنا بتقديم التفسير الشامل للاكتئاب .

وفيما يلى عرض لنظريات الاكتئاب .

١ - النظرية المعرفية :

ترى النظرية المعرفية ان الاكتئاب ينتج – بشكل اساسى – من ميل الفرد للنظر الى نفسه والمستقبل والعالم بنظرة تشاؤمية غير معقولة – وهذه النظرة المشوهة للنفس والمستقبل والعالم يطلق عليها الثالوث السلبى (١)

---

(1) Negative Triad

وينظر الشخص المسن الى نفسه على انه ليس كفئا وغير قادر وغير مرغوب فيه وهو يتوقع الفشل والنبذ وعدم الرضا وعلى هذا الاساس يدرك كل خبراته على أنها تؤكد توقعاته السلبية تلك وكل اعراض اضطراب الاكتئاب من وجدانية(١) وسلوكية (٢) وجسمية (٣) ودافعية (٤) كلها ينظر اليها على انها نتيجة مباشرة لذلك التنظيم المعرفى السلبى .

وتتلخص الفكرة الاساسية لدى أصحاب النظرية المعرفية فى ان نظرة الشخص المكتئب التشاؤمية فيها تشويه لواقعه وعليه يفترض أن لدى المكتئب تنظيم معرفى (٥) يعمل على تثبيت تفكيره التشاؤمى السلبى وتأكيده على الرغم من الادلة التى تثبت عكس ذلك ، ويعمل ذلك التنظيم المعرفى على ترشيح الاحداث التى تواجه الشخص ويتضمن ذلك عمليات العزل والتصنيف والتقويم للمثيرات والاحداث المختلفة وعلى ذلك فبعد مواجهة الشخص للاحداث والمثيرات يقوم ذلك التنظيم المعرفى بتفسيرها بشكل سلبى ومحرف للواقع . ومن المهم توضيح ان النظرية المعرفية تفترض ان ذلك التنظيم المعرفى يتكون ويتطور نتيجة لخبرات الشخص كما ان هناك اناسا مستهدفين ومعرضين للاكتئاب . الشيء الاخر ان ذلك التنظيم المعرفى السلبى المستهدف للاكتئاب يبقى فى حالة كمون حتى يتم استثارته بالضغوط المختلفة او مايسمى بالعوامل المعجلة (٦) والتى يكون الشخص حساسا تجاهها وعلى الرغم من ان النظرية المعرفية تعطى اهمية للعوامل النفسية والمعرفية فى نشأة الاكتئاب وتطوره الا انها تعترف بدور العوامل التفاعلية للعلاقات بين الاشخاص (٧) من حيث تأثيرها على تطور حالة الاكتئاب وثباته .

٢ - النظرية الوجودية :

ويتميز الاكتئاب فى ضوء هذه النظرية بتدهور قدرة الفرد على الصيرورة وبالتالى انخفاض الشعور بالوجود والكينونة ، ومن أهم الأعراض فى ضوئها الشعور بالفراغ الوجودى وافتقاد المعنى وهى ترتبط باللاعقلانية فى تفسير السلوك الانسانى (عبد الله عسكر ١٩٨٨ : ١٩٩ ، صلاح مكاوى ١٩٩٧ : ٤٦)

٣ - النظرية السلوكية :

الانسان عند السلوكيين لا يولد ولديه استعدادات معينة وانما يولد مزودا باستعدادات

(1) Affective
(2) Behavioral
(3) Somatic
(4) Motivational
(5) Cognitive Schema
(6) Precipitating Factors
(7) Interpersonal Factors

عامة وهذه الاستعدادات تمثل المادة الخام وتتشكل حسب المثيرات التى يتعرض لها الفرد فى بيئته فجميع الوان السلوك تكتسب حسب قواعد التعلم يتعلمها الفرد من والديه اولا ثم من المدرسة وبقية الاوساط التربوية التى يتعامل معها ، ومن نتائج تشكيل الاستعدادات العامة بالتعليم , التنظيمات السلوكية اوقد ينشأ الصراع بين هذه التنظيمات ولكنه ليس كالصراع المحتوم الذى يحدث بين الغرائز وبين المجتمع والذى تحدثت عنه نظرية التحليل النفسى ومايتعرض الطفل للصراع انه يسعى لاشباع رغباته الاولية ، وقد يتعرض فى سبيل ذلك للعقاب من جانب والديه . ويعد مفهوم تقليل او خفض التعزيز من المفاهيم الاساسية لدى بعض واضعى نظريات التعلم فعندما يقف الانسان عن التصرف بالطريقة التى اعتادها قبل فقدان المحبوب (عندما كان التعزيز كثيرا) فان مستوى النشاط المنخفض ذاته يتم تعزيزه.

ان فقدان الشخص المحبوب بالنسبة للمسن يرتبط لديه بظهور عرض الكآبة ، خاصة وان الاكتئابى غالبا ماتنقصه المهارات الاجتماعية التى تمكنه من العثور على اخر بسهولة فى مجال العلاقات الاجتماعية وتوضح نظرية التعلم ان الاكتئاب لايرجع الى فقدان المحبوب فحسب فقد تنطفىء التعزيزات المعتادة لعدة اسباب مثل التغيرات فى الحالة المهنية او المكانة وعلى هذا فان مفاهيم المدرسة السلوكية تُعزى الاكتئاب الى انخفاض فى النشاط ، عند انخفاض التعزيز (عزيز حنا ، محمد الطيب ، قاسم العبيدى ١٩٩١ : ٣٢)

٤- النظرية البيولوجية الكيميائية للاكتئاب :

ان الاهتمام بمعرفة دور العوامل البيولوجية فى الاكتئاب لأمر ليس بالجديد فقد تحدث عنه ابو قراط وافترض اطباء القرن الثانى ان ازدياد المادة السوداوية تسبب الملانخوليا ، وقد تأخر التفسير البيولوجى الدقيق للاكتئاب بسبب نقص المعرفة بفسيولوجية المخ عند الاسوياء ، وبسبب عدم القدرة على دراسة العمليات الجزئية الدقيقة للمخ (١) ولم يعد الامر ممكنا الا فى بداية الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . ويرى أصحاب النظرية البيولوجية للاكتئاب ان الخبرات الانفعالية تؤثر على النشاط الكيميائى للمخ ، وفى المقابل فإن الافكار والمشاعر والسلوك يمكن ان تتبدل نتيجة تغيرات كيميائية طفيفة فى المخ وهناك

(1) Molecular Processes

بلايين من النيورونات التى ترسل الرسائل الكهربية وتستقبلها عن طريق الموصلات العصبية[1]، وهى المواد الكيميائية التى تنقل الرسائل عبر الخلايا العصبية [2]، أو نقص فى المقدار المنقول او المسحوب من المادة الكيميائية أو خلل وظيفى فى عمل نيورون الاستقبال والخلل فى كل تلك الرموز يسهم بشكل رئيسى فى الاصابة بالاكتئاب ويفترض الباحثون انه فى حالة الاكتئاب فان المواد الكيميائية العصبية (مثل : Norepi Nephrine Serotonin & Dopamine تكون ناقصة فى المخ وبناءا عليه ترسل المادتان No-repinephrine , Serotonin رسائل الى المخ متعلقة بوظائف حيوية مثل : الشهية والنوم وحتى الرغبة فى الحياة ويورد بازرجان (Bazergan 1993) مجموعة من الادلة غير المباشرة على دور العوامل البيولوجية فى الاكتئاب لدى المسن :

١ – دورة المرض الرأسية والتى تتصف بفترات تحسن تبادليا مع نوبات من الاكتئاب او الهوس وهذه النوبات دليل على الاضطراب المرضى ذى الاساس البيولوجى .

٢ – وجود مجموعة من الاعراض والتى توحى بوجود اضطراب فى العمليات الحيوية ، مثل (اضطراب النوم والشهية وتباين يومى فى المزاج وأضطرابات فى الحركات النفسية الحركية) [3]

٣ – ادلة على وجود عوامل وراثية

٤ – استجابة جسمية للادوية العلاجية خاصة عند الافراد الذين يعانون من الضطرابات الحيوية .

٥ – نظرية التحليل النفسى :

ترى نظرية التحليل النفسى ان التناقض العاطفى هو الخاصية الأساسية للحياة النفسية لدى مريض الاكتئاب فكمية الحب وكمية الكراهية وهم عاجزون عن الحب لانهم يكرهون كلما احبوا ولقد قرر " ابراهام " ان مريض الاكتئاب متناقض العاطفة ازاء نفسة بقدر ماهو متناقض العاطفة ازاء الموضوعات ويرى ابراهام ان المرحلة الفمية هى نقطة التثبيت المفضلة لدى الاكتئابى وهذا مايفسر اضطرابات الاكل لدى مرضى الاكتئاب المكبار.

---

(1) Neurotransmitters
(2) Synapses
(3) Psychomotor

وترى نظرية التحليل النفسى انه يمكن تلخيص العوامل المثيرة للاكتئاب فى :-

١ - تغيير فى التوازن الخاص بالدوافع الغريزية اى الحب والعدوان

٢ - تغير فى علاقة المريض بموضع الحب

فقدان الحب هو الموقف الاساسى للباعث على الاكتئاب .

فانقطاع علاقة وثيقة متبادلة من الحب هى اساس كل حالات الاكتئاب فابتعاد موضوع الحب يمكن ان يستشعره الاكتئابى فقدانا للحب ، وهذه العلاقة مع موضوع الحب الذى فقدها الاكتئابى تكون نموذجا للعلاقات الاولى مع الام ومن هنا فان الموقف الاوديبى لدي الاكتئابيين تغمره الصراعات ، وخاصة ذات الطابع الفمى .

(عزيز حنا داود ، محمد عبد الظاهر الطيب كاظم هاشم العبيدى (١٩٩١ : ٣١٩)

ويصنف الاكتئاب الى مايلى

* الاكتئاب الخفيف [١] * الاكتئاب البسيط [٢]
* الاكتئاب الحاد [٣] * الاكتئاب المزمن (الدائم أو المستمر) [٤]
* الاكتئاب التفاعلى او الموقفى [٥] او العصابى (وهو مرض نفسى)[٦]
* الاكتئاب الذهانى (وهو مرض عقلى)[٧] * اكتئاب سن القعود [٨]

ولكن هذه التقسيمات ليست قاطعة والفروق بين هذه الانواع ليست محددة بدقة و التداخل بينها والاختلاف بينها عادة مايكون اختلافا فى الشدة وليس فى النوع

فعلى سبيل المثال يتفق بعض علماء النفس على ان الاستجابات الاكتئابية العصابية والذهانية لها معالم مشتركة وان الاكتئاب العصابى والاكتئاب الذهانى يمكن رؤيتهما على متصل واحد ويكون الفرق بينهما فرقا فى الدرجة فقط

(عزيز حنا ، محمد عبد الظاهر الطيب ، فاطمة هاشم العبيدى (١٩٩٣ : ٣١٤)

---

(1) Mild Depression
(2) Simple Depression
(3) Acute Depression
(4) Chronic Depression
(5) Reactive Depression
(6) Psychotic Depression
(7) Neurotic Depression
(8) Involutional Depression Reaction

ثالثاً الرعاية السيكولوجية للمسنين

أن شيخوخة النفس لا علاقة لها بشيخوخة الجسم ، فقد تكون شيخوخة النفس موجودة فى سن الأربعين أو أقل من ذلك ، وقد لا تحدث حتى لسن تجاوز سن المائة ، وهذا ما دعا المفكرين فى طب الشيخوخة إلى اعتبار ان التوتر العصبى ، والقلق والاكتئاب هى العوامل التى تسرع بالانسان نحو الشيخوخة وبالتالى تسرع به نحو الوفاة .. كل هذا يدفعنا إلى ضرورة العناية النفسية مع الرعاية الصحية من أجل تحقيق سعادة المسنين .

لذا يجب أن تتضمن خدمات الرعاية السيكولوجية والإرشاد النفسى للمسنين مساعدة الشيوخ على التوافق الشخصى الاجتماعى السليم مع التقاليد والعادات السائدة المتجددة والخاصة بالأجيال المختلفة ، وذلك من أجل أن يحقق الشيخ التوافق الضرورى للحياة السعيدة ، ومن المهم أيضا جدية العمل على حل مشكلات الشيوخ اولاً بأول .

وسوف نتناول الرعاية السيكولوجية للمسنين من النواحى الآتية :ـ

- تأثير البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسى ، وتطهير هذه البيئة من أجله .
- تحقيق التوافق الذاتى للمسنين .
- الحاجة إلى إرشاد الكبار .
- علاج أمراض ذهان وعصاب الشيخوخة .

أثر البيئة المحيطة بالشيخ على توافقه النفسى :

إن رعاية الشيخوخة النفسية بحاجة إلى كثير من الجهود لخلق بيئة سيكولوجية منتقاة إنتقاء جيدا لتساهم فى التوافق النفسى للمسنين .. فلقد ثبت أن اى بيئة باستطاعتها أن تولد استجابات فعالة ، ففى أكثر الأحوال تعمل البيئة على إظهار استجابات عاطفية عنيفة،ويسرى هذا المبدأ بصفة خاصة إلى المسنين وذلك بسبب ارتفاع درجة الحرمان الحسى الناتج عن أسباب عضوية لديهم ، وإذا كان الانحدار الحسى فى المرحلة الاخيرة من العمر يولد فعلاً حواجز غير مرئية ، لذا فمن الضرورى فهم علاقة المسن بالعناصر البيئية حوله ، ذلك أن هذه العلاقة تعتبر امرا حيويا لحسن فهم سلوكه وكذلك لوضع الخطط اللازمة لمساعدته .

وتدل الابحاث بوضوح على تزايد الاهتمام بالمشكلة العامة فيما يختص بالكيفية والدرجة اللتين تتلون بهما البيئة بتأثير السلوك وبالتالى تؤثر فيه .. ولم يبدأ علم

الشيخوخة فى توسيع هذه المفاهيم الاساسية وتطبيقاتها على كبار السن إلا خلال العشر سنوات الاخيرة .

- فقد قام لندساى ١٩٦٤ بايضاح فائدة تكوين بيئات تعويضية للمسنين كمنوال لارتباط شرطى حر ، مستندا فى عمله التجريبى على فكرة أن السلوك الانسانى عبارة عن علاقة وظيفية بين الفرد وبيئته ، وهو يلفت الأنظار الى الطرق التى يتم بها تناول أو تعديل البيئة الطبيعية بتعويض النقص لدى المسنين ، وتوليد التعزيزات الايجابية اللازمة لتحسن أنماط السلوك غير المنتج (أو انماط السلوك العاجزة) عندما تحدث فى السن المتقدمة .. ووجهة النظر الاساسية هى التى يشارك فيها كل الذين يكتبون عن البيئات المصغرة للمسنين هى أننا لم نبدأ بعد فى استيفاء الإمكانات الواسعة لتطوير الوسائل التعويضية للمسنين والتى تمنع عنهم المعاناة نتيجة الخسائر المتعددة .
- وقد راجعت مرجريت بتلنشار ١٩٦٧ سلسلة الدراسات من التغير البيئى أى العلاقة بين بقاء المسنين وتغير الاقامة ببعض معطيات تقترح أن العوامل النفسية قد تلعب دورا مهماً فى تحديد بقاء المسنين بعد تغير الاقامة .

  وتؤكد أن انماط سلوك المسنين مثلها مثل أنماط سلوك طبقات السن الأخرى لا تنبع من فراغ ، وانها نتيجة مباشرة للتفاعل بين الفرد والبيئة ، ولا يمكن فهمها إلا فى داخل سياقها .. وعلاوة على ذلك : فان التعديلات فى البيئة تعتبر استراتيجية مباشرة بالغة الأهمية .. ولذا فعندما ندرس تناول البيئة بعناية ومنهجية ـ فاننا نزيد من قدرتنا على التنبؤ بالسلوك وبالتالى السيطرة على نتائج مثل هذه التفاعلات .
- وفى سلسلة من الدراسات التى أجريت حديثا : أجرى البعض فحصا للبيئات الاجتماعية .. تدل معطياته على أن التلاحم والانتماء يخفضان من احتمالات التعرض والاستجابات للضغوط الجسمانية . وتفيد الدلائل التجريبية التى توصل اليها بأن أحد افراد المجموعة قد يواجه استجابات ضغوط إذا هو انحرف عن معايير المجموعة التى ينتمى إليها .

هذا وقد اعتاد محيطنا الانسانى فى نظرته الاجتماعية إلى المسنين أن يخلق عندهم عقداً نفسية ، ويفقدهم الثقة بالنفس ـ فيعتقد المسن بأنه أصبح أداة عاطلة فى المجتمع الانسانى وقد ضعفت ذاكرته ، وقد خارت قواه ، فهو لا يستطيع القيام

بأعمال إيجابية مهمة . كما يعتقد كثيرون بأن الشيخ قد بلغ نهاية المطاف ولا يأتيه الغد أو المستقبل بشيء جديد فى الحياة .

وخروجا من هذه الحقيقة فإن أى تعكير فى الجو المحيط بالشيخ يزداد تعقدا إذا ما أضيف إلى العوامل النفسية والحساسية الزائدة لديه .. ولذا فان السبيل الوحيد امامنا من أجل الرعاية النفسية السيكولوجية للشيخ لكى نخلص الشيخ مما يعقد نفسيته أو يجعل غيوم الهم تخيم عليه ، هو إبعاد الشيخ عن الجو المثير ، مما يقضى إلى تصفية الجو النفسى لديه ـ ولعل اهم الوسائل لخلق بيئة سيكولوجية جيدة للشيخ المسن ما يلى :

١ ـ نوعية العاملين مع الشخص المسن :

هذه النوعية من الأمور اللازمة لتوفير الجو الاجتماعى المناسب للشيخ المسن ، ذلك أن وعى المتعاملين مع الشيخ بما يجب اتباعه وما يجب تجنبه أمر فى غاية الأهمية لتوفير الظروف المناسبة لإحداث تفاعلات جيدة داخل الشيخ تبعث على السعادة وتشيع لديه الرضا . ففن التعامل مع الشيوخ صعب ، وبحاجة إلى تدريب معين لا يتوافر بغير توجيه وتوعية مستمرين .. ولاشك أن مجرد توجيه الكلام أو اسداء نصائح الى المحيطين بالشيوخ لايجدى نفعا ، وإنما يجب أن تكون التوعية متخذة بشكل مثلث مستاوى الاضلاع أحد اضلاعه الكلام والنصائح والاقناع ، والضلع الثانى هو تغيير اتجاهات جيل الشباب نحو الشيوخ ، والضلع الثالث هو التمرس والتدريب العملى على ممارسة هذه النواحى الثلاث فى اسلوب التعامل مع المسنين ، وسيؤدى ذلك الى تخفيف حدة الكثير من المشكلات النفسية التى يعانى منها كبار السن .

٢ ـ عدم انتقاد المسنين :

أى تجنب المناقشات والمجادلات التى تعمل على إثارة أعصاب المسنين ووضعهم فى موضع المخطئين ، أو الذين لا يفكرون بطريقة سديدة .. ذلك أن الانتقاد أو إلقاء الاضواء على الشاذ من التصرفات ، يثير حفيظة الشيخ المسن ويدفع به الى مواجهة الهجوم بهجوم مضاد عنيف .

٣ ـ عدم تجاهل الشخص المسن :

أى عدم اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه الشيوخ ـ لأن ذلك يشعرهم بأنهم صاروا كما مهملا او أن الاخرين لا يقدرونهم .. والشيخ يدرك بأن من حوله مهتمون به اذا كانوا يسارعون إلى تلبية رعايته المعقولة التى لا تضر به وبصحته ، ويراعون أوقات راحته ومواعيد نومه ، ويبدون اهتماما واضحا بمأكله وسريره وبملابسه وبمواعيد تناوله للدواء . وغير ذلك مما يساهم فى رفع معنويته وبعث الرضا والارتياح لديه .. كما أن افتعال المشورة فى بعض الأمور يشعرهم بأنهم مازالوا اصحاب وزن كبير فى الأمور المهمة وبأنهم يفوقون الاخرين حكمة وحصافة واقتدارا فى إبداء الراى الصائب الذى لا يستطيع غيرهم إبداءه .

٤ ـ توفير حلول عملية لمشكلات الشخص المسن :

يوجد فى الواقع الكثير من المشكلات التى لايجد الشيخ لها حلاً مما يشعره بأن الدنيا قد ضاقت فى نظره بينما تكون الحلول جاهزة وسهلة وبسيطة وفى إمكان المحيطين به .. فالشيخ دائما يستشعر المشكلات ، ولكنه يعجز عن تحديدها ، أو الافصاح عنها لمن يحيطون به فلا يكون أمامه إلا ان يأخذ الأخرون بيده فى هذا المضمار ، ويبادرون الى ما يحس به من مشكلات ، ويعينونه فى البحث عن حلول ناجحة لها .

٥ ـ استئصال كل ما يثير انفعالات الشخص المسن :

إذ يجب أن يستأصل من الجو الاجتماعى المحيط بالشيخ كل ما من شأنه أن يهابه الشيخ ، أو يشعره باستهزاء من حوله لما يقول او يعمل ، والابتعاد عن كلّ ما يثير حفيظته او يغيظه ، أو يشعره بالتعريض به ، أو السيطرة عليه ، أو تثبيط همته ، أو استذلاله ، أو تعييره بالمرض ، أو الفقر ، أو برثاثة الثياب ، أو بقلة الحيلة ، أو بتعاظم قوة أعدائه ، أو توجيه كلام مؤلم مثير خصوصا إذا صدر ممن هم أصغر منه وكان يرعاهم ويرشدهم ، والشيخ فى هذه الاحوال غالبا ما يظل حبيس دخيلته المشحونة بالآلام النفسية الممضة الناتجة عن تلك المعايير والتأنيبات التى توجه إليه وتفت فى عضده وتخفض معنوياته ، ولاشك أن كل هذه العوامل تؤثر على الشيخ المسن وتقلق مضجعه ، وتجعله يعانى من الالام النفسية الكثير . (مارييل سكيت : ١٩٨٢ فى . هدى قناوى ١٩٨٨ : ١١٥)

تحقيق التوافق الذاتى للمسنين :

الشخص المسن غالبا ما يخزن بداخله كل ما يؤلمه نفسيا لذلك لابد من تنقية النفس الداخلية للشخص المسن حتى يتم له التوافق الذاتى مع نفسه .. ولابد من وضع خطة لتنقية ما يخزن فى داخله من آلام ومرارة ، وأفكاره وعواطفه التى تسبب له العقد النفسية وتشكل عقبة تحول بين الشيخ وبين بلوغ السعادة وتؤثر على شخصيته وتشعره بالاكتئاب والبؤس .

ولعل من أهم مظاهر العقد والاضطرابات النفسية التى ينبغى علاجها للوصول الى التوافق الذاتى للشخص المسن مايلى :-

أ - الأفكار والمشاعر التى تعرقل سعادة الشيخ ، وتلبد أفق نفسيته بالغيوم السوداء ، وهى افكار مشوبة بصيغة وجدانية منعمة بنغمة ، ونفسية قاتمة عابسة مثل الشعور الذاتى بعدم القيمة وعدم الجدوى فى الحياة والشعور بأن الأخرين لايقبلونه ولايرغبون فى وجوده ، وما يصاحب ذلك من ضيق وتوتر ، وقد يقدم بعضهم على الانتحار .. ومن ذلك ايضا .. الشعور بقرب النهاية فقد يعيش بعض الشيوخ وكأنهم ينتظرون النهاية والقضاء المحتوم ويتحسرون على شبابهم .

كذلك شعور بعض المسنين بالآثام والنجاسة التى تحطم شخصيتهم ، أو الإحساس بأن النقمة الالهية تنصب فوق رءوسهم لما جنوه من آثام فى أيام شبابهم او ان العذاب الأبدى ينتظر الشيخ بعد موت بدأ يقرع الأبواب إلى غير ذلك من الأسباب والافكار التى تخيم على الأفق الوجدانى للشيخ ، ولا تخضع لسلطانه ولا ترضخ لارادته ، ويصبح الشيخ متبرما من احتمال تلك الافكار المضنية فى دخيلته ولكنه لايجد حيلة للتخلص منها أو التخفف من حدتها ، ويجد نفسه مزعنا لها ، ولا قبل له إلا أن يرضخ لسلطانها وتظل مسيطرة على أفكاره معظم الوقت فتؤرقه وتقلقه وتوتره نفسيا .

ب - إلى جانب تلك الاضطرابات النفسية والانفعالية التى قد تتقلب على الشيخ وتستأثر بعواطفه بغير أن تكون هناك موضوعات معقولة ، أو مقدمات منطقية تستدعى نشوء تلك الحالات .. فقد تسيطر على الشيخ نوبات البكاء ، أو حالات الاكتئاب ، أو هستيريا الضحك ، أو المرح الزائد الذى لا يجد له مبررا

كافيا يجعله معقولا ، أو حالة من احتقار الذات والضآلة الشديدة ، أو الوقوع تحت طائلة الكثير من الهواجس والمخاوف الغامضة التى لا يعرف كنهها بالاضافة الى بعض الأعمال القهرية والوساوس التى تسيطر على الشيخ وتشل حركته الارادية ولا يستطيع منها فكاكا . . shoch , n . w . 1952) (287 - 280 فى هدى قناوى ١٩٨٥ : ١١٧)

ولرعاية الشيخ نفسيا لتحقيق توافقه الذاتى ينبغى القيام بالارشاد النفسى لكبار السن من خلال :

— الوقوف على الأفكار التى تسيطر على الشيخ والتعرف على نوعية الهواجس التى تسيطر عليه .. ذلك أن مجرد سرد الشيخ للأفكار التى تدور بخلده كفيل بالتخفيف من العبء النفسى الذى يحمله على قلبه .. ولكن هذا التفريغ وحده لايكفى ولايشكل كل العلاج ولايكفل تحقيق التنقية النفسية والتوافق الذاتى الكامل .. وهنا يلزم للمرشد النفسى ان يصف العلاج وكيف يتغلب الشيخ على أفكاره وحل المشكلات التى تسيطر على تفكيره .. ولعل الايحاء والاقناع لهما أثر كبير فى استرداد ثقة الشيخ بنفسه ولاشك فى أن تذكرة الشيخ بأمجاده التى سبق أن احرزها فى حياته يجب أن تظل قائمة تذكره دائما لتخفف عنه حتى وإن هو توقف اليوم عن مواصلة تشييد أمجاد جديدة .

ولابد من توجيه كل شيخ يشعر ببوادر هذه الأفكار والعقد النفسية لمكافحتها حالا .. واقتناع الشيخ بأن السن شىء نسبى فقط ، والشيخ يظل شابا بالقدر الذى يعرف فيه حقيقة نفسه ، والجهد الذى يبذل لاصلاح نواقصها واغلاطها .

— أما من ناحية الحالات النفسية التى لا يجد لها الموجه النفسى حيلة وخاصة الحالات الخفية من النوعيات التى سبق ذكرها ـ فان المسألة قد تكون بحاجة الى علاج طبى نفسى . ولا يزعم الطب النفسى لنفسه حتى الآن أنه قادر على مغالبة الأمراض جميعا ، بل يلعب التحليل النفسى والتنويم المغناطيسى والكيمياء الحيوية ، والجراحة ، والعلاج بالكهرباء أحيانا أدوارا كبيرة فى العلاج ، بيد أننا نستطيع أن نقرر أن نسبة كبيرة من الحالات يمكن أن تفلح معها الأساليب العادية فى الرعاية النفسية .. كما نستطيع أن نجزم بأنه كلما

بدأنا بالرعاية النفسية مبكرا كانت النتائج التى تكفل لنا مؤكدة وحاسمة . (post , F., 1965 , 144) .

وفى سبيل تحقيق التوافق الذاتى للمسنين أيضا :

قد يجد الفرد المسن أنه من السهل أو من الصعب أن يغير اتجاهاته أو يفيد تكيف أنشطته وكلا الحالتين قد تسببان عائقا خطيرا فى إعادة توافقه الشخصى . والمسن قد يتمكن سواء بمساعدة أو بدون مساعدة من احداث التغيرات المطلوبة فى الاتجاه ، أو مزاولة النشاط الجديد أو تعلمه ، ولكنه يحتاج للمساعدة فى تحقيق هذا التوافق ..

وهناك ثلاثة موارد رئيسية يجب أن تتاح له :

١ ـ خدمات المجموعة الرئيسية والمجتمع الصغير : ذلك أن المجموعات التى يكون المسن عضوا فيها تقدم خدمات غير رسمية فى سبيل إعادة توجيه اتجاهاته ، وفى تعليمه أنشطة جديدة ، وكثيرا ما يساعد ممثلو مختلف المهن فى المجتمع الصغير فى مساعدة المسن على التوافق . مثال ذلك الطبيب فهو يصف للمسن التغيرات فى الغذاء والعادات ، ورجل الدين يمكن الالتجاء اليه للمواساة أو التوجيه فى مواجهة الأزمات مثل وفاة الزوج أو الزوجة .

٢ ـ توفير وسائل التعليم فى الأنشطة الجديدة : وبينما يكون التركيز فى الشيخوخة قائما على الالتزام بالانشطة السابقة إلا أنه من الضرورى أو من المرغوب فيه الاهتمام بأنشطة جديدة تماما .. والجدة مثلا يمكن أن تتلقى دروسا فى أشغال الابرة والجد الذى نشأ فى المدينة يمكن ان يتعلم تربية الكتاكيت أو زراعة بعض الزهور ، هذه الأنشطة الجديدة تتطلب درجات مختلفة من التعليم . إن مجال التعليم فى الشيخوخة يجب أن ينمى إلى أقصى حد ليهيىء تدريبنا على أنشطة مختلفة ، كما أنه يجب أن يضمن فرصا للتعليم العام فى المجالات التاريخية والثقافية والسياسية وذلك لتهيئة المسن للمشاركة الفعالة كعضو فى المجتمع ، وكمواطن فى نظام ديمقراطى .

٣ ـ استخدام الاستشارات وطرق العلاج المختلفة وفى بعض الحالات وخاصة الحالات الظاهرة من سوء التوافق أو عدم التوافق ، وقد لا يتمكن الفرد من حل مشاكله التوافقية بدون مساعدة من الآخرين . وعندما تكون مشكلته

الرئيسية هى مشكلة الاتجاهات وخاصة فى حالة الصراع ، أو الارتباط بشأن الاهداف الشخصية فى الحياة فان استشارات اكثر توجيها أو تركيزا قد تساعد المسن فى التغلب على مصاعبه وتحقيق برامج أكثر واقعية لحياته . (Talland, G . A ., 1968 , 196 - 201) .

ولابد أن نتنبه من الآن أنه إذا لم نستطع توفير حياة افضل وعمل خاص للفرد بعد اعتزاله العمل والتقاعد مع امتلاكه الطاقة والحيوية ، فان ذلك يجعله يشعر بالحرمان ولا يستطيع التمتع بالحياة السعيدة فى المجتمع - وفى ذلك صدمة مؤلمة للنفس فى الجزء الأخير من الحياة .. واذا لم تحل المشكلات النفسية الاجتماعية الناشئة عن كبر السن واعتزال الحياة العادية والتقاعد ، فستضطر جميع الشعوب المتمدنة بعد وقت غير طويل الى إنشاء الوف من المصحات والمستشفيات ودور العجزة لايواء الشيوخ مما يزيد كثيرا من الأعباء الاقتصادية للأجيال القادمة .

الحاجة إلى إرشاد الكبار :

يهدف إرشاد كبار السن إلى المساعدة لجعل مرحلة الشيخوخة خير سنوات العمر ، وذلك عن طريق مساعدة الشيوخ على تحقيق افضل مستوى من التوافق والصحة النفسية .. وتبدو الحاجة ملحة الآن إلى إرشاد كبار السن نظرا لما يأتى :

١ - زيادة عدد الشيوخ المسنين فوق الستين :

حيث يزداد عدد المسنين فوق الستين بزيادة التقدم الحضارى والرعاية الصحية العامة وقائيا وعلاجيا ، وقد زاد متوسط عمر الانسان حتى اصبح الآن حوالى ٧٠ سنة . ويأمل العلماء أن يصل الى حوالى ١٠٠ سنة فى المستقبل القريب ومعنى هذا أن الزيادة المطردة فى اعداد الشيوخ كجيل قدم شبابه لخدمة المجتمع ، وعلى المجتمع أن يرد الجميل فييسر خدمات الرعاية لجيل الشيوخ طبيا ونفسيا واجتماعيا .

٢ - الشيوخ لا يحبون الشيخوخة :

فغالبا ما يكره المسنون الشيخوخة وخاصة السيدات اللاتى لا يطقن حتى سيرتها أو ذكرها .. والكل يدأب على محاولات الاحتفاظ بالشباب او حتى ذكراه ، والكل يخاف الضعف والتدهور والنهاية .. وبعض الشيوخ لايعترفون

بالشيخوخة ويبذلون محاولات عديدة ومتكررة لاستعادة الشباب مظهريا وسلوكيا .

٣ ـ سمة العصر :

ذلك أن العصر الذى نعيشه يتسم بأنه عصر السرعة ، وعلى الرغم من ارتقاء وسائل الوقاية من الأمراض وطرق العلاج بما فى ذلك علاج النفس والأعصاب فان كثيرا من الناس يشكون من الأمراض العصبية والنفسية وانحطاط الطاقة الذهنية والعقلية .. وتدل الاحصاءات على أن اصابات الهوس والخبل والجنون والاضطرابات العصبية الأخرى التى تعطل الفرد عن اداء الأعمال المعتادة ، قد زادت زيادة لايستهان بها فى غضون الخمسين سنة الأخيرة ويرجع ذلك إلى أن عجلة الحياة فى القرن العشرين أصبحت تدور بسرعة فائقة ، وكل ما يحيط بنا يومىء بالسرعة والاندماج ، وتزاحم الناس على أعمال الحياة بلهف وشدة ، وزيادة الطموح ومحاولة كسب الوقت فى كل مايتعلق بشئون الحياة مما يجعلنا نعيش حالة من التوتر العصبى والنفسى .. ولعل ذلك يفسر زيادة نسبة المسنين الذين يحتاجون إلى كثير من خدمات الارشاد والعلاج النفسى للبرء من كثير من الاضطرابات الهستيرية والصرع والنيروستانيا والهوس والانهيار العصبى . (Hickey , T ., 1969 , 372 - 373) .

وهنا يجب أن نعترف : بأن الارشاد والتوجيه النفسى ، يعنى بتخليص الشخص المسن من الاعوجاجات النفسية الخفيفة وعدم التوافق النفسى والاجتماعى وهذه اشياء يمكن اعتبارها الخطوات الأولى المؤدية الى المرض العقلى أو العصابى الذى يحتاج إلى علاج مباشر تحت إشراف طبى .

ومن الصعوبات التى تواجه المرشدين النفسيين فى رعاية المسنين :

١ ـ جمود المسنين : فالشيوخ دائما يتسمون بصفة الجمود النفسى ، ويفتقرون الى المرونة النفسية التى تجعلهم قابلين لتغيير السلوك الذى انخرطوا فيه .. بل أن جمود الشيخوخة وتحجرها يجعل من الصعب القيام بتحويل الافراد الواقعين فى نطاقها الى المسار السليم بعد أن يكونوا قد انحرفوا عنه .

٢ ـ اختلاط الأعراض النفسية باسباب لا شعورية غير معروفة : وهذا يزيد من صعوبة التعرف على الجوانب المتصلة بالعرض أو الاعوجاج النفسى لعلاجه ، فالخوف المرضى للشيخ من الأماكن المغلقة قد يرجع الى عوامل عجز مخبأة فى داخله .. ويؤدى هذا الاختلاط الى صعوبة تحديد نطاق هذه الاضطرابات السيكولوجية وذلك لعلاج السبب الحقيقى للعرض الظاهر والذى يعد نتيجة للسبب الأصلى وهذا يلزم وجود متخصصين على درجة عالية من المهارة والخبرة .

٣ ـ ارتباط المشكلات النفسية لدى الشيوخ بمشكلات اخرى غير نفسية : كأن تكون مرتبطة بالمشكلات الصحية أو المادية وهو ما لاقبل للموجه او المرشد النفسى بازائه ـ وهكذا يلزم التنسيق والتكامل بين اوجه الرعاية التى تتوافر للشيوخ ، فكل نوع من الرعاية لا يستطيع أن ينهض وحده لاسعاد الشيوخ أو التخفيف من المشكلات التى لاتمكنهم من قضاء شيخوخة سعيدة .

٤ ـ ومن الصعوبات امام الارشاد النفسى للمسنين رفض الشيوخ الخضوع لارشادات شباب صغار : فمن الصعب نفسيا على الشيخ أن يفضى بذات نفسه وكشف خصوصياته واسرار شخصيته الى الشباب المعالج ، ومن الصعب عليه كذلك الخضوع لوصاية الشباب ليسيروا دفة حياته ويوجهون أموره الخاصة . (Bromley , D . B ., 1966 , 177 - 179) .

علاج أمراض الذهان وعصاب الشيخوخة :

إن ظهور العصاب للمرة الأولى على المسنين عادة ما يكون إحدى ظواهر مرض أخر ، فالاعراض الهستيرية والقهرية أو اعراض القلق فى هذه السن تكون إحدى الصور الاكلينيكية لذهان الشيخوخة الوجدانى ، أو فصام الشيخوخة ، أو تصلب شرايين المخ ، أو عتة الشيخوخة أو احدى علامات أمراض الجهاز العصبى مثل التصلب المتناثر ، أو أورام المخ ، كذلك عادة ما يصاحب هذه الأمراض بعض التوهم المرضى والاستجابات الخيلائية .

ولذا يجب الحرص عند تشخيص العصاب فى المسنين ، والبحث عن السبب

الرئيسى الذى فجر الأعراض العصبية ـ حتى يتمكن المعالج من التوجيه الصحيح .

ولقد تقدم الطب النفسى فى السنوات الأخيرة وقد كان مرضى النفس فيما مضى يستسلمون للمرض منذ بدئه وغالبا ماكانوا ينتهون فى المستشفيات الخاصة ولكن اختلف الوضع الآن ، وأصبحنا نواجه عددا اكبر من المسنين لدرجة انه بعد أن كانت الغالبية العظمى من المرضى فى مستشفيات العقول يعانون من الفصام فى أواسط العمر ، بدأ ينقص هذا العدد بشكل ملحوظ .

ويجب أن نعلم أن أمراض الشيخوخة تعتبر اختلالات لا تنحسر ولا تزول آثارها ولكن تخف وطأتها مع العلاج . كما انه يوجد اتفاق على أن كثيرا من أمراض الشيخوخة ترجع إلى أسباب سيكولوجية لا عضوية .

— الاستعداد للتقاعد والشيخوخة ينبغى أن يكون جزءا جوهريا من التخطيط الذى يضعه كل فرد لحياته .. ذلك أن مبادرة الفرد فى أول حياته إلى اكتساب وتنمية الشعور بالرضا عن الذات وتوقيرها يعينه على اجتياز المراحل المتأخرة من حياته حيث يقل نشاطه ومسئولياته .. ولذلك كان من المهم أن يستعد الفرد للحياة المليئة الثرية ذات المعنى بدلا من أن يعيش حياة خاوية لا يدرى بماذا يشغل نفسه فيها .

— ومن العوامل التى تعين المسن على ذهان الشيخوخة ، أن يكتسب اهتماما بالحياة وبالناس ، أما إذا حدث ذهان الشيخوخة ، وكان المسن قد فقد اهتمامه بالحياة والناس من حوله فغالبا مايكون الامل ضعيفا فى الشفاء والتحسن .. والعلاج عادة ما يكون منصبا على استبعاد الضغوط التى لا ضرورة لها واستخدام الارشاد النفسى القائم على التأييد والمساندة ، كما أن المهدئات يمكن أن تنتقص من الهياج وتسيطر على الهزاءات ، كذلك قد تستجيب حالات الخلط للعلاج بالفيتامينات . (post , F ., 1965 , 213) .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم على إبراهيم (١٩٩٧):
"الاتجاهات الحديثة فى العلاج السلوكى". مجلة البحث فى التربية وعلم النفس ، جامعة المنيا ، العدد ٤ المجلد -١- ص ٣٢٥ - ص ٣٧٦.

٢- أحمد عبد ربه نور (١٩٩٤):
"الاكتئاب ، مفهومه وأسبابه ومدى انتشاره". مجلة الطب النفسى الإسلامى ، القاهرة ، ٣٧٤ ، يناير ، ص ٤٢-٤٤.

٣- أحمد عكاشة (١٩٨٨):
"الطب النفسى المعاصر" ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ص ٧١-٩٠.

٤- أحمد محمد عبد الخالق (١٩٩١):
"قياس الاكتئاب مقارنة بين اربعة مقاييس" مجلة دراسات نفسية ، المجلد الأول الجزء الأول ص ٧٩-٩٦.

٥- توفيق عبد المنعم توفيق (١٩٩٧):
"المكونات العاملية للاكتئاب لدى عينة من تلاميذ المرحلة الاعدادية بدولة البحرين" المؤتمر الدولى الرابع ، مركز الإرشاد النفسى ، جامعة عين شمس ، ٢ : ٤ ديسمبر ص ١٩-٣١.

٦- جابر عبد الحميد وعلاء الدين كفافى (١٩٩٠):
"معجم علم النفس (الطب النفسى)" الجزء الثالث ، القاهرة ، دار النهضة العربية ص ٥٤.

٧- حسن إبراهيم عبد اللطيف (١٩٩٧):
"الاكتئاب النفسى دراسة للفروق بين حضارتين وبين جنسين". مجلة دراسات نفسية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ص ٦٧-١١٢.

٨- راوية محمود دسوقى (١٩٩٧):
"الحرمان الأبوى وعلاقته بكل من التوافق النفسى ومفهوم الذات والاكتئاب لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة". مجلة علم النفس، العدد ٤٠، ٤١ السنة الحادية عشر ص ٨١-٩٢.

٩- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):

"أثر التدين على الاكتئاب النفسي" بحوث المؤتمر الثامن لعلم النفس في مصر بالجمعية المصرية للدراسات النفسية ، القاهرة،الأنجلو المصرية ص ١١٧-١٣٤.

١٠- رشاد عبد العزيز موسى (١٩٩٢):

"الاكتئاب النفسي للوالدين وعلاقته بالاكتئاب ودافعية الأبناء للإنجاز" المؤتمر الخامس للطفل المصري ، المجلد الثاني ص ٦٦١-٦٨٠.

١١- صلاح فؤاد مكاوى (١٩٧٧):

"فعالية برنامج للعلاج بالمضى في خفض مستوى الاكتئاب لدى عينة من الشباب الجامعي" رسالة دكتوراه جامعة عين شمس كلية التربية.

١٢- عادل صادق (ب ت):

الطب النفسي ، مجلة كتابك ، القاهرة ، دار المعارف ، ع ٤٩.

١٣- عبد الله محمد عسكر (١٩٨٨):

"الاكتئاب النفسي بين النظرية والتشخيص" القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤- عزيز حنا ، ومحمد عبد الظاهر الطيب ، ناظم هاشم العبيدى (١٩٩١):

"الشخصية بين السواء والمرض" القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

١٥- علاء الدين كفافي (١٩٩٨):

"الثقافة والمرض النفسي"، مجلة علم النفس ، العدد ٤٦ ص ٣-٥٠.

١٦- عماد محمد مخيمر (١٩٩٧):

"الصلابة النفسية والمساندة الاجتماعية كمتغيرات وسيطة في العلاقة بين ضغوط الحياة وأعراض الاكتئاب لدى الشباب الجامعي". المجلة المصرية للدراسات النفسية ، العدد ١٧ ، المجلد السابع ، ص ١٠٣-١٣٨.

١٧- غريب عبد الفتاح (١٩٩٢):

"مفهوم الذات في مرحلة المراهقة وعلاقته بالاكتئاب" بحوث المؤتمر الثامن لعلم النفس في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية ص ٨٠-١١٢.

١٨- مايسة أحمد النيال وهشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٧):

"أساليب مواجهة ضغوط أحداث الحياة وعلاقتها ببعض الاضرابات الانفعالية لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة قطر" المؤتمر الدولي الرابع لمركز الإرشاد النفسي ص ٨٥-١٤١.

١٩- محمد محروس الشناوى ، على السيد خضر (١٩٨٨):
"الاكتئاب وعلاقته بالشعور بالوحدة وتبادل العلاقات الاجتماعية" بحوث المؤتمر الرابع لعلم النفس فى مصر . القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات النفسية ص ٦٣٨- ٦٧٠.

٢٠-هدى محمد قناوي (١٩٨٥):
"سيكولوجية المسنين . القاهرة : مركز التنمية البشرية.

٢١- هشام إبراهيم عبد الله (١٩٩٥):
"المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالاكتئاب واليأس لدى عينة من الطلاب والعاملين". المؤتمر الدولى الثانى . مركز الإرشاد النفسى للأطفال جامعة عين شمس ص ٤٧٣- ٥١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Allyn,. And Bacon. (1990):
Behavior Therapy, Concepts, Procedures, and Applications, London, PP. 1-7.

2) Arieti, S., Appel, K. , Blain, D. , Cameron, IV. , Goldstien, K. and Kolb, L. C. (1959):
American Handbook of Psychiatry. Basic Books, Inc. , Publishers New York.

3) Barbarin, O.A.; (1994):
Estimating rates of Psychosocial Problems in Urban and poor Children with Sickle Cell Anemia. Health and Social work; v19 n2 p112-19.

4) Bazargan, M., (1993):
"Self-reported Sleep Disturbance Among African-American Elderly: The Effects of Depression, Health Status, Exercise, and Social Support". Journal of Aging & Human Development, V. 42 N.2 P 143-160.

5) Brokovec, T. and Others (1993):
Efficacy of applied relaxation and cognitive behavioral therapy in the treatment of generalized anxiety disorder. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V. 61, N. 4, PP. 611-619.

6) Brody, H., (1997):
The Links of family Processes with Children's Academic and Psychosocial competence in Rural Single-Parent African American Families. National Reading Research Center, Athens, GA.: National Reading Research center, college Park, MD. Office of Educational Research and Improvement (ED), Washington, DC.

7) Brown C. , Schulberg, H.C. , and Madonia, M.J. (1995):
Assessing Depression in Primary Care Practice With the Beck Depression Inventory and the Hamilton Rating Scale for Depression. Psychological Assessment, vol 7, No. 1, 59-65.

8) Byrne, Barbara, M.; (1991):
The Beck Depression Inventory : Testing for Invariant Measurement and Structure across Gender for Nonclinical Adolescents. Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (San Francisco, CA. August 16-20).

9) Byrne, B. M.; Baroh, P. (1990):
"The Beck Depression. Inventory : A Cross-Validated Study Factorial Structure for Non Clinical Adolescents". Paper presented at the Annual Meeting of the American Psychological Association (28th), Boston MA, August 10-14.

10) Bromley, D.B. The Psychology of Human Aging. Penguin Books,1966, (2nd Ed.), 1974.

11) Crowley S. L., (1993):
The Depression in children : children's Depression Inventory Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, Atlanta , GA, April 11-16.

12) Dean, A., Kolody, B., & Wood, p., (1990):
Effects of Social Support from Various Sources on Depression.in Elderly, Journal of health and Social Behavior, Vol. 31(2)148-161.

13) De Wilde, E.J., kienhorst, I.C., & Diekstra, R.F.,(1994):
"Social Support, life Events, and Behavioral Characteristics. of psychologically Distressed Adolescents at High Risk Attempting Suicide". Adolescence Vol. 29 (113) 49-60.

14) Domenico, D.; Windle, M. (1993):

"Intrapersonal and Interpersonal Functioning among Middle-Aged Female Adult". Journal of Consulting and Clinical – Psychology ; V. 61, N. 4, P 659-666.

15) Donenberg, G.R.; Nelson, D. (1993):

"Family Interactions and Child Psychopathology". Paper presented at the Meeting of the Society for Research in child Development (New Orleans, LA, March 25-28).

16) Dooley,D., Catalano. R., & Brownell. A., (1986):

"The Relation of Economic Conditions, Social Support, and life Events to Depression". Journal of Community psychology, Vol. 14 (2) 103-119.

17) Eastmen, W. (1996):

"Avoiding Faculty Burnout through the Wellness Approach ". Paper presented at the Annual Conference of the Association of Canadian Community Colleges (Toronto, Ontario, Canada, may 26-28.

18) Elkin, (1995):

"Initial Severity And Differential Treatment Outcome In The National Institute Of Mental Health Treatment Of Depression, Collaborative Research Programe". Jour. Of Consulting and Clinical Psychology V. 63, N. 5, p 41-74.

19) Feliming, B.M. (1982):

"Cognitive Factors In Depression". D.I.S. Vol. 42 No. 08 Feb.

20) Garamoni, G. (1992) :

"Shifts In Affective Balance During Cognitive Therapy Of Major Depression". Journal of Consulting and Clinical Psychology. V. 60, N. 2, PP. 260-266.

21) Gerlach, (1992):
"Stress in Children Bibliography". Pacific Training Associates, 5461 Lake Washington Blvd., So., Seattle, WA 98118.

22) Ghareeb, A. (1996):
"An Investigation Of Some Variables Related To Depression In Egyptian Youth's Education", Vol. 54. PP. 1-10.

23) Golin, S., Terrell, F. and Johnson, B. (1977):
"Depression And The Illusion Of Control". Journal of Abnormal Psychology, vol. 86, No. 4.

24) Haley, W.E., (1982):
"Interpersonal Behavior In Depression : A Social Skills Analysis". Diss-Abst. Int. Vol. 42, No. 12 June.

25) Hewes, D. (1995):
"Early Childhood Education; Lts Historic Past And Promising Future". Speech Presented At The Annual Graduation Celebration, Early Childhood , Education (20th , Long Beach, LA, May 31;

26) Hughes, D., & Fowler, N., (1989):
"Social Support and the Outcome of Major Depression". British Journal of Psychiatry, Vol. 154, 487-485.

27) Jacobson, N. (1991):
"Marital Therapy As A Treatment For Depression". Journal of Consulting and Clinical Psychology, V. 59, N.4, PP. 547-557

28) Kahin, J. (1990):
"Comparison Of Cognitive Behavioral, Relaxation, And Self-Modeling Interventions For Depression Among Middle School Students". School Psychology Review, V. 19, N.2, PP. 196-211.

29) Kaplan I. Sadock, J. (1997):
"Concise Textbook of clinical psychiatry", 7th edition. Harold. Kaplan, Benamin J. Sodock Publishing Co. Middle East Edition.

30) Knight, G.P. (1994)

"Socialization And Family Correlates Of Mental Health Outcomes Among Hispanic And Anglo American Children : Considerations Of Cross-Ethnic Scalar Equivalence". Child-Development; v65 n1 p 212-24 Feb.

31) Koopmans, M. (1993) "

"Socio-Emotional Adjustment In Adolescence And Perception Of Family Relations." Paper Presented At The Annual Meeting Of The American Educational Research Association (Atlanta, GA, April 12 16).

32) Kotch, J.B.(1995):

"Risk Of Child Abuse Or Neglect In A Cohort Of Low-Income Children ; Child-Abuse-&-Neglect". The-International-Journal; v1 n9 p1115-30 Sep.

33) La Rache, M., (1994):

"Latina Mothers And Their Toddler's Behavioral Difficulties". Pap Presented At The Annual Meeting Of The American Psychologic Association , (102nd, Los Angeles , CA) August 12-16.

34) Lawson, D.A., (1995):

"The Relationship Between Sexaul Abuse And Post Traumatic Stres Disorder". Doctoral Research Paper , Biola University.

35) Mc Farlaine, M.E. (1990):

"Psychological Effects Of Abortion, A Critical Review with Implications for Predicting Women at Risk". Research Paper, Biola University.

37) Okasha, A. El Akabawi, A. , Wilson, A. Youssef, I. and Seif El Dawa-A. (1994):

"Expressed Emotion criticism, and relapse in Depression: A replication in Egyptian Community" American Journal of psychiatry 151.7, July 1994.

38) Okasha, A.M.D. (1995):

Expressed Emotion and Depression. Am. J. Psychiatry 152:8 July P.1240 on in Egypt.

39) Ost, L. (1990):

One-session treatment for specific phobias. Behavior Research and Therapy, V.22, N.1.

40) Panhwar, F. (1996):

Literacy, Income Generation, and poverty Alleviation in sindh Pakistan and its Impact On Economic Development, Human Resource Development in Pakistan. Sindh Rural women Uplift Group, Hyderabad (pakistan).

41) Payne, B. and Range , L.(1996):

Family Environment Depression, Attitudes, toward life and death, and suicidality in Young Adults". Death-Studies, V. 20 n.3 P 237-46.

42) Paykel, E.S., (1994):

Life Events, and Depression ,Acta-Psychiatrica-Scandinavica, Vol. 89, PP.50-58.

43) Propst, R. (1992):

Comparative efficacy of religious and nonreligious cognitive behavioral therapy of the treatment of clinical depression in religious individuals. Journal of Consulting and Clinical Psychology, V.60, N.1, PP.94-103.

44) Reed, M.K., Mclead, S., Randall, Y., walker, B. (1995):

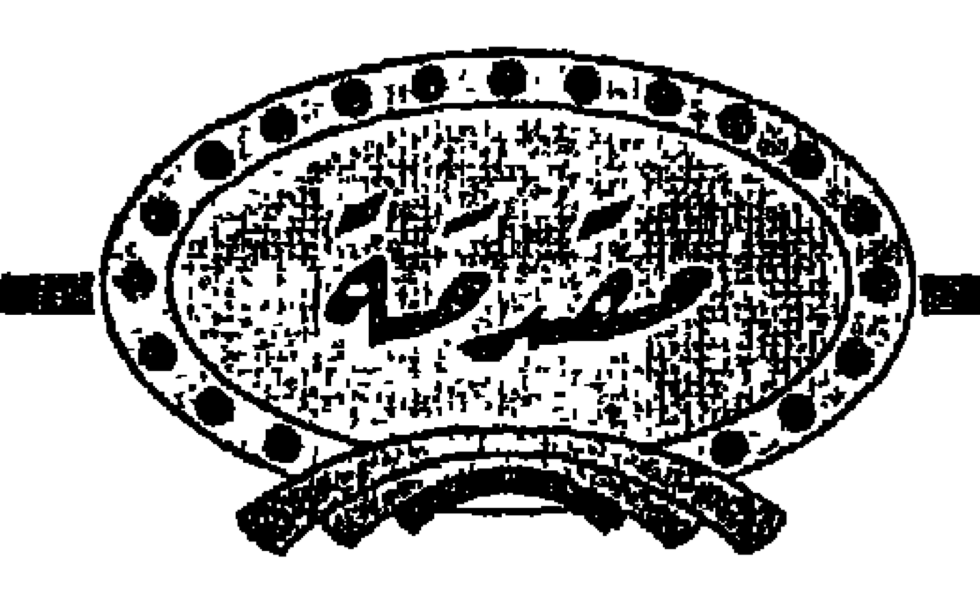
"Depressive symptoms in African-American women." Journal of Multicultural counseling and Development Vol. 24 PP.6-14.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

جرائم الاغتصاب بين المفهوم القانونى والتطبيقات القضائية

إعداد
أ. خالد محمد القاضى
قاضى



مقدمة

من المسلم به أنه لايمكن وصف جريمة معينة بأنها تشكل ظاهرة إجرامية فى أى مجتمع من المجتمعات من خلال مقاييس شكلية أو سطحية، بل لابد أن يعتمد ذلك على الأسس العلمية والموضوعية فى تحديد الظواهر الإجرامية التى توضح بدقة ما إذا كانت جريمة من الجرائم تشكل ظاهرة إجرامية فى مجتمع من المجتمعات أم أنها لاتصل إلى هذا الوصف .

وجريمة الاغتصاب شأنها شأن أى جريمة جنائية لها أبعاد وجوانب متعددة لاتقتصر فى معالجتها على الجانب التشريعى فقط بل دراستها كموقف اجتماعى معقد يعكس التفاعل بين مختلف الأشخاص والأطراف المشتركة والمعايير الثقافية والتوقعات الاجتماعية، فظاهرة الاغتصاب إنما هى نتاج عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية والصحية .

واكتمالا لمحاور التناول العلمى للاغتصاب ، وإذ كانت التطبيقات القضائية هى المرآة العاكسة الحقيقية للجوانب النظرية فى العلوم القانونية .

لهذا فإننى سأعرض فى هذه الورقة لجرائم الاغتصاب من خلال ثلاثة فصول :

الفصل الأول: الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب.

الفصل الثاني : المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الثالث : المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب .

الفصل الأول

الجوانب الاجتماعية والنفسية لجرائم الاغتصاب

تتجه الدراسات الانسانية منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا اتجاهاً متزايداً نحو الاهتمام بالعوامل النفسية والاجتماعية التى تحدو بالمجرم إلى ارتكاب الجريمة؛ فقد أجمع شراح القانون الجنائى بأن الأنثروبولوجيا التى تكمن وراءها الدوافع والحاجات العضوية ، السبب المباشر فيها يكمن فى عوامل أو دوافع نفسية[١]، كما أضحت المهمة الأولى لعلماء النفس هى البحث فى أعماق المجرم والنظر فى سلوكه بدءاً بفكرة أنه إنسان فقد توافقه مع نفسه وجماعته ولجأ إلى الجريمة حتى يستعيد هذا التوافق بالمفقود [٢]..

ورغم ضآلة جرائم الاغتصاب فى مصر، فإن المجتمع المصرى بعاداته وتقاليده وقيمة يعتبرها مؤشراً خطيراً يهدد نسيجه الأخلاقى .

ولا تأتى جريمة الاغتصاب – عادة – نتيجة دافع واحد ولكنها تأتى من تضافر دوافع وعوامل متعددة لدى الفرد فتؤثر فى سلوكه، وتوجهه توجيهاً خاطئاً ينتهى به إلى الخروج عن النظام السائد وارتكاب الأفعال الضارة به وبالمجتمع.

وفى السطور التالية نفصل ما أجملناه ..

---

(١) الأستاذ أشرف وليم روفائيل : علم النفس الجنائى، مقال منشور بمجلة المحاماة – العددان الخامس والسادس، السنة التاسعة والستون ص ٩١٩.

(٢) الاستاذ كمال جندى إبراهيم : إنحراف الأحداث الجناح ، دار المعارف، سنة ١٩٧١ ، ص٩

أولاً : الاغتصاب كظاهرة إجرامية

• تعريف الظاهرة من منظور اجتماعي :

تعرف الظاهرة الاجتماعية أنها: «مجموعة من الأنماط السلوكية التى ترتبط بمنظومة القيم والمعايير»[1] ، ومن أهم خصائصها :

١ – الانتشار عبر الأماكن والفئات الاجتماعية والديموجرافية (السن والنوع) .

٢ – وأنه يرتبط بانتشارها تبنى أعداد متزايدة – مع الوقت – من الناس لها.

٣ – أنها تنشأ نتيجة لعوامل مجتمعية اقتصادية وسياسية وثقافية .

• ويمكن تصنيف الظواهر الاجتماعية إلى نوعين عامين :

الأول: يسمى ظواهر إيجابية ذات تأثيرات إيجابية على كفاءة المجتمع وتماسك علاقاته ومن ثم استقراره الاجتماعى .

الثانى: يعتبر ظواهر مرضية أو غير سوية لأنه يهدد القيم المشتركة Common Values ، والعلاقات الضرورية لكفاءة المجتمع وفى

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : أميل دور كايم – قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم، دار المعرفة الجامعة بالاسكندرية – بدون .

- Rok. Merton; Soual theory and Social structure, New york, 1964 ANOMIE

مقدمـة هذا النوع ، الظواهر الإجراميـة التى تعد خروجاً على قيم المجتمـع وتهدد استقراره وتعوق أداءه لوظائفه المجتمعية.

وهى تزداد – أى الظواهر الإجراميـة – فى مراحل التغير والتحـول السريعة خاصـة تلك التى يرتبط بها اختلال فى القيم والمعايير أو مايسمى بالخـواء الأخلاقى Moral Vacuum.

وهذه الظواهر السلبية تصنف بدورها حسب مجموعة من الأسس؛ فمنها مايكون ضرورياً أى يأتى من مجموعة بعينها من الأفراد ذكوراً أم إناثا أم فئات عمرية بعينها، ومنها مايكون جماعياً مثل جماعات الجناح على سبيل المثال، كما تصنف فى درجة خطورتها أى عمق تأثيرها فى قيم المجتمع واستقراره .

وفى هذا السياق يمكن اعتبار *الاغتصاب ظاهرة مرضية* باعتبار خطورة تأثيره فى استقرار المجتمع وقيمه وإن كان انتشارها محدوداً كمياً، فثمة ظواهر لايمكن للمجتمع أن يغض الطرف عنها لما يترتب عليها من تأثيرات سلبية على المجتمع ولما يمكن كذلك أن يرتبط بها من محاكاة وانتشار لها، ولعل المثال الذى يدل على هذا – مع بعض التحفظات فى التشبيه – وهو إفشاء أسرار الوطن ، فهى حوادث فردية ولكن على المجتمع دوماً أن يقابلها بالردع الحاسم لأنها تمس الأمن الوطنى جميعه.

ولهذا تعد ظاهرة الإغتصاب اعتداء على قيم المجتمع التى تمس إحدى أهم فضائله وهى فضيلة «الشرف»، ويحفل التاريخ المصرى بأمثلة غير

قليلة على أن الناس يتمردون ويثورون إذا ما اعتدى على شرفهم أو فضائلهم وقيمهم كالقيم الدينية الأخلاقية ذات الصلة بالهوية الحضارية للمجتمع.

- **حجم ظاهرة الاغتصاب في مصر:**

إذا كنا قد انتهينا أن الاغتصاب يشكل ظاهرة إجرامية فى المجتمع المصرى وفق التقعيد السابق بيانه ، فإنه من المناسب أن نعرف حجم تلك الظاهرة فى مصر ..

فتقارير مصلحة الأمن العام تثبت أن حجم جريمة الاغتصاب قليلة العدد.. حيث تشير تلك التقارير أن عدد جرائم الاغتصاب لم يتجاوز ٣٩ حادثاً على مدار الأربعة أعوام الماضية...

وذلك حسبما يوضحه هذا الجدول التالى ...

جنايات الاغتصاب المبلغة أعوام ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٩٩٩

المحافظات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
القاهرة	–	–	–	٢
الاسكندرية	–	–	–	٣
بور سعيد	–	–	–	–
الاسماعيلية	–	–	–	١
السويس	–	–	١	–
دمياط	–	–	١	–
القليوبية	–	–	١	١
الدقهلية	١	٢	١	٢
الشرقية	–	–	–	١
البحيرة	١	٢	–	٢
الغربية	١	–	–	–
كفر الشيخ	١	–	–	–
المنوفية	–	–	–	–
الجيزة	٣	–	–	١
بني سويف	١	–	–	–
الفيوم	–	–	–	–
المنيا	١	–	–	–
أسيوط	–	١	١	١
سوهاج	–	–	–	–
قنا	–	–	١	–
اسوان	–	–	–	–
البحر الأحمر	–	١	–	١
مطروح	–	–	–	١
الوادي الجديد	–	–	١	–
شمال سيناء	–	–	–	–
جنوب سيناء	–	–	–	–
المجموع الكلي	٩	٦	٧	١٦

(٧)

ولكننا نلفت النظر إلى أن هذا الحجم ليس هو بالتأكيد العدد الحقيقى لجرائم الاغتصاب فهو لايمثل إلا الحالات التى تم الإبلاغ عنها، وأن هناك أضعاف هذا العدد من جرائم الاغتصاب لم يتم الإبلاغ عنها ؛ نظراً لحساسية الموضوع أو خوف الضحية من الفضيحة أو نقص الدليل أو الخوف من المثول أمام جهات التحقيق وساحات القضاء، أو لتجنب العذاب النفسى المصاحب لها، ولذلك تطوى الضحية - وذويها - أحزانها على نفسها وتجتر آلامها بمفردها وتلعن من أهدر آدميتها.

هذا عن حجم الاغتصاب .. فماذا عن الجناة مرتكبي تلك الجرائم؟ ما تؤكده تقارير الأمن أن حوالى ٨٠٪ من جرائم الاغتصاب يرتكبها الشباب بين ١٨ إلى ٣٠سنة، كما أن نسبة الجناة الذين لم يسبق لهم الزواج تصل أيضاً إلى ٨٠٪ ويتضح كذلك أن جرائم الاغتصاب تزداد فى المدن، حيث تتراكم ضغوط الحياة من ناحية، ويضعف الضبط الاجتماعى من ناحية أخرى.

وتوضح تقارير الأمن العام أن عدد جنايات الخطف مع الاغتصاب كانت ١٦ جناية بلغ عدد المتهمين فيها ٢٧ متهماً ومن بين هؤلاء ٢٣ متهماً لم يسبق لهم الزواج، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠ سنة ٢٢ متهماً، فى حين أن عدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٥ متهمين.

وفى تقرير آخر فإن عدد جنايات الخطف والاغتصاب لم يتجاوز ثلاث

جنايات، كان عدد المتهمين فيها ٨ متهمين، من بينهم ٥ عاطلين، وأن عدد المتهمين من سن ١٨ إلى ٣٠سنة ٥ متهمين، وعدد المتهمين من الفئات العمرية الأخرى ٣ متهمين.

وتشير الإحصائيات إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي :

- الغالبية العظمى من مرتكبى جرائم الاغتصاب من الشباب.

- الغالبية العظمى من مرتكبى جرائم الاغتصاب ممن لم يسبق لهم الزواج .

- الغالبية العظمى من مرتكبى جرائم الاغتصاب من العاطلين.

ولايخفي بطبيعة الحال خطورة هذه النقاط الثلاث لأنها تعنى أن الشباب وقع فى أبشع الجرائم الأخلاقية وبدلاً من أن يفجر طاقاته وامكاناته من أجل البناء وتحقيق ماتصبو إليه الأمة من آمال وطموحات، يمسي آفة تنتهك الحرمات وتروع أمن الهادئين متجرداً من الضمير ومنسلخاً من رداء الشرف والكرامة.

ولكن العجيب حقاً - حسبما تشير إحصاءات الأمن العام - أن بعض الجناة ينتمون لشرائح اجتماعية متباينة .. فهذا مدرس يغتصب تلميذة، وذاك أستاذ جامعي يغتصب طالبة.. وطبيب يغتصب مريضة .. وعامل حرفى يغتصب طفلة ..

وبعض جرائم الاغتصاب عكست جانباً لايكاد يصدقه عقل بشرى ..

لولا أنه ثابت فى محاضر الشرطة واعترافات المجرمين وهو اغتصاب الآباء لبناتهم ؟! كيف يجرؤ أب أياً كانت اخلاقياته أن يعتدى على شرفه وكرامته ؟!

تشير إحدى تلك الإحصاءات إلى اعتداء عامل بالأجرة فى قنا على ابنته الطالبة البالغة من العمر ١٦ سنة، وفى السويس اعتدى قهوجى عمره ٦٦سنة على بنتيه الاثنتين الأولى ١٦ سنة والثانية ١٢ سنة. وفى سوهاج اعتدى فلاح أرمل ٤٥سنة على ابنته البالغة من العمر ١٥ سنة، وفى أسوان اعتدى نقاش ٣٨ سنة على ابنته ١٤سنة، وكذلك فى الأسكندرية اعتدى سائق ٤٥سنة على ابنته البالغة من العمر ١٤سنة.

هذا إلى جانب الابنة الاعتبارية .. إذ قام عامل معمارى فى الفيوم يبلغ من العمر ٣١ عاماً وغير متزوج بفض بكارة ابنة أخيه البالغة من العمر ١٧ سنة !! وفى كفر الشيخ اعتدى مدير عام بالمعاش وعمره ٥٨سنة على خادمته ١٩ عاماً !!

- **ظاهرة الاغتصاب عالمياً :**

من المذهل حقاً أن ظاهرة الاغتصاب أصبحت واسعة الانتشار عالمياً فتقع مليونا حالة اغتصاب تتعرض لها السيدات والفتيات سنوياً أى بمعدل ٦٠٠ حالة كل يوم وتحتل دولة جنوب أفريقيا المرتبة الأولى فى العالم فى قائمة جرائم الاغتصاب .. إذ بلغت حالات الاغتصاب .

في سنة ١٩٩٤ سبعة آلاف و٥٥٩ حالة .

وفى سنة ١٩٩٥ .. عشرة آلاف و٣٧حالة .

وفى سنة ١٩٩٦ .. ثلاثة عشر ألف و٨٥٩ حالة.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تقع ٧٢ حالة اغتصاب بين كل مائة ألف فتاة أو سيدة.

وقررت الدراسة التى أجراها المركز القومى الأمريكى للضحايا أن ١٢ مليون سيدة أمريكية تعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن والمفزع أن ٦١٪ من الضحايا من الفتيات اللاتى تقل أعمارهن عن ١٨ عاماً وأن ٣ من كل ١٠ ضحايا لاتتعدى أعمارهن ١١ عاماً .

وبلغ بشاعة جرائم الاغتصاب فى الولايات المتحدة إلى الحد الذى دفع قاضى أمريكى إلى إصدار حكم بالإخصاء الجراحى لرجل من تاكساس بدلاً من سجنه بتهمة اغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاماً .

وأكدت باربرا شفارتل مديرة برنامج علاج المغتصبين فى سجن تومين ديفرز بواشنطن أن الإخصاء يعد من أقدم الوسائل لردع مرتكبى الاعتداءات الجنسية وكان يستخدم على نطاق محدود فى الولايات المتحدة خلال المائة عام الماضية وعلى نطاق واسع بالمانيا والدول الاسكندنافية فى أواخر الخمسينيات حيث كان يسمح للمتهم بالاختيار بين الإخصاء والسجن وقد تم إخصاء ٩٠٠ مغتصب بهذه الطريقة .

وفى السويد لايختلف الأمر كثيراً ، فالاغتصاب جريمة واسعة الانتشار إلى حد كبير حيث بلغ معدله ٢٠ ألف جريمة كل عام .

وفى أندونيسيا زاد معدل اغتصاب الفتيات ليصل إلى ١٥٣٥ حادث اغتصاب بمعدل حادث اغتصاب كل ٦ ساعات .

أما على مستوي العالم العربي ، فقد ارتفع معدل الجريمة فى تونس والأردن ارتفاعاً ملحوظاً حتى أن الحكومة التونسية أصدرت قانوناً يقضى بإعدام كل من يرتكب هذه الجريمة ، كما أن الحكومة الأردنية أعدت مشروع قانون بتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الاغتصاب.

الآن ... وبعد هذا الطواف السريع عالمياً حول ظاهرة الاغتصاب هل يمكن القول بأن الاغتصاب بضآلة حجمه – مقارنة بما يحدث فى دول أخرى – قليل الأهمية ؟!

الإجابة الوحيدة والأكيدة أن الاغتصاب وقد أصبح يشكل ظاهرة فعلية يجب الوقوف أمامها طويلاً حتى لايستفحل أثرها ويتعاظم انتشارها .. لاسيما أن أية جريمة اغتصاب تقع فى المجتمع المصرى تحدث ردود أفعال عنيفة .

ثانياً : أسباب الاغتصاب

لم يتمكن العلماء إلى الآن من إيجاد سبب عضوى ، أو اضطراب فى الغدد الصماء يؤدى إلى الانحرافات الجنسية والأسباب الأساسية التى تفسر كيفية نشأة الإنحرافات الجنسية هى الدراسات البيئية، والتعلم الشرطى أثناء الطفولة، أو مايقابل الطفل من إحباط أو كبت، أو إرضاء، أو إشباع أثناء تطور شخصيته والعلاقة المزدوجة بينه وبين والده أو الدته[١]، وقد تعددت الآراء حول الأسباب التى تؤدى إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب وفقاً للأرضية التى تقف عليها.

فيرى العالم النمساوى فرويد ، أن ثمة علاقة وثيقة بين الانحرافات الجنسية والأمراض النفسية، فالمرض النفسى - كما يقول فرويد - هو الصورة السالبة للانحراف، ومن ناحية نظرية (اللبيدو) تدل الانحرافات الجنسية على تغير يطرأ على السير السوى للنمو الجنسى من حيث الموضوع الجنسى (الشخص الذى يصدر عنه الجذب الجنسى) وكذلك من حيث الهدف الجنسى (الفعل الذى ترمى إليه الغريزة الجنسية)[٢].

ويرى الدكتور يسري عبد المحسن أن المغتصب هو إنسان يميل إلى الشذوذ فى العلاقة الجنسية ، بمعنى أنه يميل للحصول على اللذة بطريقة الإيلام والأذى للطرف الآخر، وهذا الشخص لديه نوع من الحرمان العاطفى

(١) الدكتور أحمد عكاشة : الطب النفسي المعاصر، الطبعة الرابعة ، مكتبة الانجلو المصرية، سنة ١٩٨٧ ، ص٢٣٧ - ٢٣٨.

(٢) سيجموند فرويد : الموجز فى التحليل النفسي ترجمة : سامي محمود علي وعبد السلام القفاش ، دار المعارف، سنة ١٩٨٠، ص ٨٥.

يجعله فاقد العطاء العاطفى الحقيقى السوى ، فالجنس لديه لايرتبط بالعواطف وإنما بالعدوان والألم[١] .

- ويعزى الدكتور عباس محجوب الانحراف الجنسي إلى :

(١) غياب التربية القائمة على الفعل الصحيح المرن .

(٢) نوعية الرفاق .

(٣) عدم توجيه الأبناء إلى الوظيفة الجنسية فى الحياة .

(٤) عدم الاهتمام بتلبية حاجات الأبناء وحرمانهم من أن يكون لهم كيان اقتصادى واجتماعى [٢] .

أما الدكتورة نعمات أحمد فؤاد فقد أرجعت مشكلات الانحرافات الجنسية إلى الغزو الحضارى ، أو كما اسمته (الوهم الحضارى) ، وبالذات أشارت إلى الأنماط السلوكية المتبادلة التى تنتجها الحضارات المختلفة ، وأوضحت أن الاغتراب يمكن أن يكون سبباً للقتل أو السرقة أو الاغتصاب، كذلك ذكرت أن مشكلة الزواج أو (تأخر الزواج) تلعب دوراً كبيراً فى هذا النوع من الانحرافات[٣] .

وينحو الدكتور مصطفي فهمى إلى القول أن الدافع فى الاغتصاب الجنسى قد يكون نتيجة الفشل فى التوافق مع الجنس الآخر ويرى أن الانحرافات الجنسية تظهر بكثرة فى حالة الشخصية السيكوباتية[٤] .

---

(١) مجلة سيدتي : السنة الرابعة العدد ٢٢٧، ص ٢٤.

(٢) الدكتور عباس محجوب : مشكلات الشباب، كتاب الامة، قطر ، سنة ١٩٨٦ العدد ١١، ص ٤٢.

(٣) الدكتورة نعمات أحمد فؤاد : أزمة الشباب وهموم مصرية، كتاب الحرية ، يناير سنة ١٩٨٦، ص ٤٩.

(٤) الدكتور مصطفى فهمي : علم النفس الاكلينيكي ، دار النهضة مصر، سنة ١٩٦٧، ص ٢٧٣.

وتؤكد الدكتورة كلير فهيم أن الحياة الجنسية للطفل قد تلعب دوراً كبيراً في الانحراف الجنسي وتقول :

«إن الأثر المتخلف لدى الطفل وهو أثر الفعل الجنسي في مرحلة الطفولة قد يكمن ويظهر في صورة قد تكون توهم للاغتصاب فيما بعد(١).

ويشير الدكتور حامد زهران إلى أن الاغتصاب .. يعد انحرافًا جنسياً من النوع الإجرامي، ويصنف أسباب الانحرافات الجنسية إلى :

(١) أسباب حيوية :

ومنها انعدام التربية الجنسية أو نقصها، والأمراض العقلية ، والجهل بمواقع الاتصال الجنسي الطبيعي .

(٢) أسباب نفسية :

مثل الصراع بين الدوافع والغرائز، وبين المعايير الاجتماعية والقيم الخلقية، وبين الرغبة الجنسية ومواقع الاتصال الجنسي واضطراب النمو الجنسي ، واستمالة الاعلاء، والتقمص العكسي والخبرات السيئة .

(٣) أسباب بيئية :

كالثقافة المريضة، واضطرابات التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمجتمع ، وسوء الأحوال الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المحظورة، ووفرة المثيرات الجنسية والانفصال والطلاق والترمل(٢).

---

(١) الدكتورة كلير فهيم : الحب والصحة النفسية لابنائنا ، دار المعارف سنة ١٩٧٧ص٨.

(٢) الدكتور حامد زهران : الصحة النفسية والعلاج النفسي ، الطبعة الثانية، عالم الكتب ١٩٧٨، ص٥٢٠.

ويبين الدكتور فهد الثاقب أن جرائم الشارع تنتج كرد فعل لظروف الحياة التى تمثل الطبقة الاجتماعية للفرد[١]،

وتوضح الدكتورة نوال السعداوى أن الاعتداء الجنسى على المرأة يقع نتيجة الكبت، وتقول:

«إن معظم الاعتداءات الجنسية التى تحدث للبنات تقع فى الأسر المكبوتة جنسياً[٢]».

وفى عدة دراسات أجريت فى بريطانيا وجد سورسن كانيكر أن جاذبية الأنثى تلعب دوراً كبيراً فى حدوث الجريمة، وأن نسبة الضحايا تكون أكبر بين الإناث الأكثر جاذبية عن الإناث الأقل جاذبية . ولم يختلف كارول هوب كثيراً مع كانيكر فقد أوضحت دراسته أن إبراز المرأة لجاذبيتها قد يكون عاملاً من العوامل التى تقود إلى الاغتصاب، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الرجال هم المعتدون ولكن سلوكيات المرأة وبعض أساليبها فى الحياة قد تثيرهم ، بل وقد تجبرهم على ارتكاب الجريمة[٣].

كذلك أعزى كابلن فايليس مسئولية ارتكاب الاغتصاب فى جانب كبير منه إلى الأنثى ، فقد أسفرت دراسته عن أن هناك طرقاً وأساليب تؤدى إلى ارتكاب هذه الجريمة منها :

(١) قبول الخروج مع رجل إلى دور الملاهى أو أحد الحدائق .

(١) الدكتور فهد الثاقب : التجاه الراديكالي في عالم الاجرام، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ ، المجلد١٢ صيف ١٩٨٤ ص١٧٥.

(٢) الدكتورة نوال السعداوي المرأة والصراع النفسي – المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت – سنة ١٩٧٧ص٧٠.

(٣) انظر Suresh Kaneker, Carol Hope, Kaplen Philis, (Attriquition of responsa bilities to Victim of rape) British Jornal of Social Pscila Psycolgy, 1981, Vol. 20, P165 -185.

(٢) اصطحاب رجل إلى شقته.

(٣) قبول شرب الكحول مع رجل.

(٤) الارتباط بعلاقة غير شرعية [١].

وهاهى ذى مارى وودالن تحمل فى كتابها (فن الحياة الجنسية) الفتيات المتبرجات مسئولية فساد أخلاق الشباب، فتقول: إن الفتيات يتحملن تبعة معنوية عظيمة فيما يتعلق بسيرة الشباب، فيكفى أنها تختار من الثياب مايبرز محاسنها أو تغالى فى تجميل نفسها، فتكشف ما كان يجب أن تخفيه عن الأعين حتى توجه إليها أنظار الشباب الذين ينظرون إليها نظرة معينة، إن المرأة تستطيع بوضعيتها أو حركتها أو نظراتها أن توحى إلى الناظر إليها أفكاراً تقوده إلى اغتصابها[٢].

وعن زيادة معدل اغتصاب الفتيات فى أندونيسيا، يقول خبراء الجريمة : إن أسباب ذلك يرجع إلى ملابس النساء القصيرة والمثيرة .

وفى الحقيقة فإن النتائج التى أسفرت عنها الدراسات التى أجريت فى بريطانيا وذلك الذى قالت به مارى وودالن أو خبراء الجريمة فى أندونيسيا، لم يكن بالأمر المستحدث الذى لم تعرفه البشرية من قبل ، فقد سبقهم القرآن الكريم منذ أربعة عشر قرناً مضت، حين خاطب المولى عز وجل رسوله – صلى الله عليه وسلم – قائلاً :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٩]

---

(١) المرجع السابق .

(٢) محمد عبد العزيز الهلاوي : ولاتقربوا الزنا ، مكتبة القرآن ، سنة ١٩٨٥، ص ٣٧.

الفصل الثانى

المواجهة التشريعية لجرائم الاغتصاب

أولا : التعريف بالاغتصاب :

الحياة الجنسية موضوع لتنظيم اجتماعى وقانونى يتمثل فى قيود مفروضة على الحياة الجنسية للأفراد، وخرق هذه القيود تقوم به – فى حالاته الخطيرة التى يعينها القانون – جرائم الاعتداء على العرض.

وتأخذ الشرائع فى تجريم خرق تلك القيود باحدى وجهتى نظر :

الأولى: تجرم كل فعل يتصل بالحياة الجنسية على أى نحو، ويتضمن اخلالاً بالناموس الأخلاقى أو الدينى الذى يحكمها، وتهدف إلى حماية آداب المجتمع عامة، ويجرم الشارع – وفق هذه الوجهة – الرذيلة الجنسية فى ذاتها، والشريعة الإسلامية الغراء مثال واضح لتشريع دينى ودنيوى تبنى هذه الوجهة من النظر، فقد جمعت الأفعال الجنسية التى تجرمها تحت اسم (الزنى) وعرفته بأنه (الوطء فى غير حلال) ، ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسى المشروع على (الوطء فى حلال) ويعنى ذلك اقتصار الفعل الجنسى المشروع على الوطء فى حلال وتجريم كل ماعدا ذلك[1].

أما الثانية : فيقتصر مجال التجريم – وفقاً لها – فى أفعال الاعتداء

---

(١) الدكتور محمد نيازى حتاته : جرائم البغاء ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٦١ ، ص ١٨ ومابعدها . والاستاذ عبد القادرة عودة : التشريع الجنائى الإسلامى ، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت ص ٣٤٦

على الحرية الجنسية [١]. فهى لاتعاقب على الرذيلة الجنسية فى ذاتها، ولا تجرم كل وطء فى غير حلال كما يقضى بذلك المفهوم الدينى والأخلاقى، وإنما تأثرت إلى حد كبير بأفكار الثورة الفرنسية التى نادت بتأكيد «الحرية الشخصية»، وبذلك انفصلت المفاهيم الاجتماعية للقيم عن المفاهيم الدينية والأخلاقية ، وحرص واضعو القوانين الحديثة على عدم العقاب على الجرائم الاخلاقية وعدم التدخل فى التفاصيل الدقيقة للحياة الشخصية للأفراد، أو التجسس على أسرار العائلات لكشف خباياها واستطلاع مكنوناتها.

وكانت الحرية الجنسية «La liberté sexuelle» من بين الحريات التى أكدتها التشريعات الحديثة ، وأصبح للفرد أن يتصرف فى عرضه، ولايتدخل القانون بالعقاب إلا إذا كان التعدى على العرض قد تم بغير رضاء صاحبه[٢]. أو إذا تم بالرضاء ولكنه تضمن اعتداء على حق آخر كحق كل من الزوجين فى الاختصاص بالزوج الآخر، أو حق المجتمع فى «عدم الاتجار فى الأعراض» أو فى «صيانة الحياء العام».

وقد راعى المشرع المصرى ، شأنه فى ذلك شأن معظم التشريعات الوضعية – فى تجريم الأفعال الجنسية الاعتبارات الآتية :

١ – حماية اختصاص كل من الزوجين بالآخر، وذلك بالمعاقبة على زنا الزوجة (مادة ٢٧٤ عقوبات) وزنا الزوج (مادة ٢٧٧ عقوبات)[٣].

---

(١) الدكتور أحمد محمد خليفة : النظرية العامة للتجريم، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٥٩، ص ,٨٧

(٢) محمد زكى أبو عامر ، الحماية الجنائية للعرض فى التشريع المعاصر سنة ١٩٨٥ بند ٤ .

(٣) وكذلك تعاقب بعض التشريعات على مواقعة المحارم، مثل القانون الإيطالى (مادة ٥٦٤) والقانون اليونانى (مادة ٣٤٥) والقانون الايسلندى (مادة ١٩٠) والقانون الليبى (مادة ٤٠٣ قبل إلغائها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن إقامة حد الزنا) والقانون الكويتى (مادة ١٨٩).

٢ - حماية الحرية الجنسية من أى اعتداء عليها، وذلك بالمعاقبة على اغتصاب الإناث (مادة ٢٦٧ عقوبات) وهتك العرض (مادة ٢٦٨ عقوبات) والفعل المخل بالحياء مع امرأة فى غير علانية (مادة ٢٧٩ عقوبات).

٣ - تحريم إرضاء الشهوات الجنسية للغير بلا تمييز أو الاتجار فى الأعراض، وذلك بالمعاقبة على كافة الجرائم المتعلقة بالفجور والدعارة (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة).

٤ - حماية الحياء العام، وذلك بالمعاقبة على تحريض المارة على الفسق (مادة ٢٦٩ مكرر عقوبات) والفعل الفاضح العلنى (مادة ٢٧٨ عقوبات) والإخلال بالآداب العامة (مادة ١٧٨، ١٧٨ مكرر عقوبات) والتعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها (مادة ٣٠٦ مكرر عقوبات).

وفيما عدا هذه الحدود فالأصل أن اسم اللواط أو الأفعال الشهوانية بين اثنين ، وهو مايطلق عليه اسم السحاق ، أو الافعال مباحة مهما كانت منافية للأخلاق، فمثلا لاجريمة فى الاتصال الجنسي بين رجل وامرأة غير متزوجين متى كان ذلك حاصلاً بالرضا وفى غير علانية. كذلك لاعقاب على أفعال الشذوذ الجنسي بين شخصين من جنس واحد سواء تمثلت فى الاتصال الجنسي بين ذكرين وهو مايطلق عليه التدالك ، كذلك لا عقاب على الشذوذ المتمثل فى علاقة جنسية بين الانسان والحيوان، مثال ذلك مواقعة الحيوان.

كان هذا المدخل ضرورياً لعرض بعض تعريفات الاغتصاب كالآتى :

• تعريف الاغتصاب في اللغة:

جاء في مختار الصحاح أن (الغصب) أخذ الشئ ظلماً وبابه (ضرب) ونقول (غصبه) منه أو (غصبه) عليه [١].

أما في المصباح المنير فقد جاء أنه (اغتصبه) أخذه قهراً فهو غاصب والجمع (غصاب) مثل كافر وكفار، ويقال غصب الرجل المرأة نفسها إذا زنى بها كرهاً أو اغتصبها نفسها[٢].

• تعريف علماء النفس للاغتصاب:

يرى «ايدلبرج» Eidlberg أن الاغتصاب الجنسي هو: «مخالطة جنسية فيها يرغم الذكر الأنثى للحصول على الهدف الجنسي» [٣].

أما هودر Hodder فيرى أن الاغتصاب الجنسي هو: «جريمة إجبار السيدة أو الفتاة على اللقاء الجنسي بالقوة» [٤].

• تعريف الاغتصاب قانوناً وفقهاً:

نصت المادة ٢٦٧ من التشريع الجنائي المصرى على أن: «من واقع أنثى بدون رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة» فهذا النص يعرف

---

(١) الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازى: مختار الصحاح، دار الكتب المصرية، ص ٤٧٥.

(٢) العالم الشيخ أحمد بن علي الفيومى: المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعي، الجزء الثانى المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦، الطبعة الثالثة، ص ٥٣٦.

(٣) انظر Luding Eidlberg, Encyclopedia of Psycho (2) analysis 1968m PF-173 E, P.363.

(٤) انظر Hodder and Stoughton Ltd., Hondy general dictionory, University of London Press Ltd., 1952.

الاغتصاب إذاً بأنه «مواقعة أنثى بدون رضاها»[١].

وقد تناول المشرع الكويتي تعريف جريمة المواقعة في المادة ١٨٦ بأنها «مواقعة الانثى بغير رضاها».

أما المشرع السوداني فعرف الجريمة في المادة ٣١٦ حيث يقال عن الرجل أنه ارتكب جريمة الاغتصاب إذا واقع امرأة رغم إرادتها وبغير رضاها[٢].

ولاتختلف هذه التعريفات عما أورده المشرع العراقي في المادة ٢٣٢ إذ نص على أنه «كل من واقع أنثى بغير رضاها ..»[٣].

وعلى صعيد الفقه :

عرف الفقيه الفرنسي الأستاذ«جارو» الاغتصاب بأنه : «الاتصال الجنسي بامرأة دون مساهمة إرادية من جانبها»[٤].

كما عرفه الأستاذ «جارسون» بأنه : «المواقعة غير المشروعة لأنثى مع العلم بانتفاء رضاها»[٥].

---

(١) الأستاذ محمد عزت عجوة : جرائم العرض وافساد الأخلاق، دار المطبوعات الجامعية، ص ٣٤٣.

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوى : شرح قانون الجزاء الكويتي ص ١١٩ . والدكتور محيي الدين عوض: شرح قانون العقوبات السوداني ص ٤١٧ مشار إليهما لدى الاستاذ محمد عزت عجوة : المرجع السابق : ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) الدكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص، الطبعة السابعة ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٥٦ هامش (١).

(٤) جارو : مطول العقوبات – ٥ نبذة ٢٠٨٣ . مشار إليه لدى الدكتور عبد المهيمن بكر : المرجع السابق ص ١٨٣,

(٥) Garcon, art 331 a no 25n

وبينما يعرف الدكتور محمود نجيب حسنى الاغتصاب بأنه «اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضاء صحيح منها بذلك»[١].

فإن الدكتـور أحمد فتحي سـرور يعرفه بأنه :«اتصال الرجل جنسياً بالمـرأة كـرها عنها»[٢].

• تعريف الشريعة الإسلامية للاغتصاب :

تترادف التعريفات السابقة للاغتصاب مع ماتطلق عليه الشريعة الإسلامية «الإكراه على الزنى ».

فالإكراه لغة هو : حمل الشخص على فعل شئ يكرهه.

وهو في الشريعة متلاق مع هذا المعنى تمام التلاقى ، فهو حمل الشخص على فعل أو قول لايريد مباشرته[٣].

والزنى - حسب تعريف صاحب بدائع الصنائع الحنفى - هو «اسم للوطء الحرام فى قبل المرأة الحية ... التعريف»[٤].

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص، سنة ١٩٨١، طبعة مجلة القضاء التي يصدرها نادى القضاة بمصر ، ص ٢٩٣.

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور : الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٨٥ ، ص ٦٣٥.

(٣) الشيخ محمد أبو زهرة : الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامى ، الجزء الأول، دار الفكر العربى بدون تاريخ ص ٥٢٨.

(٤) الدكتور أحمد محمود الشافعى : الشريعة الإسلامية إزاء جريمة الزنى ، مؤسسة الثقافة الجامعية سنة ١٩٨٥ص٧.

ثانيا: علة تجريم الاغتصاب

علة التجريم هى الاعتداء على العرض فى أجسم صوره ، فالجانى يكره المجنى عليها على سلوك جنسى لم تتجه إليه إرادتها فيهدر بذلك حريتها الجنسية [١]. ومن ثم كان الاغتصاب أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة، وفضلاً على ذلك فثمة حقوق أخرى ينالها الاعتداء بهذه الجريمة، فهى اعتداء على حصانة جسم المجنى عليها، وقد يكون من شأنها الإضرار بصحتها النفسية أو العقلية ، وهى اعتداء على شرفها، وقد يكون من شأنها أن تقلل فرص الزواج أمامها أو تمس استقرارها العائلى إن كانت متزوجة، وقد تفرض عليها أمومة غير شرعية ، فتضر بها من الوجهتين المعنوية والمادية على السواء[٢].

وهى كذلك تؤدى إلى اختلاط الأنساب، وانتهاك العفة والطهارة[٣]. وتتجلى خطورة هذه الجريمة فى أن أثرها لا يقتصر فقط على المجنى عليها بل يستطيل إلى المجتمع الذى تنتمى إليه، لاسيما إذا كان هذا المجتمع له قيم وعادات وتقاليد كالمجتمع المصرى [٤].

وقد جمع القرآن الكريم كل ماسبق فى آية وجيزة بليغة إذ يقول المولى - تباركت أسماؤه- ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً ﴾[٥].

ولذلك فقد وصف الحق - جل وعلا - عباد الرحمن بأنهم :﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا

(١) الاستاذ حسام محمد نعيم : طواف حول التشريع - مقال منشور بمجلة القضاة التى يصدرها نادى القضاة بمصر - العددان الخامس والسادس .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٠٣.

(٣) محمد عبد العزيز الهلاوى : ولاتقربوا الزنا - مكتبة القرآن سنة ١٩٨٥، ص ٤٣.

(٤) الدكتور زكى نجيب محمود : مشكلة الانتماء - مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية يوم ١١ يوليو ١٩٨٥.

(٥) القرآن الكريم : سورة الإسراء الآية ٣٢.

يَزْنُونَ ﴾ ثم يبين – جلت حكمته – المصير المحتوم الذى ينتظر المخالف حيث يردف – سبحانه وتعالى – قائلاً : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ [(١)].

كذلك فقد حذر الرسول العظيم محمد صلى الله عليه وسلم من الوقوع فى هذه الفاحشة، مبيناً علة ذلك ، فعن عبدالله بن عمر – رضى الله عنهما – قال : أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : *«يامعشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن ، وأعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التى لم تكن مضت فى أسلافهم الذين مضوا .... الحديث»* [(٢)].

وفى حديث آخر قال صلوات ربى وسلامه عليه : *«ما من ذنب بعد الشرك أعظم عند الله من نطفة وضعها رجل فى فرج لايحل له»* [(٣)].

ثالثا : عقوبة الاغتصاب

(أ) العقوبة في التشريع الوضعي

• **القاعدة :**

حدد المشرع المصرى فى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات عقوبة هذه الجريمة فى صورتها البسيطة فجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة، وتعد جسامة العنف والسمعة الأخلاقية للمجنى عليها وسنها وكونها متزوجة ومقدار ما أبدته من مقاومة من بين الاعتبارات التى توجه القاضى فى استعماله سلطته التقديرية فى الحدود التى عينها القانون [(٤)].

---

(١) القرآن الكريم : سورة الفرقان الآية ٦٨ ، ٦٩ . (٢) رواه ابن ماجه والحاكم .

(٣) رواه أحمد . (٤) الدكتور أحمد فتحي سرور : المرجع السابق ص ٦٣٨.

• الظروف المشددة للاغتصاب :

رصد القانون عقوبة مشددة إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها ، أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، وهذه العقوبة هى الأشغال الشاقة المؤبدة[١] .

وهذا يعنى أن التشديد إنما وضع للجانى الذى له سلطة على المجنى عليها فيسئ استعمالها فيكشف بذلك عن علتين للتشديد .

فمن *ناحية* يسهل عليه ارتكاب الجريمة باعتباره قريباً من المجنى عليها وبينهما نوع من الألفة يجعلها لاتخشاه ولاتحتاط إزاءه، بل وتثق فيه، ومن *ناحية أخرى* فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض المجنى عليها، فعليه أن يحميه من اعتداء الغير، فإذا صدر عنه الاعتداء فقد أهدر هذه الواجبات وخان الثقة التى وضعت فيه[٢] .

وجدير بالذكر أن عقوبة الإعدام التى رصدها المشرع لجريمة الاغتصاب المقترنة بجريمة الخطف يسرى تطبيقها حتى وإن تزوج الخاطف بمن خطفها وذلك بعد إلغاء المادة ٢٩١ من قانون العقوبات التى ألغيت بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٩ فى ٢٢ أبريل ١٩٩٩ . والتى كانت تعفى الجانى من العقاب فى حالة زواجه بالمخطوفة .

---

(١) دكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق ص ٣٢٤ .

(٢) المستشار أحمد محمود خليل : المرجع السابق ص ١٨ .

(ب) العقوبة في الشريعة الاسلامية

إن جريمة الاغتصاب فى الشريعة الإسلامية يمكن للحاكم أن يحكم بالقتل على الجانى، وسنده فى ذلك آية الحرابة :

قال الله تعالى فى كتابه العزيز :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) ﴾[١].

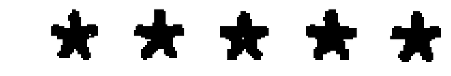
يقول الإمام محمد عبده فى معنى «يحاربون الله ورسوله » إن المقصود بها محاربة الله ورسوله لأنه اعتدى على شريعة السلم والأمان والحق والعدل الذى أنزله الله تعالى على رسوله ؛ فمحاربة الله ورسوله هى عدم الاذعان لدينه وشرعه فى حفظ الحقوق وليس معناه محاربة المسلمين كما قال بعض المفسرين .

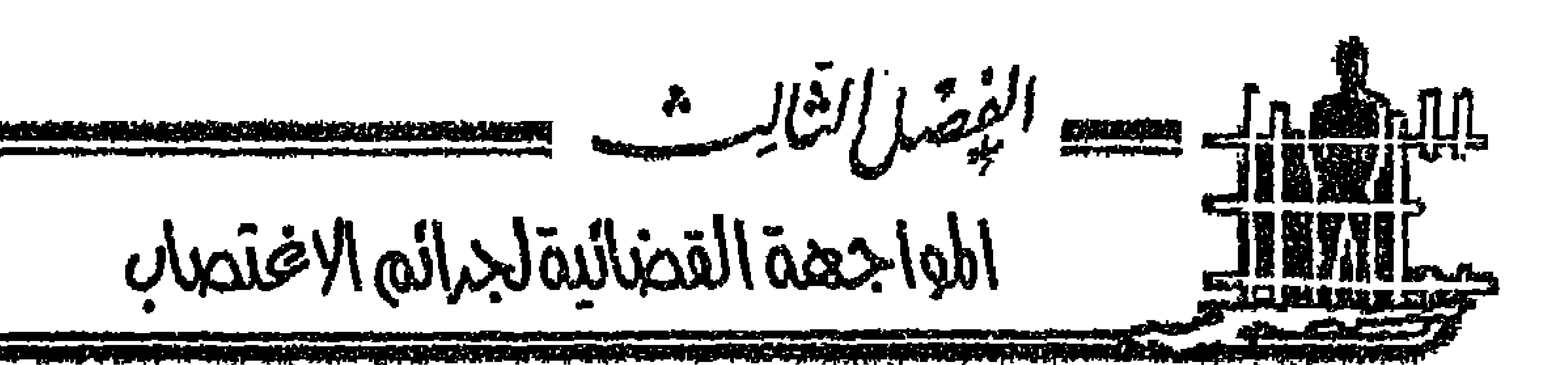
وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ متمم لما قبله ، أى يسعون فيها سعى إفساد أو مفسدين فى سعيهم لما صلح من أمور الناس فى نظام الاجتماع وأسباب المعاش، والفساد ضد الإصلاح فكل مايخرج عن وضعه الذى يكون به صالحاً نافعاً يقال إنه قد فسد، ومن عمل عملاً كان سبباً لفساد شئ من الأشياء يقال إنه أفسده، فإزالة الأمن على الأنفس أو الأموال أو الأعراض ومعارضته تنفيذ الشريعة العادلة وإقامتها - كل ذلك إفساد فى الأرض .

---

(١) القرآن الكريم : سورة المائدة ٣٣ .

ويستطرد الإمام محمد عبده أن ماذهب إليه بعض الفقهاء من قصر معنى الفساد على قطع الطريق والسرقة ليس فقط هو الصحيح نظراً لأن الآية لاتوصي بهذا المعنى ، فمحاربة الله ورسوله تتمثل في كل عمل يخرج به صاحبه عما أمر الله به أو يخالف مانهى الله عنه ، لأنه بهذا إنما يريد أن يحكم ويعطل أحكام الدين فكأنه يحارب الله ورسوله، وكذلك السعي بالفساد في الأرض لايقتصر على قطع الطريق والسرقة وإلا كان تخصيصاً للمعنى بلا سند أو دليل فالفساد عام يشمل القتل والسرقة وماعداهما من أفعال كالاغتصاب والخطف وشتى صور الإيذاء .





نازعتني أكثر من فكرة لعرض المواجهة القضائية لجرائم الاغتصاب ..

فمن خاطر بتلخيص وقائع القضية على شكل قصصي ..

ومن فكرة بعرض وقائع القضية على هيئة نقاط محددة ثم بيان حكم القانون في كل نقطة..

وأخيراً اتجهت صوب تحديد شخوص القضية «متهم . مجني عليها . شاهد ..الخ» ثم أربط بين هذه الشخوص ببيان دور كل منها في القضية فتتضح معالم القضية وتتجلى أحداثها..

وقد وجدت في لغة الأحكام .. مايجمع كل هذه الأفكار؛ فالأحكام القضائية التي صدرت بالإدانة – وفق النص الحاكم لها– [١]، تتناول :

– بيان واف للواقعة وظروفها.

– بيان الأسباب التي بني عليها الحكم، بتفنيد الأدلة المطروحة وبيان مدى حجيتها في الإثبات «كأقوال الشهود .. التقارير الفنية .. التحريات .. إلخ»، والرد على الدفوع الجوهرية، والطلبات الهامة التي تتصل بموضوع القضية «كالدفع ببطلان الاعتراف أو الاستجواب أو إقامة الدعوى أو المحاكمة ... إلخ».

(١) إذ تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية «يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها، وكل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه».

- بيان حكم القانون فى الواقعة والذى بمقتضاه يصدر الحكم بناء عليه[١] . وفى عبارة جامعة مانعة قررت محكمة النقض فى هذا الخصوص :

« إن تسبيب الأحكام من أعظم الضمانات التى فرضها القانون على القضاة إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإمعان النظر لتعرف الحقيقة التى يعلنونها فيما يفصلون فيه من أقضية»[٢].

ناهيك أن الأحكام الصادرة فى قضايا الاغتصاب - باعتبارها تشكل جنايات- تصدر من شيوخ القضاة؛ ففضلاً على علمهم الغزير ومعرفتهم الفياضة فقد صقلتهم الخبرة عدة عقود من الزمان .. فتلك الأحكام تعد - وبحق - آيات من البيان القانونى، إحكاماً فى الصياغة وقوة فى التدليل .

لذا فسوف أعرض فى الصفحات القادمة لقضيتين من التطبيقات القضائية لجرائم الاغتصاب :

احداها: وهى قضية طفلة القناطر الخيرية التى رسم الجانى خلالها صورة نادرة مفزعة بشعة لجريمة روعت وقائعها قلوبا آمنة وأفزعت نفوساً مطمئنة .

إنها القضية التى اختطف الجانى فيها طفلة فى عمر الثلاث سنوات أثناء سيرها بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية واحتجزها لمدة شهرين ظل الجانى فيها يلوك بأنيابه جسدها الهزيل الصغير .

والأخرى: قضية جرت وقائعها عام ١٩٩٦ بمنطقة روض الفرج .. المجنى عليها فيها تعانى من انفصام عقلى مزمن ، وقد استوقفها المتهمان أثناء سيرها واصطحباها إلى مكان بكورنيش النيل به أشجار كثيفة وتناوبا الاعتداء عليها ... ثم تركاها مضرجة فى دماء العفة التى سالت .. ولاذا بالفرار .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : د. رؤوف عبيد : ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق ، دار الفكر العربي، طبعة سنة ١٩٧٧ .

(٢) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ القواعد القانونية حـ١ رقم ١٧٠ص ١٧٨.

أولا : قضية طفلة القناطر الخيرية :

باسم الشعب

محكمة جنايات بنها

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات ومرافعة النيابة العامة والدفاع والمداولة قانوناً :

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من أوراقها وماتم فيها من تحقيقات ومادار بجلسات المحاكمة تخلص فى أنه فى يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ وأثناء وجود المجنى عليها الطفلة (.......)، والتى تبلغ من العمر ثلاث سنوات تقريباً، بالطريق العام بمدينة القناطر الخيرية التى تقيم بها مع أسرتها استدرجها المتهم (.......) بعيداً عن مكان إقامتها إلى الزراعات الموجودة بالمنطقة بالتحايل عليها وعلى طفولتها البريئة ومكث بها عدة أيام معتدياً عليها بالضرب ثم انتقل بها إلى مدينة أشمون واحتجزها بغرفة سكنية استأجرها باسم مخالف لاسمه الحقيقى ، وكان يمنعها من الخروج من تلك الغرفة ويقوم بمواقعتها مستغلاً أنها طفلة صغيرة السن ولم تبلغ سن التمييز، ينعدم الرضاء لديها، ويولج قضيبه فى فرجها مما أحدث بها جرحاً قطعياً «بالعجان» امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى قرب فتحة الشرج، وقد ارتكب فعل المواقعة عدة مرات مما أصاب المجنى عليها بنزيف حاد بفرجها فبادرت بالبكاء ألماً، فأصر الجيران الذين سمعوا البكاء وشاهدوا نزيفها من موضع عفتها على نقلها إلى المستشفى فامتثل لهم المتهم مدعياً أن المجنى عليها ابنته ، وأدلى ببيانات مزوره للمختصين فى مستشفى أشمون المركزى عن اسمه واسم المجنى عليها مخالفة للحقيقة ، كما أدلى بتلك البيانات فى محضر الشرطة المحرر عن الواقعة بمركز شرطة أشمون ، ثم سارع بالهرب عندما تبين الأطباء المختصين بالمستشفى ان المجنى عليها تعرضت للاعتداء ومواقعة جنسية ، وقد تم ضبط المتهم بناء على إذن صادر من النيابة العامة واعترف بارتكاب الجرائم المتقدمة لدى سؤاله فى تحقيقات النيابه العامة .

وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان قد قام الدليل على صحتها وثبوتها فى حق المتهم مما شهد به كل من (........) ، (.........) ، (.........)، والنقيب (........) ، والرائد (.......) ، والطبيب (.......) ، ومائبت بتقرير الكشف الطبى الصادر من مستشفى أشمون المركزى والكشف الطبى الشرعى على المجنى عليها، واعتراف المتهم لتحقيقات النيابة العامة ، ومائبت من اطلاع النيابة العامة على تذكرة استقبال وتذكرة المريضة ودفتر استقبال المرضى بمستشفى أشمون المركزى ، ومعاينة النيابة للغرفة التى أقام فيها المتهم، والعرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة .

فقد شهد (.......) والد المجنى عليها أنها تغيبت يوم ١٩٩٨/١١/٢٢ من سكنه الكائن بمنطقة القناطر الخيرية وبالبحث عنها عثر عليها يوم ١٩٩٩/١/١٨بمستشفى اشمون المركزى ، وعلم من المختصين بالمستشفى أنها مصابة بجرح بمنطقة «العجان».

وقد شهدت (........) ، (.........) أن المتهم قد أقام بغرفة مجاوره لسكن كل منهما وبرفقته المجنى عليها مدعياً أنها ابنته وكان يعتدى عليها بالضرب لمنعها من مغادره الغرفة وأنها فى يوم ١٩٩٩/١/١٨ تناهى لسمع كل منهما صوت بكاء الطفلة المجنى عليها فتوجهتا لحجرة المتهم وشاهدتاها تنزف دماً من موضع عفتها فأصرتا على نقلها لمستشفى أشمون المركزى وأن الطبيب المختص بالمستشفى ذكر لهما أن إصابتها حدثت من اعتداء جنسى عليها وأنهما فوجئتا عقب ذلك بهروب المتهم .

وقد شهد (..........) أن المتهم طلب منه الحصول على مسكن بدائرة أشمون فعاونه على الحصول على الغرفة التى أقام بها مع المجنى عليها مدعياً أنها ابنته.

وقد شهد النقيب (.......) معاون مباحث مركز شرطة إمبابه أنه قبض على المتهم استناداً إلى إذن صادر من النيابة العامة وأن المتهم أقر له بواقعتى خطف المجنى عليها ومواقعتها.

وقد شهد الرائد (........) رئيس مباحث مركزية القناطر الخيرية أنه أجرى تحريات عن الواقعة توصلت أن المتهم ارتكب واقعتى خطف المجنى عليها والتحايل عليها ومواقعتها.

وقد شهد الطبيب (........) أخصائى النساء بمستشفى أشمون أنه بتاريخ ١٩٩٩/١/١٨ عرضت المجنى عليها عليه بالمستشفى وتبين أنها مصابة بنزيف - بمنطقة «العجان» نتيجة جرح قطعي، وأنه قام بخياطة ذلك الجرح بغرز جراحية ، وأضاف أن تلك الإصابة نشأت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهد (.......) الطبيب بمستشفى اشمون المركزى أنه قام بتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليها وأن إصابتها حدثت من إيلاج عضو ذكرى بموضع عفتها .

وقد شهدت (......) الممرضة بمستشفى أشمون المركزى أنه في يوم ١٩٩٩/١/١٨ حضر المتهم إلى المستشفى وبرفقته المجنى عليها وهى تنزف من موضع عفتها ومعها الشاهدتين الثانية والثالثة وأن المتهم ادعى أن اسمه (.......) وأن المجنى عليها ابنته وأنها تدعى (.....)، فقامت بإثبات هذين الاسمين بتذكرة الدخول وتذكرة الكشف ودفتر استقبال المستشفى.

وقد شهدت (........) أن المتهم أقام مع المجنى عليها بغرفة مملوكة لها بعد أن ادعى أن المجنى عليها كريمته، وأنها علمت من الجيران بإصابة المجنى عليها بموضع عفتها.

وقد ثبت من التقرير الطبى المفصل بتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليها بمعرفة الشاهدين السابع والثامن بمستشفى أشمون المركزى أنها مصابة بقطع بالعجان طوله حوالى ٣سم واصل من فتحه المهبل الخارجية لما ماقبل فتحه الشرج أدى لنزيف ، وأنه عمل لها ثلاث غرز جراحية لوقف النزيف .

وثبت من تقرير توقيع الكشف الطبى الشرعي على المجنى عليها أنها طفله تبلغ حوالى ثلاث سنوات من العمر ، وأنه بفحص أعضائها التناسلية الخارجية وجد أثر

لتدخل جراحى بمنطقة العجان وفتحة المهبل واحتقان بفتحه المهبل ، وأنه حكماً على ماأوراه الكشف الطبى الشرعى وما جاء بالتقرير الطبى الوارد من مستشفى أشمون المركزى ومذكرة النيابة العامة ، فإن إصابة المجنى عليها جائزة الحدوث من قبل تعدى جنسى على المذكورة فى تاريخ يعاصر التاريخ المثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى أشمون المركزى ، وأنه لم يمكن الجزم بما إذا كانت المجنى عليها بكراً من عدمه بسبب الالتهاب الشديد والتورم بفتحة المهبل ولعدم تعاون المجنى عليها لوجود ألم شديد لديها من جرائهما.

وثبت من اطلاع النيابة العامة على تذكرتى الاستقبال والمريضة ودفتر الاستقبال بمستشفى أشمون المركزى أن المجنى عليها أدخلت المستشفى يوم ١٩٩٩/١/١٨ باسم (....).

وثبت من العرض القانونى الذى أجرته النيابة العامة أن المجنى عليها تعرفت على المتهم وأن الأخير اعترف أن المجنى عليها هى ذاتها التى قام بخطفها ومواقعتها.

وثبت من اعترافات المتهم بالتحقيقات أنه وجد المجنى عليهابالطريق العام بناحية القناطر الخيرية بمفردها ، فقرر أن يأخذها معه فاصطحبها من مكان وجودها إلى محل إقامته بالزراعات التى يعمل بها مدعياً أنها ابنته ثم اصطحبها بعد ذلك إلى الحجرة التى استأجرها وأقام فيها معها وأنه أولج قضيبه فى موضع عفتها أثناء نومها لإحساسه بالرغبة الجنسية تجاهها.

وحيث أن المتهم اعترف بجلسة محاكمته بارتكاب الوقائع موضوع الاتهامات المسندة إليه ، وقد ترافعت النيابة العامة وطلبت توقيع أقصى العقوبة المقررة قانوناً عليه، وأن يستأصل من المجتمع، وطلب الدفاع أصلياً براءة المتهم واحتياطياً تعديل تهمة مواقعة أنثى بغير رضاها إلى تهمة هتك عرض واستعمال الرأفة وأورى أن الجريمة لاينطبق عليها نص المادة «٢٩٠» عقوبات لصغر سن المجنى عليها وكونها أقل من سبع سنوات، ولأن جريمة مواقعتها هى جريمة مستحيلة لضيق فرج المجنى عليها، وأن القصد الجنائى لقيام الجريمة المنصوص عليها فى نص المادة «٢٩٠»

عقوبات لم يتوافر فى حق المتهم لأنه لم ينتو وقت خطفها أن يقوم بمواقعتها ، وبالتالى فإن الاقتران بين جريمتى الخطف والمواقعة غير متوافر ومن ثم لاينطبق نص المادة «٢٩٠» عقوبات واستند الدفاع فيما أثاره إلى أن الآراء الفقهية والطبية الشرعية تأخذ بهذا النظر، وأن تقرير الطب الشرعى لايجزم بحدوث إيلاج من عدمه، وأن المتهم لم يرتكب ثمة تزوير.

وحيث أن المحكمة قررت بجلسة ١٩٩٩/٤/٤ قفل باب المرافعة فى الدعوى وبإجماع الآراء بإرسال الأوراق إلى فضيلة المفتى لاستطلاع رأيه بالنسبة للمتهم، وقد ورد تقرير دار الافتاء مؤرخاً ١٩٩٩/٤/٢٥ وتضمن إن الإسلام اعتبر جريمة الزنا من أخبث الجرائم وأخبث المنكرات ، لأنها تضيع العرض والشرف والأنساب، وأنه لما كانت جرائم الاغتصاب قد انتشرت مما يستوجب التدخل للتخلص من مرتكبيها تحقيقاً للمقاصد السامية للشريعة الاسلامية ، فإنه عملاً بما قرره فقهاء الحنفية من إباحة القتل تعزيراً وهو مايسمى بالقتل سياسة وما أخذ به فقهاء الحنابلة وما ارتآه بعض فقهاء المالكية إن الجانى يقتل تعزيراً إذا اقتضت المصحلة العامة ذلك بأن كان فساد المجرم وخطره لايزول إلا بقتله ، فإن دار الإفتاء لاترى مانعاً شرعاً من انزال عقوبة القتل على المتهم.

ومن حيث عما أثاره الدفاع عن المتهم فمردود بما يلى :

أولاً: إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم من أن المجنى عليها لا تعد «أنثى» لصغر سنها وكونه أقل من سبع سنوات ، وبالتالى فإن المتهم لاينطبق عليه نص المادة «٢٩٠» من قانون العقوبات التى تعاقب بالإعدام على جريمة خطف الأنثى إذا اقترنت بجريمة مواقعتها دون رضاها ، واستناد الدفاع فى هذا الخصوص إلى بعض الآراء الفقهية والطبية الواردة فى بعض المؤلفات، فقد استقر فى يقين المحكمة أن صفة «الأنوثة» تثبت للمجنى عليها لحظة مولدها وانفصالها عن أمها، وتستند المحكمة فى ذلك إلى الآية القرانية الكريمة «لله ملك السموات والأرض يخلق مايشاء ويهب لمن

يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور»، ولذلك تنتهى المحكمة إلى أن هذا الدفاع خاطئ وغير صحيح.

ثانياً: إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم أن جريمة مواقعة المجنى عليها مستحيلة لضيق فرجها على نحو يستحيل معه أن يولج المتهم قضيبه فى موضع عفافها، واستناد الدفاع إلى آراء وردت فى بعض مؤلفات قانونية وبعض كتب الطب الشرعى، فإن المحكمة يستقر فى يقينها أن مثل هذه الآراء ترتكز على أساس خاطئ مبناه الافتراض النظرى، ومن ثم فإن المحكمة إعمالاً للمنطق القانونى السليم تبين أن جريمة المواقعة لاتكون مستحيلة إلا إذا كانت هذه الاستحالة مطلقة ويكون ذلك عند وجود عيب خلقى بالمجنى عليها، حاصلة ألا يكون لها فتحة عفاف «فرج»، وهى حالة غير متوافرة فى أوراق الدعوى، وبناء على ماتقدم وإذ ثبت من التقارير الخاصة بتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليهاوجود جرح قطعى بموضع عفتها وفتحة المهبل ، وإن هذا الجرح يحدث من اعتداء جنسى عليها، وثبت أيضاً من اعترافات المتهم بتحقيقات النيابة العامة واعترافه أمام المحكمة إنه أولج ذكره بموضع عفة المجنى عليها ، فإن المحكمة قد وقر فى وجدانها أنه قد واقع المجنى عليها، وغنى عن البيان أن فعل المواقعة قد تم بغير رضاها لانعدام هذا الرضاء بحسبانها طفلة دون سن التمييز.

ثالثاً: إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع من عدم توافر القصد الجنائى اللازم لاكتمال أركان الجناية المنصوص عليه فى المادة «٢٩٠» عقوبات لدى المتهم ، إذ لم تتوافر لديه وقت خطف المجنى عليها نية خاصة لمواقعتها، وبالتالى عدم توافر الاقتران الذى يستلزمه نص هذه المادة بين جنايتى الخطف والمواقعة، فمردود بأن الثابت من الأوراق أن جريمة خطف المجنى عليها قد استمرت مدة تزيد على شهرين احتجز فيها المتهم المجنى عليها بعيداً عن أهلها وعن المكان الذى اعتادت العيش فيه وأن ذلك مؤداه أن جريمة الخطف فى وقائع الدعوى الماثلة هى جريمة مستمرة فإذا قام المتهم بمواقعة المجنى

عليها أثناء فترة خطفها فقد تحقق الاقتران بين الجريمتين، كما أنه ثبت لدى المحكمة من المظاهر الخارجية المحيطة بالدعوى وماذكره المتهم أنه شعر بالرغبة فى مواقعة المجنى عليها خلال فترة اختطافها وواقعها بالفعل ، وأنه لم يقدم سبباً آخر لاختطاف المجنى عليها أنه قد توافرت لديه نية مواقعتها وقف خطفها.

رابعاً: أنه لاصحة لما أثاره الدفاع أن تقرير الطب الشرعى لايجزم بحدوث مواقعة المتهم للمجنى عليها ، لأن التقرير قد جزم بذلك إذ انتهى بأن الجرح القطعى لفتحة المهبل هو نتيجة اعتداء جنسى عليها، وقد انتهى أيضاً إلى صحة ماورد بتقرير مستشفى أشمون المركزى من حدوث هذا الاعتداء على المجنى عليها ، وانتهى تقرير الطب الشرعى كذلك إلى وجود احتقان شديد وتورم بفتحة المهبل الخاصة بالمجنى عليها ، مما يقطع على نحو جازم وتطمئن معه المحكمة إلى حدوث مواقعة لها ، ولايقدح فى ذلك أن الطبيب الشرعى لم يقطع بما إذا كان غشاء بكارتها قد فض من عدمه ، إذ لاتلازم بين المواقعة التى تستلزم فقط إيلاج قضيب ذكر فى فرج المجنى عليها وبين فض غشاء البكارة الذى يستلزم إيلاجاً عميقاً وأن يكون الغشاء قابلا للتمزق، علاوة على أن فعل المواقعة ثابت باعتراف تفصيلى قاطع للمتهم يتساند ويكمل ويعزز التقرير الطبى القاطع.

خامساً: *أن المحكمة تدعو المشرع إلى إجراء تعديل تشريعى فى نص المادة «١٧» من قانون العقوبات الخاصة بسلطة القضاء فى استعمال الرأفة وتخفيف العقوبة بأن يمتنع تطبيقها على من تثبت إدانته بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة (٢٩٠) عقوبات فى حالة ما إذا كان سن المجنى عليها دون سن التمييز.* وتنتهى المحكمة فى الدعوى الماثلة إلى أن جريمة التزوير ثابتة فى حق المتهم لما ثبت من أنه اشترك بطريق المساعدة مع الممرضة المختصة بالمستشفى فى إثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة هى إثبات اسمه واسم المجنى عليها باسمين مخالفين للحقيقة فى أوراق مستندات المستشفى بنية ستر جرائمه واستعمالها فى هذا الغرض.

ومن حيث أنه إذا استقامت أدلة الثبوت كافية ومقنعة على ارتكاب المتهم الأفعال المسندة إليه فإن المحكمة وقد استهدت فى قضائها برأى دار الافتاء والتزمت بالآية القرآنية الكريمة *«ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون»* تنتهى إلى إنزال العقاب الرادع على المتهم ببتره من المجتمع.

ومن حيث أنه قد استقر فى يقين المحكمة على وجه قاطع وجازم أن المتهم (......) خلال الفترة من ١٩٩٨/١١/٢٢ حتى ١٩٩٩/١/١٨ بدائرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية :

١ - خطف بنفسه بالتحايل والإكراه الطفلة (........) التى لم تبلغ سنها ثلاث سنوات بأن استدرجها أثناء سيرها بالطريق العام إلى الزراعات واستبقاها عدة أيام، ثم نقلها لمدينة أشمون واحتجزها بحجرة استأجرها باسم التحله زاعماً أنها ابنته وكان يمنع خروجها منها بالتعدى عليها بالضرب. وقد اقترنت تلك الجناية بجناية مواقعة المخطوفة بغير رضاها بأن أولج المتهم قضيبه فى فرجها أثناء نومها فأحدث بها جرحاً قطعياً «بالعجان» امتد من فتحة المهبل الخارجية إلى ماقبل فتحة الشرج ، نتج عنه نزيف دموى حاد على النحو المبين بالتقارير الطبية المرفقة بالأوراق .

٢ - اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هى (.....) الموظفة بمستشفى أشمون المركزى فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى «دفتر الاستقبال بالمستشفى» بجعل واقعة مزوره فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، إذ أن هذه الموظفة أثبتت بيانات المجنى عليها وبياناته المتعين اثباتها

- فى الدفتر المشار إليه على خلاف الحقيقة بأن ادعى زوراً أنه يدعى (.......) وأن المجنى عليها ابنته وتدعى (......) فأثبتت الموظفة المختصة هذا البيان فى دفتر الاستقبال، فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة وتحرر نتيجة ذلك أوراق مزورة أخرى هو التقرير الطبى المبدئى للمجنى عليها باسمها المزور والمحضر رقم ٣ مركز شرطة أشمون وتذكرة الاستقبال وتذكرة المريضة بالاسم المزور.

ومن حيث أن المحكمة تقضى طبقاً لنص المادة «٢/٣٠٤» إجراءات جنائيـة بمعـاقـبـة المتـهم بمقـتـضى نصـوص المواد ١٣، ٣/٤٠، ٤١، ٤٢، ٢١٣، ٢٩٠ عقوبات، مع تطبيق عقوبة الجريمة الأشد عليه طبقاً لنص المادة (٣٢) عقـوبات والزامـه المصـاريف الجنائيـة طبـقاً لنص المادة (٣١٣) اجراءات جنائية .

فلهذه الأسباب

بعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر:

حكمت المحكمـة حـضـورياً وبإجمـاع الآراء بمعـاقبـة المتـهـم (........) بالإعدام شنقاً عما أسند اليه من اتهام والزمته المصاريـف الجنائيـة وقدرت بمبلغ أربعمائة جنيه للمحامى المنتـدب.

صـدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسـة اليوم الإثنين ١٧ محـرم سنة ١٤٢٠ هـ الموافق ٣مايو سنة ١٩٩٩م .

ثانيا : قضية روض الفرج :

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهـرة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة:

وحيث أن واقعة الدعوى .. كما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من سائر الأوراق ، وما تم فيها من تحقيقات ، ومادار بشأنها بالجلسة ، تتحصل فى أن المجنى عليها(........)مصابة بحالة مرضية هى حالة انفصام عقلى مزمن التى من أعراضها اضطراب العاطفة واضطراب مجرى ومحتوى التفكير بما قد يوحى إليها أحياناً بتخيلات ، وقبل حدوث الواقعة وأثناء وجودها بمسكنها طرأ على فكرها طارئ هو النزول إلى الطريق العـام بعـيـداً عن المسكن والتنزه على كورنيش النيل، فاستجابت لهذا الخاطر وفعلاً تركت مسكنها وتوجهت إلى شارع كورنيش النيل، وأثناء سيرها بهذا الطريق وإلى أن وصلت إلى كوبرى إمبابه تقابل معها المتهم الأول (........) الذى استوقفها وسألها عن وجهتها وسبب تواجدها فى هذا المكان فى هذا الوقت المتأخر من الليل ، ولما تبين له من تجاذب الحديث معها أنها فى حالة نفسية مضطربة .. أخبرها على غير الحقيقة أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها وفى الطريق وهو بصحبتها تقابلا مع المتهم الثانى (........) الذى صاحبهما إلى أن وصلوا إلى مكان بطريق كورنيش النيل به أشجار كثيفة طلبا منهما المتهمان مصاحبتهما فى النزول إلى هذا المكان ، ولما مانعتهما ورفضت تلبية طلبهما أخرج المتهم الأول مديه قرن غزال من بين طيات ملابسه ووضعها على رقبتها مهدداً إياها بالتعدى عليها بالمطواه إن لم تمثل لأمرهما وسارع المتهم الآخر بجذبها من يدها وتمكنا بهذه الوسيلة من التهديد من إنزالها إلى المكان الكثيف بالأشجار وطرحها المتهم الثانى أرضاً وخلع عنها ملابسها السفلية وملابسها الداخلية وهى تقاومه فتعدى عليها حتى لاتقاومه ، كما قام المتهم الأول بوضع المديه التى بحوزته مرة أخرى على رقبتها وكتم بيده نفسها فوقع فى نفسها الرعب وأنتابتها حالة من الخوف فرضخت لأمرهما وقام المتهم الأول بمواقعتها ثم واقعها المتهم الثانى وتبادلا سوياً مواقعتها وهى مازالت تحت الخوف

والتهديد ترضخ لأمرهما ومايريدان ، وبعد أن أتما فعلتهما هدداها بالقتل إن غادرت مكانها وسارعا بالفرار، وأثبت تقرير الطب الشرعي أن غشاء بكارة المجني عليها به تمزق حديث مدمم وأن عثر بملابس المجنى عليها على سوائل منوية وحيوانات منوية وآثار دم آدمي .

وحيث أن الواقعة على النحو السالف تحصيله قام الدليل عليها وعلى صحتها وصحة إسنادها للمتهم من أقوال المجنى عليها(........) والرائد (........) ووالد المجنى عليها(........) والتقارير الطبية .

فقد شهدت (........) بتحقيقات النيابة وبجلسة المحاكمة أنها مصابة بحالة نفسية تملي عليها أحياناً عمل أشياء دون إرادتها ، وقبل الحادث بوقت قصير جاءها هاتف أن تغادر مسكنها وتتوجه إلى شارع كورنيش النيل ، وأثناء سيرها عليه في حالة طبيعية تقابل معها المتهم (........) الذى سألها عن وجهتها وسبب تواجدها في هذا المكان في هذا الوقت من الليل ، ولما أحس بحالتها النفسية المضطربه طمأنها وأخبرها أنه من رجال الشرطة وعرض عليها توصيلها إلى مسكنها .

وأثناء سيرها من طريقهما إلى مسكنها سائرين على الكورنيش تقابل المتهم الذى يرافقها مع المتهم الآخر الذى انضم إليهما ، وساروا جميعاً في اتجاه كوبرى إمبابه حتى وصلوا إلى مكان مزروع به أشجار كثيفة وطلبا منها النزول معهما إلى هذا المكان ، ولما رفضت ومانعت أخرج المتهم (........) مطواه قرن غزال من جيبه ووضعها على رقبتها مهدداً اياها بالتعدى بها عليها إن لم تمثيل لأمره ، وقام المتهم الآخر بجذبها من يدها وشدها إلى خلف شجرة من تلك الأشجار الكثيفة وطرحها أرضاً ونزع من عليها ملابسها الخارجية والداخلية ولما مانعته تعدى عليها كما قام المتهم الآخر بوضع المطواه التي بحوزته مرة أخرى على رقبتها مهدداً إياها كما كتم أنفاسها وطلبا منها الإذعان لهما ولطلبهما حتى وقع الفزع في نفسها. وانتابتها حالة من الرعب والخوف وقاما بمواقعتها عنوة وعلى غير رغبة أو موافقة منها إنما إزعاناً للتهديد الذى وقع عليها وبعد أن انتهيا من فعلتهما الآثمة هدداها بعدم مبارحة المكان وسارعا بالفرار كما قامت هي بالإبلاغ عن الواقعة وعرض عليها المحقق الرائد (........) بعض صور لبعض الأشخاص المسجلين خطرين والمشهور عنهم ارتكاب مثل هذه الأفعال ، فتعرفت على المتهمين (........) و(........) اللذين أقرا بإرتكاب الواقعة ، كما تعرفت المجنى عليها على المتهمين بالجلسة وقررت

إنها تعرفت على المتهم (........) بقسم الشرطة من بين آخرين عرضهم عليها ضابط الشرطة والذى أعترف على المتهم الثانى .

وشهد الرائد (........) بتحقيقات النيابة أنه بعد إبلاغه بالواقعة من المجنى عليها أجرى تحرياته عن الجريمة فثبت له صحتها ، وعرض على المجنى عليها صورا لبعض معتادى الإجرام المسجلين بالقسم والمشهور عنهم أعمال البلطجة بكورنيش النيل والمعروف عنهم ارتكاب مثل هذه الجرائم وتحرشهم الدائم بالسيدات حال سيرهن بهذا الطريق فتعرفت ولأكثر من مرة على المتهمين اللذين اعترفا له بارتكاب الواقعة .

وشهد والد المجنى عليها (........) إن ابنته تنتابها بعض الأوقات حالة نفسية تتمثل فى نوبات من البكاء والاكتئاب ، إلا أنها كاملة الوعى والإدراك ، ويوم الحادث حضرت له وأبلغته بالواقعة تفصيلاً على الوجه الذى أوردته فى بلاغها لقسم الشرطة ولأقوالها بتحقيقات النيابة .

وأثبت التقرير الطبى الشرعى أنه تبين من فحص المجنى عليها أنه وجد بغشاء بكارتها تمزق حديث كامل مدمم وتمزقان غير كاملين حدثان ومدممان ومعاصران لتاريخ حدوث الواقعة .

كما أثبت تقرير المعمل الكيماوى أنه عثر بسروال المجنى عليها على دم آدمى وحيوانات منوية.

كما أثبت تقرير طب شرعى آخر أن المجنى عليها تعانى من حالة فصام عقلى مزمن.

وأورد تقرير مستشفى العباسية للطب النفسى أن أعراض حالة الانفصام المزمن هى اضطراب الإرادة والعاطفة وإن ذاكرته للأحداث القريبه والبعيدة فى حدود الطبيعى وإدراكه للزمان والمكان والأشخاص فى حدود الطبيعى .

وحيث أنه باستجواب المتهمين بتحقيقات النيابة أنكرا مانسب إليهما وأصرا على الإنكار بجلسة المحاكمة .

وحيث أن المدافع عن المتهمين طلب القضاء ببراءتهما لبطلان القبض الواقع عليهما وبطلان محضر الاستدلالات واستجواب المتهمين وعملية العرض .

وحيث أنه ومن المقرر قانوناً أن جريمة خطف الأنثى المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق باستعمال

طرق احتيالية ، أو باستعمال وسائل مادية من شأنها سلب لإرادة المجنى عليها لتحقيق ذلك القصد وهو إبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى اقتيدت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها والتغرير بها وحملها على مواقعة الجانى لها، وأركان هذه الجريمة متوافرة فى حق المتهمين ذلك أن الثابت من أقوال المجنى عليها التى وثقت فيها المحكمة أن المتهمان أثناء سيرهما معها بحجة إيصالها إلى مسكنها طلبا منها النزول معهما إلى المكان الكثيف بالأشجار ولما مانعت أخرج المتهم الأول مُدية ووضعها على عنقها مهدداً إياها بها إن لم تمتثل لأمره ومصاحبتهما إلى ذلك المكان فسلب هذا التهديد إرادتها بعد أن وقع الفزع فى نفسها وانتابتها حالة من الخوف أعدم إرادتها ومقاومتها لهما وبعد أن اقتاداها عنوة بتهديدها بالسلاح إلى ذلك المكان . قام المتهم الثانى بطرحها أرضاً وخلع ملابسها عنها ، ولما قاومته فى ذلك ومانعت أعاد المتهم الأول شهر سلاحه عليها ووضع المدية على رقبتها مكرراً معها تهديداً بها إذا لم تمتثل لأمرهما لمواقعتها وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من مواقعتها سويا.

وحيث أنه وعن الدفع ببطلان القبض والتفتيش الواقعين على المتهمين ففى غير محله، ذلك أن ضابط المباحث فى سبيل جمع تحرياته عن الواقعة بعد إبلاغه بها قام بعمل تحرياته وجمع استدلالاته عنها حسبما يوجب عليه القانون ، وفى سبيل ذلك استدعى بعض المشتبه فيهم ومنهم المتهمان لعرضهم على المجنى عليها ، وعند تعرفها على المتهمين بدأ فى اتخاذ إجراءاته بما مؤداه أن ما اتخذه الضابط حيال المتهمين لم يكن قبضاً بمعناه القانونى بل هو مجرد استدعاء واحتجاز كان له ما يبرره قانوناً .

وحيث أنه وعن بقية أوجه الدفاع الأخرى فقد جاءت مرسلة دون مايؤيدها من الأوراق ولم يكن القصد منها إلا محاولة من الدفاع فى تشكيك المحكمة فى أدله الثبوت التى توافرت واقتنعت بها ولإفلات المتهمين من العقاب .

وحيث أنه ولأدلة الثبوت السالف إيرادها والتى اطمأنت إليها المحكمة ووثقت فيها وعولت عليها يكون قد ثبت لديها على وجه الجزم واليقين أن المتهمين الأول والثانى لأنهما يوم ١٩٩٦/١٠/٨ بدائرة قسم روض الفرج – محافظة القاهرة :

أولاً: خطفا المجنى عليها (........) بطريق التحايل والإكراه بأن أوهمها المتهم الأول أنه من رجال الشرطة طالباً منها السير معه إلى أن تقابل مع المتهم الثانى وإزاء

رفضها إكمال المسيره استل الأول مطواه هددها بها وجذبها الثانى عنوة فشلا مقاومتها واقتاداها إلى مكان منعزل أسفل كوبرى إمبابة وقد اقترنت تلك الجناية بجناية أخرى هى أنهما فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر واقعا المجنى عليها بغير رضاها بأن هددها الأول بالمطواه التى يحملها شالاً بذلك مقاومتها بينما نزع الثانى ملابسها عنوة وأولج قضيبه بفرجها وتناوبا الاعتداء جنسياً عليها تحت تهديد السلاح على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: أحرز كل منهما سلاحا أبيض «مطواه» بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفيه يبيح له ذلك .

الأمر المؤثم بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرر/١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم١٠ من الجدول الأول الملحق.

مما يتعين معه معاقبتهما عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث أن الجريمتين المسندتين لكل من المتهمين مرتبطان مع بعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فيجب توقيع عقوبة الأشد فيها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أنه ولظروف الواقعة ترى المحكمة أخذ المتهمين بقسط من الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات.

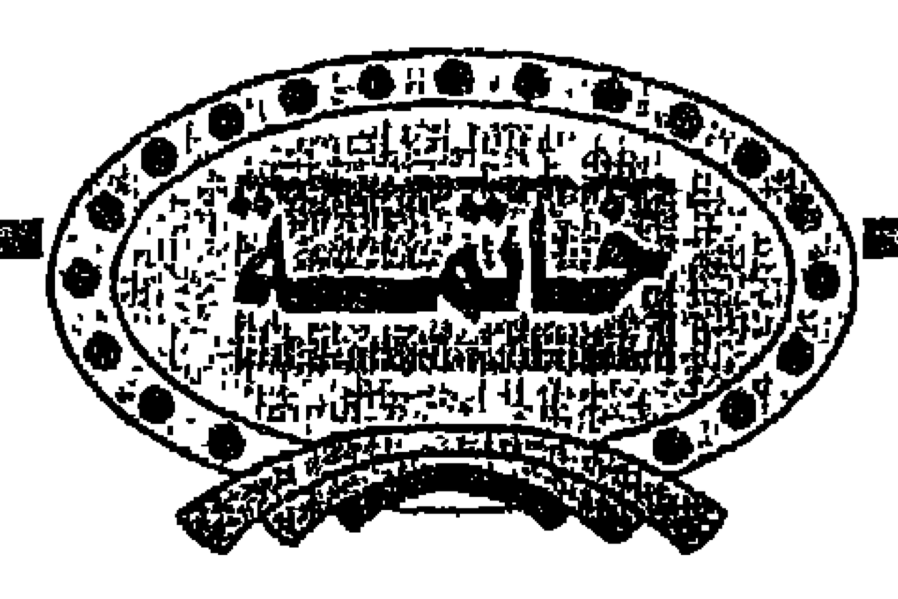
وحيث أن قد حكم على المتهمين بإدانتهما فيتلزمان بالمصروفات عملاً بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

فلهذه الأسباب

* وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر :

حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة كل المتهمين (........)،(........) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة عما أسند إليهما وألزمتهما بالمصروفات الجنائية.

صدرا هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم السبت ١٩٩٧/٣/٢٢ .



جلنا من خلال ورقتنا هذه في ردهات جرائم الاغتصاب وولجنا أروقتها المختلفة ؛ الاجتماعية والقانونية والقضائية وفي الخاتمة فإنه يبدو لى أن كل سبب من الأسباب المذكورة في الفصل الأول من تلك الورقة له دور ما في تزيين الفعل الإجرامي لمرتكب جريمة الاغتصاب ؛ فالحرمان العاطفي ، وانعدام أو نقص التربية الجنسية ، ونوعية الرفاق ، واضطرابات التنشئة في الأسرة والمدرسة ، وعدم التوجيه والاغتراب ، وتأخر الزواج والفشل في التوافق مع الجنس الآخر ، وسوء الحالة الاقتصادية ، وكثرة المحرمات المحظورة ، والكبت ، وجاذبية الأنثى ، وسلوكياتها اللا أخلاقية ، وبعض أساليبها في الحياة .. إلخ .كل ذلك يساهم بنسبة ما في ارتكاب الجريمة .. بيد أن ثمة أسبابًا أخرى ـ تبدو لى ـ يكون لها تأثير فعال يدفع الشباب ـ وهم النسبة الغالبة التي ترتكب هذه الجريمة ، إلى الانحراف في أعتى مظاهر. فما يعاني منه الشباب الآن من بطالة بما يترتب عليها من وقت فراغ ، ومع انتشار المخدرات ، بمختلف أنواعها ـ وغزو القنوات الفضائية وما تنقله من مصنفات جنسية فاضحة ، لا ريب أنه بتكامل هذا الثالوث المدمر ، فإنه يعمل على التهيئة السيكولوجية الإجرامية لهؤلاء الشباب ، فإذا ما تلاقى بهذا مع سلوكيات الفتاة الخليعة والمستهترة فالجريمة واقعة لا محالة.

واقترح للوقاية من هذا الثالوث المدمر ضرورة التربية الصحيحة ـ الدينية والعاطفية والأخلاقية والجنسية ـ في عهد الطفولة من جانب الأسرة ثم المدرسة حيث تعد المؤثرات البيئية في هذه المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية فهي السبب في كل ما يظهر على الخلق من الشذوذ في مستقبل الحياة ، وكذلك غرس الخلق القويم لدى الفتيات والتزامهن بآداب

الدين حتى لا يتعرضن لما يخدش حياءهن ويصبحن فريسة لمرتكبى الجريمة .

كذلك فللشرطة ووسائل الإعلام الدور الفعال فى محاربة المخدرات والأفلام الفاضحة وتوعية الشباب من أخطارها وما تقود إليه من الغور فى أعماق الجريمة وانتهاك الحرمات وانعدام كل المثل والقيم واغتصاب العفة والشرف.

فيتعين على الصحافة التصدى للموضوعات التى تسهم فى ترسيخ القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التى تناسب المجتمع المصرى ، والحث على الفضيلة ونقد الرذيلة بكل أشكالها .

كما يتعين على التليفزيون الابتعاد عن الإعلانات المثيرة التى تخرج عن حدود المألوف من اللياقة والأخلاق ، والامتناع عن عرض الأفلام والمسلسلات الهابطة ، وللحق فلقد بدأ التليفزيون فى هذا الاتجاه بشكل محمود ، وذلك يقتضى إعادة النظر فى قواعد عمل جهاز الرقابة على المصنفات الفنية وإعطائه الصلاحيات التى تكفل له أداء دوره بفاعلية فى منع الأعمال الفنية غير المقبولة فى الأجهزة المرئية وخاصة الفيديو الأمر الذى يتطلب مواجهة أنشطته غير المشروعة بكافة الوسائل والسبل الممكنة للتوعية بخطورة ذلك على الشباب ، وكذلك ما تبثه الجهات ذوات الأغراض الخبيثة على شبكات الإنترنت من مواد إعلامية منافية للدين والأخلاق.

ولاجدال أن عقوبة الإعدام التى قررتها الشريعة الإسلامية لمرتكبى هذه الجريمة هى العقوبة التى تتناسب مع ماأتاه الجانى من فعل إجرامى ،

وذلك حتى يتسنى للمشاعر التى أفزعتها الجريمة أن تهدأ، والمضاجع التى أرقتها أن ترقأ.

غير أنني أقترح دراسة الأسباب التي حدت بالجانى إلي مقارفة الجريمة وذلك بمراعاة مسلك المجنى عليها ومدى ماكان لها من دور فى ارتكابها(١).

فإذا ثبت أنها – بسلوكياتها – قد مهدت سبيل الجريمة أمكن للقاضى أن يخفف العقوبة على المتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى(٢)، ولن أغالى فى القول بأنه يمكن للقاضى تعزير تلك الفتاة.

فإذا كانت الصورة مغايرة فإن ماقررته الشريعة الإسلامية الغراء من عقوبة الإعدام يبقى السبيل الوحيد ليس لعلاج الضحية ولكن لإنقاذ ضحايا أخريات من براثن شهوة جنونية تصاحبها إرادة ضعيفة وتقابلها عقوبة غير صارمة ، فتسيل دماء العفة وتسقط قيم المجتمع وينتصر الثالوث المدمر.

لذا، فإنني أهيب بالمشرع التدخل العاجل بتعديل المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بما يتواءم ويتسق مع وجهة النظر الآنفة، حتى يتيح للقاضى – إبان نظره للدعوى(٣)، الحكم بالإعدام دون تردد متى توافرت مسوغات هذا الإعدام ليكون جزاءً وفاقاً للمغتصب يبتره من المجتمع ويردع غيره من الإقدام على فعلته إذا ما زينها له الشيطان.

---

(١) علي النحو الذى أوضحناه سلفا فى هذه الورقة.

(٢) تنص المادة (١٧) من قانون العقوبات المصري علي أنه :

«يجوز فى مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاء تبديل العقوبة علي الوجه الآتي :

... عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقته أو السجن .. وعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لايجوز أو ينقص عن ستة شهور».

(٣) حيث أنه لاجريمة ولاعقوبة إلا بناء علي نص .

المحور الثانى

التنمية الثقافية

(١) مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية

أ.د. رشـــاد عبداللطيف

(٢) الإغـــراق الثقافى ومســـئولية مهنة الخـدمة الاجتماعية

أ.د. محمد عبدالحى نوح

(٣) استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم

أ.د. مهنى محمد ابراهيم

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل

حول

مداخل العمل الحديثة للخدمة الاجتماعية مع المجتمعات المحلية

إعداد

أ.د. رشاد أحمد عبداللطيف

عميد كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

مداخل حديثة فى اطار طريقة تنظيم المجتمع

أدت التطورات الحديثة التى يمر بها العالم إلى قيام كل تخصص مهنى بمراجعة أطره النظرية والعملية ومحاولة صياغة مدخل يتناسب وما يمر به المجتمع أو ما يسمى حالياً «بالعولمة» التى جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة.. تتدخل فيها الشعوب والمهن ويحاول كل منها أن يستفيد من الآخر.. يؤثر فيه ويتأثر به.. وقد يكون لذلك فوائده أو عيوبه.. إلا أن ذلك ليس هو المحور الذى نتحدث عنه الآن.. إنما الحديث يدور حول هذه النماذج الحديثة، وفيما يلى عرض مختصر لها:

ظهرت عدة اتجاهات تنادى بالتخلى عن الطرق التقليدية لمهنة الخدمة الإجتماعية «فرد- جماعة- تنظيم» لتظهر ثلاث طرق جديدة هى:

الخدمات المباشرة وغير المباشرة	المشكلة والسكان	التكامل فى الممارسة
• الجمع ما بين النموذج العلاجي وقضية التغير الاجتماعي. • تعميق أسلوب الممارسة. • التركيز على معارف جديدة تتصل بالتفاعل وديناميكة الجماعات. • مساعدة أفراد المجتمع على مساعدة أنفسهم • تطوير سياسات وبرامج المؤسسات.	• المشكلة واحدة ولا يمكن تجزئتها. • استخدام النظريات العلمية بصورة شاملة وليست جزئية. • تنمية المهارة فى خدمة العملاء. • التعامل مع مشكلات كبرى «الفقر- البطالة- الخدمات الصحية». • تركز بصفة أساسية على نموذج تركيز المهام أوتحديد الهدف بدقة وأسلوب التعامل معه.	• وأطلق عليه النموذج العام أو الموحد، إلا أنه فى كل الأحوال يستهدف التعامل مع المشكلة. • الاخطائى الاجتماعى مدرب على التعامل الشامل مع المشكلة والعميل والمجتمع. • الاخصائى له مهارة فائقة فى التعامل مع المنظمات ومتخذى القرارات • الاخصائى لديه مهارة عالية فى تقديم المشورة المجتمعية/ المؤسسية/ الفردية.

أولا: مدخل الحياة The life model of practice[1]

هذا المدخل يربط بين الإنسان والبيئة.. وبالتالي يكون الدور المهني المنوط بالاخصائي الاجتماعي هو:

(أ) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على النمو والتغير.

(ب) العمل على مساعدة أفراد المجتمع على مواجهة مشكلة البيئة التي يعيشون في اطارها.

أي العمل على تحقيق التوافق ما بين الناس والبيئة والعمل على تمكين enbalator الأفراد من تحمل مسئوليات أساسية لتطوير حياتهم وتطوير الجوانب المختلفة سواء بالمؤسسة أو المجتمع الذي يعيشون فيه.

مراحل استخدام هذا النموذج:

١- تتبع عملية الحياة التي يعيش الأفراد في اطارها.

٢- التحليل الجيد للبيئة ومكوناتها «الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

٣- مدى توافق الإنسان مع هذه البيئة أو عدم توافقه معها.

٤- التدخل مع انماط الحياة التي يعيش في اطارها الإنسان لتوضيح العلاقة التبادلية بين الإنسان والبيئة.

٥- التعرف على السياسات والبرامج الاجتماعية حيث انها مؤشر فعال وحقيقي على كل ما يمارسه الاخصائي الاجتماعي من أنشطة مع أفراد المجتمع.

Meyer, H. Caral, Social Work Practice, "The life Madel" (N.y, free press, 1976) p. 22

الاستراتيجيات المناسبة لهذا المدخل:

تستخدم فى اطار هذا المدخل استراتيجية «التماسك»أو تحقيق التعاون ما بين أفراد المجتمع وبعضهم أو بينهم وبين مؤسسات المجتمع ونظمة والسياسات الموجه له.

ولنجاح هذه الاستراتيجية لابد من:.

أ- التصنيف الدقيق للجوانب البيئية المحيطة بالإنسان.

ب- وضع أولويات قابلة للتنفيذ.

جـ- التعرف على طبيعة المواقف والمشكلات المحيطة بالإنسان.

د- القيام -إن أمكن- بدراسات متعمقة أو مقابلات أو تحليل لبعض وسائل الإعلام، أو الخطط والتشريعات التى تفيد فى تحليل المواقف التى يتعرض لها الإنسان.

هـ- وضع البرنامج المناسب لإحداث التوافق بين الإنسان والبيئة.

و- الوصول إلى إحداث التعديل أو التغيير فى سلوك الإنسان وفى قدرته على مواجهة مشكلات البيئة التى يعيش فى اطارها.

النظريات العلمية التى يعتمد عليها هذا المدخل:

تعتبر النظرية التفاعلية هى المصدر الرئيسى لهذاالمدخل على اعتبار أن كل ظاهرة اجتماعية عبارة عن تفاعل ما بين الأفراد والجماعات وأنه يمكن من خلال التفاعل تحقيق الترابط ما بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان ذلك في الوسائل أو الغايات ويترتب على ذلك تعديل في السلوك والوظائف.

ويرى كل من بيرس وكوهن Cohen,p. أن هناك عوامل تساعد على نجاح التفاعل أهمها:

- الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها الإنسان.
- وجود قيم ومعايير مشتركة.

- أن هناك مواقف محددة للتفاعل.

- أن هناك معرفة ودراسة بما يتم حوله التفاعل.[١]

العناصر الأساسية لهذا المدخل:

يقوم هذا المدخل على ثلاث عناصر يمكن أن نجملها فى الحروف اللاتينية الآتية : «C.C.C» وهى اختصارلكلمة (محتوى Content، محددات Contaurs، اطار Cntext)

حيث يقصد بالاطار Cntext أسلوب الحياة والذى لا يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية أو طريقة تنظيم المجتمع أن تعيش فى معزل عنه.

ويقصد بالمحددات Contaurs البرامج والسياسات التى تحدد طبيعة عمل المهنة وتميز طريقة تنظيم المجتمع عن غيرها والتى تتفاعل مع عوامل متعددة تؤثرفيها وتتأثر بها وهى «التمويل- التشريع» كما أنهاتتعامل مع «الخدمات، العملاء، المشكلات» وكل هذه المحددات تشكل الاطار العام للممارسة المهنية للاخصائى الاجتماعى المشتغل بطريقة تنظيم المجتمع.

أما المحتوى Content فيتضمن «القيم- المعارف- المهارات» وهى التى تحدد قوة هذه المهنة ومدى تمكنها من التعامل الفعال مع مشكلات المجتمع أو بعبارة أخرى تحقيق التوافق ما بين الإنسان والبيئة أى تحقيق مدخل الحياة وما يسعى إليه من تأكيد على أهمية احترام الإنسان واحترام طموحاته وآماله فى أن يعيش حياة ملائمة وكريمة.

Cohen "and Persey, Interactia theory" (N.Y, Free Press 1989) P. 17.

ثانياً: المدخل الموحد Unitary approach

وقد تحدث عنه كل من جولد ستين[1] وبنكس ومنهان[2] Goldstein، Pincus A minahan.

اتجهت الخدمة الاجتماعية خلال فترة السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الممارسة العامة حيث انها تملك أساساً معرفياً مشتركاً.. وأن المهنة لاتعاني من نقص في المعارف العلمية وإنما المشكلة في تنظيم وترتيب هذه المعارف.

الأسس التي يعتمد عليها هذا المدخل:

١- المفاهيم العامة:

حيث يرتكز هذا المدخل على مستوى عال من المعارف، تضع الأساس العام فهم الظواهر أو المشكلات التي تتعامل معها مهنة الخدمة الاجتماعية ومن هذه المفاهيم «النظام الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الانحراف، الشخصية، التغير الاجتماعي» وكلها مفاهيم لازمة لتحليل جوانب الممارسة.

٢- المفاهيم الخاصة «الوظيفية»:

وهي الأكثر اتصالاً بمهنة الخدمة الاجتماعية، وتحقق لها أهداف محددة وتتفق عليها مثل «ديناميكية الجماعات، الاتصال، التماسك، المشاركة، الانتماء».

٣- الاستراتيجيات:

وهي الأهداف والغايات العليا للمهنة سواء ما يتصل منها باحداث التماسك أو التعاون أو اعادة التوزيع للموارد، أو التفاوض وهي مؤشرات لمدى كفاءة وفاعلية تطبيق المعارف والمفاهيم العامة والخاصة.

وهذه الجوانب تكتسب بالممارسة.

---

(1) Goldstein, H, Social Work Practice: Aunitary approach (N.Y, South Carolina Unikersiy, 1973) P. 12.

(2) Pincus, A, minahan, A., Social Work Practice, Model and Method (N.Y, Free Press, 1961) P. 13.

٤- التكتيكات :

وهى الأساليب الفنية العامة لنجاح العمل والتى تقوم على أساس الدراسة والتقويم سواء لأساليب الممارسة أو أسلوب العمل بالمنظمات.

٥- التدخل «Action» الفعلى:

وذلك من خلال استخدام أساليب عمل واضحة لمواجهة المشكلات أو تحقيق المهام.

النظريات العلمية الموجه لهذا المدخل:

تعتبر نظرية النسق الاجتماعى هى من الأسس المهمة للممارسة المهنية للأخصائى الاجتماعى حيث تعتمد هذه النظرية على أن النسق الاجتماعى يعنى وجود تفاعل له معنى بين أثنين أو أكثر من الأفراد بحيث يكون هناك تأثير من أحد الطرفين على الآخر بشكل واضح.

وأن المنظم الاجتماعى عندما يقوم بأى مجهود إنما يستهدف إحداث تغيير، وأن النسق الذى يعتبر مسئول عن التغيير يتكون من الممارس «الاخصائى الاجتماعى» والناس الذين يعملون معه سواء فى المجتمع أو المؤسسة.

عوامل نجاح هذا النموذج الموحد:

- ألا يركز على جوانب معينة مثل «الشخص أو البيئة» أو العلاج الفردى أو العلاج المجتمعى وإنما تكون الممارسة شاملة وموحدة.
- أن يعمل الاخصائى الاجتماعى مع كافة الناس لاحداث التغيير المتفق عليه.
- أن يعمل الاخصائى الاجتماعى مع كافة الأجهزة سواء كانت صغيرة أو كبيرة.
- أن يعتمد المدخل على المزج بين عدد من النظريات والمفاهيم العلمية وليس على نظرية معينة أو مفهوم محدد.
- ألا يعتمد على الناس طالبى المساعدة وإنما يمتد إلى الناس الراغبين فى احداث تغييرفى مجتمعهم وفى الظروف المحيطة بهم.

- يتم في إفادة استخدام مهارات واستراتيجيات متعددة مثل «التفاوض، التعاون، الصراع..... الخ»

ثالثاً : مدخل الاعتراض الاجتماعي Social Protest approcah

قد يكون الحديث عن هذا المدخل حديثاً بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع.. إلا أن المتتبع للكتابات المختلفة حول هذا المدخل يجد أنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ظهرت عدة كتابات منذ ما يقرب من (٥٠) عاماً بل أنه كان جزءاً من الخريطة السياسية الأمريكية منذ ما يقرب من مائة وخمس وعشرون عاماً حيث حدث في ولاية فيرجينيا الغربية عام ١٨٧٥ اضراب قام به عمال السكك الحديدية بسبب النقص المستمر في اجورهم وكان هذا الاضراب من أكبر الأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا الوقت.

إلا أن الأعتراض الاجتماعي بالنسبة للدول النامية لم يكن على الشكل المطلوب ولا نندهش عندماندرك أن هناك عدد كبير من افراد المجتمع لا يعرفوا كيف يشاركون أو يعترضون.. مما يجعل المعارضة الاجتماعية تأخذ شكل العشوائية أوقد يساء فهما، وبالتالي توضع تحت طائلة القانون.

ولو تسألنا من منا لم يعترض في حياته على زملائه أثناء الدراسة، على أسرته عند التفرقة في المعاملة، على رؤسائه في العمل، على اساتذته بالمدرسة أوالجامعة.. كلها صور للاعتراض الاجتماعي ولكنها تتم بشكل فردى أو ثنائي.. والتي تكون بشكل كبير أو على مستوى المجتمع المحلى فلابد أن يكون الاعتراض الاجتماعي منظماً وله أهداف لصالح أفراد المجتمع ولا تتعارض مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع.

لذلك يعرف الاعتراض الاجتماعي «بأنه العمل المنظم الذى يقوم به سكان المجتمع للحصول على موارد، سلطات، قرارات.. من شأنها أن تسهم في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتعمل على تنمية موارده

وإمكاناته»، ويعرفه روس Rossi بانه الجهد الذى يبذله أفراد المجتمع من أجل تحقيق أهداف مشتركة.[١]

وهنا قد نتساءل ما هو الفرق بين العمل الاجتماعى على المستوى المحلى والاعتراض الاجتماعى؟..

حيث أننا لو تتبعنا مفهوم العمل الاجتماعى على المستوى المحلى فسوف نلاحظ أنهم يتفقون فى الهدف وهو «أن هناك ما يقوم به سكان المجتمع المحلى» وفى النتائج وهى «حل المشكلات، تنمية الموارد، الحصول على عائد»، إلا أن العمل الاجتماعى يختلف فى الوسائل حيث يوجد من يساعد المجتمع على تحديد اهدافه «المساعدة المهنية» من جانب المنظم الاجتماعى.. ولذلك إذا استعان سكان المجتمع بمساعدة مهنية أصبح ما يقومون به يقع فى اختصاص «العمل الاجتماعى على المستوى المحلى».

أسباب الاعتراض الاجتماعى:

١- شعور أفراد المجتمع بالاحباط نتيجة وجود بعض المعوقات التى تحول دون تحقيق أهدافهم.

٢- الرغبة فى تحسين صورة المستقبل.

٣- الشعور بعدم المساواة وعدم التوزيع العادل للموارد.

أهداف الاعتراض الاجتماعى:

١- تحقيق الخير للمجتمع «أى أن يحصل المجتمع على مكاسب» نتيجة هذا الاعتراض وان هذه المكاسب يجب أن تشمل الجميع.

٢- توفيرخدمات جديدة عن طريق الأجهزة المسئولة.

٣- زيادة استجابة متخذى القرار فى المجتمع لمطالب أفراد المجتمع.

٤- جعل الجماهير مساندة ومؤيده العمل الاجتماعى.

Peter, H. Rersi The Politics of Mrban Remewal, (N.Y, The Free Press, 1963) P. 3.

مخاطر الاعتراض الاجتماعي:

يشوب الاعتراض الاجتماعي غير المنظم والذى لا يعتمد على مساعدة مهنية لبعض المخاطر مثل:

١- عدم الإدراك الكامل للقضايا فقد تكون هناك بعض الأراء التي توجه المجتمع لتحقيق مطالب شخصية وبالتالي هناك من يتورطون في الاعتراض الاجتماعي لأنه يجد في النهاية أنها ليست لصالح المجتمع وإنما لصالح أهداف خاصة.

٢- عدم معرفة الناس بأساليب المشاركة.. أو أساليب الاعتراض الاجتماعي.. وبالتالي يمارسون أعمال قد تضعهم تحت طائلة القانون.

كيف ندرب أفراد المجتمع على الاعتراض الاجتماعي:

١- المساعدة في تدريب أفراد المجتمع كي يساعدوا أنفسهم بأنفسهم وذلك قد يكون من خلال الجمعيات الأهلية المنتشرة في كل ركن من المجتمع أو من خلال المؤسسات التعليمية، أو التنظيمات السياسية سواء كانت حكومية أو حزبية على أن يشمل ذلك ما يلي:

أ- أسلوب التعبير عن الرأى.

ب- تحديد المشكلات بأسلوب سليم ومنطقي.

جـ- أسلوب الاتصال بالقيادات المسئولة.

ان هذا التنظيم يؤدى إلى نوع من التغيير في علاقة سكان المجتمع ببعضهم أو بعلاقتهم مع المؤسسات الاجتماعية والجهات المسئولة من جهة أخرى.

الأستفادة من المهارات الموجودة لدى كل فرد في المجتمع:

حيث أن كل إنسان لديه مجموعة من المهارات يجيد استخدامها عن غيره وبالتالي يمكن توظيف هذه المهارات بأسلوب سليم مثل:

- مهارة الخطابة
- مهارة تحريك الناس

-مهارة التفاوض

- مهارة تقديم طلبات الاعتراض.

الاستفادة من كافة المؤسسات فى تعليم مهارات الاعتراض:

ففى المدارس والجامعات يمكن عقد لقاءات وأن تكون هناك مهارة فى إدارتها.

وفى المؤسسات الحكومية والخاصة يمكن العمل من خلال الجماعات الصغيرة أو البؤرية للتدريب على أساليب العمل وكيفية مواجهة مشكلاته قبل حدوث الاعتراض الاجتماعى أو بعد حدوثه للتقليل من آثاره الضارة على العمل والمجتمع.

٤- توفير مزيد من الفرص أمام كل فرد فى المجتمع لتحسين وضعه الاجتماعى والاقتصادى عن طريق بعض البرامج التى تواجه احتياجاته الحقيقة أواحتياجات المجتمع الذى ينتمى إليه مثل «برامج التعليم المختلفة، التدريب المهنى، العلاج الصحى، العلاج الاجتماعى....الخ.

٥- أن الأساليب المتبعة فى الاعتراض كلما كانت مقبولة اجتماعياً كلما اكتسبت المزيد من التأييد والتعاطف من جانب متخذى القرارات، لأن مطالب أفراد المجتمع بالرغم من ذاتيها بالنسبة لهم إلا أنها فى النهاية هى مطالب اجتماعية.. أى أن من مصلحة المجتمع الاستجابة لها لأنها تحقق الأهداف العامة لجميع أفراد المجتمع.

وسائل الاعتراض الاجتماعى:

المظاهرات:

حيث تعتبر المظاهرات والأناشيد التى تردد خلالها من العوامل التى تؤدى إلى لفت انظار الجماهير وإلى إحراج الجهات المسئولة وكذلك لفت نظر وسائل الاعلام والوصول إلى ضغط مستمر على المعارضين للتفاوض أو الوصول إلى حلول للمشكلات التى تم الاعتراض الاجتماعى بشأنها.

المقاطعة:

وهى الامتناع عن القيام بعمل أو شـراء سلعة أو تقديم خدمة وهى لاتحدث بمعزل عن الإستراتيجيات الأخـرى مثل تنظيم المؤتمرات الصحية والنشر فى كافة الوسائل للتعريف بأهداف المقاطعة.

اعلانات المطالب:

وهو عبـارة عن أوراق ترسل إلى الجهات المـسئولة بهدف الحـصول على مكاسب أو إصدار تشريع أو تعديل تشريع قائم وغالباً ما تكون هذه الإعلانات محددة بهـدف.. ويكون هذا الهدف واقـعى وقـابل للتحـقيق. وإلا فـشلت فى تحقيق أهدافها.

الأعمال الرمزية:

ويقصد بها استخدام بعض الوسـائل أو الكلمات أو العبارات للسخرية من موقف أو شـخص بعينه، وقـد يظهر ذلك فى صورة «الكاركتير، المـسرحيات، رسوم فى الشوارع، تمثليات..الخ»:

ويتطلب هذا النوع قدر كبير من الابتكار والابداع حتى لا يدخل تحت طائلة القانون.. فـالمسرح الساخـر لا ينجح إلا مع الاستعانة بوسـائل الإعلام التى تنقل الأجزاء المهـمة من الأداء والتى توضح الفرق بين ما هـو كائن وما يجب أن يكون.

رابعاً: مدخل القانون وتنظيم المجتمع

Low approach and Community organization

استـخدمت عدة مـفاهيم للتعـبير عن ذلك حـيث كتبت بعض المـقالات عن العمل الاجتماعى والعملية التـشريعية.. أشار إليها كل من آلن ALan ورينو Riono وإن كان الآخـير قد اطلق عليـها مفـهوم المطالبة التـشريعيـة، وكان الهدف من ذلك هو:

أنه طالما أن الـسلطة التشريعـية هى التى تصـدر القوانين.. فلمـا لا يقوم الاخصائى الاجتـماعى بـالتعامل معها لـلتأثيرعليها لاستصـدار قرارات خاصة

بالرعاية الاجتماعية لصالح الفئات المحتاجة إلى ذلك، وأن الاخصائية الاجتماعية من أصلح الفئات التى يمكن أن تمد السلطة التشريعية بالبيانات الدقيقة عن الظروف الاجتماعية المحيطة بالمشكلات الاجتماعية التى يتعرض القانون لهاوبالتالى فهى محاولة من جانب المهنة لتوضيح الجوانب المختلفة للمشرعيين وبالتالى يكون هؤلاء المشرعين على وعى ودراية كاملة بتفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية وطبيعة الدور المهنى للاخصائى الاجتماعى وبالتالى أساليب التعامل الفعال مع هذه المشكلات.

وقد أشار الدكتور عبدالحليم رضاعبد العال (٣) إلى أن كتابات الخدمة الاجتماعية حاولت أن تحلل المشرعين وأدواهم كمحاولة لفهم طبيعتهم وكيفية التعامل معهم. حيث أمكن تقسيم هؤلاء المشرعين إلى

مشرعين ذوى خبرة معرفية	مشرعين ذوى خبرة اجرائية
• يهتمون بجمع بيانات عن أوجه السياسة الخاصة بالرعاية الاجتماعية. • يهتم بالاتصال بمنظمات الرعاية الاجتماعية للحصول على معلومات جيدة ومتجددة. • يرجع إليهم المشرعون الآخرين للحصول على معلومات لأنهم يثقون فى خبراتهم وخاصة المشرعين الذين ليس لديهم وقت كاف للدراسة والتقصى.	• لهم خبرة فى الجوانب المتصلة بقواعد الاجراءات التشريعية، توجيه المشاركين، العادات والتقاليد الخاصة بالمؤثرين على العملية التشريعية.- لديه معرفة بالمشكلات التى تواجه القوانين وأساليب التفاوض مع الآخرين. • يكون هذاالمشرع غالباً من القادة أو ممن يتطلعون إلى شغل مناصب قيادية أكثر تاثيراً على العملية التشريعية.

(1) Alan. D. Wade, The Social Worker in The Political Process, Social Welfare Forum (N.Y, NASW, 1966) P. 60.
(2) Pina, J., Legislative advocacy, Social Work, Vol 20, No 2 (N.Y, NASW, 1975) P. 117.

(٣)د. عبدالحليم رضا عبدالعال، تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق (القاهرة، / المطبعة التجارية، ١٩٨٦، ص ٢١٦).

مؤسسات المطالبة التشريعية:

تعتبر جماعات المصلحة والتى تتكون من ممثلين عن المواطنين المحتاجين إلى خدمات معينة أو التى تستلزم اصدار تشريع هى مثال لهذا النوع من الجماعات وينضم إليها أيضاً خبراء فى موضوع القضية الاجتماعية وأخصائيون اجتماعيون يقومون بدورالقيادة المهنية.

الأسباب التى ادت إلى استخدام القانون فى العمل الاجتماعى:

لقد أحدث قرار المحكمة العليا سنة ١٩٥٤ ثورة فى نظام التعليم الأمريكى وفتح بوابات واسعة لتشريعات الحقوق المدنية وحيث كانت مدارس الفصل العنصرى متغلغة الجذور فى أمريكا وأمرت المحكمة العليا بإلغائها وبذلك ألغت الفصل العنصرى فى التعليم ولكن هذا الحدث لم يحدث ببساطة أو بمعزل عن أحداث المجتمع والقانون كحل بل كان نتاج لتنظيم المجتمع والكفاح القانونى ويوضح هذا الموقف دور المنظمة والمؤسسات الاجتماعية سعيها الدائم فى تعديل أو تغيير السياسات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية السائدة بما يتفق مع صالح المجتمع وسكانه والسعى الدائم لاستصدار التشريعات اللازمة لإصلاح الانحرافات أو الظواهر الانحرافية فى المجتمع أو لتحسين الخدمات القائمة أو لإدخال خدمات جديدة بما يعمل على إشباع احتياجات السكان وحل مشكلاتهم وتكوين رأى عام تجاه مختلف المشكلات، ويعمل المنظم الاجتماعى والمؤسسات الاجتماعية فى إطار الشرعية بحيث تكون التشريعات المقترحة أوالسياسات الاجتماعية المعروضة أوالإجراءات والجهود المبذولة مشروعة وفى اطار القانون والنظام العام ولا يتعارض مع قيم المجتمع ومقدساته ومثال ذلك القضية التى رفعتها «المؤسسة القومية لحماية الملونين NAACP للحصول على حق الأطفال الملونين فى النقل بالأتوبيسات المدرسية وحق السود فى أن يكونوا أعضاء فى هيئة المحلفين.

وقد أنشأت «المؤسسة القومية لحماية الملونين» شركة قانونية خاصة بها فى ١٩٣٩ ولكنها لم تفز بأى قضية قبل سنة ١٩٥٠، وتوج كفاح المؤسسة

بصدور قانون حماية المدنية ١٩٦٤ كذا فقد صدرت قوانين أخرى منها:

- إقرار حق التنقل

- إقرار حق الأبناء غير الشرعيين في الحصول على إعانة اجتماعية كاملة.

- إقرار حق رعاية المسنين في البيوت

- إقرار حق مستأجرى الأرض في المعيشة في بيوت لائقة عليها.

- أقرار حق المريض في الحصول على الرعاية الصحية الفورية بغض النظر عن قدرته على دفع تكاليف العلاج.

- إقرار حق المريض العقلي في عدم احتجازه ما لم يكن خطراً على المجتمع وفي حالة احتجازه يعالج بالطريقة المناسبة.

صدور قانون حق الطفل في التعلم سنة ١٩٧٥.

أهداف استخدام القانون في اطار طريقة تنظيم المجتمع:(١)

لقد استخدم منظمو المجتمع القانون كأداة فعالة لأهداف متعددة منها:

١- اطار فلسفي للعمل:

حيث يتشكل مجموعات عمل لها أيديولوجية واحدة مثل مجموعة عمل مؤيدة لصدور قانون رعاية المسنين وأخرى ضد ذلك. في مصر قانون بيع الأعضاء وآخر معارض ذلك بالنسبة للشريعة الإسلامية.

٢- المساهمة في تعديل تشريع أو اصدار تشريع جديد:

أي إصدار القوانين الخاصة بمشكلة معينة مثل: تغيير قوانين إيجار، الأرض الزراعية. العلاقة بين المالك والمستأجر، قوانين الاستثمار، قوانين التقاعد المبكر عن العمل، حيث أن لكل قانون آثاره الإيجابية والسلبية وبالتالي التعريف بهذه القوانين له أثاره العديدة على أفراد المجتمع ويشمل ذلك ما يلي:

قام لجمع المادة العلمية لهذا الموضوع طلاب السنة الأولي ماجستير ـ كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٩م (خالد مجاهد، ايمن السعيد، عبدالفتاح أحمد، سحر صبحي، جيهان عبدالحميد، نهى نبوى، شريف محمود، حسام رفعت، سعاد ابراهيم، طه فرج).

أ- التعرف بالحقوق المدنية.

ب- التعريف بالوكالات القانونية.

جـ- ترتيب الشكاوى القانونية فى ملفات.

د- لفت نظر وسائل الإعلام إلى المطالب القانونية.

هـ- عقد الندوات الجماهيرية ضد اختراق الحقوق الدستورية.

و- التأكد من ملائمة السياسة العامة مع القوانين والقرارات.

٣- تحقيق أهداف سامية للمجتمع مقابل عقاب يقع على شخص أو بضعة أشخاص:

مثل اختراق قانون معين للحصول على هدف سامي وهذا ما فعله «مارتن لوثر كينج» و«غاندى» عندما عرضوا أنفسهم للاعتقال فى سبيل خدمة قضاياهم. بالنسبة لمصر تعرض سعد زغلول، محمد فريد للنفى خارج البلاد ومن أجل قضايا بلادهم «حرية البلاد».

٤- إعلام الجماهير بحقوقها القانونية والدستورية:

حيث يمكن من خلال وسائل الإعلام تعريف الجماهير بحقوقها مثل «حق المرأة في الاجازة لرعاية الطفل، حق المسنين في رعايةمتكاملة من الدولة.. الخ.

فلسفة القاعدة القانونية بالنسبة لطريقة تنظيم المجتمع:

لكي نستطيع استخدام القانون فإن علينا أن نعرف ثلاثة أشياء عنه:

- يجب أن يكون لنا معرفة بالمفاهيم القانونية التى تهم القطاعات الأساسية من الجماهير.
- يجب أن نعرف كيف نحدد النقاط الرئيسية الخاصة بمحتويات القوانين والتنظيمات وأحكام المحكمة التي تخص منطقة معينة.
- يجب أن يكون لدينا معلومات أساسية عن النظام القضائى.

أولا: المفاهيم القانونية الأساسية:

وهناك مفهومان أساسيان تسود الاهتمامات التشريعية الجماهيرية هما

-الحماية القانونية المتساوية

-طريقة إعمال القانون

أ- الحماية القانونية المتساوية:

وبالطبع فإن حقوق الأفراد لا توجد من فراغ، وأن الدستور يسبغ الحماية على الأفراد وهو ما يتعارض أحياناً مع حق الحكومة فى الحد من حرية الأفراد الذين يقترفون جرائم وبالطبع على المحكمة أن توازن بين حقوق الأفراد وحقوق الحكومة، والمحاكم فى هذا المجال تطبق عدة اعتبارات وهى:

١- هل اهتمام الحكومة معقول أم لا؟

فمثلاً تضع الحكومة معايير معينة فى الأشخاص الذين يقبلون فى الجامعات وهذا يحد من حرية الأفراد ولكن بسبب معقول.

٢- هل اهتمام الحكومة يشكل قهرا؟ قانون الشريكات القابضة بنسبة ٥٢٪ للأفراد و٤٨٪ للحكومة حيث أنه من غير المستحب أن نغمط الأفراد حقهم بسبب غير جدى فمثلاً لو صدر قرار من الكونجرس بأن يدهن الأفراد فى ولاية «ماسا تشوستيش واجهات منازلهم باللون البنى هنا فإن المحكمة تقف فى جانب حرية الأفراد فى اختيار اللون المناسب.

٣- على الحكومة أن توجه اهتمامها بحيث تتضمن أقل قدر من التدخل فى حرية الأفراد. فمثلاً لو لاحظت الحكومة أن الألبان تفسد فى محلات البيع فليس للحكومة أن تحظر بيع اللبن الطازج ولكن عليها وضع نظام للتفتيش على تجميد الألبان وبسترتها.

ب- طريقة اعمال القانون «حق التقاضى» ويشمل ذلك ما يلى:

أ- حق التفاوض الدائم الذى يشير إلى المبدأ الدستورى فى انه ليس من حق الحكومة التعسف فى التعدى على حرية الأفراد مثل قوانين العمال- اعتراض النقابات.

ب- حق التفاوض المؤقت الذى يشير إلى المبدأ الدستورى فى أن المحكمة عليها أن تقبل شكوى الأفراد من اختراق حقوقهم.

ثانياً: معرفة نطاق القانون:

وهنا يجب علينا أن نعرف مدى انطباق قانون معين على حالة معينة كذا فإن علينا أن نعرف مجموعة الأحكام والنظم التى تدخل فى نطاق اهتماماتنا وقد صدرت عدة كتيبات للتعرف بالحقوق القانونية لمجموعات معينة من الأفراد وهى موجودة ومتاحة فى المكتبات العامة والخاصة وهى تعرف بالقوانين المحلية والقوانين الفيدرالية وبالطبع فإن هذه الكتيبات لا تغنى عن عمل المحامين يعتمد على الإجابة على السؤال:

أمام أى محكمة يرفع القضية؟ هل محكمة محلية أم محكمة عليا فالمحكمة المحلية تختص بالفصل فى قضايا محلية والمحكمة العليا تختص بالفصل فى قضايا عليا تمس الدولة والمجتمع ككل.

المعوقات التى تواجه استخدام القانون فى ممارسات طريقة تنظيم المجتمع:

بالرغم من التأثير الواضح للقانون فإن للقانون أيضاً حدود للتطبيق وهنا تنشأ عدة اختيارات صعبة أمام منظمى المجتمع ومنها:

١- من حيث أن القانون هو حرفة متخصصة جداً فإن استراتيجية الاعتماد على الإجراءات القضائية تجعل من الأفراد عاجزين عن اتخاذ إجراء بأنفسهم وعندئذ نتساءل ما الفرق بين الاعتماد على المحامين والاعتماد على الموظفين الحكوميين أو على الاخصائيين الاجتماعيين.

٢- تؤثر السمعة الشخصيةلجماعات المعلم أو للأخصائى الاجتماعى على المشرعين فكلما كانت السمعة طيبة..كلما كان التأثيركبيراً على المشرعين.

٣- كلما شعر المشرعون بأن القضية الاجتماعية تهم قاعدة كبيرة من المواطنين كلما كانت استجابتهم لها أكثر ايجابية.

٤- الكثير من القضايا والمشاكل لا يمكن وضعها فى اطار قانونى. فمثلاً تقبل المحكمة قضية الحق فى التعليم ولكنها نادراً ماتقبل تنظيم عمليات التعليم نفسهامثل كثافة الفصول الدراسية.

٥- قد تنشأ عن القضية حكم عكس المطلوب من التقاضى.

بعض الأمثلة التطبيقية على المطالبة الشرعية «استخدام القانون فى العمل الاجتماعى»

وسوف نعرض بعض النماذج والأمثلة التى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبارهما أولى الدول التى اخذت بالخدمة الاجتماعية.

١- اتحاد المطالبين Claimantys Unions

شكل هذا الاتحاد من المواطنين المستفيدين من فوائد الإعانة الاضافية ولكل المواطنين المحتاجين لهذه الإعانة ويدعى هذا الاتحاد إلى المحاربة من أجل اهتمامات المطالبين وتقديم الخدمات التى يحتاجونها ولضمان حقوقهم التأمينية، وقد شكل هذا الاتحاد فى «برمنجهام» فى عام ١٩٦٨ بواسطة مجموعة من المواطنين ويساعدهم مجموعة من الطلاب الدارسين للخدمة الاجتماعية فى جامعة برمنجهام وقد حقق هذا الاتحاد النجاح على مستويين: أحدهما عندما حارب فى بعض الحالات الفردية، والأخرى عند المناقشة العملية لتنظيم خدمات أعضائه مع مكاتب الخدمة.

٢- حركة حقوق الرعاية Welfare Rifghts

لم يكن اتحاد المطالبين بمفرده فى المطالبة بضمان الحقوق، حيث كانت حركة حقوق الرعاية معها فى هذا المضمار وتشابهت معها فيما يلى:

. وفرت الحقوق للمنتفعين، ضمنت إنجاز العمل من خلال الإداريين. ولقد نجحت هذه الحركة فى إظهار بعض المعلومات عن المنتفعين وحقوقهم، وفى بناء أسلوب جديد فى المؤسسات فى بداية الستينات فى أمريكا وهو المدافعة المهنية والتى قامت أساساً مع موظفى الرعاية لصالح المواطنين وكيف ساعد ذلك على تقويتهم وحصولهم على الحقوق المشروعة لهم.

٣- المدافعة فى نيويورك:

يمثل هذا النوع من العمل التحرك المهني للمدافعة عن ضحايا المجتمع من الزنوج حيث شاهد مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين فى نيويورك مشاهد اضطهاد الزنوج وتمثلت فى اللافتات التى علقت على المبانى والموضحة لعدم تأجيرهم للزنوج، ويسقط السود فى اللافتات الأخرى، وقد تبنى هؤلاء الأخصائيين القضية والتى تعود إلى البيروقراطية العامة فى المدينة، فعملوا على المدافعة القانونية مع مؤسسات رعاية الزنوج لمحاولة إضفاء العدالة على أعمال البيروقراطية لإدارة الرعاية الاجتماعية وأنشأوا مكتب للمدافعة عن الزنوج رفعواله شعار «عندماتذهب بمفردك لإدارة الرعاية فإنهم لا يلتفوا إليك وعندماتذهب مع الأخصائى فالأمر سيختلف كثيرا». وعمل الأخصائيون على إنشاء مراكز للجيرة كانت مهمتها التعامل القانونى مع الحالات المختلفة لمحاولة نصرتها على الإدارة الحكومية، وعملت هذه المراكز على تنظيم المستفيدين من الرعاية لدرجة أنهم عندما يذهبون إلى مراكز الخدمات فإنهم يهددون الموظفين بأنه إذا لم يستجاب لمطالبهم فسوف يحضرون كل زملائهم معهم وقد نتج عن هذا العمل زيادة رعاية الزنوج المستفيدين من خدمات الرعاية أكثر من قبل وظهر التحسن فى ملابسهم ومساكنهم وتغذيتهم، والكثير منهم أصبح له تليفونات، ويعود ذلك للمجتمع الذى يسمح لهم بالتحرك نحوه فى مناخ ديمقراطى.

٤- حركة الإسكان Housing action

شكلت جماعات عمل المنازل من المستأجرين من أجل تحسين أوضاع منازلهم ولضمان إعادة السكن وللتأثير على خطط التحسينات مع العمل على إيقاف تزايد أجر المساكن. ونجحت هذه الحركات فى دفع السلطة المحلية لتغيير سياستها لتقبل مسئوليتها فى إعادة التأجير للمستأجرين وإعاد تأثيث المنازل.

٥- الحركة الطلابية Student action

قدمت جماعات الطلاب الأمثلة الناجحة لتدعيم الجماعات المحلية التى ظهرت فى قيامهم بعملين هامين:

الأول: إعداد الشوارع ولكبار السن من خلال تخصيص حارات لهم والمظلات الواقية حيث قام بها الشباب من خلال معسكرات العمل.

الثاني: مشاركتهم فى عمليات المطالبة تدعيماً لجماعات العمل الاجتماعى.

٦- التأثيرعلى المشرعين خارج المجالس التشريعية:

يوضح هذا النوع من العمل الاجتماعى تدخل الأخصائى الاجتماعى للتاثير على الهيئة التشريعية فى المجتمع من خلال دور جديد للأخصائى يسمى بدور «المؤثر المهنى من خلف الردهات» للتعامل مع ضحايا الاغتصاب بعد أن أصبح الاهتمام الصحفى منصباً على هذه الحوادث، ولقد تحركت جمعية الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع هذه المشكلات عن طريق كتابة رسمية لوزير الداخلية تقترح فيه أن يصبح الأخصائيين الاجتماعيين جزء من الفريق الذى يتعامل مع ضحايا الاغتصاب، ولم يتوقف الأمر على هذا بل تطلب الأمر تغيير التشريعات الموجودة وإصدار تشريعات جديدة مناسبة لمكافحة الاغتصاب.

وبدأوا هذا الدور باتباع الخطوات التالية:

١- بدأت المهمة قبل فترة الانتخابات عندما اختبرالمؤثر المهنى من خلف الردهات المرشحين أمام دوائرهم الانتخابية وناخبيهم.

٢- أقيمت علاقات مع كل الأطراف وتوفير المعلومات وكتابة خطابات صادقة للسياسيين الأصدقاء والمساعدة بنسخ من القوانين المقترحة واختبار هذه القوانين خلال جلسات الاستماع.

٣- تبادل المساعدة مع مؤثرين مهنيين أخريين كما عمل مع كبار البيروقراطيين حيث أنهم سينفذون مشروعات القوانين إذا ما أجيزت وصدرت..

٤- عند عرض مشروع القانون عملوا على فتح القنوات مع أحزاب المعارضة واستخدموا كل جوانب العملية التشريعية.

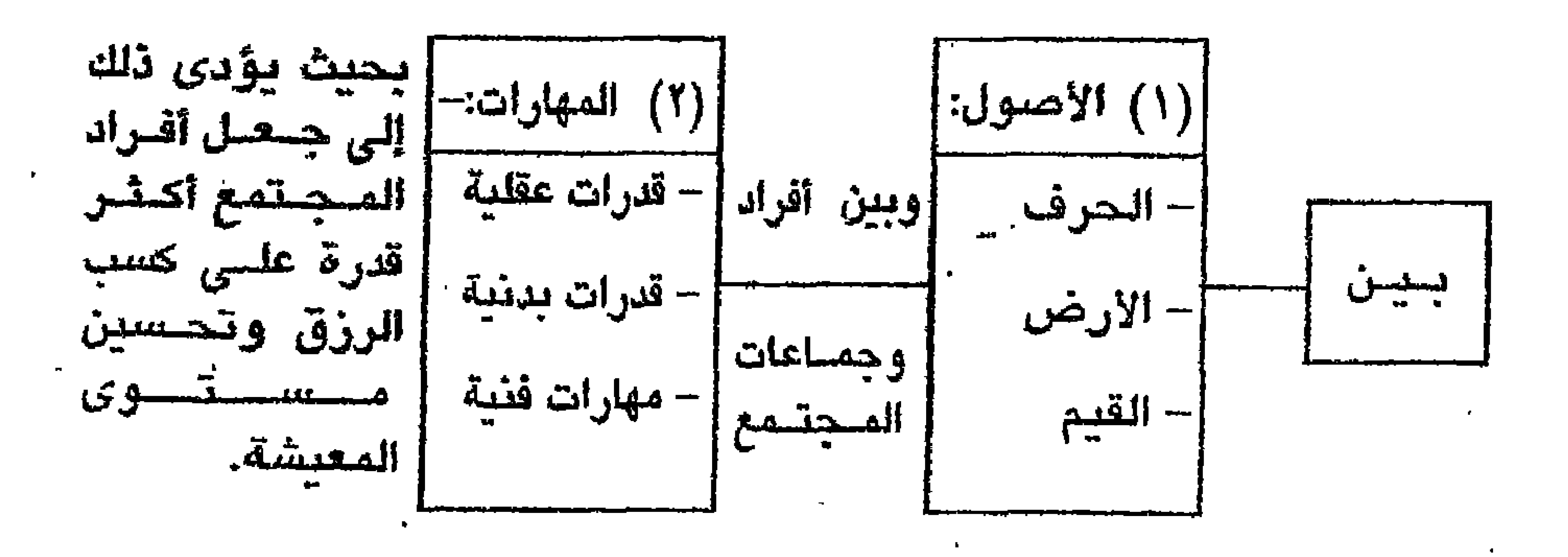
خامساً «مدخل سبل المعيشة المستدامة»

Sustainable Livelihoods' Approach

ما المقصود بسبل المعيشة المستدامة:

اهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بمدخل جديد يستهدف رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة فى المناطق الحضرية.. وهو ما اطلق عليه «مدخل سبل المعيشة المستدامة» (SLA) وهذا المدخل يعتمد فى المقام الأول على تنمية الأصول. ASSETS أى ما يملكه المجتمع من أرض، جهد، مهارات، حرف والاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة بما يمكنه من مواجهة التحديات التى تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس الآن فقط ولكن أيضاً فى المستقبل حيث تكون قد توفرت لدى المجتمع كوحدة واحدة امكانات التحرك الجماعى لمواجهة هذه المشكلات فى المستقبل بالاعتماد على أنفسهم. بالإضافة إلى اسهام متخذى القرارات فى المجتمع فى الجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة حيث تتأثر معيشة أفراد المجتمع بالقرارات السياسية التى تتخذها السلطات المحلية.. على أن يكون التدخل من الجهات المانحة متمثلاً فى تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية الأصول.

وعلى هذا يعتمد تطبيق «مدخل سبل المعيشة المستدامة» على التكامل والتعاون.



فيما يلى نشير إلى هذا المدخل من حيث:

١- التطبيق فى المجتمع الريفى والحضرى.

٢- العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة ومداخل التنمية الأخرى.

٣- الدراسات التى تمت فى البيئة المصرية ومدى قربها أو بعدها عن هذا المدخل.

ثم نعرض بعد ذلك لمنطقة «العسال وعزبة جرجس» بشبرا لتوضح الأصول الموجودة والمهارات المتوفرة لدى الأفراد والجامعات الذين يعيشون فى هذه المنطقة بها ورسم خطوط المستقبل لهذه المنطقة.

شكل (١) يوضح مدخل سبل المعيشة المستديمة في كل من الريف والحضر

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
النشأة	تم تنفيذه في الريف من الخمسينات على يد كل من روس، جاك روثمان، كما ظهرت بوادره في تجربة المهندس محمد إسماعيل في المنايل وشطانوف في ريف مصر في محافظة قليوب والمنوفية عام ١٩٣٩.	مدخل حديث في الحضر ولم يتم تجربته بعد باسلوب متكامل وبواسطة هيئات محلية وأجنبية.. وتمت محاولات من خلال دراسات عن التدخل المهنى قامت بها كلية الخدمة الاجتماعية من خلال مشروع اليونسيف في بولاق الدكرور وشبرا الخيمة عام ١٩٧٥م ودراسات التدخل المهني لطلب الماجستير والدكتوراة.
الهدف	التركيز على التحرك الجماعى لمواجهة المشكلة وبواسطة الناس أنفسهم أو على الأقل التعرف على أصولهم والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن مع تحريك أفراد المجتمع للإستفادة من المهارات المتوفرة لديهم.	نفس الهدف
إمكانية التطبيق	يسهل تطبيقه في الريف لوجود تجانس بين أفراد المجتمع سيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.	يواجه بعض الصعوبات في الحضر لعدم وجود تجانس بين أفراد المجتمع وتعقد الاحتياجات وتعددها مع غياب القدوة.
وحدة العمل	الأفراد - الجماعات	الأفراد-الجماعات- التكتلات.

أوجه المقارنة	الريف	الحضر
الاستراتيجيات	العمل الجماعى	العمل الجماعى
الأدوات	- جماعات المهام - اللجان - المناقشة الجماعية - الاجتماعات	نفس الشيء
آليات العمل	أصحاب المكانة فى المجتمع «العمدة- شيخ الخفر «مؤثرين»	أصحاب المصلحة الحقيقة «الفقراء» مؤثرين
العائد النهائى	أن يتم مواجهةالمشكلة من خلال الجماعة	نفس العائد
دور الذى يعمل مع المجتمع اخصائى اجتماعى ... الخ	المعالج- المحرك- الخبير	المثير- الخبير- المدافع- الممكن
نوعية المشكلات التى تستدعى التدخل	عدم القدرة على مواجهة المشكلات- قلة الحيلة وعدم التحديد الدقيق للمشكلات.	نفس النوعية بالإضافة إلى- مشكلات عدم التجانس السكانى- العنف- البطالة- الانحرافات الاجتماعية.
وحدةالعمل	المجتمع المحلى- جغرافى	الناس (قطاعات) وظيفى- رجال- شباب- مراة
النظر إلى القوة فى المجتمع	اشراك بناء القوة فى العمل وتجنب الصدام معه.	العمل مع بناء القوة ويمكن الصدام معه فى حالة تعارض المصالح- التأثير على متخذى القرارات.
دور أفراد المجتمع	ممثلون فى حل المشلكة.	ممثلون وفاعلون فى حل المشكلة والوصول إلى قرارات.
الاستراتيجية المناسبة	تفاوض- اقناع	تفاوض- اقناع- لوبى- تهديد.

العلاقة بين مدخل سبل المعيشة المستدامة والمداخل الأخرى فى التنمية مثل «مدخل حل المشكلات» و«مدخل المطالبة»

المقارنة	المداخل الأخرى	مدخل سبل المعيشة المستدامة
الأهداف	ملء الفراغات	التركيز على نواحى القوة والضعف في المجتمع والعمل على الارتقاء بمستوى المعيشة ليكون في مستوى لائق من خلال استخدام الأصول والمهارات.
الاستراتيجيات	العمل على مواجهة المشكلات التى يعبر عنها أفراد المجتمع.	العمل على الاستفادة من القدرات التى يعبر عنها أفراد المجتمع. وتقوية الفئات الضعيفة أو أصحاب المصلحة في المجتمع أو ذوى المهارات المشتركة
نوعية المشكلات	اقتصادية- اجتماعية- سياسية- ضعف العلاقات- الفقر	عدم العدالة فى توزيع الثروات والمهن والحرمان الشديد من الخدمات- الفقر
الدور المهني	مساعد- خبير- معالج	ممكن- مثير- محرك-مفاوض
الأدوات	لجان- اجتماعات	مناقشات جماعية- مؤتمرات- اجتماعات
المؤسسة المناسبة	جمعيات تنمية مجتمع	جمعيات أهليةNGO
التكتيك المناسب	اتصالات مفتوحة	اتصالات مفتوحة+ العمل المباشر
دور أفراد المجتمع	مشاركون	مشاركون ومدافعون عن حقوقهم.

فى اطار ما سبق عرضه نلاحظ أن هذا المدخل Sustainble Li-vebhoods Approach

يستهدف ما يلى:

١- كيفية مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بانفسهم.

٢- تنمية القدرات والمهارات المتوفرة لدى أفراد المجتمع.

٣- تقوية الأصول «عادات- تقاليد- مهارات- قدرات ابتكارية..الخ»

٤- التركيز على العمل الجمعى وليس العمل الفردى.

٥- مساعدة الفقراء كمشاركين وليسو كطالبى مساعدة أو معونة.

٦- تقدير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيش فى اطارها المجتمع.

٧- حث متخذى القرارت فى المجتمع على الاشتراك فى تنفيذ البرامج التى يحتاج إليها المجتمع على اعتبار أنه لا يمكن عزل المتغيرات السياسية والاقتصادية عن المتغيرات الاجتماعية.

٨- تقديم المعونة الفنية المناسبة لتنمية الأصول فى المجتمع وليس تقديم الأموال لمواجهة الاحتياجات.. حيث أنه من خلال المعونة الفنية يمكن للمجتمع أن يعتمد على نفسه وينمى موارده.

وإذا تسألنا عن إمكانية تطبيق هذا البرنامج فى المجتمع الحضرى المصرى.. سوف نلاحظ ما يلى

١- أن هناك عدة تجارب تمت بواسطة كلية الخدمة الاجتماعية «جامعة حلوان» اخذت عدة اتجاهات هى: Residual Approach

(١) اتجاه يركز على ملء الفراغات «أى الكشف عن احتياجات المجتمع ثم لفت نظر الجهات المسئولة بالمجتمع لمواجهة هذه الاحتياجات» ومنها:

١- التعرف على الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية

متخلفة كأساس لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة الحضرية «امبابة» عام ١٩٨٧.

٢- احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوى «شمال سيناء»

٣- المناطق الحضرية المتخلفة دراسة الاحتياجات سكان الدريسة- مدينةالسويس.

٤- تحديد أولويات احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة «ضاحية السلام- العريش»

وكل هذه الدراسات استهدفت تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية ثم أوصت بضرورة اشباع هذه الاحتياجات أو مواجهة المشكلات التى يعانى منها المجتمع وهذا النوع من الدراسات بعيد عن مدخل سبل المعيشة المستدامة.

٢- اتجاه يركز على سكان المناطق الحضرية «غير المخططة» وخاصة ما يتصل بخصائص السكان:

وهذاالاتجاه يقرب كثيراً من مدخل سبل المعيشة المستدامة.. حيث أنه يبرز الأصول الخاصة بهذه المجتمعات، والمهارات المتوفرة لديها وإمكانات السكان.. ومن هذه الدراسات:

١- النمو العشوائى للمدينة «دراسة في علم الاجتماع الحضرى» مع التطبيق على امتداد مدينة القاهرة.

٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية.

٣- الهامشيون الحضريون، دراسة لبعض الأحياء الفقيرة فى مدينة طنطا.

٤- الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضرى العشوائى، دراسة بمدينة طوخ- قليوبية.

٥- دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائى داخل مدينة القاهرة.

- اتجاه يركز على التدخل المباشر مع المجتمع وحثه على المشاركة وكذلك العمل مع القيادات.

وحثها على التعامل مع المجتمع..وهذا المدخل قد يكون الأساس الذى يرتكز عليها مدخل سبل المعيشة المستدامة.. إلا أنه من خلال تحليل ما توصلت إليه هذه الدراسات والتى يطلق عليها فى مهنة الخدمة الاجتماعية... دراسات التدخل المهنى **Social intervntion**

يمكن أن تستفيد من هذه الدراسات فى التوصل إلى بعض الأسس التى تفيد مدخل سبل المعيشة المستدامة حيث أن هذه الدراسات تستهدف ما يلى:

أ- تنمية الجهود الجماعية للسكان.

ب- تدريب سكان المجتمع على خدمة أنفسهم بأنفسهم.

جـ- حث سكان المجتمع على المطالبة بحقوقهم من خلال التأثير على متخذى القرارت بالمجتمع.

د- اكتشاف أصول المجتمع «المهارات- القدرات- الحرف»

هـ- ضمان استمرارية العمل بعد انتهاء المعونة الفنية المقدمة من جانب الأخصائى الاجتماعى.

و- الوصول إلى حالة من الاستقرار بين أفراد المجتمع.

ز- أن يقتصر التدخل فقط على ما يطلبه أبناءالمجتمع من معونة فنية أو مهنية.

ومن الدراسات التى تمثل هذا الاتجاه:

- استثارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنمية المناطق الحضرية المتخلفة «بولاق الدكرور».
- الجهود الذاتية ودورها فى الارتقاء بالمجتمعات القديمة -دراسة مطبقة على عزبة الأباصير العشوائية عين شمس.

- أسلوب القادة الشعبية فى تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلى.
- تدخل طريقة تنيظم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزى القوة الاجتماعية.
- التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجى الجامعات.
- استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى الحضرى.
- الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى.

وهناك العديد من هذه الدراسات والتى استهدفت جميعها.. التدخل المباشر مع المجتمع من خلال شخص متخصص مهنياً فى ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية..وغالباً ما يكون صاحب برنامج التدخل المهنى هو الباحث نفسه.. واحياناً يتم تدريب احد الاخصائيين الاجتماعيين للقيام بهذه المهمة.

وفى اطار برنامج التدخل المهنى يتم التعامل مع الأصول..الخاصة بكل مجتمع على حدة.. ويتم التعرف على الجوانب التى يمكن الاستفادة منها مثل «القيم – العادات– التقاليد... كجوانب معنوية وكذلك التعرف على المهارات والحرف كجوانب مادية» حيث يؤدى ذلك فى النهاية إلى قيام المجتمع.. أو جماعات منه بمواجهة المشكلات التى يعانون منها إلا أن هذه الدراسات عبارة عن جهود متناثرة وغالباً ما يعود المجتمع إلى سابق عهده بعد انتهاء فترة التدخل المهنى.. حيث لا تتم المتابعة المطلوبة من جانب الباحث وعلى هذا تظل هذه الدراسات على الأرفف ونادراً ما يستفاد منها.

- فى اطار ما تقدم نرى أن هناك أهمية لهذا المدخل خاصة مع المجتمعات المحلية فى المجتمع الحضرى لمواجهة بعض العوامل التى تعانى منها هذه المجتمعات مثل «السلبية– افتقاد العلاقات الدولية– الاغتراب– عدم الانتماء– تعقد وتدخل المشكلات التى يعانى منها أفراد المجتمع».

- أن برنامج سبل المعيشة المستدامة يركز على جانب مهم وهو «التمكين» أو كيفية قيام المجتمع على خدمة نفسه بنفسه.
- أن هناك خصائص يتميز بها كل مجتمع عن الأخر وبالتالى يعد التعرف على هذه الخصائص والأصول من الجوانب الأساسية لخدمة المجتمع وهذا لا يتحقق إلا من خلال مهارات عالية في الاتصال والتحليل والتدخل وقدرة كبيرة على كسب ثقة الناس والتعايش معهم.

الاجراءات المنهجية التى أستخدمت:

أولا: الأدوات التى استخدمت في هذه الرسالة:

تم استخدام عدة أدوات ساهمت في الحصول على البيانات سواء ما كان منها متعلقاً بالجانب النظرى أو الجانب الميدانى حيث تم استخدام ما يلى:

(١) الدراسة المكتبية.. للحصول على الدراسات المتعلقة بهذا المدخل سواء ماكان مرتبطاً بالتنمية أو الدراسات الخاصة بالتدخل المهنى فى الخدمة الاجتماعية.

(٢) الملاحظة المباشرة بالمعايشة.. حيث أن مقدم التقرير من أبناء الشياخة وفى نفس المنطقة وعاش فيها ما يقرب من ٣٠عاماً ومازال يتردد عليها كما أنه أحد القيادات بالمنطقة وبالتالى هذا الوصف يعكس تجاربه وخبراته بالمنطقة.

(٣) المقابلات الشخصية.. مع الأهالى وبعض القيادات الطبيعية بالمنطقة سواء كانوا من أعضاء المجلس المحلى الشعبى أو من القيادات التى لا تشارك فى العمل السياسى وكذلك مع أصحاب الحرف المنتشرة بالمنطقة وقد بلغ عددهم «٤٠» شخص.

(٤) المناقشات الجماعية Group Discussions وكانت مع عدد من التجمعات بالمنطقة وكانت بمقهى المعلم يحيى والمعلم الروبى.. وكلمااستهدفت التعرف على بعض الأصول التى يمكن الاعتماد عليها

لمواجهة مشكلات المنطقة كماأنها كانت من العوامل الأساسية لايضاح الصورة أمام الأهالى والذين كانوا يتسالون عن أسباب الاجتماع معهم وخاصة وأننى ابن المنطقة.. فكانت المناقشة الجماعية وسيلة فعالة للتعرف على كثير من الجوانب وايضاح الاهتمامات المختلفة لدى الأهالى وقد شمل ذلك ١٥٠فردا من أبناء المنطقة.

ثانياً: وحدات المعاينة:

العينـــة	العدد
قيادات بالمجلس المحلى والمحافظة	٢٢
قيادات طبيعية	١٨
أفراد من المجتمع «العسال»	٨٠

- وقد تم الحصول على هذه العينة من خلال الحصر الشامل لجميع أعضاءالمجلس المحلى وأعضاء مجلس المحافظة وكان المتواجد يتم فقط وقت اجراء الدراسة.(٢٢)
- وتم الحصول على القيادات الطبيعية المثمرة بالمنطقة وبلغ عددهم (١٨) فرد.
- أما بالنسبة للعينة من أبناء المنطقة فقد كانت عشوائية لعدم وجود اطار عام للعينة وصعوبة عمل ذلك حيث يحتاج إلى جهد كبير.

ثانيا: المنهج المستخدم:

لقد استخدم الباحث أحد المناهج البحثية التى لاتميل إلى استخدام الضبط العلمى وهو «البحث السريع بالمشاركة Rapid Participatory Re-search وهذا النوع من البحوث قام به الباحثون فى مجال التنمية لتحليل الفرص المتاحة أمام المجتمع لمواجهة المشكلات والعمل على تقدير الاحتياجات أو تحديد المشروعات وترتيبها حسب الأولوية.

ويتطلب هذا النوع من البحوث:

- احترام أعضاء المجتمع.
- الاهتمام بما يقولونه ويوضحونه ويفعلونه.
- ايجاد الأساليب التي تمكن أعضاء المجتمع من التعبير عن المشاركة وتحليل ما لديهم من بيانات.
- التأني وعدم الاندفاع وترك الحرية لأفراد المجتمع لعرض مشكلاتهم والتعرف على أصولهم.
- لا يغالى هذا المنهج في جمع المعلومات بل يركز على الأشياء الضرورية والتي تحقق الهدف الأساسي للدراسة بالإضافة إلى التحليل الفورى للمعلومات التي تم جمعها وبالتالي الاستفادة منها الاستفادة القصوى قبل أن تفقد اهميتها بمرور الوقت.

حيث أن السمة التي تميز البحث السريع بالمشاركة عن الأبحاث التي تعتمد على المسح التقليدي هو الوقت القصير الذى تستغرقه وقلة تكاليفه والمرونة التي يتسم بها، كما أنه يرفع من درجة وعى الناس بمشكلاتهم ويقترح حلولاً عملية ويساعد الناس على تحليل القضايا والمشاكل المعقدة.. وأظن أن هذا المنهج يتناسب مع مدخل سبل المعيشة المستدامة.

ثالثا: الوصف الاجتماعي لمنطقة العسال وعزبة جرجس:

أي فرد نشأه في مصر.. وبصفة خاصة القاهرة وعاش في أحيائها الفقيرة وتجول في شوارعها القديمة وفي بعض المناطق الحضرية التي أكتظت بالسكان دون تخطيط عمراني يعرف خصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» كأحد مناطق القاهرة الفقيرة.. المليئة بالسكان..والتي تحتاج إلى تخطيط عمراني شامل..وإلى استثمار جهود ابنائها ليساعدوا انفسهم على تخطى المشكلات المحيطة بهم.

ولقد كان اختيار منطقة «العسال وعزبة جرجس» لأسباب عديدة أهمها:

• أنها من المناطق الفقيرة جداً بشياخة العطار.. حيث يلاحظ على هذه الشياخة أنها تنقسم إلى ثلاث مناطق.. المنطقة القريبة من مستشفى شبرا العام تتسم بذوى الدخول المرتفعة والمنطقة القريبة من شارع أحمد بدوى يقطنها ذوى الدخول المتوسطة.. أما هذه المنطقة «العسال وعزبة جرجس» وهى فى وسط شياخة العطار فهى فقيرة جداً.

لا يوجد أى جمعيات أهلية قوية تقوم بدور بارز فى المنطقة.. ويوجد عدد من الجمعيات خاصة ببعض البلاد التى تسكن المنطقة وتشكل ثقل اجتماعى أو كثافة سكانية عالية مثل «جمعية أبناء العتامنة» ودورها محدود للغاية وإمكاناتها ضعيفة للغاية وتوجد داخل منطقة عزبة جرجس والعسال وجمعية أبناء القصراوة ودورها فعال إلى حد ما وتوجد فى الجهة الأخرى من أحمد بدوى والملاصقة لمحطة مصر والإمكانات الخاصة بها جيدة بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الخدمات التى تقدمها المساجد والكنائس بالمنطقة لمن يطلب منها المساعدة.

• غالبية السكان الذين يقطنون هذه المنطقة يعيشون تحت خط الفقر- إذا جاز لنا أن نعرف الفقراء بأن دخلهم الشهرى يقل عن ٥٠جنيه، وأنهم يحتلون مساحة من الأرض لا تتجاوز ١٠سم، وأن للوجبات الغذائية المتكاملة يكاد يكون منعدماً..الخ هذه السمات التى يمكن أن يعرف بها الفقراء.

• أن هذه المنطقة يوجد بها عدد من الحرف التى يمكن تشجيعها والاستفادة منها لخدمة السكان أنفسهم وكذلك البيئة المحلية مثل «سمكرة العربيات- صنع المراجيح- تنقية رايش الحديد- صناعة المعادن وتشغيلها..الخ»

كا يوجد بها نسبة كبيرة من العربجية الذين يواجهون مشكلة انقراض هذه النوعية والتحول التدريجى إلى استخدام العربات ويبلغ عددهم

٢٦٥ فرد.. كما أنهم يشكلون خطراً كبيراً على صحة البيئة حيث يغلقون شوارع بأكملها بالمواشي الخاصة به «حمير- أحصنة» بالإضافة إلى عربات الكارو.. دون توفر أى مقوم من مقومات الصحة الخاصة بهم أو بالسكان ذو الحظ السيىء الذى أتى بهم إلى السكن فى هذه المنطقة.

خريطة توضح المنطقة

شارع أحمد بدوى

مساكن أحمد بدوى

شارع الباجورى

حارة الهندى

ورشة سمعان مستوى متدني المعيشة

الانقاذ

حارة عبد الدايم مستوى متدني من المعيشة

مدرسة

حارة محمد جاد

حارة قناوى

حارة عبد الخالق منصور "تجمع عربجية"

حارة شعبان "تجمع العربجية"

في محمد كسبر "نصف الأمامي" جيد نصف الخلفي منخفض للغاية

السيد عبد الرحمن

المستوقد

سعد قاسم

محمد عبد الوهاب

مساكن أحمد حلمى

شارع العطار

جرجس كامل قناوى

حارة الهندى= مساكن عشوائية

ورشة سمعان= مساكن عشوائية- طرقات غير ممهدة- تكثر بها ورش الحدادة- محلات البقالة- ويلاحقها سوق خضار.

حارة عبدالدايم= مساكن عشوائية- لا يوجد انارة- لا يوجد مياة- صرف صحى سيىء

حارة محمد جاد= بها سوق خضار ويكثر بها محلات البقالة والجزارة وبعض الحرف البسيطة «محلات احذية- سمكرية- أدوات صحية»

حارة عبدالخالق منصور= مجتمع كبير للعربيجين ويكثر بها مخلفات روث الحيوانات.

حارة شعبان= مغلقة تماماً بالعربجية.

شارع محمد كسبر= من الشوارع الرئيسية وانظف شارع بالمنطقة فى الجزء الأول أما الجزء الثانى الأخير حتى شارع العطار فهو «عشوائى للغاية- تكثر به محلات البقالة- الجزارة- القهاوى- بعض الحرف البسيطة»

السيد عبدالرحمن= منطقة عشوائية.

المستوقد= كثافة سكانية مرتفعة جداً وعشوائى للغاية.

سعد قاسم= منطقة عشوائية.

محمد عبدالوهاب= مليئة بالمساكن العشوائية.

بيانات أساسية خاصة بالمنطقة

العنصر	منطقة عزبة جرجس والعسال	ملاحظات
المساحة	١٦٠٠٠٠م٢ ٥٠٠م× ٣٢٠م	نسبة ٥١٪ من شياخة العطار.
اجمالي عدد السكان	٣٠٢٩٠ «عام ١٩٩٨»	بنسبة ٤٩٪ من شياخة العطار.
عدد الوحدات السكنية	١٠٠٠٠ وحدة	
عدد العقارات	١١٠٠ عقار	
الكثافة السكانية	٢٧ فرد/ ١٠٠م٢	
عدد الحارات والأزقة والعطوف	١٩١	نسبة ٧١٪ من شياخة العطار.

الخدمات المتوفرة في المنطقة:

نوعية الخدمة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	ملاحظات
الخدمات التعليمية:			مستوى الطلاب متوسط
مدرسة العطار الابتدائية	١١	٤٢١	مستوى الطلاب متوسط
مدرسة العطار الثانوية بنات	٢٥	٥٥٧	مستوى الطلاب جيد
مدرسة راهبات الراعي الصالح	٥	٦٠	مستوى الطلاب فقير جداً
مدرسة الوحدة العربية	٣٢	١٠٠٠	

خدمات أخرى	العدد	ملاحظات
- مستشفيات عامة	-	يوجد مستشفى شبرا العام لكل الحي وليس لشياخة العطار فقط.
- الوحدات الصحية	١	توجد وحدة صحية لمساكن أحمد حلمي.
- مراكز تنظيم الأسرة	١	يوجد مركز لتنظيم الأسرة بمساكن أحمدحلمي التابعة لشياخة العطار.
- نادي الشباب	-	-
- جمعيات نسائية	-	-
- ساحات شعبية	-	-

رابعاً: الأصول Assets الخاصة بسكان منطقة الدراسة «العسال وعزبة جرجس»

١- السن: معظم سكان هذه المنطقة من الشباب «حيث تبين من مقابلات الباحث» أن الشباب يشكلون ٥٧٪ من سكان المنطقة والذين يبلغ متوسط أعمارهم ٣٢,٨سنة.

٢- الحالة التعليمية: لوحظ ارتفاع نسبة غير المتعلمين بين أرباب الأسر ٥٥٪ وبين السيدات إلى ٩٢٪ أما أبناء الأسر فقد انخفضت نسبة الأمية إلى ٢٣٪ حيث أن معظمهم يلحق الأبناء بالتعليم.. إلا أنه لوحظ أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائي والملتحقين بورش المنطقة وهم دون سن العمل قد بلغت ١٧,٨ «نسبة كبيرة تستدعي التدخل».

٣- الحالة الاجتماعية: لوحظ ارتفاع نسبة الاعالة بين سكان هذه المناطق بالرغم من ضيق السكن حيث كان هناك ١١٪ يعولون ذويهم «الأم، الأب، الجدة...الخ» كنوع من التكافل الاجتماعي ولوحظ أن هناك من هو تزوج بأكثر من واحدة وإن كانت نسبتهم بسيطة ١٢٪.

٤- الأصول الأولى للسكان: معظم سكان هذه المنطقة من أبناء الوجه القبلي ٧١٪ ومن محافظات سوهاج وأسيوط ونسبة ٢٩٪ من محافظة المنوفية، ونسبة ١٠٪ من محافظات أخرى «الشرقية- قليوبية- الاسكندرية- الغربية- البحيرة». وقد بلغ متوسط سنوات الاقامة في هذه المنطقة بالنسبة للسكان «١٥,٩ سنة».

٥- الحالة المهنية «نوعية الحرف والمهن والوظائف السائدة في المنطقة»: أبرزت المقابلات التي تمت مع سكان المنطقة وكذلك معايشة الباحث لهذه المنطقة أن معظم سكان منطقة العسال وعزبة جرجس يمارسون الأعمال الحرفية ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وتستمد الحالة المهنية لسكان المنطقة خصائصها من طبيعة الموقع الايكولوجي الذي تقع فيه شياخة العطار والتي تضم «العسال

وعزبة جرجس» وقربها من محطة مصر للسكة الحديد ووجود انشطة تجارية مما انعكس بالتالى على المهن السائدة بالمنطقة حيث لوحظ ما يلى:

أ- انتشار الباعة الجائلين وكذلك الذين ليس لهم محل تجارى ويقيمون بجوار المنازل في الحوارى والأزقة وكلها بضائع بسيطة وأحياناً تكون ذات تأثير بالغ على الصحة العامة وبصفة خاصة الأطفال مثل باعة الحلوى والفواكه غير الجيدة.

ب- الحرف السائدة: ورش السمكرة والنجارة، صهر الحديد.. وجميعهاخالية من عوامل الأمن الصحي ويعمل بها اطفال دون سن العمل وكذلك توجد «البقالة- الجزارة-المكوجية- الأحذية».

جـ- أصحاب الوظائف الحكومة والقطاع الخاص..ونسبتهم بسيطة ومعظمهم من ذوى الدخل المحدود والذين وجدوا في هذه المنطقة ما يحقق لهم الموائمة بين الدخل والمسكن الرخيص.

د- حرف مضرة بالصحة.. حيث يوجد شباب وأطفال يعملون فى تنقية رايش الحديد والرصاص وهى أعمال مضرة بالصحة العامة للأطفال الذين يعملون بها حيث يوجد تجمع فى حارة عبدالخالق منصور وتجمع آخر ملاحق لمساكن أحمد حلمى ولا يوجد أى نوع من الرعاية لمن يعلمون فى هذه النوعية.

هـ- أعمال أخرى..يوجد بالمنطقة أكبر تجمع للعربجية ٢٦٥فرد يحتلون حارتين «حارة عبدالخالق منصور، حارة شعبان» حيث يوجد ما يقرب من ٣٥عربة كارو بالمواشى الخاصة بهم...منتشرة بالمنطقة ويواجهون مشكلة البطالةنظراً للقرارات الحديثة بتقليص عربات الكارو واحلال بدلاً منها عربات النقل.

ومن تحليل آراء الناس حول المهن والحرف التى يقومون بها ومدى مواجهتها لاحتياجاتهم لوحظ أن نظرتهم للعمل ترتبط على أساس أنه يوفر

لهم الأكل والشرب وإذا توفر ذلك فلا ضرورة للعمل بالإضافة إلى سيادة معايير الحظ والقدرية «أصرف ما فى الجيب ياتيك ما فى الغيب»، «وانا مالى. الحكومة تعمل كل شيء» وكلها معايير تؤثر على سلوكهم الاجتماعى نحو البحث عن العمل أوالمشاركة في أنشطةمجتمعية وتتطلب التدخل لتجميع جهود الأهالي والتأثير على محتوى تفكيرهم.

وقد أشار أصحاب بعض المهن مثل «النقاشة- التبليط- البياض.....» أن اعمالهم ترتبط بمواسم معينة..... كما أنهم لا يمتلكون الأدوات الحديثة التى تستخدم حالياً وبالتالى فإن معظم نشاطهم مع سكان هذه المناطق الذين غالباً مايقسطون عليهم الأجر.

ولقد لوحظ أن هناك بعض الشباب المتحمس الذى شق طريقه فى الحياة ويعمل خارج المنطقة وباجور مرتفعة جداً إلا أن نسبتهم لا تتعدى ١,٢٪ ومعظمهم كان يعمل بدول الخليج.

كما لوحظ أن نسبة العمل بين الإناث قليلة جداً ولا يفضل أرباب الأسر إرسال أبنائهم من الإناث للعمل خارج المنطقة.

ويوجد سوق خضار بالمنطقة يعمل به كثير من أبناء المنطقة من الشباب والأطفال ويقوم كبار السن وبعض المعروفين بالمنطقة بالبيع من خلال العربات حيث لايوجد محلات خاصة بالسوق.

وعلى هذا نلاحظ أن مواجهة مشكلة انخفاض الدخل فى هذه المنطقة تعالج من خلال:

١- عمل رب الأسرة بالإضافة إلى الأبناء.

٢- المساعدات التي يوفرها بعض أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب وتكثر خلال مواسم الانتخابات.

٣- بعض الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى الجوامع والكنائس.

٤- اقتراض السكان من بعضهم.

٥- الشراء بأجل من محلات البقالة وغيرها.

٦- مساعدات من وحدة الشئون الاجتماعية بالمنطقة.

وبالنسبة للمهن يمكن أن نتحدث عن الأصول Assets وخاصة وأنه قد لوحظ ما يلى:

أ- وجود بعض الحرف التي تحتاج إلى تنمية وتدعيم مثل تشكيل الحديد..فقد لوحظ أن من يمارسها لا يعرف القراءة والكتابة وأنه يمكن امداداهم ببعض الأدوات الحديثة وتدريبهم عليهاوبالتالى نقلل من اصابتهم أثناء العمل ونزيد من وحدة الانتاج وكذلك الدخل.

ب- العربجية....نمط من أنماط الحرف المهددة بالانقراض وعدد الأسر التي تمارسه ليس بالقليل فيمكن من خلال اعادة تدريبهم وتوجيههم إلى حرف أخرى أن نحد من مشاكل مستقبلية للحارة حيث ذكر لى بعضهم ماذا يفعلون إذا لم يجدوا مصدر رزق آخر.... «أنهم سوف ينقلبون إلى حرامية».

جـ- الذين يعملون فى أعمال مضرة بالصحة «أعمال رايش الحديد» يمكن أن توفر لهم الآلات التى تقوم بعمل ذلك.

د- الباعة الجائلين «مصدرى المرض» لأبناء المنطقة يمكن الاستعانة بالعربات الحديثة «متعددة الأغراض» التى تقوم بترويجها وزارة التموين حتى ولو اعطيت لهم بالمجان من خلال احدى المنح من الصندوق الاجتماعى أو أى جهة محلية أو دولية أو الاستفادة بجهود التنظيمات السياسية والشعبية فى ذلك أو تعطى لهم بالتقسيط المريح جداً.

٦- حالة المسكن:

* المنطقة عبارة عن عدة شوارع رئيسية هى «شارع محمد كسبر، شارع الباجورى، شارع العطار»، كما يوجد عدد كبير من الحوارى والعطوف والأزقة..شوارعها غير ممهدة..وبلوعات الصرف تعلو الشارع مرتفعة إلى نصف متر.. وهى ليست تابعة للصرف الصحى الحكومى وإنما هى جهود اهلية عبارة عن بئر.. يتم نزحه كل مدة بواسطة عربات إما تابعة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA مكتبة الاسكندرية

للحى أو بعض الأفراد الذين لديهم عربة يد ثم يقوم بافراغهم فى أى مكان دون مراعاة لحماية البيئة كما أنهاتهدد الأطفال بالوقوع فيه وتعوق الطريق فى حالة مرور العربات الكبيرة والصغيرة.

- جميع المساكن ايجار ما عدا ماليكها ٩٤,٠٠٪ منها مشترك أى يشترك أكثر من أسرة فى الشقة الواحدة من «٤-٧» فرد وحجم الغرفة ٢×٢ متر ويضعون أوانى الطهى إما فى البلكونة أو فى فسحة الشقة والتى تكون سبباً فى المشاجرات بين سكان الشقة على من يمتلك هذه الفسحة.
- وفيمايتعلق بدورات المياه وعما إذا كانت مستقلة أو مشتركةفإن نسبة٩٢٪ منها مشترك وتوجد منازل يشترك سكانها فى دورة مياه واحد توجد بالدور الأول.
- وفيما يتعلق بالكهرباء فهى متوفره فى ٦٧٪ من المساكن والنسبة الباقية لا يدخل لها كهرباء لأنها مخالفة فى عمليات البناء... إلا أن المشكلة فى التوصيلات الكهربائية حيث لوحظ أن السلك الموصل للتيار الكهربائى إما مكشوفاً أو غير مؤمن التامين المناسب وقد تسبب فى العديد من الوفيات.
- وفيما يتعلق بالمياه النقية للشرب تبين أن ٥٨٪ من المساكن بها مياه وأن الذين ليس لديهم مياه يحضرونها من الجيران.
- وعن الأثاث... معظم الأسر تمتلك أثاث قديم.. وقد تبين أن معظم الأسر لا تقتنى موائد الطعام والمقاعد وإنما يتناوله وهم جلوس على الأرض وعادة ما يتناولون الطعام أمام المسكن فى الصيف ويستخدمون الطبلية والبعض يضع الطعام على الأرض مباشرة.
- وعن مدى توفر إناء لوضع القمامة.. تبين أن ٤٦٪ لديهم إناء لوضع القمامة وأن نسبة ١٩٪ تلقى القمامة أمام المنزل، وأن النسبة الباقية تلقى القمامة بالشارع العام.

٧- أما اتباع الأساليب الصحية فى العلاج والعناية بالأطفال:

فقد تبين أن نسبة كبيرة مازالت تعالج بالوصفات البلدية وإذا فشلت يلجأون إلى المستشفي العام يلي ذلك الاستعانة بالطبيب الخصوصي.. كما أنهم يتخلفون عن تطعيم الأبناء فى المواعيد المقررة.

سادساً: الحرف السائدة وكيف يمكن تطويرها:

كما سبق الاشارة إليه في الجانب الخاص بالحالة المهنية لسكان منطقة العسال وعزبة جرجس أن المستوى العام للورش الموجود بسيط ولا يستخدم أي نوع من التكنولوجيا المتطورة وغالباً ما يعتمد على القوة الجسدية أو استخدام بعض الآلات البسيطة التى تستغرق جهداً ووقتاً طويلاً كما أنها تؤدى إلى اصابات عمل لمن يعملون بهذه الورش ومن أمثلة ذلك «ورش اللحام– ورش الكاوتوشوك– ورش السمكرة– ورش الحدادة– ورش البلاط..الخ».

وهذه الورش يمكن تطويرها من خلال توفير بعض الامكانات البسيطة ومن خلال دعم حكومي أو قيام بعض الجمعيات المهتمة بصحة البيئة برعاية هذه الورش والعاملين فيها أو من خلال القروض التى يقدمها صندوق التنمية.. فكل هذا الجهد سوف ينتج عنه اكساب مهارات جديدة، وتسوق جيد للمنتجات وارتفاع لمستوى الدخل كذلك توفير وسائل الأمن الصناعى التى تحد بقدر الإمكان من الحوادث أو التعرض لاصابات العمل.

سابعاً: انماط الاستثمار بالمنطقة:

.. لا يوجد انماط استثمار لدى سكان المنطقة حيث أن معظمهم لا يملك سوى قوت يومه.. وقدانعكس ذلك في ظهور مشكلة تسرب الأبناء من التعليم والتحاقهم بالورش وكذلك قيام الإناث المتسربات من التعليم برعاية اخوتها أو والديها أو الالتحاق بالورش وخاصة ورش التطريز والحياكة أو تعلم مهارات الآلة الكاتبة لمساعدة أسرتها وزيادة دخلها..

.. لا يوجد لدى الأهالي معرفة بالهيئات التى تقدم قروض ولا كيفية

مراسلة هذه الجمعيات مركز في المساعدة في حالة الوفاة بعمل الفراشة الخاصة بذلك فقط ما عدا ذلك لا يوجد أي اتصال بينها وبين أهالي المنطقة.

ثامناً: السياسات والتشريعات المتصلة بسكان هذه المناطق:

- مدى الوعى بالسياسات العامة للدولة:

أ - يلاحظ أن سكان المناطق الفقيرة ومنهم سكان منطقة العسال و عزبة جرجس لا يعطون أهمية للسياسات العامة...وكل ما يهمهم هو «السعى الشاق وراء لقمة العيش» أنهم يتأثرون فقط بما يصدر من قرارات يجب عليهم الالتزام بها.. ويخافون من رفع صوتهم للمطالبة.. حيث أنهم يقيمون أساساً في وضع مخالف للقانون.. فالمسكن في أرض ملك الدولة «حكر» وبالتالي فهم محرومون من حق المطالبة... بالرغم من اتاحة هذا الحق من خلال القنوات الشرعية إلا أن انخفاض مستوى الثقافة يحول دون قيامهم بذلك.

ب- يقوم أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية بمواجهة المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة من خلال الاتصال بالمسئوولين وتنفيذ ما يحتاجون إليه من خدمات وقد أشار السيد/ رضا وهدان عضو مجلس الشعب عن المنطقة أنه «رجل الشارع» أي الذي يتعامل مباشرة مع مشاكل المواطنين إلا أنه يلاحظ أن ما يقوم به أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس الشعبية يتفق مع المدخل الذي ركز على ملء الفراغات.. أي اشباع الحاجات دون تنمية تذكر للعمل التعاوني على المشكلات.. وقد يكون السبب في ذلك أن تنمية العمل التعاوني واكتشاف قيادات جديدة قادرة على تحمل المسئولية من الأمور التي قد تهدد بعض المكانات وتؤثر على بناء القوة في المنطقة.

ومما يعزز ما قام به السيد/ رضا وهدان من مشروعات تتصل برصف الشوارع بمنطقة العسال وعزبة جرجس ومواجهة مشكلات الصرف الصحي والإنارة من خلال الإجتماعات المستمرة للنادى السياسي بالحي.

تاسعاً: التشريعات وكيفية التعامل معها:

أ- صدرت عدة تشريعات أبرزها قرار الحاكم العسكرى رقم «١» سنة ١٩٩٦ الذى يقضى بأن يقوم أصحاب العقارات الراغبة فى توصيل المياه أو الكهرباء بالحصول على شهادة رسمية من مهندس استشارى يثبت صلاحية المنزل لتركيب الكهرباء.. وبالرغم من الجانب القانونى لهذا القرار الذى يضمن المحافظة على أرواح المواطنين.. إلاأن معظم المساكن قد أنشئت فى غيبة القانون ولا يتوافر فيها الشروط الصحية المناسبة بل يمكن القول أن قاطنى هذه المساكن يعيشون تحت الخطر At Risk كما أن مستواهم الاقتصادى متدنى للغاية فكيف يمكنهم دفع مبلغ يتراوح مابين «٢٠٠-٥٠٠» جنيه للمهندس.

إلا أنه قد تم عرض هذه المشكلة فى الاجتماع الذى عقده المحافظ مع نائب المحافظ ومع أعضاء المجالس الشعبية وأعضاء مجلس الشعب فى شهر فبراير عام ١٩٩٨ وعلى هذا يمكن أن تكون هناك آلية بالحى تتولى الدفاع عن هؤلاء الفقراء وتوفر لهم الدعم المالى المناسب أو تعمل على تشجيع الجهود الأهلية التعاونية لمواجهة هذه المشكلة.

ب- منطقة «العسال وعزبة جرجس» مقامة على أرض حكر ملك الأوقاف» وأى منزل ينهار ولا يتم بناءه تعود ملكيته إلى الأوقاف ولا يجد سكان هذا العقار أى ملجأ لانقاذهم سوى مساكن الإيواء ولا يحصلون عليها إلا بعد وقت طويل... لذا يعيش سكان هذه المنطقة فى حالة ذعر شديد ويطالبون الجهات المسئولة بعمل مساكن لهم قبل التفكير فى هدم هذه المنطقة.

جـ- كما يلاحظ بصفة عامة أن التشريعات التى تصدر لا يتوافر بها شرط التكامل والحل الحاسم للمشكلات وإنما هى تشريعات جزئية بل ووقتية أى تتعامل مع مشكلة معينة وفى وقت معين «نوارات» وليس صفة الدعومية أو الإستمرارية.

تحليل متغيرات الدراسة
ووضع خطة للعمل Action Plan

في إطارالعرض السابق لخصائص منطقة «العسال وعزبة جرجس» والتى تشكل حد المناطق المهمة والرئيسية في حى شمال القاهرة كما أنها بمثابة القلب في منطقة شبرا.... حيث توجد في موقع استراتيجي مجاور لمحطة مصر وعلى عدة شوارع رئيسية هي: شارع أحمد بدوى «شمالا» وشارع أحمد حلمي «شرقا» وشارع الترعة البولاقية «غرباً» وشارع العطار «جنوبا» وسكان هذه المنطقة يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة وأغلب السكان تحت خط الفقر كما لاتوجد أى جمعيات غير حكومية تقوم بجهود تذكر في هذه المنطقة حيث أن الجمعيات الموجودة بالمنطقة وعددها اثنان تحتاج إلى دعم وإلى تطوير البرامج الخاصة بها.

كماتبين أنه لا توجد أى قرارات سياسية من شأنها الارتفاع بمستوى هذه المنطقة وكل ما هو موجود عبارة عن اجراءات اتخذت من قبل مجلس الحي أو بعض الهيئات لمعالجة أمور خاصة بها سواء كان ذلك من خلال الإدارة التعليمية بالحي لضبط عملية القبول بالمرحلة الابتدائية أو مراحل التعليم المختلفة.. إلا أنه لا توجد سياسة لمواجهة حالات التسرب الشديدة من المدارس الإبتدائية والإعدادية وكذلك مشكلة تكدس اليوم الكامل. وظهور بعض المشكلات لدى الطلاب مثل «العنف مع بعضهم أو على المدرسين» وأساليب مواجهة الدروس الخصوصية وتوفير مصدر رخيص يستفيد منه أبناء الفقراء.

ولو تساءلنا ما هي الخيارات التي يمكن أن يشارك فيها الأهالي والتي تتصل بمواجهة مشكلات ملحة في هذه المناطق مثل:

- البطالة وأساليب مواجهتها.
- مواجهة مشكلة عمالة الاطفال من خلال توفير مصدر بديل لذلك.
- تدريب الشباب على حرف جديدة وتاهيلهم لخدمة المجتمع.
- الاستفادة بالعنصر النسائي بالمنطقة.
- بناء عنصر الثقة بين الأهالي والقيادات السياسية.

كل هذه الخيارات مطروحة.. إلا أن الاستجابة من جانب الأهالي محدودة للغاية تجاه هذه الخيارات وبالتالي فهي تحتاج إلى من يمكن الأهالي من القيام بعمل إزاء هذه الخيارات.

وفيمايلي خطة عمل لذلك Action Plan

الأصـــول Assets	مظاهر التغيير
١- الحرف	توجد مهن متعددة: - سمكرة عربات ١٢ورشة - محلات سباكة ٣محلات - ورش نجارة ٦ورش - اعمال تنجيد ٢محل - اعمال حرفية «عربجية» ٣٥أسرة «٢٦٥فرد» «باعة جائلين» ٥٧أسرة هذه المهن يمكن تطويرها من خلال جهد تعاوني يشارك فيه اصحاب هذه الحرف بما يساهم في مواجهة مشكلة البطالة بالمنطقة وزيادة دخل العاملين بها.
٢- القدرات	١- ارتفاع نسبة الشباب بالمنطقة. ٢- وجود مهارات لدى كثير من الشباب الذين يعملون بأعمال حرفية ويمكن الأستفادة من مهارات الشباب من خلال خدمات الصندوق الاجتماعي. ٣- وجود نسبة من المسنين تبلغ حوالي ١٤٪ يمكن الاستفادة منهم في أعمال مختلفة بالمنطقة سواء الإشراف على مشروعات أوالاستفادة من مشروعات الصندوق الاجتماعي. ٤- انخفاض نسبة التعليم. وهذه القدرات يمكن الاستفادة منها من خلال القيام بمشروع لمحوالأمية واستخدام الشباب في هذا المشروع سواء كانوا من الذكور أو الإناث.

الأصــول Assets	مظاهر التغيير
٣-القيم	- يغلب على سكان هذه المناطق الاتجاهات السلبية ومنها قلة الحيلة «ان العين لا تطلع فى العالى» «الخوف من السلطة السلبية والتشاؤم من إمكانية التغيير. وهذه الاتجاهات السلبية يمكن مواجهتها من خلال جهد جماعى منظم. يشجع عمليات المشاركة والانتماء بين أفراد المجتمع. **قد يكون ذلك من خلال:** • تبنى سياسة اعادة جسور الثقة بين الأهالى والحكومة. • منح القروض الميسرة للفقراء للقيام بعمل جماعى وليس عمل فردى. • الإهتمام ببرامج اعادة التأهيل على حرف جديدة يحتاجها المجتمع وتدر دخل مناسب لأفراد المجتمع. • الاستماع إلى الفقراء وتقدير ارائهم والعمل على تنفيذها بقدر المستطاع وخاصة إذا كانت تنمى اتجاهات ايجابية بين سكان المجتمع.

المراجـــع

١- حسني محمد حسني، التعرف علي الاحتياجات والمشكلات المجتمعية لمنطقة حضرية متخلفة كاساس لتخطيط التنمية المتكاملة على مستوى الجيرة «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨٧».

٢- جمال شحاتة حبيب، احتياجات الرعاية الاجتماعية فى مجتمع صحراوى «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ماجستير غير منشور، ١٩٨١».

٣- كرم الجندى وآخرون، المناطق الحضرية المتخلفة، دراسة لاحتياجات سكان الدريسة بمدينة السويس، «كليةالخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».

٤- ماهر أبو المعاطي، تحديد احتياجات المجتمعات الحضرية المتخلفة، دراسة من وجهة نظر سكان ضاحية السلام بالعريش، «كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».

٥- إيمان جلال، النموالعشوائي للمدينة «جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٢».

٦-صلاح الدين محمود، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية «جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية، ١٩٩٨».

٧- محمد قطب سليم، الهامشيون الحضريون «القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ١٩٩٢».

٨- محمد سامي الطوخي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنمو الحضرى العشوائي «القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٠».

٩- مدحت مصطفى خورشيد، دراسة تحليلية لمناطق الإسكان العشوائي داخل مدينة القاهرة «كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٨٩».

١٠- عبدالحليم رضا عبدالعال، استشارة سكان المناطق الحضرية المتخلفة «جامعة حلوان، دكتوراه، ١٩٧٦».

١١- محمد أيمن عاشور، الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة «جامعة عين شمس، كلية الهندسة، ١٩٨٦».

١٢- محمد عبدالحي نوح، أسلوب القادة الشعبيين في تحديد الأولويات بين حاجات سكان المجتمع المحلى ودور طريقة تنظيم المجتمع «القاهرة- كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩١».

١٣- أحمدمحمد السنهوري، تدخل طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التعاون بين حائزي القوة الاجتماعية- دراسة تجريبية لمنطقة مساكن ساقية مكي بحي جنوب مدينة الجيزة «كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٢».

١٤- اشرف محمود غيث،التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجهة المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجي الجامعات «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٢».

١٥- سميرة محمدالجوهري، استخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة معدل مشاركة المرأة في تنمية المجتمع المحلي الحضري، «القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٠».

١٦- رشاد احمد عبداللطيف، الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة بشياخة العطار والشماجرجي، القاهرة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، جامعة عين شمس، ١٩٨٧».

١٧- الحاج محمود سويلم، سعيد الغرنوطي، سيد القرشوطي، قاصد تركي ضاحي داود، الردبي محمد، عواد محمد علي، مجمد الزعيم، محمد الهواري، علي ماهر، محمد قاسم، سيد عبدالرحيم، أحمد محمد سيد، معتصم سيد، رشدي أحمد، مجمد حسن، عيد سيد، بالإضافة إلى العديد من القيادات النسائية منهم كوثر راقم، هانم سيد، فتحية محمد، انصاف السيد، أم السعد.

١٨- من الأمثلةالمطروحة... لقد جاء الكثيرون إلى المنطقة وقالوا لنا ما هي مشكلاتكم ثم انصرفوا ولم يحدث شيء؟ نحن لا نريدك أن تكون مثلهم. يقولون سوف نزيل مساكنكم العشوائية...... فنرجوا توفير مسكن قبل الإزالة!!.

١٩- يواكيم تايس وهيدزم. جريدي، ترجمة محمد حشمت حسين، البحث السريع بالمشاركة، «القاهرة، مركز خدمات التنمية، ١٩٩٣ ص٢».

٢٠- لقد حضرت هذا اللقاء وتمت فيه مناقشات صريحة وواضحة بين أعضاء مجلس الشعب وبين المسئولين وتم خلاله حسم كثير من المشكلات ومنها مشكلة هذا التصريح الذي اقتصر على الحصول على هذا التصريح للمساكن التي اقيمت قبل عام ١٩٩٦ وليس بعد ذلك ووجد ارتياحاً من الحضور.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

الإغراق الثقافى ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية فى الحفاظ على الهوية المصرية

إعداد

أ.د. محمد عبدالحى نوح
استاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الإغراق الثقافي ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية في الحفاظ على الهوية المصرية

إعداد
دكتور / محمد عبد الحي نوح
أستاذ بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

مقدمـــــة:

لما كان المجتمع المصري يدخل مرحلة جديدة من تاريخ تطوره، حيث يشهد ظواهـــر معقدة، ومناخ عالمي جديد يفرض عليه تحديات تتطلب منه اليقظة والعمل الجاد.

ومن هذه التحديات انفتاح المجتمعات مادياً ومعنوياً على العالم تعطى وتأخذ منه حسب ما تستطيع إنتاجه فى مجالي المعلومات والتكنولوجيا.

وبين هذا التفاعل المعلوماتي لا شك تتاح الفرصة لبعــض القــوى الخارجيــة التــى تستهدف إعادة بناء التاريخ والنيل من القومية المصرية والعربية وتعطيل تأثير عناصر الثقافــة المصرية فى بناء الشخصية المصرية، وذلك من خلال الإغــراق الثقــافي وتــهديد الهويــة المصرية.

وهذا يتطلب تكامل الجهود بين مؤسسات كل من المجتمع القومي والمجتمـــع المدنــي والعلوم والمهن.

ومهنة الخدمة الإجتماعية يمكن أن تساهم من خلال ارتباطها الوثيــق بالإنســان مــع مختلف المستويات بهدف تنمية قدراته وتحرير طاقاته، وتمكينه من التعبير والإبداع، كما أنــها تهدف إلى تغيير السلوك الإنساني وتنمية العلاقات الإجتماعية وتنميــة المجتمعــات وتنســيق وتكامل الجهود لتحقيق التعاون على مختلف المستويات التنظيمية هذا إلى جانب أن الأخصــائي الإجتماعي مطالب فى الممارسة بتحليل الإطار الثقافي للمجتمعات كأســـاس لفــهم المجتمــع وتحديد أساليب الممارسة المتوافقة مع هذا الإطار، وتقدير إمكانيات التغيير.

ومن دراسات الخدمة الاجتماعية فى هذا المجال دراسة عن الوضع الثقافي للشباب الجامعي أشارت فى نتائجها إلى الفراغ الثقافي عند الشباب الجامعي وحددت دوراً للخدمة الاجتماعية لتنمية ثقافته (١).

وفى دراسة أخرى عن التدخل المهني للأخصائي الإجتماعي مع الجماعات المدرسية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية أشارت إلى خطورة الغزو الثقافي وأنه نوع من أنواع الغزو الإستعماري وطالبت الدراسة بتقنين المادة التي تستقبل عن طريق الأقمار الصناعية (٢).

وفى مقال عن الخدمة الإجتماعية بين الأصالة والمعاصرة أشير إلى أنه نتيجة التقدم فى نظم المعلومات وإستخدام الحاسبات الآلية جعل من المتاح التفاعل السريع بين الثقافات مما يتوقع معه فى المستقبل وحدة الثقافة العالمية وتشابه الخصائص السكانية، بما يفرز مواقف ومشكلات ممارسة ذات طبيعة عالمية، وهذا يتطلب إستمرار متابعة الإسهامات العلمية فى محيط الخدمة الإجتماعية والعلوم الإجتماعية فى مختلف الدول (٣).

وهذه كانت دعوة للمزج بين الأصالة والمعاصرة وليست دعوة لإختيار أى منهما مسلكاً لحركة الخدمة الإجتماعية.

وفى هذا المقال نواصل المطالبة بالدعوة بصوت أعلى لحماية الثقافة والحضارة المصرية من تيار الإغراق الثقافي بمظاهره المختلفة للحفاظ على الهوية المصرية.

الأساس الفلسفي المستند إليه:

١-العنصر البشري هو العنصر الفاعل، الحاسم لأى تحدي، ومن ثم لابد من تحرر قدراته على الارتقاء والإبداع.

٢-التفاعل الثقافي الواعي أمر حتمي للتطوير فى مجالات الثقافة والفن والحياة الإجتماعية، والعلم والتكنولوجيا كأساس للتقدم.

٣-روافد الثقافة ليست فى معظمها روافد تأتي بعناصر ثقافية سالبة،ومن ثم يجب تحليل طبيعة هذه الروافد ومقاصدها.

٤-وجوبية اليقظة والعمل الجاد لتحقيق التوافق مع عدم التخلف عن العالم فى القواعد التى تحكم السلوك العالمي فى مفاهيمه وآلياته الجديدة.

تعريف الثقافة:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية بتعريف الثقافة وإتفقوا فيما بينهم على أن الثقافة هي: البيئة الثانوية التى من صنع الإنسان للتعامل مع البيئة الطبيعية (البيئة الأولية)، وتشمل الثقافة العناصر المادية، والعناصر اللامادية (الروحية) على السواء ولذلك تضم الثقافة كل المعايير، والغايات، وأشكال السلوك والنظم ، والأفكار، والمثل العليا والإتجاهات، ومستويات التكنولوجيا المستخدمة فى الثقافة. وكل ما يصنعه الإنسان فى حياته العامة، وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة (٥).

الإنتشار الثقافي:

إهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية فى أواخر القرن التاسع عشر بخاصية إنتشار الثقافة من مجتمع لآخر عبر الحدود السياسية لما وجد من تشابه فى العناصر الثقافية لدى كثير من المجتمعات المتباعدة مكانياً، والتى تؤلف وحدات سياسية، بل وعرقية ولغوية متمايزة (٦).

وإنحصر التفسير فى الإتجاهين التاليين:

الأول: يشير إلى أن هذا قد يدل دائما على حدوث إحتكاك أو إتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزماني والمكاني الذى قد يفصل المجتمعات عن بعضها.

ومعنى ذلك أن كل عنصر ثقافي نشأ فى الأصل مرة واحدة ومن منطلق واحد، ثم إنتشر بفعل الإتصال الثقافي بين الشعوب فى مناطق أخرى.

الثاني: يرى أنه قد تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية إذا تشابهت الظروف والأحداث، وقد يكون ذلك على شكل "تقارب" أو "توازٍ"

وفى حالة "التقارب" يتطور العنصر الثقافي تطوراً مستقلاً عن أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما عن الأخر تميزاً تاماً مثال ذلك: إقامة أبنية هرمية ضخمة فى كل من مصر، والمكسيك حيث تختلف كل منهما عن الأخرى فى أصولها وهدفها، فالهرم المصري قد تطور من شكل المدفن المصري القديم، وكان يستخدم ضريحا لحفظ جثث الموتى. أما الهرم المكسيكي فقد تطور من شكل منصة المنزل، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساسا لإقامة هيكل او محراب على قاعدته العليا.

أما فى حالة " التواز" فالذي يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلا عنصراً ثقافياً مشتركاً فـــي نقطة ما فى تاريخهما البعيد نسبياً، أو أنهما قد توصلا إلى إختراع أساسي واحد ثم تطور هـــذا الإختراع بعد إدخال التحسينات إلى أشكال وثيقة الشبه فى المنطقتين (٧). ويستند أصحاب هـذا الاتجاه على أن تشابه الظروف الطبيعية السائدة فى تلك المجتمعات وتشابه التفكير الإنســـاني نتيجة لتشابه التكوين العقلي عند جميع البشر. إلا أن هذا التفسير لم يجد قبولاً حيث أنــه مـــن غير المعقول أن يتمتع كل شعوب الأرض بقدرات متماثلة علـــى الخلـــق والإبتكـــار ولكنـــها تستطيع بسهولة أن تستعير من غيرها ما تعجز عن إبتكاره بنفسها (٨).

الإغراق الثقافي:

تم استنباط مفهوم الإغراق الثقافي من مفهوم الاغراق التجاري (السلعي) لإرتباط كـــل منهما بالآخر. ومن ثم تجدر الإشارة اليه لتوضيح معنى الإغراق الثقافي.

أولاً: معنى الإغراق التجاري:

طرح سلع بكميات كبيرة مستوردة من أسواق خارجية بالسوق المحلي بأسعار اقل مـــن أسعار مثيلتها المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تقليل فرص توزيـــع المنتجـــات المصريـــة علـــى الصعيدين المحلي والدولي مما ينتج معه خلل فى التوازن بين الواردات والصادرات.

وهذا ينبئ عن النوايا التالية:

١- السيطرة الاقتصادية على السوق المصري.

٢- زيادة نسبة البطالة بين العمالة المصرية.

٣- تعطيل دوافع الإبداع والتجديد والتطوير.

٤- تقليل التأثير السيكولوجي الناتج عن إستهلاك المواطن المصري لمنتج صنع فى مصـــر، مما يؤدى إلى إنخفاض روح المواطنة والإنتماء.

٥- تسهيل إحداث الإغراق الثقافي.

هذا وقد إتخذت الحكومة الإجراءات التالية للحد من الإغراق السلعي:

١- فرض رسوم إغراق على السلع المستوردة، لإحداث توازن بين أسعارها وأسعار مثيلتها المنتجة محلياً (مثال ذلك: رسوم الإغراق على السكر، الحديد، الأسمدة، والمنسوجات).

٢- إلغاء المناطق الحرة لمستوردين لسلع بهدف الإغراق.

٣- تحويل المتسببين في الإغراق إلى النيابة العامة.

٤- فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية، وزيادة جودتها لتصبح على مستوى المنافسة وذلك لسد الفجوة بين الواردات والصادرات.

ثانيا: معنى الاغراق الثقافي:-

نشر عناصر ثقافية (مادية و / أو معنوية) قد تكون غير متجانسة غالباً من مجتمعات ذات حضارات وتوجهات فكرية قد تكون متباينة عن قصد أو عن غير قصد بوسائل جذب قادرة على السيطرة على فكر وسلوك المواطن المصري، بما يهدد عناصر ثقافية أصيلة وخاصة منها ذات الأصول الشرعية وكذلك المعبرة عن حضارة وتاريخ وأمجاد المصريين.

وهذا ينبئ عن النوايا التالية:

١-التشكيك فى العقيدة الإسلامية كأساس لبناء الشخصية المصرية.

٢-الدعوة لإحداث التفككية الثقافية، وإلغاء سيادة المجتمع القومي والإكتفاء بمنظومة جديدة للمجتمع المدني تنطلق من إلغاء كل مؤسسات المجتمع القومي.

٣- إذابة عناصر الثقافة المصرية فى محيط ثقافة عالمية.

٤- الدعوة لإعادة بناء التاريخ وتأسيس يقين تاريخي جديد يلغى أو يتجاوز ما ورثه المجتمع المصري من تاريخه الحقيقى، مع بناء مستقبل بلا ماضى ولا ذاكرة ولا نظام أى بلا دولة. وفى هذه الدعوة طمس لمعالم التاريخ والحضارة المصرية وكفاح المصريين وأمجادهم وإنتصاراتهم عبر قرون طويلة من الزمن.

٥- بناء شخصية مصرية بتقليل تفعيل عناصر الثقافة المصرية لتسهيل تبعيته للإرادة الأجنبية، ومن ثم تقليل دوافع الدفاع وحماية مقدرات وتاريخ المجتمع المصري.

٦- النيل من وحدة الصف المصري (والعربي) وتحالف فئاته وتضامنها.

روافد الاغراق الثقافي:

(أ) روافد الاتصال المباشر والاحتكاك عن طريق:

تبادل العمالة، التجارة، وتبادل الوفود فى مختلف مجالات العلوم والثقافة.

(ب) روافد الإتصال غير المباشر المتمثلة فى:

١- الإعلام وإنتشار القنوات الفضائية.

٢- شبكة معلومات الحاسبات الآلية.

٣- الكتب والمجلات والجرائد (المطبوعات).

مظاهر الاغراق الثقافي:

تتعدد وتتنوع مظاهر الإغراق الثقافي ومنها على سبيل المثال ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

(١) الجدل الحادث حول بعض الأحكام الدينية المؤكدة مثل الشفاعة، العمل بالحديث الشريف والسنة النبوية المطهرة وغيرها.

(٢) النزاع الحادث فى الأسرة المصرية حول دور كل من الرجل والمرأة، وإنتشار الزواج العرفي إلى درجة أنه حصل على الشكل التشريعي، وتفكك الروابط الأسرية، وسيادة أفكار منحرفة لدى الشباب كالحب على الطريقة الأمريكية.

(٣) التشبه الملحوظ بين الرجل والمرأة بدعوة مجاراة الموضة كأن يلبس الرجل الحلق والسلسلة الذهبية،والنظرة الى حجاب المرأة على أنه مظهر للتخلف.

(٤) التخطيط والتصميم العمراني على الطراز الغربي، وإختفاء اللمسات المعبرة عن العمارة الإسلامية والفرعونية.

(٥) تسمية المحلات والأسواق التجارية بأسماء أجنبية.

(٦) التنافس الحادث بين القنوات التليفزيونية المصرية والقنوات التليفزيونية الخارجية التي تبث برامجها عن طريق الأقمار الصناعية بدعوى جذب المشاهد وما تلا ذلك من ظهور أعمال فنية هابطة تتنافى مع الآداب والقيم التي تربى عليها الإنسان المصري.

(٧) ما تبرمجه قواعد معلومات الحاسبات الآلية على شبكة المعلومات التي تصل اليوم إلى قطاع كبير من الشباب المصري من معلومات وصور وعروض مشبوهة.

مستويات التدخل لمواجهة الاغراق الثقافي:

أولا: تدخل حكومي:

(١) تحقيق التوازن مع عدم التخلف عن العالم في القواعد التي تحكم السلوك العالمي في مفاهيمه وآلياته الجديدة.

(٢) الحفاظ على الدور الاجتماعي للمجتمع القومي، فالدولة القومية كانت وما تزال بناء شيده المجتمع لكي تكون تجسيدا لوعيه وحسه القومي، ولترعى النمو والتطور المستقل والمستمر للمجتمع المصري.

(٣) الحفاظ على التكامل بين مؤسسات المجتمع القومي (الحاكمة ، التنظيمية، التشريعية، القضائية، الضابطة، المدافعة عن الشرعية، الحامية للأمن والإستقرار الداخلي) ومؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات القطاع الخاص، النقابات، الأحزاب، الجمعيات والمؤسسات الأهلية) وتنمية آليات التعاون بينهما لتحقيق الصالح العام.

ثانيا: تدخل مؤسسي:

(١) المسجد: قيام المساجد بدور شامل لتحقيق التكامل بين عناصر الثقافة في بناء الشخصية المصرية.

(٢) الأسرة: التنشئة الثقافية للأبناء على أسس أصيلة والعمل على إكسابهم القيم والمعايير السليمة، وإيجاد والحفاظ على المثل الأعلى للمساهمة في بناء شخصية مصرية قادرة على حماية الهوية المصرية.

(٣) المدرسة والجامعة: تطوير المناهج والحفاظ على التوازن بين ما هو أصيل وما هو حديث بما يضمن التقدم المتوازن، وإتاحة الفرص للطلاب للتعبير عن ملكاتهم وقدراتهم الابداعية، وتدريبهم على أداء أدوارهم كأعضاء نافعين فى مجتمع متطور.

(٤) الإعلام: إعطاء مساحة كافية لمواد إعلامية مستوحاة من أصول الثقافة المصرية تبرز قصص كفاح المصريين فى المجالات المختلفة وتعمل على يقظة ضمير ومشاعر المواطن المصري وتفجر طاقاته وقدراته للتطوير والإبداع.

ثالثاً: تدخل قانوني:

سن القوانين والتشريعات الإجتماعية التى تضمن حماية أمن وإستقرار الوطن، وتشديد العقوبه لكل من يخرج عن القيم والآداب والأخلاقيات بمختلف الصور.

رابعاً: تدخل مهني

تعد مهنة الخدمة الإجتماعية مسئولة مع غيرها من مهن المجتمع في الحفاظ على الثقافة المصرية,

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يمارس الأدوار التالية:

(١) العمل بين المؤسسات فى مجال الثقافة:

أ- تنشيط دور المؤسسات الثقافية، ومساعدتها للتركيز على برامج ومشروعات مستوحاة من إبتكار العقل المصري وإختيار أساليب تنفيذ لا تتعارض مع القيم المصرية.

ب- تحقيق التكامل والتنسيق بين برامجها ومشروعاتها والإنطلاق من وحدة الهدف والفهم المشترك والمصلحة المتبادلة.

ج- تحقيق التعاون بين القيادات التنفيذية والقيادات الشخصية على مختلف المستويات لتمكينها من إحداث التغيير الثقافي الهادف الواعي.

(٢)محلل ثقافات:

أ- تحليل الثقافات السائدة على مستوى مجتمع الممارسة وكذلك المجتمع القومي.

ب- التعرف على العناصر الثقافية المتعارضة مع أصول الثقافة المصرية ومساعدة المجتمع على نبذها والتقليل من تأثيرها.

(٣)مثبت ثقافة:

تأكيد وترسيخ القيم والمعايير الأصيلة وذلك من خلال:

أ- تنظيم برامج للتوعية والتثقيف لإيقاظ الوعي الوطني والحماس للدفاع عن الهوية المصرية.

ب- مساعدة المواطنين على المستوى المحلي على إختيار برامج ومشروعات قائمة على دروس مستفادة من خبرات ممارسة سابقة.

ج- إقامة علاقات إجتماعية بين جماعات المجتمع المحلي قائمة على تقدير وإحترام كل جماعة وتحقيق المصلحة العامة.

د - العمل على ربط الجيل الحاضر بتاريخ أجدادهم بإقامة لقاءات ثقافية ومهرجانات ومعارض تحكى أمجاد وقصص كفاح المصريين عبر مراحل التاريخ المختلفة وذلك لتنمية روح الإنتماء والولاء للمجتمع.

(٤)مستشار ثقافي على المستوى المحلي:

وهذا يتطلب من الأخصائي الإجتماعي فهما كاملا للأصول الثقافية وعليه في هذا الدور أن يوجه المواطنين فى المجتمع المحلي فى الإتجاه المناسب وإختيار أهداف ووسائل للسلوك والعلاقات الإجتماعية على أسس سليمة لا تتعارض مع القيم وتحقيق الصالح العام وتحفظ للمواطن المصري طابعه المميز وهويته المصرية.

المراجـــع

(١) محمد عبد الحى نوح: "الوضع الثقافي للشباب الجامعي، ودور الخدمة الإجتماعيـة فـي تنميته" ، بحث في: "المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسـابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية " (القاهرة ، مطبعة عيـن شمس ١٩٨٤).

(٢) محمد دسوقى حامد: "التدخل المهني للأخصائى الإجتماعي مع الجماعـات المدرسـية ومواجهة خطورة الغزو الثقافي للأقمار الصناعية علـى التنميـة البشرية "بحث في: "المؤتمـر العلمـي التاسـع لكليـة الخدمـة الاجتماعية – جامعة حلوان" (١٩٩٦).

(٣) محمد عبد الحي نوح: " الخدمة الإجتماعية بين الأصالة والمعاصرة، إتجاهات ومجـالات حديثة "مقال في: المؤتمر العلمي العاشر لكلية الخدمة الاجتماعيـة – جامعة حلوان ١٩٩٧".

(٤) محمد الجوهري: "مقدمة فى علم اجتماع التنمية"، الطبعة الثانية" (القاهرة، مطـابع سجل العرب،)١٩٧٩، ص ٩٩.

(٥) السيد الحسيني: "علم الإجتماع الجذور والنشأة والمفاهيم"، (القاهرة، دار النشـر غير مبين، ١٩٩٦) ص ١٨٠، ١٨١.

(٦) المرجع السابق: ص ١٨٢.

(٧) محمد علي محمد: "علم الإجتماع والمنهج العلمي" الطبعة الثامنـة (القـاهرة ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١) ص ٢٦٠، ٢٦١.

(٨) السيد الحسيني: مرجع سابق، ص ١٨٣.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

استثمار الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم

إعداد

أ.د. مهنى محمد ابراهيم
وكيل كلية التربية لشئون خدمة المجتمع
جامعة المنصورة

مقدمة :

إن التنمية الشاملة بكافة أبعادها هي مفتاح التقدم والنمو والرفاهية لأى أمة من الأمم ، وهى مقياس التقدم الحضارى للشعوب. وتعمل التنمية الناجحة على الاستثمار فى رأس المال المادى لسد الفجوة فى رأس المال وكذلك الحصول على المعرفة واستخدامها لسد الفجوة المعرفية.. ويتم ذلك من خلال :

- الحصول على المعرفة العالمية وتطويعها واستنباط المعرفة محليا .
- الإستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة.
- الاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها.

وتتعدد مؤشرات التنمية ، ومن أهمها :

- مستوى الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى).
- متوسط الانفاق الحكومى .
- نسبة القومى العاملة فى ميدان الصناعة
- العمر المتوقع عند الميلاد
- درجة التحضر
- معدلات الاستيعاب بالتعليم

ولاحداث التنمية فى أى مجتمع هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها هى : رأس المال الطبيعى (المادى) ورأس المال البشرى (الثروة البشرية) ورأس المال المنتج . ويضيف البعض عنصرا رابعا- فى حالة الدول الفقيرة - هو رأس المال الاجتماعى ، وهو عنصر مركب من عناصر أخرى فرعية تتعلق بالأسس والقواعد المؤسسية والثقافية والتربوية (السيد عبد الرسول ، ١٩٩٩).

وتواجه التنمية تحديات عديدة على كافة المستويات عالميا ومحليا . فعلى المستوى العالمى سوف يشهد القرن القادم تحولات عديدة وتغييرات كثيرة فى ميادين المعرفة والديمقراطية والسياسة والاقتصاد ، وسوف تنعكس آثار العولمة على مناشط الحياة الاجتماعية بكافة أبعادها.

وسوف تتمكن قلة صغيرة من الاستحواذ على الثروة المادية والمكانة الاجتماعية فى مقابل كثرة فقيرة لها من الفقر والجهل والمرض نصيب كبير.

وهناك تحديات عديدة تواجه البشرية فى القرن القادم فى صورة قلق يجتاح المجتمعات المعاصرة منها التوسع الهائل للمعرفة، والتنافس والحرص على تكافؤ الفرص، والغنى الفاحش والفقر المدقع وهناك الصراع والتوتر بين الروحى والمادى ،..... وهناك وهناك .

وعلى المستوى المحلى فتحديات عديدة سوف تواجهنا فى القرن القادم ، ليست معزولة عن التحديات العالمية، منها الأمية ونقص الاستيعاب فى التعليم وتدنى نصيب الفرد من الدخل القومى – قياسا علىالمعدلات العالمية – والتحدى السكانى ، وضعف كفاية التعليم والتحدى البيئى والتحدى الأخلاقى والقيمى.

وسوف تنعكس هذه التحديات على الموارد البشرية فتتدنى كفايتها الانتاجية وقيمها الثقافية ومنجزاتها التعليمية .

ومن هنا تأتى أهمية مواجهة هذه التحديات من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية . حيث أن الثروة البشرية هى جزء من الثروة القومية . وهذه الثروة هى السبيل الأساسى لتحقيق التقدم الاقتصادى ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة .

ولما كان التعليم هو العنصر الأساسى فى تنمية الثروة البشرية فنحن إذن أمام سؤال هام هو : كيف يكون الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم ؟

إن إجابة هذا السؤال تستدعى ماقشة النقاط الآتية :

- أهمية الاستثمار فى الموارد البشرية .
- أبعاد التنمية البشرية
- التعليم والتنمية البشرية
- مشكلات التنمية البشرية خاصة فى مجال التعليم

أهمية الإستثمار فى الموارد البشرية

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين أصبح من المسلم به أن التعليم والصحة من أهم مقومات الاستثمار البشرى بصفة عامة.

والاستثمار فى الموارد البشرية يرفع انتاجية العمل من خلال التدريب الوظيفى والتعليم الرسمى وغير الرسمى وتحسين المستوى الصحى (محمد خليل، ١٩٩٩).

والاستثمار البشرى يتخذ التنمية البشرية كعملية لتمكين الانسان من تحقيق انسانيته من حيث أنه كائن مركب فى حاجاته المرتبطة بكيانة البيولوجي، وفى حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه وحاضره وتطلعا لمستقبله. هو منتج ومستهلك، هو مرسل ومستقبل، هو منبع ومبدع، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله. وهو فى هذا كله متفاعل وفاعل فى الظروف والموجودات البيئية التى تحيط به (حامد عمار، ١٩٩٢).

والاستثمار فى الموارد البشرية يحقق هدف الحياة الانسانية من حيث النمو الاقتصادى ويشبع حاجات الانسان، ويعد القوى العاملة لتطوير البنية السياسية والاجتماعية ويجعله يحافظ على البئية ويكتسب أنماط وأساليب التفاعل مع الآخرين.

وعملية الاستثمار فى الموارد البشرية تحدث غالبا فى بعدين أساسين هما:

أولا: الاستثمار فى الموارد البشريةالتى هى فى قوة العمل بالفعل، وتنقسم هذه الموارد إلى قسمين:

أ- قوة بشرية مؤهلة (قوة عاملة) فى قوة العمل بالفعل تعمل وتنتج وتبدع وتكتشف وتساهم فى عمليات التنمية.

ب- قوة بشرية مؤهلة ورقيا محسوبة على قوة العمل وتتقاضى أجرا ولكنها لا تؤدى عملا حقيقيا (بطالة مقنعة) وهى أخطر أنواع البطالة. وكونها بهذه الصفة إما لنقص التأهيل أو لاختلال ميزان العرض والطلب، أو هما معا.

ثانيا: الاستثمار فى الموارد البشرية خارج قوة العمل، وهى القوة المؤهلة والتى لديها قدرة على العطاء والعمل والإنتاج ولكنها لم تتاح لها الفرصة للعمل مع بحثها عنه ورغبتها فيه.

والاستثمار فى الموارد البشرية من أهم العوامل المحددة فى الدراسات القياسية الاقتصادية للنمو الاقتصادى، فالمستويات العالية للتعليم تؤدى الى ارتفاع الانتاجية عن طريق تحسين القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطبيق هياكل تنظيمية تتسم بالكفاءة (بادما مالبلى، ١٩٩٧).

أبعاد التنمية البشرية ومؤشرتها:

خلق الله الانسان بصفات وخصائص تميزه عن مختلف أنواع الكائنات الحية، والانسان كل مركب معقد لا يمكن الفصل بين مركباته العضوية ومركباته النفسية. كما لا يمكن الفصل بين مختلف حاجات الانسان للبقاء والنماء والمشاركة والانتماء وكذلك حاجات الانسان للكرامة والقيم الروحية والعقيدة الدينية.

ومن هنا كانت للتنمية البشرية أبعاد عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وقيمية وتعليمية،..... الخ

والنظر في واقع التنمية البشرية لأجل تشخيص هذا الواقع أو لتحسينه وتطويره والارتفاع بمستواه ولمواجهة مشكلاته يقتضى تصنيف أبعاد التنمية البشرية بشكل يساعد فى دراستها وتشخيصها.

وهناك أشكال عديدة لتصنيف هذه الأبعاد، لعل من أهمها ما يأتى:

١- واقع حالة الغذاء والتغذية.
٢- تطور مؤشرات الصحة والحالة الصحية للسكان.
٣- فرص التعليم وامكانات التعلم.
٤- العمالة والبطالة والتدريب والانتاج.
٥- الواقع الثقافى.
٦- الحرية، حاجة ونظاما ومناخا.

وحول واقع التنمية البشرية فى الوطن العربى، أشارت التقارير المتعلقة بالتنمية الي تدنى مستوي التنمية البشرية فى الوطن العربى بصفة عامة من خلال مقارنة بعض مؤشرات التنمية بين الدول العربية وغيرها من الدول على المستوى العالمى.

فمازالت معدلات الأمية مرتفعة بالرغم من التحسن التدريجى ومازالت أعداد كبيرة من الطلاب فى سن التعليم خارج التعليم حيث لا تستطيع نظم التعليم العربية استيعاب كل من هم فى سن التعليم، ومتوسط نصيب الفرد العربى من الناتج القومى مازال متواضعا قياسا الى دول أخرى عديدة، كما أن نسبة السكان تحت خط الفقر كبيرة فى عدد من الدول العربية وتأتى

الدول العربية في مراتب متأخرة بين دول العالم من حيث مقاييس التنمية البشرية، كما أن سوء التغذية مازالت تعانى منه نسبة كبيرة من الأطفال في العالم العرب (مهنى غنايم، ١٩٩٩)

ويترتب على جهل الأم بالغذاء وقيمة التغذية بعض الأمراض المترتبة على سوء التغذية، ففى مصر مثلا، ووفقا لتقرير النساء العربيات عام ١٩٩٥، تنتشر الأنيميا بين النساء الحوامل بنسبة ٢٢٪ وبين غير الحوامل بنسبة ٦٣٪ (نادية قاسم، ١٩٩٩)

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لمصر(وفقا لتقرير البشرية ٩٩/٩٨)تمكن الاشارة الى بعض المؤشرات فيما يأتى:

- نسبة الأمية بين السكان ٤٨٪ عام ١٩٩٥.
- نسبة الاتفاق على التعليم الى الاتفاق الحكومى ١٢٪، وكنسبة من الناتج القومى ٥,٦٪ عام ١٩٩٥.
- العمر المتوقع عند الميلاد ٦٤ سنة للذكور، ٦٧ سنة للإناث عام ١٩٩٦.
- مجموع السكان فى سن العمل (١٥-٦٤) سنة ٣٦ مليون عام ١٩٩٧ يشكلون نسبة ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان (٦٠ مليون نسمة) فى نفس العام.
- كثافة السكان فى الكيلو متر المربع ٥٨ نسمة عام ١٩٩٧
- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى ١١٨٠ دولار عام ١٩٩٧.
- صافى الالتحاق بالتعليم الابتدائى ٨٩٪ وبالتعليم الثانوى ٦٥٪ عام ١٩٩٥
- عدد سنوات الدراسة المتوقعة للذكور ١١ سنة وللاناث ٩ سنوات

وتعد هذه المؤشرات متواضعة قياسا على المؤشرات فى الدول المتقدمة.

التعليم والتنمية البشرية:

إن الحاجة الى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للانسان فى أى مجتمع، وفى أى زمان ومكان. والتعليم فى مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشرى من مجرد كائن بيولوجى الى كائن اجتماعى، وبه يتميز عن الكائنات الأخرى. وإذا كان التعليم حقا من حقوق الانسان من الناحية القانونية، فإنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر. (حامد عمار ١٩٩٢).

ويعد الاستثمار فى التعليم أفضل أنواع الاستثمار، فعلاوة على عائده الاقتصادى على الفرد والأسرة والدولة هناك عوائده الاجتماعية التى يصعب حصرها وقياسها.

والتعليم يؤثر فى الأجور حيث بنيت دراسات أسواق العمل الارتباط بين الأجور الأعلى ومستوى التعليم. والتعليم المدرسى يدعم الابتكار فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها.

ويعزز التعليم المدرسى قدرة الانسان على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادى لمواجهة تقلبات الأسعار. ويشجع التعليم المدرسى على استخدام التكنولوجيا الجديدة فى المنزل لأغراض الصحة والتغذية والتعلم وتنظيم الحمل. كما أن تعليم الأم يساعد على انخفاض وفيات الأطفال، وترتفع أوضاع التغذية مع زيادة تعليم الآباء مما يساهم فى رفاهية الأطفال. (البنك الدولى، ٩٨ / ١٩٩٩)

والتعليم يشكل القيم والمواقف وأنماط السلوك التى لها دور جوهرى فى تحديد سرعة وشكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على الاسهام الكبير للتعليم فى النمو الاقتصادى. وهذا يفسر تخصيص استثمارات كبيرة للتعليم فى الدول ذات النمو الاقتصادى السريع، وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الاتفاق على التعليم فى كوريا خلال الفترة ما بين الخمسينات والثمانينات من ٢,٥٪ الى ٢٢٪ من مجموع الانفاق الحكومى (بادما بالميلى، ١٩٩٧)

والاستثمار فى التعليم يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حيث بنيت الدراسات العلاقة الطردية بين مستوى التعليم وحجم الانتاج.

وبجانب القيمة الاقتصادية المباشرة للتعليم فهناك عائد غير مباشر يتمثل فى التطوير المستمر لأدوات الانتاج. وهناك تأثير التعليم فى تكوين شخصية الانسان واعداده للمواطنة. وبصفة عامة فتعليم الانسان ونظرته الى العلم واتباع الأسلوب العلمى فى حياته وأراؤه نحو الأسرة والحياة العائلية...الخ كل هذا يؤثر فى انتاجية عمله، وبالتالى فى الانتاج الاجتماعى ككل (محمد نبيل نوفل، ١٩٧٩).

مشكلات تواجه التنمية البشرية خاصة فى مجال التعليم:

من أهم المشكلات التى تواجه التنمية البشرية وتعوق انجاز أهدافها مشكلة الأمية، فبالرغم من الجهود المبذولة فى المجال مازال يوجد فى العالم أكثر من ٨٨٥ مليون أمى

بمعدل اثنين إلى خمسة بين النساء، وواحد إلى خمسة بين الرجال. ولا يزال الشوط طويلا لبلوغ هدف تعميم التعليم الأساسى، فهناك ١٣٠ مليون طفل محرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، ١٠٠ مليون تلميذ لا يكملون السنوات الأربع التى تعتبر الحد الأدنى اللازم كى لا ينسى التلميذ ما تعلمه كالقراءة والكتابة مثلا (اليونسكو، ١٩٩٩)

وهناك مشكلات عديدة تواجه قطاع التعليم وتعوق تحقيق أهداف التنمية البشرية بشكل كامل من أهم هذه المشكلات ما يأتى:

١-نقص كفاية التعليم.
٢-الاهدار التربوى الناتج عن الرسوب والتسرب.
٣-الاستيعاب ومعدلات احتفاظ التعليم بالطلاب.
٤-الكم والكيف والمشكلات المرتبطة بهما.
٥-تمويل التعليم والانفاق عليه.
٦-نقص كفاءة الادارة والتخطيط.
٧-الاتصالات الادارية والروتين فى عمليات الادراة.
٨-نقص الأبنية المدرسية والتجهيزات المعملية.
٩-قصور عمليات التدريب والتأهيل ورفع مستوى الأداء.
١٠-الخلل فى ميزان العرض والطلب على القوة البشرية العاملة فى التعليم.
١١-التعليم والانتاج والاستهلاك.

وحول الاشكاليات العشرة وتعليم المستقبل، يضع حامد عمار قائمة لتلك الأشكاليات، وهى من قبيل التمثيل لا الحصر، على النحو التالى: (حامد عمار، ١٩٩٣).

١- اشكالية الطلب الفردى أو المجتمعى على التعليم.
٢- اشكالية التوحد أو التعدد فى أساسيات الثقافة.
٣- اشكالية سيطرة الدولة صاحبة السيادة والشرعية أو ضغوط جماعات المصالح.
٤- اشكالية التمايز على أساس القدرات والمواهب الذهنية واليدوية والفنية والجسمية فى مقابل أساس القدرات المالية والنفوذ أيا كان سنده.
٥- أشكالية دور التعليم فى تنمية مختلف الطاقات والقدرات الانسانية أو التركيز على القدرات الذهنية وحدها .

٦- اشكالية وظيفة التعليم فى تنمية القدرات والطاقات إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه لدى كل فرد أم العمل على الغربلة والتخلص من الطلاب بأسرع ما يمكن.
٧- اشكالية توظيف التعليم من أجل الانتاج والانتاجية أو للإستهلاك والاستمتاع والزينة (التعليم حاليا ينمى المعارف والمهارات الانتاجية بمتوالية حسابية بينما ينمى التطلعات والتوجهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتوالية هندسية).
٨- اشكالية العمل على أساس فردى أو أساس جماعى.
٩- اشكالية العملية التعليمية بين التلقين والحفظ والطريقة البنكية من ناحية وبين الاستيعاب والتخيل والابداع والتفكير العلمى من الناحية الآخرى.
١٠- اشكالية التعامل مع المعلوم فى مقابل التعامل مع المجهول.

وتعليم المستقبل لتنمية بشرية فاعلة يجب أن يضع فى الاعتبار هذه الاشكاليات عند تخطيط التعليم للمستقبل.

الاستثمار الأمثل للموارد البشرية فى مواجهة بعض مشكلات التعليم :

بعد هذا العرض لأهمية الاستثمار فى الموارد الشرية، وأبعاد التنمية البشرية، وأهمية التعليم فى التنمية البشرية ، والمشكلات التى تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بميدان التعليم، نأتى مرة أخرى إلى السؤال الذى سبق أن حددناه وهو:

"كيف يكون الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة بعض مشكلات التعليم؟"

إن اجابة هذا السؤال يمكن إيضاحها فيما يلى:

سبق القول بوجود مشكلات عديدة تواجه التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالتعليم كالأمية ونقص الاستيعاب والتمويل والاهدار التربوى والكم والكيف و... الخ.

إن مواجهة هذه المشكلات تستدعى التأكيد على أهمية الاستثمار فى العنصر البشرى من خلال التعليم.

والاستثمار فى الموارد البشرية- كما سبق القول- يمكن أن يتم فى جانبين: الأول استثمار الموارد البشرية فى قوة العملن وهى إما تعمل وتنتج بالفعل ، أو محسوبة على قوة العمل ولا تؤدى عملا ولكنها تتقاضى أجرا وتشكل بطاله مقنعه. وهنا تأتى أهمية اعادة النظر فى تدريب

وتأهيل هذه القوة البشريه واستغلالها أحسن استغلال من خلال عمليات استعواض العجز من الفائض لتنظيم الخلل الناتج فى ميزان العرض والطلب.

أما الإستثمار فى الموارد البشرية التى هى خارج العمل بالرغم من أنها معدة ومؤهله وجاهزه للعمل (بطالة صريحه) يحتاج اتاحة فرص عمل حقيقية لها.

وفى أى من الحالتين فإن الاستثمار للموارد البشرية سواء التى فى قوة العمل أو التى فى غير قوة العمل، سوف يساعد على مواجهة العديد من المشكلات فى قطاع التعليم، من أمثلتها مايلى:-

(١) مشكله محو الأمية وتعليم الكبار للعمال العاملين بالتعليم:

يوجد فى قطاع التعليم عمالة إما مؤقتة أو دائمة معظمها من الأميين، وقطاع التعليم ليس بغنى عن هذه العمالة وهناك فى نفس الوقت بطاله مقنعة (عماله زيادة) من الحاصلين على مؤهلات علمية. ويمكن استثمار هذه الفئة فى المؤسسات التعليمية (مدارس- جامعات- إدارات تعليمية.. إلخ) فى محو أمية العمال فى أماكن عملهم. وبهذا يمكن استغلال الطاقات الكامنة واستخدامها الاستخدام الأمثل.

هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك طلاب الجامعات الذين يمكن استغلالهم فى مكافحة الأمية وتعليم الكبار فى قراهم وأماكن إقامتهم خلال الأجازة الصيفية نظير أجر مادى ومعنوى.

(٢) مشكله العجز والفائض فى العمالة فى المؤسسات:-

بعض المؤسسات تعانى خللا فى هيكل العمالة بها فقد تجد زيادة فى تخصصات معينة أو نقصا فى تخصصات أخرى أو هما معا فى نفس المؤسسة مما يسبب اهدارا ماديا وبشريا يترتب عليه نقص فى كفاية المؤسسة.

ولاستثمار الطاقات فى مثل هذه المؤسسات يمكن استخدام التدريب التحويلى لاستعواض العجز من الفائض فى التخصصات التى تشكو عجزا كما يمكن استثمار بعض الفائض من خلال التدريب للعمل فى تخصصات مشابهة.

(٣) مشكله التمويل فى مؤسسات التعليم:

تستطيع المؤسسة التعليمية أن تشارك فى تمويل ذاتها من خلال استثمار الموارد البشرية العاملة بها،فمثلا بالنسبه لقطاع التعليم الجامعى، يمكن للمراكز الجامعية البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص القيام بتسويق الخدمات الجامعية وإعداد البحوث التطبيقية التى تحتاجها المؤسسات والشركات مما يدر عائدا ماديا يساهم فى تمويل التعليم الجامعى.

(٤) مشكلة التعليم والعمل المنتج (التعليم انتاج أم استهلاك):

سبق القول بأهمية التعليم فى إعداد القوى البشريه للعمل المنتج، وتستطيع المدارس والجامعات تقديم التعليم المنتج بالفعل وفى الواقع من خلال استخدام الطلاب (حسب التخصصات وطبيعة الدراسة ونوع المؤسسة التعليمية) فى عمليات الانتاج فى أماكن الدراسة واقامة المعارض لعرض المنتجات واستثمارها الاستثمار الأمثل وبهذا يتحقق مفهوم التعليم والعمل المنتج.

إن معالجة هذه المشكلات تعطى أمثلة لما يمكن أن يترتب على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من تعظيم لقيمة التنمية البشرية وإنجاز أهدافها.

وأخيرا:

ولأجل الاستثمار الأمثل فى الموارد البشرية لمواجهة مشكلات المجتمع بصفة عامة يجب أن ترسم الخطط وتصمم السياسات سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة بحيث تراعى احتياجات المجموعات والفئات المختلفة فى المناطق والبيئات المختلفة من التعليم الذى يناسب كل منها وحتى يكون الانفاق التعليمى فى موضعه المناسب.

فكثيرا ما استثمرت الحكومات فى نوعيات رديئة وبتكلفة باهظة، ومع ذلك أخفقت فى تلبية احتياجات الفقراء أو المجموعات الأخرى أو البيئات المتباينة، ولهذا فإن اصلاح السياسات يحتاج إلى ماهو اكثر من مجرد انفاق المزيد من أموال الخزانة العامة.

ويتعين على الحكومات أن تقوم بعمليات مفاضلة عند توزيع الموارد المحدودة على العديد من جوانب الاصلاح والتطوير . فيما يمكن أن نسميه الأولويات والاختيارات فى استثمار الموارد البشرية.

والاستثمار الأمثل فى المـوارد البشـرية، لمواجهـة المشـكلات يتطلـب وضـع استراتيجية للتنمية تعتمد على عدة محاور أساسية، من أهمها:

* تكثيف الاستثمار البشرى — Human capital Investement
* تكثيف النمو الاقتصادى — Economic Growth
* التنمية لا تتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة — Par ticapatory
* وضع برامج واضحة للرعاية الإجتماعية — Social care

ولضمان تنمية بشريه فاعلة ضمن استراتيجية التنمية البشرية يجب أن نضـع فـى الاعتبـار مايلى:-

- دارسة السياسات السكانية لأنها المحور الأساسى لاستراتيجية التنمية البشرية.
- اقتلاع جذور الفقر.
- تحسين الوضع الاجتماعى للفئات المحرومة (السكان خارج التعليم- الاناث المحرومـات من التعليم- المعاقين... الخ).
- استنفار جهود المنظمات الحكومية والأهلية للمشاركة فى التنمية ودفعها الى الأمام.

قائمة المراجع

١- إبراهيم عبدالوهاب (١٩٩٩): استراتيجيات التعليم على المستوى الوطنى كمنطلق لزيادة الثروة القومية وتحقيق التقدم الاقتصادى فى المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر لكلية التجارة جامعه المنصورة "التنمية البشرية فى الوطن العربى" قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية (٢٠-٢٢) إبريل ١٩٩٩.

٢- بادما ماالميلى (١٩٩٧): المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية، فى مجله مستقبليات، المجلد ٢٧ العدد الأول،القاهرة ، مركز مطبوعات اليونسكو.

٣- البنك الدولى (١٩٩٩/٩٨): تقرير عن التنمية فى العالم.

٤- السيد عبدالرسول (١٩٩٩): محددات التنمية المستدامة فى الدول الفقيرة، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.

٥- حامد عمار (١٩٩٢): التنمية البشريه فى الوطن العربى، القاهرة، سينا للنشر.

٦- حامد عمار (١٩٩٣) : فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى، مجلة التربيه والتنمية، السنه الثانية، العدد الثانى، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات.

٧- محمد كمال خليل (١٩٩٩): الأثر الإنتاجى للانفاق العام على التعليم والصحة، فى مؤتمر التنمية البشرية فى الوطن العربى، مرجع سابق.

٨- محمد نبيل نوفل (١٩٧٩): التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، الانجلو المصرية.

٩- مهنى غنايم (١٩٩٩): مؤشرات التعليم والتنمية البشرية فى الوطن العربى، بعض ملامح الوضع الراهن وتوقعات المستقبل، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.

١٠- نادية قاسم (١٩٩٩): بعض معوقات دور المرأة العربية فى التنمية البشرية، فى مؤتمر "التنمية البشرية فى الوطن العربى" مرجع سابق.

١١- اليونسكو (١٩٩٩): التعليم ذلك الكنز المكنون، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.

المحور الثالث

التنمية الاجتماعية

(١) العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة

أ.د. نبيل السمالوطى

(٢) تنمية المجتمع المحلى

أ.د. أحمد مصطفى خاطر

(٣) قضية البطالة والتنمية الاجتماعية

أ.د. مصطفى محمد جابر

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول

العقد الاجتماعى والتنمية الشاملة
رؤوية سوسيولوجية للتجربة المصرية

إعداد

أ.د. نبيل السمالوطى

استاذ ورئيس قسم الاجتماع بالقاهرة
عميد كلية الدراسات الإنسانية بالدقهلية ـ جامعة الازهر

مقدمة

طرحت العديد من النظريات والافكار والتصورات لتفسير تكون المجتمعات وتنظيمها وقيمتها وقيام الدول وتقسيم ا لعمل فيها ومواقع وحدود المسئوليات والسلطات داخلها والعلاقة بين المكونات الداخلية لها. وأساليب الرقابة داخلها ... إلخ. ومن بين هذه النظريات نظريات العقد الاجتماعى. وقد إستخدمت نظريات العقد الاجتماعى فى تفسير وتفضيل الديمقراطية والحقوق والواجبات وحدود السلطات وواجبات الجماهير. (لوك ورسو) وقد استخدمها بعض الفلاسفة لتفسير نظم حكم معينة تتسم بالدكتاتورية أو التسلطية (هوبز). كذلك فإن فلاسفة السياسة ناقشوا قيام بعض الدول استنادًا إلى مفهوم العقد الاجتماعى مثل قيام الدول الإسلامية فى المدينة المنورة وذلك بالرجوع إلى وثيقة تأسيس دولة المدينة المنورة.

وقد تطورت مفاهيم العقد الاجتماعى فى أدبيات العلوم الاجتماعية بشكل كبير ومتعمق نتيجة للتغيرات العالمية الكبرى التى حدثت فى مجال العلم والتكنولوجيا. خاصة فيما يتعلق بمجالات الاتصال والمعلومات والاقتصاد والهندسة الوراثية والليزر وعلوم الفضاء وغيرها من علوم حديثة. وبعد بروز الشركات متعددة الجنسيات. والتكتلات الاقتصادية العملاقة. ولعل هذا ما أدى ببعض الهيئات الدولية إلى طرح مفهوم العقد الاجتماعى الجديد الذى يقسم العمل داخل المجتمع بشكل يحدد بجلاء دور الحكومة ودور القطاع الخاص ودور مؤسسات المجتمع المدنى ودور الجماهير. وقد برز هذا فى مفهوم الحكومة الموسعة Governance. الذى تبنته أجهزة الأمم المتحدة مثل البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP. ويشير هذا المفهوم إلى ممارسة السياسة والاقتصاد وسلطات الدولة المختلفة بشكل يحقق مصالح واهتمامات الجماهير. يشبع احتياجات كل فئات الشعب. وبشكل يحقق أعلى المستويات التكنولوجية والانتاجية. ويحقق المشاركة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية. بما يؤهل المجتمع لخوض معركة العولمة والتنافسية والانفتاح بكفاءة لصالح أبنائها.

فى هذا الاطار طرحت القيادة السياسية فى مصر مفهوم العقد الاجتماعى الجديد منذ بداية التسعينات، مؤكدة الأهمية المتعاظمة للقطاع الخاص وأجهزة المجتمع المدني المتعددة والجماهير والمشاركة الواسعة بكل مستوياتها لكل فئات الشعب من أجل الوصول بالمجتمع المصرى إلى المستويات العالمية المتقدمة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا فى ظل الثورات العلمية والتكنولوجية المتعاظمة. كل هذا فى اطار دور مؤثر ومتزايد للدولة كراعيه لكل فئات الشعب، وكضامنة لتحقيق العدالة فى التوزيع، ومهيئة لمناخ الاستثمار، وجاذبه للاستثمارات العالمية. دور الدولة هنا دور فاعل مؤثر منحاز للطبقات محدودة الدخل، ومدعم لدور رجال الاعمال وموفر لكل الخدمات الأساسية للجماهيم وهو دور رقابى يحقق التوازن بين كل الهيئات والطبقات لصالح الجميع.

وفى ظل هذا المفهوم حقق المجتمع المصرى منذ بدأت برامج الاصلاح الاقتصادى الضخمة فى مصر طفرات عملاقة شهدت بها أجهزة المجتمع الدولى المتخصصة. فقد حققت هذه البرامج تخفيض معدلات التضخم واضطرابات سوق العمل واسعار الصرف، وأعادت بناء البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، كذلك تم اعادة بناء القوانين والتشريعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبذلك حققت المناخ التشريعى المحفز والمشجع على الاستثمار هذا بالطبع إلى جانب اطلاق المشروعات الاقتصادية العملاقة جنوب وشمال الوادى فى سيناء. وإذا رجعنا إلى بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، نجد أن الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ارتفع من ٢٢,٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٧٨,١ مليار دولار سنة ١٩٩٨ وفقا لسعر الصرف السائد، وإلى ١٩٢,٥ مليار دولار وفقًا لسعر تعادل القوى الشرائية مع الدولار، وطبقًا لبيانات صندوق النقد الدولى فى تقريره لعام ١٩٩٩ (Wòrld Económic Outlook October 1999) نجد أن مصر انتقلت من تحقيق نمو سلبى ــ ناقص ٣,٢٪ سنة ١٩٩٠ إلى نمو بسيط يبلغ ١,٦٪ سنة ١٩٩٣ (فترة ارساء البنية الاساسية الكبرى فى مصر). ثم بدأت انطلاقة التنمية منذ ١٩٩٧ ليصل معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى المصرى إلى ٥٪، ٥,٤٪، ٦٪ اعوام ٩٧، ٩٨، ١٩٩٩ على التوالى. وتشير بيانات الصندوق إلى انخفاض معدل التضخم من ٢١,١٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٩٩، وانخفاض معدل البطالة من ١١,٣٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨٪ سنة ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق باجراءات جذب الاستثمارات الاجنبية، فقد أدت فى مصر إلى ارتفاعها من ٥٩٨ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٦٣٦ مليون دولار سنة ١٩٩٦، ثم إلى ٨٩١ مليون سنة ١٩٩٧ لتصل إلى ١٠٧٦ مليون دولار سنة ١٩٩٨. وتشير الاجهزة الدول إلى أن احتياطيات مصر من النقد الاجنبى اصبحت عاملا يدعو للثقة ورفع التصنيف الائتمانى لمصر دوليًا.

هذا وغيره مما تحقق فى مجال الانتاج والخدمات والرعاية الاجتماعية يؤكد أن سياسة التنمية فى مصر استنادًا إلى العقد الاجتماعى الجديد الذى نادت به القيادة السياسية منذ اوائل انطلاق برامج الاصلاح الاقتصادى فى التسعينات حقق قفزات هائلة للانسان المصرى ليدخل بثقة إلى الالفية الثالثة، حيث الثورات العلميةوالتكنولوجية، وحيث التنافسية الهائلة، وحيث سيادة المنظمات الدولية فى مجال التجارة والمال والخدمات.

وتستهدف هذ الدراسة الاجابة عن بعض الأسئلة اوجزها فيما يلى:

أولاً: ما المقصود بالعقد الاجتماعى الجديد والمطروح فى الفكر الاجتماعى المعاصر وما ارتباطه بقضية التنمية.

ثانيًا: ما هى أبرز التشوهات الاجتماعية التى يستهدف العقد الاجتماعى الجديد التعامل معها ومواجهتها؟ ولعل الاجابة عن هذا التساؤل يطرح التفسير الكافى لأهمية بروز مفهوم العقد الاجتماعى الجديد، فى مقابل مفاهيم تقليدية مطروحه للعقد الاجتماعى فى ادبيات البحث الاجتماعى.

ثالثًا: ما هى ابرز أبعاد العقد الاجتماعى الجديد فى التجربة المصرية كما يستمد من خطابات السيد الرئيس ومن الواقع الاجتماعى للمجتمع.

وسوف نعتمد فى الاجابة عن هذه التساؤلات على طرحات نظرية ومكتبية ومقارنة تستعين ببعض الوثائق والاحصاءات والمعلومات الموثقة.

رابعًا: ما العلاقة بين التنشئة الاجتماعية بمفهومها الشامل وبين عدة متغيرات ذات أهمية مركزية فى عالم اليوم وهى التنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتعددية الثقافية والعولمة والتسامح والحفاظ على الهوية الوطنية.

الباب الأول

الفصل الأول

العقد الاجتماعي بين

التراث والواقع المعاصر المفهوم والأهداف

- مفهوم العقد في التراث وفي العلوم الاجتماعية الجديدة والفكر المعاصر

- التنمية والتشوهات الاجتماعية والمجتمعات بين التجربة المصرية والتجارب العالمية ودور العقد الاجتماعي الجديد في مواجهتها.

<u>نحو تحديد لمفهوم العقد الاجتماعي الجديد في الفكر الاجتماعي المعاصر:</u>

عندما يذكر مصطلح العقد الاجتماعي يقفز للاذهان عدة. أمور ابرزها فلسفة العقد الاجتماعي عند منظري الفكر الليبرالي الرأسمالي والمجتمع الديمقراطي الحر أو المجتمع المفتوح. فقد برز جون لوك في إنجلترا وجان جاك روسو في فرنسا على أنهما من أبرز رواد فلسفة الديمقراطية والارادة المشتركة من خلال فلسفة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين يوضح فيه دور كل منهما. والذي يبرز فيه بجلاء حقوق وواجبات كل طرف. وحق الشعب في رقابة سلوك وقرارات الحكام، وحقهم في المساءلة والعزل وتداول السلطة. وهذا العقد مقيد لسلوك الحكام ومحدد لحريات الشعب. الحريات السابقة على التجمع. كالحق في التملك والاعتقاد والتجمع والقول... ومن هنا اعتبرت هذه الفلسفة هي أساس مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة والرقابة الشعبية والحريات الجماهيرية وسلطة المجتمع المدني في مقابل سلطة الدولة. ولهذا كان العقد الاجتماعي عند فلاسفة هذا الاتجاه من طرفين ــ الشعب أو الجماهير من جهة والحاكم من جهة أخرى . كل منهما مسئول عن تطبيق بنود العقد. كذلك فإن مصطلح العقد الاجتماعي يذكرنا بفلاسفة تبرير الاستبداد والتسلط الملكي وفي مقدمتهم توماس هوبز الذي حاول تبرير تسلط أسرة ستيوارت في إنجلترا وعدم احقية الشعب في اتخاذ القرار أو مساءلة الحاكم أو الثورة عليه أو عزله أو الاعتراض على احكامه... وهنا اختلف "هوبز" عن "لوك" و"روسو" في عدة أمور : الأول تصور طبيعة الحالة السابقة على التجمع ــ فهي حالة حرية وسعادة وانطلاق فطري عند "لوك" و"روسو"، وهي حاله شقاء وتعاسة وانعدام أمن عند "هوبز". والأمر الثاني هو سبب تخلي الناس عن حالة الفطرة أو الحالة الطبيعية. فهي عند فلاسفة الديمقراطية والحرية هي الرغبة في التعاون والتنسيق و التطور في ظل الحريات الفطرية. وهي عند فلاسفة الاستبداد مجرد الحصول على الأمن المادي والنفسي. أما الأمر الثالث فهو تصور طبيعة العقد. فهو عند انصار الديمقراطية من طرفين هما الحاكم والمحكومين. كل منهما يلتزم بحقوقه وواجباته. وكل منهما خاضع للمساءلة والرقابة والحساب. في ضوء ضوابط العقد. أما عند انصار الاوتوقراطية أو التسلط فإن العقد من طرف واحد فقط هو المحكومين. أما الحاكم فليس ملتزمًا بأية شروط سوى تحقيق الأمن. وهذا يعني أن العقد عند انصار الحرية والديمقراطية يعني شراكه ومسئولية مشتركة وتنسييق وتوزيع أدوار وتقسيم عمل بين الشعب والحكام. كل له دوره ومسئوليته وحقوقه ومسئولياته وحرياته... إلخ.

وفكرة العقد الاجتماعى كذلك تثير موضوع تأسس الدولة الإسلامية الأولى فى عهد الرسول ﷺ . فقد تم التمهيد لتأسيس دولة المدينة المنورة على عقدين هما بيعة العقبة الأولى والثانية بين الرسول ﷺ وبين أبناء المدينة. كذلك فقد تم تأسس أول دولة إسلامية على أسس دستوريه عليا وسامية قبل ظهور الفكر الدستورى والقانونى الحديث. فقد جمع الرسول عليه السلام جميع أصحابه ومختلف عناصر الأمة الجديدة فى المدينة المنورة من مسلمين ويهود[1] . وعرض عليهم تصوره عن كيفية تنظيم السلطة السياسية وتحقيق التعاون وصالح الجميع دون استثناء. هذا التصور يوزع المسئولية والادوار. ويؤمن الجميع على حقوقهم وحرياتهم وامنهم وممتلكاتهم. ويحقق التعاون والتنسيق بين جهد الجميع. كما يحقق التعايش السلمى بين الجميع. وهو ما نطلق عليه الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. وكما يشير علماء القانون. فإن أهل المدينة "هالهم جميعًا تلك العبقرية الفذة التى راحب تتلمس الأسس القويمة بينهم. وتؤمنهم على أموالهم واعراضهم وممتلكاتهم. وتقر ما كان سائدًا بينهم من أعراف صالحه... وتنزع من نفوسهم الحقد والغل والحسد. وتجمعهم على قلب رجل واحد. فى مواجهة عدوهم...)[2].

فقد حدد الرسول ﷺ فى وثيقة المدينة العلاقة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الذين يعيشون معهم فى المدينة المنورة وهم اليهود. كذلك ركزت الوثيقة على تنظيم السلطة والسيادة فى الدولة الناشئة وتحديد معالمها ومواقعها بدقة كاملة. وحددت الوثيقة عناصر الدولة من شعب (مسلمين وغير مسلمين) وسلطة (سلطة الرسول استنادًا إلى الوحى السماوى فيما يوجد فيه نص. والشورى فيما لا يوجد فيه نص) وإقليم (وهو حدود مدينة الرسول ﷺ). وهو ما لم يلتفت منظرى مفهوم الدولة إليه إلا فى مرحلة متأخرة. وقد اكدت الوثيقة ــ وهى العقد الذى اسس دولة المدينة ــ أهم مقومات المجتمع الجديد . ومن أبرزها التكافل الاجتماعى. وحرية العقيدة. والمساواة بين سكان المدينة. وهكذا يتضح اهتمام الاسلام بالعقد الاجتماعى التطبيقى الواقعى الذى يحقق المشاركة بين جميع عناصر المجتمع. ويحقق القبول الاجتماعى من الجميع. وهى أمور مدنية لم يلتفت إليها الفكر السياسى الديمقراطى إلا حديثًا[3].

---

(١) جعفر عبد السلام: انشاء الدولة الإسلامية فى المدينة: مؤتمر بين الشورى والديمقراطية ــ الازهر الشريف. والمركز العالمى لابحاث ودراسات الكتاب الاخضر ٢٣ ٢٥ مايو ١٩٩٧ القاهرة : ص ١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ورد نص الصحيفة فى كل كتب السيرة النبوية مثل سيرة ابن هشام. والسيرة الحلبته. راجع نص الوثيقة فى دراسة جعفر عبد السلام فى ص ٦ ــ ١٠.

ووثيقة المدينة مثلا واقعى لكيفية بناء مجتمع مدنى على أسس دينية. وعلى أسس مشاركة جميع عناصر الأمة ورضاؤها. ويكفى هنا القول إن الوثيقة تحتوى على (٤٧) بندًا. ينص البند رقم (٢٥) على ما يلى " وإن يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين لليهود ومنهم وللمسلمين دينهم. مواليهم وأنفسهم. إلا من ظلم وأثم فأنه لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته"وجاءت النصوص من ٢٦ ــ ٣٤ معطوفة على النص السابق. وذكرت الوثيقة يهود بنى النجار. وبنى الحارث. وبنى ساعدة. وبنى جشم. وبنى الأوس. وبنى ثعلبة. وبنى الشطية ... إلخ.

وكما يشير ــ جعفر عبد السلام ــ بحق فإن الوثيقة التى كتبت بين الرسول ﷺ. وبين (أهل المدينة لاقامة صيغة للتعايش المشترك بينهم هى بلا جدال عقدًا اجتماعى بالمعنى السياسى.

ــ يقول (جعفر عبد السلام)[١] "وليس أدل على وضوح الصيغة التعاقدية من ذكر العبارات الأولى من الوثيقة وهى: (هذا كتاب من محمد النبى رسول الله. ومن المؤمنين والمسلمين من قريش. وأهل يثرب. ومن تبعهم. فلحق بهم. وجاهد معهم) فالوثيقة كانت بين الرسولﷺ من جهة وبين مختلف سكان المدينة بمختلف فئاتهم" وموضوع العقد هو إقامة حكومة المدينة على أساس العقيدة. ولم يغفل وضع فئات السكان الأخرى التى تعيش مع المسلمين فى مكان واحد فى الدولة الجديدة. بشكل يجتذب مشاركتهم ويؤمنهم ويجعلهم يؤدون واجباتهم ويشعرون بالولاء للدولة الجديدة ويدافعون عنها.

وقد طرح الفكر السياسى الحديث من خلال بعض المنظمات الدولية. مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD . مفهومًا حديثًا للعقد من خلال مفهوم الحكم الموسع أو الجيد Governance[٢]. والعقد هنا ثلاثى الأطراف حيث يحقق التفاعل التنموى بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية. أو بين مكونات المنظومة المشكلة للمجتمع وهى الحكومة بسلطاتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة. والمجتمع المدنى الذى يشمل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات ومختلف الجماعات الاهلية المنظمة من جهة ثانية. والقطاع الخاص فى مختلف ا لمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من

---

(١) جعفر عبد السلام: المصدر السابق ص١٥.

(٢) عطية حسين الافندى: نحو عقد اجتماعى جديدين بين الحكومة و المجتمع المدنى والقطاع الخاص اهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

جهة ثالثة. ولكل جهة من هذه الجهات الثلاث وظائف رئيسة تسهم في تنمية المجتمع وتسهم في اداء الجهات الاخرى لوظائفها. وهذا يعني أن الوظائف متساندة متفاعله يدعم بعضها بعضا. فالتنمية الاقتصادية مهمة أساسية للقطاع الخاص في ظل الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الدولية والسباق العلمي والتكنولوجي العالمي غير المسبوق. أما الحكومة فمهمتها تحقيق الحريات وضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجميع، ومهمتها رفع كفاءة الجهاز الاداري والرقابي للدولة وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ومواجهة الانحرافات والفساد، وتشجيع مناخ الاستثمار وتوفير البنية ا لسفلية المطلوبة له، وتوفير كل مقومات التنمية البشرية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، ودعم الفئات محدودة الدخل، ومواجهة ما يقابل المجتمع من ازمات ومشكلات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. واخيرًا فإن مؤسسات المجتمع المدني هي المسئولة عن تحقيق المشاركة الايجابية للجماهير في تنمية المجتمع واتخاذ القرارات وحماية المصالح المختلفة، وممارسة مختلف الانشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشير (عطية الافندي) إلى أن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP يعرف (أسلوب الحكم الموسع Governance بأنه ممارسة السياسة والاقتصاد والسلطة الادارية لادارة شئون الدولة، من خلال الآليات والعمليات والعلاقات والمؤسسات المعقدة التي من خلالها يحقق المواطنون ـ أو الجماعات أو التنظيمات ـ مصالحهم، ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم). أما واهداف الحكم الموسع فتتمثل في (تحقيق العدالة والانصاف، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، وكفاءة تقديم الخدمات). هذا العقد الجديد الذي يحقق الشراكة الايجابية بين الحكومة والشعب ومؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات غير الحكومية يسهم في تربية المواطنين على الديمقراطية و ينمي عندهم ثقافة المساءلة والحوار وقبول الآخر وتحقيق الشفافية والصالح العام والرضا العام. كذلك فإن هذا العقد يحول دون الاستبداد والتسلط والظلم الاجتماعي. كل هذا يشير إلى مفهوم جديد للعقد الاجتماعي يتناغم مع متغيرات العصر ولغته، ويكرس ثلاثية التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذه الثلاثية هي ما يحرص عليه النظام في مصر والذي تقاس كفاءته بمقدار تحقيق هذه الثلاثية المتفاعلة والمتساندة.

وتجـدر الاشـارة هـنا إلى أن اسلوب الحكـم الموسع أو الذى يزيد مـن حـجـم وكـفـاءة مشـاركة كل قـوى المجتمع بشـكل متوازن، هو أحـد المعايير المهمة للتنمية السياسية فالتنمية السياسية Political Development تفترض عدة متغيرات، فى مقدمتها ترشيد السلطة، وتباين الوظائف السياسية، وتحقيق المشاركة وتوسيع دائرتها لضمان تمثيل كل فئات المجتمع فى تشكيل القرار السياسى تحقيقًا للصالح العام، وتحقيقًا للتوازن المجتمعى. والتنمية السياسية تفترض سلامة وكفاءة التنشئة السياسية، والتعددية السياسية، أو تعدد التنظيمات السياسية سواء كانت احزابًا أو جماعات للضغط أو لمصلحة، أو مؤسسات المجتمع المدنى ــ جمعيات أهلية أو غير حكومية، واتحادات، ونقابات... كل هذا من أجل توسيع دائرة ومجال المشاركة فى صنع وتشكيل القرارات فى المجتمع.

<u>التنمية والتشوهات الاجتماعية بين التجربة المصرية والتجارب العالمية:</u>

اكـدت خطب وسياسات الرئيس مبارك منذ الثمانينات على ضرورة التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية أساسًا وهى توفير الحاجات الاساسية للمواطنين والارتقاء بها لتصل إلى مصافات الدول المتقدمة فى مجالات الاسكان والعمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين والاهتمام برعاية الشباب والطفولة والمرأة والمسنين، هذه التنمية البشرية تفترض اطلاق برامج فعالة للتنمية الاقتصادية لأن عائد هذه التنمية هى الكفيل بتحقيق هذه المستويات المعيشية المنشودة للجماهير. ولهذا كان من المنطقى أن يبدأ عصر مبارك بمؤتمر قومى للتنمية الاقتصادية وقد كانت مصر فى هذا رائدة قبل أن يلتفت إلى هذا المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة و البنك الدولى والاتحاد الاوروبى والمؤسسات الرأسمالية الغربية التى اكدت فى التسعينات اهمية التنمية البشرية فقد أكدت هذه المؤسسات على تحسين نوعية حياة البشر من خلال الحصول على المسكن الملائم وغذاء كاف تتوافر فيه العناصر الصحية المطلوبة، إلى جانب الاستمتاع بالمرافق الصحية والطاقة الكهربائية والرعاية الاجتماعية والثقافية والمشاركة فى شئون المجتمع من خلال الانضمام إلى بعض مؤسسات المجتمع المدنى كالاحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات. كل هذا يعنى تحسين مركز المرأة وتحقيق مستويات أفضل للاطفال وانخفاض نسبة الامية والبطالة والفقر والجوع. وهذا يعنى فى عرف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى،

والبنك الدولى، واجهـزة الأمم المتحدة إرتبـاط التنمية البشرية والاجتماعيـة باتساع نطاق الحريات واتساع نطاق المشاركـة فى اتخاذ القرار على مستوى كل مؤسـسات المجتمع المدنى والدولة، واتسـاع نطاق الديمقـراطية، وسـيـادة الشـفـافـية والنقـاء، والبـعد عن الانحـراف ومحـاربة كل اشكـال الفساد الادارى اعـتباراً من الرشوة والمحسـوبية وكل أشكـال متـابعة المصالح الخاصة على حساب الصالح العام. وتركـز بعض التقارير الدولية مثل أحدث تقارير التنميـة البشـرية لعـام ٨ ١٩٩ التى يصـدرها البـرنامج الانمائى للأمم المتـحـدة منذ بداية التسـعينيات، هذه التقـارير تركز على أهميـة مقاومة الآثار السلبـية للعولمة الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية، وأهميـة حل إشكـالية اندماج الشركات العملاقة والعابرة للقارات والشركات المحلية الأمر الذى يعنى مزيداً من تركيز الثروة والتكنولوجيا المتقدمة والمعلومات فى ايدى تجمعـات اقتصادية قليلة على مسـتوى العالم وعلى المستويات الاقليـمية، وتزايد الفـقر والبطالة والحـرمان من اشكـال الرعـاية الاقتـصادية والاجـتمـاعيـة والثقـافيـة لدى قطاعات أوسع من جماهير المجتمعات.

وكمـا يشيـر التقـرير سالف الذكـر فإن هناك مـجمـوعة ما يطلق عليـه (المراغى) [1] "التشوهات الاجتماعية" تتزايد حدتها واشكـالها بسبب تنامى حرية السوق والتكنولوجيا المتقـدمة وحـجم وكيف المعلومـات وشبكات الاتصـال وغيـرها من مرتكزات العـولمة. ومن أمثلة هذه التشوهات كما يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٩٩ما يلى:

أ ـ هناك ثلاثة مليـارديرات فى العالم يملـكون من الاصول الماليـة والعينيـة تزيد عن "الناتج القومى لكل الدول الأقل دخلا فى العالم، أى أن دخولهم تزيد عـن دخول ستمائة مليون شخص. ويكفى القـول أن بل جيتس [2] صاحب نصف شركة الميكروسـوفت للكمبيوتر يستـحوذ على ٨٣ مليار دولار أى ما يعـادل ما يملكـه ١١٠ مليون أمريكى أى مـا يقرب من نصف عدد السكـان.

ب ـ أغنى (٢٠٠) مـائتى شخص فى العـالم زادت ثرواتهم خلال الأربع سنوات الاخيرة بمقدار ترليـون دولار.

---

(١) راجع مقال محمد المراغى بجريدة الأهرام ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩ ص ١٠.

(٢) عبد المنعم سعيد ـ العدل الاجتماعى ثانيًا ـ الأهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

جـ ــ خمس سكان العالم ٢٠٪ يحصلون على ٨٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله. أما الخمس الافقر ٢٠٪ من السكان لا يحصلون إلا على ١٪ فقط من اجمالى دخل العالم.

د ــ تشير الاحصاءات الدولية التى اجريت على الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠ أن ٢٠٪ من المجتمع الامريكى الاكثر فقرًا زاد فقره، وأن الـ ٢٠٪ الاعلى دخلا زاد غناه بمقدار ٩٪ (١).

هـ ــ اشار تقرير التنمية البشرية لسنة ٩٦ إلى أن هناك ٣٥٨ ملياردير فى العالم تبلغ الاصول المملوكه لهم بما يعادل للدخول السنوية لـ ٤٥٪ من سكان العالم.

وينبه التقرير السابق إلى أن نمو الدخل القومى للدول لا يدل باستمرار على علامات صحة خاصة من المنظور الاجتماعى والنفسى والإنسانى فنمو الرأسمالية الذى تطور إلى استعمار، والذى أدى بعد تزاوجه مع التحدى العلمى والتكنولوجى إلى ظاهرة العولمة، وأفرز العديد من انواع النمو التى يصفها تقرير التنمية البشرية بأنه نمو ردئ وحددها فى خمسة انواع، كثيرًا ما تنتشر فى الدول النامية وهى:

أ ــ النمو عديم الشفقة الذى يزيد الاغنياء غنى ويقل عددهم، ويزداد الفقراء فقرًا ويزيد عددهم.

ب ــ النمو الذى يأخذ بالتكنولوجيا الحديثة والذى لا يقدم فرصا للعمل أمام الشباب.هنا يزدهر الاقتصاد لكن تتفاقم البطالة.

جـ ــ النمو الاخرس الذى يتم من خلال قمع الحريات وتغييب المشاركة والديمقراطية وحرية الرأى.

د ــ النمو المقطوع الصلة بالجذور، فلا تحترم فيه القيم والمعتقدات والاخلاقيات التى يؤمن بها الشعب، ويصبح الهدف هو تضخم الاموال والمكسب المادى فحسب.

هـ ــ النمو الذى يقصد به الاستمتاع الحالى المقطوع الصلة بالمستقبل ويتجاهل حق الاجيال المقبلة.

ومصر فى مسيرتها التنموية خلال الانتقال من الاقتصاد الرأسمالى قبل الثورة إلى

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ــ مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ص ٥٠.

الاشتراكى بعد الثورة حتى سنة ١٩٧٠، ثم إلى الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى أولا، ثم التوجه الليبرالى الانتاجى بعد ذلك، ثم تأهيل الاقتصاد المصرى للتوافق مع الاقتصاد العالمى أو المعولم كحتمية كونية، حتى لا يتعرض للتهميش والانهيار كل هذا ادى إلى العديد من التشوهات والاشكاليات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية، ومن هذه التشوهات بدء تركيز الثروة فى يد قله نسبية وهذا أمر ضرورى، ومثل تراجع نصيب الاجراء من الدخل القومى، فقد كان نصيبهم تقريبًا النصف فى أول السبعينات انخفض الآن حوالى الثلث، وإذا كان متوسط الدخل قد ارتفع، فإنه لا يعبر عن متوسط نصيب الاكثرية الفقيرة من الدخل.

وقد برزت مشكلة فى مصر نتجت عن عوامل صحة وقوة، هذه المشكلة حددتها التقارير الدولية مثل تقرير البنك الدولى وهى ارتفاع متوسط الاعمار إلى ٦٦ سنة الآن بعد أن كان المتوسط ٥٧ سنة فى ١٩٨٢، وهذا يعنى حاجة المجتمع إلى رعاية هذه الفئة وتلبية احتياجاتها الاجتماعية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ولعل الأهم التفكير فى كيفية استثمار خبرتها وتجاربها فى صالح التنمية المصرية، وهناك إشكالية تزايد حدة وعدد الفقراء فى مصر، فتقرير التنمية البشرية لمصر الذى اصدره معهد التخطيط القومى ١٩٩٦ يقدر عدد الفقراء ـــ تحت خط الفقر بنسبة ٢٣٪ من السكان، وأن ٢٥٪ من السكان فقراء نسبيًا.

وهناك نوع آخر من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل فى الخلل في توزيع الدخل، فتقرير البنك الدولى ٩٨/ ١٩٩٩ يقدر أن الـ ١٠٪ الأعلى دخلا من سكان مصر يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومى، أما الـ ١٠٪ الأقل دخلا من السكان لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط من هذا الناتج، وهناك اشكالية يقابلها المجتمع المصرى تتمثل فى تزايد حجم البطالة، فحسب المؤشرات الإحصائية التى تصدر عن وزارة الاقتصاد المصرية ارتفعت نسبة البطالة نتيجة لعدة اسباب، منها تزايد النمو التكنولوجى فى الصناعات، ومنها عمليات الخصخصة التى تتبناها الدولة منذ بداية التسعينات، ومنها تزايد السكان السريع، ومنها تزايد متوسطات الاعمار وبالتالى تزايد عمل المسنين، فالذين يدخلون سوق العمل من الشباب فى مصر يصل العدد إلى ٦٢٠ ألف عام ٢٠٠٠، وتشير التقارير الدولية (تقرير البنك الدولى) إلى أن متوسط الاعمار فى مصر قد ارتفعت من ٥٧ سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦ حاليا، وقد ارتفع متوسط العمر فى مصر بمقدار (١٤،٤) سنة بين سنة ١٩٦٠، ١٩٩٠ أى

خلال ثلاثين سنة. وهذا يعنى أن المصرى يكسب فى المتوسط حوالى ستة أشهر كل عام. ويختلف متوسط العمر فى مصر من محافظة لأخرى لأسباب كثيرة. منها نسبة التلوث والمستوى الاقتصادى والوعى الصحى.. إلخ. فالمتوسط ينخفض فى بعض المحافظات ليصل إلى ٦٠ سنة فى محافظتى بنى سويف وسوهاج. ويرتفع فى محافظات أخرى مثل الوادى الجديد والبحر الأحمر ليصل إلى ٦٨سنة.

وارتفاع متوسط العمر إلى جانب تزايد السكان والعوامل الهيكلية الاخرى التى سبق الاشارة إلى بعضها هى السبب فى تزايد معدلات البطالة. ويقدر مجلس الوزراء المصرى حجمها فى مصر بـ (١,٤) مليون عاطل من بين الشباب الراغب فى العمل. ويقدر عدد المسنين بين ٥٥ سنة (السن الذى يسمح لصاحبه بالحصول على معاش مبكر) وبين ٦٦ سنة (وهى نهاية توقع العمر فى مصر) بحوالى (٣) مليون نسمة.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة وتزايد توقعات الأعمار تثير مشكلات عدة. منها ارتفاع معدلات الاعالة. ونسبة الاعالة فى مصر (١) إلى (٢) أى أن كل شخص يعول إثنين فى المتوسط. أما متوسط الاعالة فى الدول المتقدمة فيصل إلى ١:١.

ويترتب على المتغيرات السابقة من بطالة وتزايد توقعات الاعمار وتشجيع العاملين على الاستفادة من فرص المعاش المبكر. أن تظهر اشكالية عدم استثمار الطاقة البشرية الاستثمار الأمثل.فمتوسط العمر الانتاجى للإنسان حوالى ٤٠ سنة. هذا الرقم يهبط فى مصر بسبب التأخر فى دخول سوق العمل والخروج إلى المعاش المبكر إلى ٣٠ سنة. ولاشك أن لهذا انعكاسات اجتماعية واقتصادية.

ولاشك أن هذا القول ينطبق على القطاع الرسمى للعمل سواء فى الحكومة أو العمل بأجر لدى القطاع الخاص. أما أصحاب القطاع الخاص والعاملين فى القطاع الزراعى والمهن الأولية فلا يوجد سن للتقاعد. ويتحدد هذا بالقدرة وليس بالسن. وتتجه جماعات حماية ورعاية المسنين فى العالم إلى التأكيد على أن تحديد فرص العمل بالسن وليس بالقدرة إنما هو جريمة فى حق الفرد. وإن التقاعد الاجبارى يتناقض مع حقوق الإنسان. ولعل هذا ما أدى إلى الاتجاه إلى إلغاء سن التقاعد أو الامتداد به فى العديد من الدول أو لدى بعض الفئات داخل المجتمع فى دول أخرى. فقد حدث هذا فى كندا واليابان وقد ارتفع سن التقاعد فى مصر لدى الهيئات القضائية. وتقرر استمرار اساتذة الجامعات فى عملهم التعليمى والعلمى بعد سن التقاعد. كل هذا يعنى إدراك الدول لأهمية استثمار خبرة

كبار السن وتوظيفها فى خدمة تنمية وتحسين الحياة فى المجتمع. وأهمية توفير فرص العمل للإنسان القادر على العطاء دون النظر إلى سنه. تحقيقًا لاهداف إنسانية واقتصادية واجتماعية.،

وبالنظر إلى خبرة الدول المتقدمة وآراء المهتمين بالمسنين. نجد أن هناك عدة اتجاهات مطروحة لاستثمار طاقة كبار السن. منها استثمار طاقاتهم فى الاعمال الخيرية الاجتماعية الطوعية. ومنها استثمار مدخراتهم فى مشروعات اقتصادية كالصناعات الصغيرة لها عائدها الاقتصادى والاجتماعى والنفسى على المجتمع والمسن. وهناك دراسات عالمية اجتماعية ونفسية وصحية واقتصادية تركز على رعاية واستثمار المسنين. فقد حددت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ كعام المسنين. ووضعت هدفًا هو الارتفاع بمستوى العمر على مستوى العالم من ٦٦ سنة حاليًا إلى ٧٠ سنة سنة ٢٠٠٥. إلى ٧٥سنة سنة ٢٠١٥. وهذا مبنى على دراسة الارتفاع الفعلى فى نسبة المسنين فى بعض الدول. فطبقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية تضاعف عدد المسنين فى المجتمع الفرنسى من ٧٪ إلى ١٤٪ خلال ١٥٥ سنة. ولعل الاشكالية حاليا أنه تقل المدد لتحقيق التقدم الصحى. فالمتوقع أن تحتاج الصين لمضاعفة عدد المسنين بها بعد بداية القرن القادم إلى ٢٧ سنة فقط حسب التقديرات الدولية.

المبحث ~~الفصل~~ الثاني

العقد الاجتماعي الجديد

التجربة المصرية في عهد مبارك

١ ـ الاهتمام الأسرة.

٢ ـ تقسيم العمل التنموي بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجماهير.

٣ ـ رعاية الشباب ومواجهة مشكلة البطالة.

٤ ـ التعليم والحفاظ على الهوية ورفض الانغلاق والايديولوجي.

٥ ـ حقوق الفئات المختلفة والتكامل في الابعاد التنموية و فلسفة الاجتماعية المتكاملة.

٦ ـ السياسة السكانية في العقد الاجتماعي الجديد.

٧ ـ مكافحة الفقر والجوع والتحول إلى نظام السوق الحرة.

٨ ـ الديمقراطية وحرية الرأى والتعددية.

٩ ـ حقوق المرأة والاهتمام بالطفولة والأمومة.

١٠ ـ التكامل بين العلم والإيمان.

١١ ـ اهداف العقد المتكاملة.

١٢ ـ ملاحظات ختامية حول دور الدولة في تطبيق العقد.

ابعاد العقد والبعد الاجتماعيين فى التجربة المصرية:

وإذا ما تحدثنا عن العقد الاجتماعى الجديد الذى طرحه السيد الرئيس فى خطاباته المهمة قبل وبعد الاستفتاء على ولايته الرابعة، نجد أن أهم معالمه تستمد من فلسفة الحكم فى مصر والتى حددها الرئيس فى قوله: أن شرعية الحكم تنطلق من توفير الخدمات الاساسية للمواطنين، وتأكيده على أهمية العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع كركيزة لشرعية النظام. كذلك فإن فلسفة الحكم فى مصر تؤكد على والانحياز للفئات الأقل دخلا، ومحاربة الفساد والاستغلال والاحتكار، والتحول إلى دولة المؤسسات والبعد عن القرارات الفردية، وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وانتاج التكنولوجيا المتقدمة، والاهتمام بالأسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية، ودعم الحريات والديمقراطية والتعددية.

ونريد فيما يلى واعتمادًا على خطابات وتوجيهات رئيس الجمهورية وفلسفة الحكم فى مصر أن نحدد أهم معالم العقد الاجتماعى المطلوب تطبيقه فى مصر من منظور سوسيولوجى:

أولا: الاهتمام بالأسرة وهذا يتضمن الاهتمام بالطفولة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية للجماهير. وهذا يعنى تنمية الابداع والتربية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للأطفال و الشباب، وتنمية التفكير النقدى المنفتح على كل علوم وتقنية العصر. وهذا البعد يهتم بالمستوى الاقتصادى للأسرة خاصة منخفضة الدخل وتوفير كل مرتكزات الحياة الكريمة لها. والاهتمام بالاسرة فى العقد الاجتماعى الجديد يرتبط بالتنمية الشاملة للمجتمع، كما يرتبط بمختلف السياسات التى تستهدف اسعاد واستثمار مختلف مكونات وعناصر ومفردات الأسرة اعتبارًا من رعاية الطفولة و الامومة و الشباب إلى جانب تحسين التربية ورعاية المسنين وتنمية علاقة الأسرة بمختلف مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية.

ثانيًا: تقسيم العمل التنموى والتشريعى والتنفيذى والرقابى بين (راجع خطاب الرئيس وتوجيهاته للوزارة الجديدة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٩) الجماهير ومؤسسات المجتمع المدنى والسلطة الرسمية فى الدولة. فالاقتصاد مسئولية الافراد فالدولة تشجع الاستثمارات الخاصة وتقدم بها التيسيرات التشريعية والضرائبية والادارية وتكفل لها

التنمية الأساسية اللازمة لها. والدولة تقوم بالمشروعات الكبرى اللازمة والمهمة جماهيريًا والتى تعزف عنها المشروعات الخاصة. أو الواجب بقاءها فى يد الدولة ضمانًا لحقوق الفئات محدودة الدخل.

أما مؤسسات المجتمع المدنى فهى المسئولة عن زيادة مساحة المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجماهير. وهى المسئولة عن قيادة التنمية بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية. وهى المنوط بها تحقيق الرعاية الاجتماعية لكل فئات المجتمع. خاصة الفئات المهمة كالأطفال والمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين.. وهذه الهيئات الطوعية ـــ السياسية (كالاحزاب) والاجتماعية (كالنقابات والجمعيات الاهلية والاتحادات والنوادى.. إلخ) مسئولة عن حماية حقوق الإنسان. وممارسة الحريات. وممارسة النقد الاجتماعى البناء. هذه المؤسسات هى فى المحل الأول شريك للدولة فى التنمية. وهى المسئولة عن تحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحقوق الجماهير. وبقول آخر هى المسئولة عن تخفيف سلطة الدولة فى السيطرة على مقدرات الشعب. وهى المسئولة عن مشاركة الجماهير فى عمليات اتخاذ القرار من خلال وجود جماعات الضغط وجماعات المصالح المنظمة والتى تمارس عملها تحت مظلة المشروعية والقانون. والدولة لها دور مهم فى ظل نمو المشروعات الخاصة وسيادة نظام السوق. فالدولة هى الحارسة لقيم الدولة وتراثها. وهى الحافظة لمقومات المجتمع. وهى شريك للمؤسسات الاهلية فى ضمان الرعاية الاجتماعية لمحدودى الدخل. وهى المسئولة عن تيسير نمو القطاع الخاص وكفالة قدرته على التطور والتقدم لتزيد قدرته التنافسية والتصديرية فى عصر الأسواق المفتوحة والعولمة. والدولة مسئولة عن رقابة هذا القطاع الخاص حتى لا يتحول إلى الاحتكار والاستغلال والتسلط على صناعة القرار فى المجتمع. كل هذا يعنى أن العقد الاجتماعى فى مصر يعنى تحول الاقتصاد إلى اقتصاد حر قادر على مسايرة العولمة التى تعنى التقدم العلمى والتكنولوجى وانفتاح الاسواق وتكسر الحدود وتنامى ثورة المعلوماتية والتنافسية على مستوى الداخل والخارج. ولاشك أن هذا يعنى تنامى القطاع الخاص وتنامى دور الدولة معًا. فالدولة تهيئ كل السبل لاجتذاب الاستثمارات وتنمية قدرة القطاع الخاص على استيعاب وتطوير وتوطين واستنبات تكنولوجيا مناسبة متماشية مع التقدم العالمى ومناسبة للواقع الاجتماعى وصديقة لبيئته. من أجل زيادة الدخل القومى والطاقة المصرية على التصدير والمنافسة. واشباع الاحتياجات المحلية. لكن دور الدولة لا يقتصر على هذا الدور فحسب وإنما على الدولة أن تحل إشكالية تركيز الثروة وزيادة حجم البطالة والفقر.

فقد اشارت الدراسات المصرية[1] أنه مع نمو القطاع الخاص حدث تغيير في توزيع الثروات. حيث تراجع نصيب الأجراء فيه من نصف مجموع الدخل في أول السبعينات إلى ثلث الدخل تقريبًا الآن. حقيقة لقد ارتفع المتوسط العام للدخل، وارتفعت متوسطات الاعمار حيث يصل الآن ٦٦ عامًا. وقد نجحت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته حيث بلغت الآن ٣٧ مليار جنية بنسبة ٦٥٪ من جملة الاستثمارات في مصر ويسهم هذا القطاع في تشغيل ثلثي القوة العاملة في مصر (١٠ ملايين عامل). لكن على الرغم من كل هذا فإن تقرير التنمية البشرية لمصر الذي أصدره معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦ يشير إلى أن ٢٣٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٢٥٪ من السكان يعتبرون فقراء نسبيًا. كذلك يشير تقرير البنك الدولي لسنة ٩٨/ ٩٩ أن نسبة الامية في مصر بين الذكور تبلغ ٣٦٪. وبين الاناث تبلغ ٦١٪. وأن الـ ١٠٪ الأعلى دخلا يستحوزون على ٢٧٪ من الناتج القومي. وأن الـ ١٠٪ الأدنى لا يستحوزون إلا على ٤٪ فقط.

كذلك فإن القطاع الخاص على الرغم من كل تشجيع الدولة له لم يحقق بعد آمال مصر في زيادة الصادرات بالشكل المطلوب. لكنه استطاع تلبية حاجات الاستهلاك الداخل. ولعل الاشكالية أن اتساع السوق الداخلية تغرى العديد من المستثمرين على الاقتصار على هذا السوق في الانتاج لأنه يحقق الأرباح المطلوبة. فالواقع أن هذه نظرة ضيقة ذلك لأنه مع اتفاقية الجات وتكسر الحدود الجمركية وانفتاح الاسواق في ظل العولمة يجعل من المستحيل على هذه الصناعات الوطنية الاحتفاظ بالاسواق المحلية ذاتها ما لم تتسابق على التطوير التكنولوجي وتحقق الجودة الشاملة وتخفض من تكاليف الانتاج وتزيد طاقاتها على المنافسة مع الصناعات العريقة لأوروبا وأمريكا واليابان..إلخ.

فالدولة إذن في عصر الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق لابد أن تكون أكثر سيطرة من حيث ضمان زيادة الاستثمارات. وزيادة حجم العمالة لاستيعاب القوة المتنامية الراغبة في الدخول سوق العمل، والحيلولة دون الاحتكار والاستغلال ولجوء القطاع الخاص إلى أساليب غير مشروعة على حساب مصالح المجتمع العليا وحاجات الجماهير أو سيطرة القوة الاقتصادية على القرار السياسي. ولعل هذا هو ما أدى بالرئيس مبارك إلى التأكيد على

---

(1) راجع مقالتي [illegible] الأهرام ٩٩/٩/١٨ [illegible] ٩٩/٩/١٣ وتقرير التنمية البشرية الصادر على معهد التخطيط القومي [illegible] ١٩٩٦ [illegible] البنك الدولي لعام ٩٨/٩٩.

الدور الرقابى للدولة متمثلا فى دور البنك المركزى وسوق الاوراق المالية ومختلف الاجهزة الرقابية لمنع الفساد أو التهرب الضريبى أو الجمركى أو التأثير على مراكز اتخاذ القرار فى المجتمع بشكل يسىء إلى الجماهير أصحاب الاحتياجات المشروعة.

ويمكن القول أن اقبال الدولة على برامج الخصخصة جزء رئيسى من برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تبنته مصر منذ بداية الثمانينات. فقد اصاب القطاع العام اختلالات هيكلية أهمها[1]:

أ ــ تدهور القطاع العام من داخله ماديًا ومعنويًا. وقد تمثل هذا فى العجز عن تجديد وحداته وتشغيل طاقاته الانتاجية بالكامل. وعجزه عن الاحتفاظ بكوادره الادارية والفنية التى انصرفت إلى شركات الانفتاح والاستثمار. ففى سنة ١٩٨١ كانت هناك سبع عشرة شركة من اكبر شركات القطاع العام بلا مجالس إدارة. ومن أمثلتها شركات النصر لتعبئة الزجاجات. والخلاصات العطرية. والزيوت المستخلصة. والدلتا للغزل والنسيج... إلخ.

ب ــ تراكم المخزون السلعى من الانتاج تام الصنع أو من الخامات والمواد الأولية نتيجة لضعف التسويق. أو لرداءة المنتج. أو لشراء خامات الأولية بدون خطة مسبقة. أو لحالة الكساد التى كانت تمر بها البلاد خلال الثمانينات.

جـ ــ ارتفاع نفقة الانتاج غير المباشر الزيادة المصروفات الإدارية ووجود أكثر من جهة اشرافية تتحملها الشركات. وارتفاع نسبة الفاقد الاقتصادى للتسيب والاهمال والانحراف.

د ــ اختلال الهياكل التمويلية لكثير من ا لشركات نتيجة لعدة عوامل. منها الاعتماد على التمويل قصير الاجل فى تمويل التوسعات والتحديث. فى الوقت الذى تتأخر فيه معدلات التنفيذ مما يكلف الشركات تكاليف باهظة نتيجة التضخم. وتراكم الفوائد والوقوع فى دوامة التعثر. ومنها بطء بعض الشركات فى تحصيل المستحقات. ومنها توسع البعض فى البيع بالأجل مقابل بعض الضمانات الوهمية. ومنها صدور بعض القرارات الاقتصادية فى شأن الاعفاءات الجمركية والاستيراد اثرت سلبًا على بعض

---

(١) عطية صقر. فلسفة التشريعات الضريبية فى مصر ــ الإيمان للطباعة بدون ناشر ١٩٩٩ ــ ص ٩٨ وما بعدها.

الشركات، ومنها التغير في اسعار الصرف للعملات الوطنية والحرة. ومنها التغير المفاجئ في اسعار عناصر الانتاج المستخدمة محليًا وعالميًا.

هـ ـ افتقاد بعض الصناعات لوجود الصناعات المحلية المعززة لها واعتمادها كلية على الاستيراد في الحصول على مستلزمات الانتاج.

إدى هذا بالطبع إلى أمراض البيروقراطية التي تفشت في بعض الشركات مثل طول فترات وإجراءات وعدم صدور القرارات في التوقيت المناسب. والمركزية الشديدة في الإدارة. وعدم تحري معايير دقيقة في التعيين والترقية. والفساد الإداري.. إلخ.

وقد استهدفت الدولة بالخصخصة تفعيل دور هذه المؤسسات وتحقيق الإدارة العلمية لها بما يعود إيجابيا على الدخل القومي المصري. كل هذا من خلال تخفيف العبء على الدولة في إدارة وتشغيل الوحدات الاقتصادية، والتقليل من فاقد الموارد الاقتصادية ورفع كفاءة استخدامها، ومواجهة مشاكل نقص السيولة والعجز في الميزانية العامة، وافساح المجال أمام المنافسة الحرة بين المنتجين، والوصول بالمنتجات المصرية إلى المستوى العالمي لخوض معركة التنافسية العالمية محليًا وعالميًا. خاصة بعد المتغيرات العالمية والانفتاح الاقتصادي المعاصر واتفاقيات الجات وغيرها.

وفلسفة الخصخصة في مصر تفعيل المؤسسات الاقتصادية المصرية، وأن يكون لكل من القطاعين العام والخاص مجالات مناسبة لا ينازع أحدهما الآخر وأن يكون على الجانب الآخر منافسة وتداخل وتكامل مخطط في مجالات أخرى. وليس الهدف علي الاطلاق تصفية القطاع العام [1]. فهناك مجالات لا يمكن تركها للقطاع الخاص وهي التي تتصل بالأمور الحيوية العليا للمجتمع. وفي مقدمة هذه المجالات التحكيم في الموارد الاستراتيجية. وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية الاساسية . سياسات العمالة، والرقابة على الأسعار. وإشباع حاجات الشعب الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وإسكان وبنية أساسية وتوسعات اقتصادية يعزف عنها القطاع الخاص لضآلة العائد أو طول فترات الانتظار وهذا يعني عدم تخلي الدولة عن دورها الاساسي في حماية محدودي الدخل وتوفير الخدمات لهم. وهذا كما يشير الرئيس في خطابات متكررة عام ١٩٩٩ قبل وبعد الولاية الرابعة هو الذي يعطي الشرعية للحكم

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ وما بعدها

ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التى فصلت المجالات التى يجب أن يختص بها القطاع العام، وتلك التى يجب أن تترك للقطاع الخاص، وأخيرًا المجالات التى يمكن أن تكون مشتركة بين القطاعين الخاص والعام ونترك المنافسة حرة فيها مع ضمان التكامل وتحقيق اهداف عليا مشتركة[١].

والعقد الاجتماعى المصرى يحمى حقوق الجماهير وقد قام القطاع العام بدور مهم فى التنمية الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصرى، وفى التنمية الاجتماعية وفى مقدمتها توفير فرص عمل أمام خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة وأمام العمال، حيث تكفلت الدولة بتعيين الخرجيين كل عام. واستمر ذلك لسنوات طويلة أدى إلى تفاقم مشكلات البطالة المقنعة، وإلى خلل فى التركيبة الوظيفية داخل بعض الشركات بزيادة عمال موظفى الإدارة عن العمالة الفنية المنتجة، فضلاً عن تزايد عدد العمال غير المدربين أو المؤهلين[٢]. وهذا يعنى أن القطاع العام فى مصر كانت له مبرراته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافة خلال فترة معينة. ومع تنفيذ برامج الخصخصة راعت الدولة عدم الاخلال بالبعد الاجتماعى ويدعم حاجات الجماهير وعدم اخراج أى عامل على المعاش المبكر إلا برضائه وبتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوسيع قاعدة الملكية[٣] بطرح ما تقرر بيعه من شركات واسهم شركات قطاع الأعمال العام للبيع فى برنامج معلن للجميع، وتوفير كافة البيانات المالية والفنية والمالية التى تساعد المشترى على تقويم موقفه، وتشجيع المشترين ذوى الخبرة والسمعة الطيبة، وتشجيع الافراد والنقابات واتحادات العاملين فى الشركات المساهمة والمنشآت والشركات الخاصة على تملك الاسهم المطروحة للبيع[٤].

والتجربة المصرية تتوسع فى نظام تمليك العاملين لاسهم الشركات التى يعملون بها، وقد ظهر هذا النظام وطبق فى الولايات المتحدة خلال مرحلة السبعينات وتم تأسيس المركز القومى للعاملين المالكين فى (أوكلاند) بكالفورنيا سنة ١٩٨١مؤسسة أهلية تدعم

---

(١) ارجع فى هذا إلى محمود عبد الفضيل فى بحث له بعنوان: مشاكل احلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة فى اطار القانون المصرى، مذكور فى كتاب عطية صقر المشار إليه ص ١٠٦ ــ ١٠٨.

(٢) عطية صقر مصدر سابق ص ١١٦.

(٣) وزارة قطاع الأعمال ــ المكتب الفنى : دليل الاجراءات والارشادات العامة لبرنامج الخصخصة سنة ١٩٩٦ ص ١٣ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق.

هذا النظام وتطوره. كذلك طبق فى المملكة المتحدة وشرق أوروبا كالمجر وهى دولة رائدة فى نظام تملك العاملين للشركات العاملين بها فى إطار تطبيق الخصخصة. وقد تم انشاء مؤسسة لرعاية هذا النظام ودعمه فى نهاية ١٩٨٩[١]. وعلى مستوى دول العالم التى اخذت بهذا النظام يوجد ما بين ١٢ ـــ ١٣ ألف شركة متوسطة وكبيرة الحجم مملوكة كليًا أو جزئيًا للعاملين بها. وقد تحسنت انتاجية هذه الشركات فى ظل الخصخصة بنسب تتراوح بين ٢٠ ـــ ٣٠٪ عن السابق وفى البعض وصلت نسبة التحسن فى الانتاج والربح إلى أكثر من ٥٠٪[٢].

وقد اخذت مصر بهذا الاتجاه لصالح العاملين بالشركات ولتوسيع نطاق الملكية وتحسين المستوى الاجتماعى والاقتصادى للعاملين وللشركات. وقد ورد هذا فى القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد نص القانون أنه يحق لاتحاد العاملين شراء بعض اسهم الشركة لصالح العاملين بها. ويصبح الاتحاد مالكًا قانونيًا للأسهم كشخص اعتبارى مستقلاً عن ذمم العاملين. ويتألف اتحاد العاملين من العاملين بالشركة ويكون له مجلس إدارة وجمعية عمومية ونظام أساسى مكتوب.

ويتمثل البعد الاجتماعى والاقتصادى لهذا النظام فى مصر فى عدة أمور أهمها. زيادة الانتاج. وتوسيع قاعدة الملكية. وقد شجعت وزارة قطاع الاعمال العمال على تشكيل هذه الاتحادات. وقدمت لهم التسهيلات المتعددة. ومن هذه التسهيلات إنه يتم بيع الاسهم لاتحاد العاملين المساهمين بتخفيض قدره ٢٠٪ من قيمة التقييم لاسهم الشركة والمعروضة للبيع للجمهور والمؤسسات المالية. ومنها البيع بالتقسيط على سنوات تصل إلى العشرة بدون فوائد.

وإلى جانب البيع للعاملين من خلال اتحاد العاملين. فهناك نظام البيع لمستثمر رئيسى واحد.وهناك نظام التأجير وهناك نظام طرح الاسهم فى بورصة الأوراق المالية[٣].

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة قطاع الأعمال حتى ١٩٩٩/٨/١٩. يتضح أن هناك ٢٩

---

(١) محمود سالم: نظام تملك العاملين لاسهم الشركات العاملين بها على ضوء التجربة المصرية فى شركات قطاع الاعمال العام: وزارة قطاع الاعمال ١٩٩٥ ص ١ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) مختار خطاب: التجربة المصرية فى تحويل شركات القطاع الاعمال العام إلى شركات خاصة (تجربة الخصخصة) وزارة قطاع الاعمال ١٩٩٧

شركة تم بيعها بالكامل أو أغلبية أسهمها لاتحادات العاملين المساهمين قيمتها الاجمالية ٧٠٣ مليون جنية[1]. وبلغ عدد الشركات التى تم بيعها بالكامل أو أغلبية اسهمها فى بورصة الاوراق المالية تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١(٣٧) شركة وقيمة البيع ٤٩٧٠ مليون جنيها. أما عدد الشركات التى تم بيعها بالكامل لمستثمر رئيسى واحد واصبحت تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (١٦) شركة. قيمة بيعها (٣١٩٧) مليون جنيها. وعدد الشركات التى بيعت حصص صغيرة من اسهمها شرائح بالبورصة (٨) شركات. ثمن بيعها ١٤٨٨ مليون جنيها. وعدد الشركات التى بيع ٤٠٪ من اسهمها فقط (١٠) شركات. ثمن بيعها ٦٧٩ مليون جنيها. وعدد الأصول الإنتاجية التى تم التصرف فيها بالبيع أو الايجار لمستثمر رئيسى (٥). قيمة بيعها ٧٠.٤ مليون جنيها. أما عدد الشركات تحت التصفية (٢٧) شركة.

ومن هذا يتضح أن برنامج الخصخصة فى مصر إستهدف اهدافًا اقتصادية واجتماعية. الأول إصلاح خلل الاقتصاد المصرى. والثانى توسيع نطاق الملكية بين المواطنين عامة وبين العاملين فى الشركات التى يتم خصخصتها بشكل خاص[2].

ثالثًا: الدولة ملتزمة برعاية الشباب والمسنين ومحدودى الدخل وكما أكد الرئيس فإن مشروعية الحكم يرتكز على خدمة الجماهير وتحسين مستواهم ولهذا فقد سارت برامج الخصخصة فى مصر بشكل عقلى متوازن تضبطه بعض المعايير التى لا تحول السوق إلى الفساد والاحتكار وضياع حقوق محدودى الدخل. والعقد هنا بين اطراف ثلاثة. الدولة والجماهير ورجال الاعمال الذين يقدمون على شراء شركات القطاع العام أو العمال والجماهير التى تتملك اسهم الشركات. ومن بنود هذا العقد حرص الدولة كما اشار رئيس الجمهورية أمام شباب الجامعات فى سبتمبر ١٩٩٩ فى الإسكندرية على عدم خصخصة بعض المرافق مثل تلك التى ترتبط بخدمة الفئات الكادحة ومحدودى الدخل كالسكة الحديد ومصنع السكر ومجمع الألومنيوم أو الاستراتيجيةمن المنظور القومى مثل قناة السويس. والدولة ملتزمة فى عمليات الخصخصة وإتمام التحول إلى اقتصاديات السوق بضمان حرية المنافسة الكاملة والحيلولة دون الاحتكار فلا يمكن خصخصة أى مشروع يجعل من مالكه محتكرًا.

(١) وزارة قطاع الأعمال: انجازات برنامج الخصخصة منذ بداية البرنامج حتى ١٩٩٩/٨/١٩ص .

(٢) سوزان ابو رية: الخصخصة والبعد الاجتماعى ـــ الاهرام الاقتصادى العدد ١٤٢ ص ٦٨.

واتاحة الفرصة التنافسية كاملة أمام المتقدمين لتقديم أعلى سعر.كذلك فإن برامج الخصخصة تحاول تحقيق التوازن بين الخصخصة وإشكالية زيادة التفاوت فى الدخول لصالح القلة المالكة أو الغنية. وإشكالية تزايد حجم ومعدلات البطالة. ولهذا نجد أن من شروط هذا العقد الاجتماعى مواجهة معضلة العدالة فى ظل تنامى إقتصاديات السوق من خلال رفع معدلات إستيعاب الشباب المقبلين على سوق العمل. ومن يتم الاستغناء عنهم خلال برامج إعادة الهيكلة للشركات المراد بيعها للقطاع الخاص. ومن يتم الاستغناء عنهم داخل القطاع الخاص نتيجة للتقدم التكنولوجى المطلوب والذى يعظم الناتج ويحسنه ويقلل تكلفته وبالتالى يزيد قدرة المشروع هذه الفئات جنبًا إلى جنب مع الشباب الداخل في سوق العمل لأول مرة تهيئ الدولة لهم اجراءات لاستيعابهم واستثمار طاقاتهم على المنافسة فى السوق الداخلى والخارجى.

ولمواجهة أزمة البطالة فإن الدولة تتخذ عدة إجراءات استراتيجية على المستوى الاقتصادى والاجتماعى. منها تشجيع القطاع الخاص على استيعاب المزيد من الايدى العاملة من خلال الاعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية وفى بعض المناطق تقديم الاراضى التى يقام عليها المشروعات مجانًا. وهكذا يلعب التشريع دورًا مهمًا فى تقديم الفرص للقطاع الخاص لتحقيق النجاح واستيعاب المزيد من الشباب الراغب فى العمل بعد تأهيله وتدريبه. كذلك فإن الدولة تقدم الفرص كاملة للشباب للتدريب وإدارة وتملك ادوات انتاج وتبنى مشروعات صغيرة لها عائد اقتصادى جيد للفرد والاسرة والدولة. وذلك من خلال حضانات الاعمال التى يتبناها الصندوق الاجتماعى للتنمية وتشجيع القطاع الاهلى على إقامة مثل هذه الحضانات. وقد كشفت تجربة الصندوق عن عدة سلبيات فى مقدمتها عدم كفاية التمويل الذى لا يكفى لأكثر من ٢٠٪ من الراغبين والشباب فى دخول سوق العمل. وإلى جانب هذه الاشكالية هناك مشكلة البيروقراطية وتعقد اجراءات الحصول على فرص لإقامة مشروع لصعوبة توفير الضمانات التى تتطلبها الدولة. وهناك مشكلة سيكولوجية لدى الشباب تتمثل فى التخوف من الاقدام على القروض والانتفاع بخدمات الصندون خشية الفشل لافتقاد الخبرة بسوق العمل وبالادارة والتسويق. الأمر الذى قد يعرضهم لمشكلات قانونية لعدم القدرة على السداد.

وبشكل عام فإن استراتيجية تشجيع الدولة والقطاع الأهلى لتبنى الشباب للصناعات الصغيرة تدريبًا وتمويلا ومتابعة وتسويقًا .. إلخ هو الحل الرئيسى للمعضلة

الاجتماعية والاقتصادية التى يعانى منها مجتمعنا فى مصر كما كان الحل لحل المعضلة اليابانية والألمانية والكورية .. إلخ. وقد أشار الرئيس فى خطاباته قبيل الاستفتاء على الولاية الرابعة وبعدها إلى أن الدولة قادرة على توفير نصف مليون فرصة عمل سنويًا للشباب.

وبالرجوع إلى إحصاءات وزارة الاقتصاد نجد أن أخطر انواع البطالة هى بطالة المتعلمين. ووفقًا لدراسة اعدها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية نجد أن نسبة البطالة من المتعلمين قد تضاعفت خلال العشرين سنة بين ٧٦، ١٩٩٦. وتشير احصاءات وزارة الاقتصاد إلى أن نسبة البطالة فى مصر بين عامى ٧٦/ ٨٧ بلغت حوالى ٤,٢٪ وقد أرتفعت إلى ٨,٨٪ بعد عشر سنوات وتشير هذه الاحصاءات إلى أن نمو قوة العمل الراغبة فى دخول سوق العمل سوف ترتفع من نصف مليون إلى ٦٢٠ ألف بعد عامين فقط والمتتبع لمعدلات البطالة فى العالم يلحظ إنها مرتفعة فى كل الدول بما فيها الدول الغربية المتقدمة اقتصاديًا. فقد بلغت فى أمريكا ١٩٩٣ ما يقرب من ١١٪ وخلال السنوات العشر الأخيرة لم تتمكن أى دولة أوروبية عن تخفيضها إلى أقل من ١٠٪[1].

وإذا كان الشباب الراغب سنويًا فى العمل يزيد على نصف مليون سواء من خريجى المراحل المتوسطة أو العالية أو العمال والفلاحين، فإن الحل الجذرى هو رفع معدلات التنمية التى وصلت إلى ٥٪ ويرجى لها المزيد. وتشجيع نظام مشروعات الأعمال التى تتبناها الجمعيات الأهلية (مثل رابطة المرأة العربية) وزيادة حجم ميزانية الصندوق الاجتماعى للتنمية، وتيسير اجراءات التعامل مع الصندوق. واقبال الدولة على بناء مشروعات اقتصادية جديدة خاصة تلك التى يعزف عنها القطاع الخاص، إما لضعف العائد الاقتصادى مع اهميتها الاجتماعية الكبرى وإما لطول فترة الانتظار التى يتحملها المشروع حتى يدر عائدًا مجزيًا. ويمكن للدولة بعد أن تنجح فى هذه المشروعات تمليكها للقطاع الخاص فيما بعد. من خلال بيع أصولها فى البورصة، مع اعطاء الأولوية للشباب الراغب فى دخول سوق العمل بشروط ائتمانية ميسرة. ويجب تحقيق التوازن بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية من جهة وهى ضرورة للاسراع بالتنمية وتحقيق الجودة والقدرة على المنافسة الدولية. وبين الصناعات ذات الكثافة البشرية العالية لاستيعاب الشباب المتزايد الراغب فى دخول سوق العمل.

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: مصدر سابق ص ٥١.

رابعًا: يقوم العقد الاجتماعى الجديد فى السياسة المصرية على البعد عن الانغلاق الفكرى أو الايديولوجى. تلك النظم التى سقطت بسقوط تجربة الاتحاد السوفيتى بعد ١٩٨٩. فالتجربة المصرية تسير فيما يمكن أن نطلق عليه الطريق الثالث الذى يأخذ بأفضل ما فى التجربتين الليبرالية والاشتراكية من مزايا، مثل العدالة الاجتماعية، والحريات السياسية والاجتماعية. هذا النسق المفتوح يستمد قيمه من الواقع الدينى والثقافى لمجتمعنا بما يحفظ لنا هويتنا ويحصننا ضد الذوبان فى عصر العولمة. وهذا هو واجب الدولة فى المحل الأول وواجب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية الاهلية بعد ذلك. فالعولمة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المفروضة الآن فعلا لصالح الدول الأقوى وهى الدول الصناعية، لا تعنى التجانس الثقافى وإلغاء التعددية الثقافية وفرض الثقافة العربية أو الامريكية على دول العالم.

والعقد الاجتماعى فى مصر يركز على الحفاظ على الهوية الثقافية واستيعاب كل المتغيرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية العالمية. ولا تناقض بين الأمرين. وهذا يؤكد أن العقد الاجتماعى الجديد يركز على الأهمية الكبرى للدور الادارى للدولة. فهذا الدور يزداد أهمية وإن كانت وظائف الدولة قد تتغير بما يحقق الاهداف القومية فى ظلّ متغيرات عصرية جديدة. وسوف نتناول دور الدولة فى تحقيق التوازن فى فقرة قادمة. وما نؤكد عليه هنا هو أهمية إدارة الدولة فى إطلاق طاقات التنمية. والأمثلة أو الادلة على صحة هذا القول متعددة، ولعل أبرزها اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا. ويكفى هنا إبراز الدور الإرادى للدولة فى بلد صغير لا يملك موارد ولا يملك تاريخ وليس له شعب موحد له جذوره المشتركة، كما يفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية أو تمارس شكل من الديمقراطية يختلف عن النموذج الغربى. هذا المجتمع هو سنغافورة الذى يحتل (٦٥٠) كيلو مترًا مربعًا أى عشر مساحة سيناء المصرية يعيش عليها حوالى (٣,٥) مليون نسمة. فهذا المجتمع الذى يتألف من ٧٧٪ من أصل صينى، و١٤٪ من أصل ماليزى، و٧٪ من أصول هندية، والباقى من جنسيات وأصول اسيوية أخرى، وصل متوسط دخل الفرد فيه إلى ٣٨,٢٪ ألف دولار سنويًا، ووصل أجمالى الناتج المحلى فيه إلى (٢١٢) مليار دولار سنة ١٩٩٨، وعدد العاملين ١,٩٪ مليون فرد.. ويصل حجم التجارة فى هذه الدولة إلى (٥٠٠) مليار دولار أمريكى. تستورد سنغافورة بحوالى (٢١٠) مليار وتصدر بحوالى (٢٦٠) مليار دولار[1]. وهذه

(١) محمود داود، سنغافورة بدون موارد، أهرام ٢٦/١٢/١٩٩٩.

الدولة لا تقتصر على تصدير انتاجها المحلى. وذلك أنها تصدر بعض ما تستورده كما هو أو بعد أضافات بسيطة (مثل مياه الشرب التى تستوردها وتعبئها فى زجاجات وتعيد تصديرها). وتبلغ قيمة السلع المعاد تصديرها أكثر من (١٢٠) مليار دولار. هذا إلى جانب ما يسمى بتجارة الخدمات فهو يستقبل حوالى (٦) مليون سائح أى حوالى ضعف عدد سكانه سنويًا. إلى جانب خدمات الترانزيت. كل هذا بسبب ما يطلق عليه محمد منيس سفير مصر فى سنغافورة نظام حكم المستبد العادل أو شكل خاص من الديمقراطية أرساه (لى كوان يو) مؤسس سنغافورة بعد انفصالها عن اتحاد الملايو سنة ١٩٦٥. هنا تبرز أهمية إدارة الدولة بوصفها العامل الرئيسى فى تقدم سنغافورة بتجربتها الفريدة.

خامسًا: الدولة فى العقد الاجتماعى المصرى هى المسئول الأول عن وضع سياسات تطوير التعليم الذى هو المدخل المركزى لاعداد أجيال قادرة على التعامل مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات. قادرة على إدارة ورفع عمليات التنمية. قادرة على الإبداع والنقد والاستفادة من المنجزات العالمية. قادرة على تطوير وتوطين واستنبات تكنولوجيا متقدمة. قادرة على إدارة العملية التنافسية الضيقة فى مجالات الصناعة والتجارة والتسويق الداخلى والعالمى فى عصر العولمة والانفتاح الاقتصادى واتفاقية التجارة الحرة وتنامى المعلومات.

وكما يشير حسين كامل بهاء الدين بحق فإن التعليم فى الماضى كان ظاهرة حضارية ووسيلة تقدم وتطور. أما اليوم فإنه اصبح أمنا قوميًا وضرورة للبقاء[١] وقد أكدت التجارب أن البداية الحقيقية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى واللحاق بالعولمة وتزايد القدرة التنافسية فى المجال الاقتصادى. بل والحفاظ على الاستقلال الحقيقى هو نهضة التعليم. والصراع الحضارى اليوم ينطلق من سباق التعلم ويشير أرنولد تونبى إلى "إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة"[٢] ويؤكد "بول" كندى فى كتاب له بعنوان الاستعداد للقرن الواحد والعشرين أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات القرن القادم. فاليابان ركزت على التعليم وخصصت له ثلثى استثماراتها بعد ضربها بالقنابل الذرية فى الحرب العالمية الثانية. وبهذا تحولت خلال (٤٠) سنة إلى

---

(١) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ١٩٩٩ص٦.
(٢) المصدر السابق ص ١٤.

عملاق اقتصادى. واستطاعت سنغافورة الوصول بمتوسط الدخل القومى إلى أكثر من (٢٠ ألف دولار) بفضل تطوير التعليم. نفس الأمر حدث فى كوريا الجنوبية وتايوان. وفى الولايات المتحدة الأمريكية بعد اطلاق السوفيت لأول قمر صناعى سنة ١٩٥٧ لجأ المسئولون إلى التعليم وتطوير مناهج الرياضيات والعلوم. وبعد عام (٨٣) عندما ادرك ريجان سيطرة الين اليابانى على الاسواق لجأ إلى تطوير التعليم خاصة فى العلوم والرياضيات. وتابع (بوش) ما صدر من دراسات حول التعليم واهمية تطويره فى شكل دراسة (أمة فى خطر). حيث اطلق (بوش) برنامج تحت شعار (أمة تتعلم). وكان أهم جزء فى برنامج كلينتون الانتخابى هو قيادة حملة مقدسة لتطوير التعليم. وهذا نفس ما فعله رئيس الوزراء الانجليزى تونى بلير فى برنامجه الانتخابى[1] وقد حدد بهاء الدين أهم ابعاد أزمة التعليم فى مصر فى إنها يجب أن تواجه عدة تحديات. وهى العالمية أو العولمة. ثورة العلم والتكنولوجيا وسيادة الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الاقتصاد الحر وإتفاقية الجات. يلى ذلك ثورة التكنولوجيا بأبعادها المختلفة. وهناك تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية. وهناك تحدى تزايد النفوذ الدولى على القرار الوطنى نتيجة انتشار المؤسسات الدولية التى تحتاجها الدول النامية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والاتفاقات الدولية كالجات ومؤتمرات حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات. كل هذا بلاشك يؤثر على السيادة الوطنية بالمفهوم التقليدى. كما أن له انعكاساته على الجوانب الاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع[2].

وإلى جانب هذه التحديات الدولية. هناك عدة تحديات محلية فهناك تحدى الأمية. وتحدى السلبية. ويذكر بهاء الدين تحديات العنف والتطرف والارهاب. وتحدى تلوث البيئة. وتحدى الانفجار السكانى[3] وقد حدد بهاء الدين المجالات الحاكمة للتقدم بالمجالات الالكترونية الدقيقة. والحيوية. والمواد الجديدة. وصناعة الفضاء والطيران. والإنسان الآلى . والكمبيوتر والصناعات المرتبطة به. والوسائط المتعددة. والاتصالات[4]. ونضيف إلى هذا الهندسة الوراثية بمجالاتها المتعددة فى الزراعة والحيوان والبشر ... إلخ.

---

(١) المصدر السابق ص ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢ ــ ٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ٥٤ ــ ٦٠.

(٤) المصدر السابق ص ٧٢.

ولاشك أن التعليم هو المدخل الاساسى لمواجهة التحديات العالمية والمحلية المذكورة. وهو أيضًا المدخل إلى السيطرة على هذه المجالات والعلوم والتطبيقات الحاكمة للتقدم. وهذه المجالات هى التى تحقق أكبر قيمة مضافة. وهى المسئولة عن تحقيق الندية فى معركة التنافسية فى عصر العولمة. وهذا يتطلب نظرة نقدية لكل مكونات العملية التعليمية عندنا من مبان ومناهج وانشطة وإدارة واعداد المعلمين واساليب التقويم والامتحانات ... إلخ.

ويجب الإشارة إلى قضية بالغة الأهمية وهى الاحتفاظ بالجذور الثقافية للأمة وحماية الهوية الحضارية لها. مع الاخذ بهذه العوامل الحاكمة لصنع التقدم علميًا وتكنولوجيا. والدخول فى معترك التنافسية العالمية. وهذا أمر ممكن ومهم وقد سبقتنا إليه عدة دول كاليابان والصين وفرنسا وكندا.. إلخ. ولا تناقض بين الإستفارة من المعطيات العلمية والتكنولوجية المعاصرة. وبين الحفاظ على ثوابت الأمة وهويتها الثقافية. هذه المعادلة هى مسئولية التعليم والتربية والاعلام أولاً وثانيًا وأخيرًا.

سادسًا: العقد الاجتماعى الجديد فى مصر يركز على التكامل بين الابعاد التنموية فى مجال الثقافة والمجتمع والسياسة إلى جانب البعد الاقتصادى خاصة بعد انتهاء حقيقة الاصلاح الاقتصادى خلال الثمانينيات والتسعينيات بنجاح. هذا النجاح هو الذى يؤهل مصر للنهضة الاجتماعية والثقافية بقوة.

فالتقدم الاقتصادى فى أوروبا هو الذى اتاح لها التقدم السياسى والاجتماعى. حقبة فى تجارب الدول النامية تقود الحركات السياسية كالثورات الوطنية حركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدث فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢. لكن يفترض فى هذه الثورات السياسية أن تركز على استكمال البنية الاساسية للمجتمع وتشجيع التنمية الاقتصادية لأنها السبيل إلى تحقيق طموحاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية بعد ذلك.

العقدالاجتماعى فى مصر يهتم بتحسين وتنويع فرص الحياة أمام الناس وتعدد الخيارات أمامهم. ولم يعد مفهوم العدالة الاجتماعية يقتصر على القضاء على الفقر وتحرير الناس من الجوع وتحقيق تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة. ذلك لأن هناك حق الناس فى التعليم والصحة والرفاهية. وحقهم فى الحصول على المعلومات والمعرفة

وانتاجها، وحقهم فى المشاركة فى تقرير السياسات واتخاذ القرارات بكل اشكال المشاركة ومستوياتها.

لقد اشار السيد الرئيس فى خطاباته قبيل وبعد بدء الولاية الرابعة إلى ضرورة صياغة فلسفة اجتماعية متكاملة تحكم خطانا فى القرن القادم وتضيء لنا الطريق إلى الجيل الثانى من الاصلاح. فبعد نجاح الممارسة الفعلية فى الاصلاح الاقتصادى، نجد أن العمل الوطنى مستقبلا فى حاجة إلى تقنين المرتكزات التى استندت إليها الممارسة والعمل الاقتصادى والاجتماعى خلال الثمانينات والتسعينات.

هذه الفلسفة تحتاج إلى تضافر جهود الحكومة والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى وكل المثقفين وأصحاب الرأى حتى تظهر هذه الفلسفة بشكل متوازن يعكس قدرتنا على مسايرة العصر اقتصاديًا وتكنولوجيًا وعلميًا وإعلاميًا واجتماعيًا وثقافيًا. وكسب معركة الانفتاح والتنافسية والعولمة، مع الحفاظ على هويتنا الثقافية والتاريخية. ولاشك أن هذه الفلسفة ينبغى أن تدور حول علاقة الدولة بالمواطن والمجتمع المدنى، وعلاقتها بالمرأة وأساليب تنميتها التى قطع المجتمع المصرى فيها شوطًا كبيرًا، وحقوق المسنين والاطفال وقد ركز الرئيس بشكل يلفت النظر على الأسرة المصرية بوصفها الاساس الذى يقوم عليه المجتمع والمؤسسة التربوية الأولى لابنائه. والركيزه الأساسية للتنمية واحتوائها على كل عناصر المجتمع، الرجل والمرأة والاطفال والشباب والمسنين، وعلى أساس إنها الركيزة الأساسية للتنمية والحضن لكل العاملين والمنتجين والمستهلكين والكوادر والقيادات فى مصر الحاضر والمستقبل. وقد ركز الرئيس على أهمية قيام كل فرد ببذل أقصى جهد له فى خدمة الوطن، وفى المقابل يضمن كافة حقوقه المادية والمعنوية وفى مقدمتها العائد المادى وحرية ابداء الرأى والمشاركة المفتوحة في مناقشة قضايا المجتمع واتخاذ القرارات من خلال القنوات القانونية فى المجتمع. كل هذا فى اطار أخذ الظروف والمتغيرات الدولية المعاصرة (بعد العولمة) فى الاعتبار. فإذا كانت العولمة مصطلح لم يتم تحديده بدقة حتى الآن، فإن الواقع يؤكد أن هناك منظومات من المعلومات والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية يتم فرضها على العالم، وأن هناك اتفاقات دولية ومؤتمرات عالمية يتم فرض مقرراتها على جميع الدول، الأمر الذى يمثل تحد كبير أمام الدول النامية فى ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والعلم فى المتنامية. وعلى الدول النامية أن تستوعب هذه الثورات وتستفيد منها وتشارك إيجابيًا فى صنع هذه العولمة الاقتصادية والتكنولوجية

والاتصالية والعلميــة. ولعل البديل لهذا هو أن يتم تهميشنا وخـروجنا خارج دائرة العالمية تمامًا مثلما فعل مع الهنود الحمر والقبائل البدائية التى اتروت خارج اطار التاريخ.

سابعاً: والعقـد الاجتمـاعى الجديد يجب أن يركـز على حقوق بعض الـفئات المهـمـة وفى مـقدمـتهـا المسنين التى يتـضاعف عـددها فى مـجتمـعنـا المصرى مع تقـدم الطب الوقائى والعلاجى والارشـادى. فتقرير منظمـة الصحة العالمية يـقدر عـدد المسنين فى العالم فوق الستين بـــ ٨٥٠ مليون نسـمة. يصل عـددهم إلى مليار سنة ٢٠٢٠ ويلاحظ أن نسـبة النمـو فى حجم المسنين أسـرع ٥٠٪ من نسـبة النمـو فى السكان بشكل عام. وحددت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ بأنه عام المسنين. وتخطط الاجـهزة الدولية إلى رفع مـتوسط العـمر فى العـالم من ٦٦ حاليًـا إلى ٧٠ سنة ٢٠٠٥ إلى ٧٥ سنة ٢٠١٥. ومتـوسط العمر فى مصـر هو نفس المتوسط العالمى ٦٦ سـنة. وتختلف النسب من محـافظة إلى أخرى فـفى بنى سويف وسـوهاج (٦٠) سنة. وفى الوادي الجديد والبـحر الاحمـر بسبب البعـد عن التلوث (٦٨سنة). وقد حدث تقـدم فى متوسط الاعـمار فى مــصر من ٥٧ سنـة ٨٢ إلى ٦٦ سنة الآن حـسـب تقـديـرات البنك الدولى. وقـــد زاد متوسط العمر ١٤،٤ سنة من سنة ٦٠ ــ ١٩٩٠. ويقـدر عدد المسنين فى مصر بحوالى ٣ مليون نسمة. اغلبـهم من ذوى الخبرات الطويلة والعالية لا يستفيد منهم المجتمع. وهم ما يزالون قادرون على العطاء. هذه الفئة تتحـول إلى عبئ على المجتمع بسبب ما يتقـاضونه من معاشـات وتأمينات اجتمـاعية وصحـية. وهذه الفئة يتـسارع تدهورها صحيًـا بسبب توقفها عن العـمل وشعورها بأنها عالة عـلى المجتمع. أو على الاقل إنه قـد انتهى دورها البـناء فى خدمـة المجـتمع. وترتفع نسـبـة الأعالة فى مـصـر مقـارنة بالمعدل العالمى. ففى مصر كل عامل يعول شخصين أخرى. وهى على المستوى العالمي كل عامل يعول شخصًا واحدًا ١:١.

وكـمـا يشـير مـحمـود المراغى[1] بحق فـإن هذه الظاهرة تشـير إلى قـضيـة الخطوط المتقاطعة بين التحسين فى الأعمار ومـشاكل سوق العمل. وهناك اتجاه فى الكثير من دول العـالم إلى إلغـاء سن التـقـاعـد أو تأخـيـره كـمـا حـدث فى اليـابان وكـندا. وهناك بعض الشعـارات ترفعـها بعض الجمـاعات فى الدول المتـقـدمـة اقتصـاديًا مؤداها أن تحـديد فرص

(١) محمود المراغى: مصدر سابق.

العمل بالسن وليس بالقدرة تعد جريمة فى حق الفرد، وأن التقاعد يجب أن يكون اختياريًا هذا إلى جانب المطالبة ببرامج رعاية مكثفة للمسنين.

ويتفاوت سن التقاعد من منطقة وقطاع فى مصر إلى منطقة وقطاعة آخر. فلا يوجد سن للتقاعد فى القطاع الريفى الزراعى، ولا فى القطاع الخاص ويقتصر التقاعد على العمل الرسمى فى الدولة وقطاع الاعمال. ويقترح البعض مثل المراغى استثمار كبار السن فى العمل الاجتماعى للاستفادة بخبراتهم مقابل أجر مادى، وتمكين كبار السن استثمار مدخراتهم فى مشروعات استثمارية صغيرة تدعمها الدولة مؤسسات المجتمع المدنى.

ثامنًا: والعقد الاجتماعى الذى قصد إليه الرئيس مبارك فى خطاباته قبل وبعد فترة الرئاسة الرابعة سنة ١٩٩٩ يركز على عدة ابعاد اجتماعية ابرزها فى تكليفة للوزارة الجديدة برئاسة الدكتور عبيد فى اجتماعة بالوزارة ١١ اكتوبر ١٩٩٩. وفى مقدمة هذه الأبعاد الاجتماعية تأهيل صفوف متتالية من الشباب لتحمل المسئولية، ويحقق العدالة الاجتماعية كركيزة لشرعية النظام، والتحول إلى دولة مؤسسات والبعد عن القرارات الفردية، والاهتمام بالاسرة المصرية وتنظيم الزيادة السكانية. وقد طبقت مصر سياسة سكانية، فقد تم انشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى منتصف السيتنات، ثم تم تطويره إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان. وفى سنة ١٩٨٥ تم انشاء المجلس القومى للسكان. وفى ١٩٨٦ صدرت وثيقة السياسة القومية للسكان، كذلك صدرت وثيقة تابعه بعنوان (الاهداف الكمية للسياسة السكانية، وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة السكانية. وصدرت بعد هذا عدة وثائق لاحقه. مثل مسودة السياسة القومية للسكان فى نوفمبر ١٩٨٩، والاستراتيجيات السكانية (١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧) فى سبتمبر ١٩٩١، ومشروع السياسات القومية للسكان لجمهورية مصر العربية فى فبراير ١٩٩٥ بعد صدور برنامج العمل للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤ وقد صدرت هذه الوثائق الابعاد الثلاثية للمشكلة السكانية فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، وعدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان، وانخفاض الخصائص السكانية، وقد ابرزت علاقة هذه الابعاد الثلاثة للمشكلة ببقية مكونات النظام الاجتماعى والاقتصادى من جهة،

وبتعويق التنمية وعدم بروز ثمارها فى حياة الناس بشكل واضح. وقد صدرت اهداف ثلاثة هى خفض مُعدل النمو السكانى، وتحقيق التوزيع السكانى الأ[illegible]ل جغرافيًا، والارتقاء بالخصائص السكانية. ولهذا عالجت الاستراتيجية قضايا الخصوبة والوقيات وبرامج التعليم ومكانتة المرأة وعمالة الأطفال والاعلام والهجرة الداخلية والخارجية. كذلك تناولت الاستراتيجية اساليب الارتقاء بالخصائص السكانية من خلال تحسين الريف ونشر التعليم ورفع مكانة المرأة ورفع مستوى الدخل والصحة الانتاجية..

وقد وصلت نسبة ممارسة تنظيم الأسرة سنة ١٩٩٧ إلى ٥٥٪. وانخفض معدل المواليد الخام إلى ٢٧٪. ومعدل الخصوبة الكلى إلى ٣,٥ للمرأة فى سن الانجاب. ووصلت نسبة الزيادة الطبيعية إلى ٢٪ سنويًا .

والجدول الآتى يوضح عدد العشوائيات فى بعض المحافظات واعداد الساكنين فيها:

المحافظة	عدد العشوائيات	تعداد سكانها
القاهرة .	٦٨	١,٩٥٧,٤٤٥
الإسكندرية	٦٩	١,٢٨٥,٦٢٦
الجيزة	٣٨	١,٢٤٥,٩٨٠
المنيا	١٣	٥٣٨,٩٦٤
الغربية	٥٩	٦٩٦,٦٩٨،
قنا	٦٧	٥٢٠,٥٨٢
الفيوم	٢٨	٤٤٦,٩٧٢
كفر الشيخ	٥٨	٥٠٩,٧٧٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ١٩٩٦[١].

(١) المصدر السابق ص ٢٥.

ومن المسلم به أن تلك البؤر المحرومة والعشوائيات المتناثرة هى من أفقر الجهات وأسوئها بيئة وأقلها تعليمًا وأكثرها أمية. وليس من المستغرب أن نجد أن معدل النمو السكانى ٢,١٤٪ على مستوى الجمهورية بينما النمو السكانى يصل إلى:

فى البساتين الغربية بالقاهرة	٤٪
فى منية السيرج بالقاهرة	٧,٧٪
فى بوالينو (محرم بك) بالإسكندرية	١٢,٤٪

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تعداد ١٩٩٦.

وقد وصلت نسبة الأمية بين الذكور إلى ٢٩٪[1] ومن الاناث إلى ٤٥٪ حسب تعداد سنة ١٩٩٦. ووصل عدد الحاصلين على شهادة أقل من المتوسط ٢٦٪، وشهادة متوسطة ٢٧٪، وجامعية ٥,٧٪ حسب احصاءات ١٩٩٧[2]. وقد انخفضت نسبة الاعالة الاقتصادية إلى ٢٣٤٪ حسب نفس الاحصاء. وارتفعت مساهمة الاناث فى قوة العمل إلى ١٣,٩٪. وانخفضت عمالة الاطفال أقل من ١٥ سنة إلى ٣,٥٪.

وقد ابرزت دراسات مشروع استراتيجيات السكان والتنمية بوزارة الصحة والسكان بعدًا رابعًا للمشكلة السكانية فى مصر وهو التفاوت الضخم فى كل ملامح ومؤشرات التنمية بين أقاليم مصر (شمال وجنوب الوادى) وبين الريف والحضر وبين الحضر والمناطق العشوائية فى المدن. هذه العشوائيات تفتقد إلى أغلب الخدمات. وتتفق فى هذا مع العديد من القرى والنجوع والمناطق النائية. وفيما يلى عرض للتفاوتات أو التشوهات التى كشف عنها التعداد السكانى سنة ١٩٩٦والمسح السكانى الصحى سنة ١٩٩٥[3].

---

(١) وزارة الصحة والسكان: قطاع السكان وتنظيم الأسرة: مشروع استراتيجيات السكان: مراجعة وتقييم ورؤية مستقبلية للسياسة القومية للسكان فى مصر.

(٢) المصدر السابق ص ١٩.

(٣) المصدر السابق ص ٢٤.

المؤشــر	محافظات	وجه بحرى		وجه قبلى		الجمهورية		إجمالى
	حضرية	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	الجمهورية
نسبة السكان أقل من ٥ سنوات (١)	٩.٠	١٠.١	١١.٥	١٠.٩	١٤.٤	٩.٩	١٢.٨	١١.٦
معدل الإنجاب الكلى (٢)	٢.٨	٢.٧	٣.٥	٣.٨	٥.٢	٣.٠	٤.٢	٣.٦
نسبة الممارسة (٢)	٥٨	٥٩	٥٤	٥٠	٢٤	٥٦	٤١	٤٨
معدل وفيات الرضع (٢)	٤٣	٣٩	٦٨	٧٦	١٠٥	٥١	٨٧	٧٣
نسبة الأمية بين الذكور ـ ١٠ سنوات فأكثر (١)	١٨	٢١	٣٢	٢٢	٤٢	٢٠	٣٦	٢٩
نسبة الأمية بين الإناث ـ ١٠ سنوات فأكثر (١)	٣١	٣٥	٥٧	٣٨	٧٢	٣٤	٦٣	٥٠
نسبة التقزم بين الأطفال ـ أقل من ٥ سنوات (٢)	١٨	٢٦	٢٩	٢٧	٤٠	٢٣	٣٤	٣٠

(١) محسوب من التعداد السكانى ١٩٩٦ (٢) المسح السكانى الصحى لعام ١٩٩٥

ورغم أن العديد من الأسباب قد تتشابك لتعطى هذه الصورة إلا أن البيانات برمتها تشير إلى صورة خطيرة وتفاوتات يجب تناولها باهتمام كبير ما يستدعى اعتبارها بعدًا رابعًا للمشكلة السكانية فى مصر قائمًا بذاته لا تكفيه الدراسات والبرامج السابق ذكرها ويستوجب إضافة هدف رابع لمعالجة المشكلة لتصبح أربعة أهداف:

١ ـ خفض معدل النمو السكانى[1].

٢ ـ تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان.

٣ ـ الارتقاء بالخصائص السكانية.

٤ ـ تقليل الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة.

هذا إلى جانب ابعاد أخرى مثل ازالة كل معوقات الاستثمار والتحرر من الروتين، وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى بمعدلات سريعة، والخفض فى العجز فى الميزان التجارى

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦.

وتنمية الصادرات. وتعبئة جهود المجتمع لاستخدام وانتاج التكنولوجيا المتقدمة، والبعد عن الوساطات والمحسوبيات والمصالح الشخصية وتحقيق النزاهة والشفافية.. إلخ.

<u>تاسعًا</u>: العقد الاجتماعي كما اتصوره في مصر يجب أن يركز على مكافحة الفقر والجوع.

والفقر في مصر ظاهرة استمرت على مدى تاريخ مصر المعروف. ففي نهاية العصر الفرعوني قدر عدد سكان مصر بحوالي عشرة آلاف نسمة. ونتيجة للفقر والجوع وسوء الاحوال الصحية انخفض العدد إلى حوالي المليونين ونصف نسمة عند الغزو الفرنسي لمصر في نهاية القرن الثامن عشر. وذكر مؤرخوا الحملة الفرنسية الكثير عن سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤشرات على هذا ارتفاع نسبة الفقراء والعميان والمرضى. ولم تسترد مصر عدد السكان الذى كان أيام الفراعنة إلا بعد مدة طويلة تقدر بنصف قرن . ويقدر المؤرخون أن عدد سكان مصر وصل إلى ٢٢ مليون نسمة بعد نصف قرن ثان من الاصلاحات التى تبناها محمد على وخلفاؤه[1].وقد استمر الفقر ظاهرة سائدة في مصر خاصة في الصعيد والارياف اكثر من الحضر. وتذكر الاحصاءات أن عدد الفقراء في مصر بعد الثورة كانت نسبتهم كبيرة جدًا، فقد وصل عدد عمال التراحيل بعد الثورة بقرنين أربعة ملايين نسمة. وحتى الربع الأخير من القرن العشرين كانت الأغلبية الساحقة من المصريين فقراء ونسبة الامية عالية تصل إلى ٧٠٪ وكان العمر المتوقع (٥٥) سنة[2]. وكان متوسط دخل الفرد أقل من ٣٠٠ دولار سنويًا.ومع كل هذا كان توزيع الدخل في مصر يشوبه العديد من الاختلالات الاجتماعية. ومع حدوث بعض التغيرات الايجابية. منها انطلاق العمالة المصرية للعمل بدول الخليج بعد نمو صناعة النفط. ومنها الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاديات السوق والخصخصة وتشجيع نمو القطاع الخاص. وتهيئة مناخ الاستثمار ومنها تحقيق السلام المصرى الإ سرائيلي الذى اتاح توجيه جزء كبير من ميزانية مصر نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع حدوث هذه التغيرات ارتفع متوسط الدخل الفردى في مصر قبيل نهاية القرن العشرين من ٣٠٠ دولار إلى ما يزيد على ١٤٠٠ دولار سنويًا الآن. وارتفعت معدلات

---

(١) عبد المنعم سعيد: العدل الاجتماعي ــ الاهرام أول نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق .

الاعمـار إلى ٦٧عامًـا وانخفضت الامـية إلى حـوالى ٤٠٪. ولاشك أن هذا يعد تقـدمًا كبيرًا. لكن على[1] الرغم من هذا فإن عدد الفقراء والمعدمين فى مصر يصل عددهم إلى١٣,٦٤ مليـون نسمـة بنسبـة ٢٣٪ من ا لسكان منهم ٤,٣ مليـون فى حالة فـقر مدقع بنسبة ٧,٤٪. وذلك حسب احصاءات تقرير التنميـة البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى سنة ١٩٩٦[2].واشكالية الفقر تعـانى منها كل الدول النامـية، وفئات كبيرة داخل الدول الغربية المتقدمة صناعيًا. وتقدر احصاءات البنك الدولى أن هناك ٤٥ دولـة منخـفـضـة الدخل (أقل مـن ٦٩٥ دولار للفـرد سنـويًا). و٦٣ دولة متوسطة الدخل (بين ٦٩٦ ــــ ٨٦٢٥ دولار للفـرد سنويًا). و٢٤ دولة مـرتفعـة الدخل (٨٦٢٦ دولار لفرد سنويًـا). ومع ضم الدول منخفضة الدخل (٤٥ دولة) مع الدول ذات الحد الأدنى للدخل من المصنفة فى فئة متـوسطة الدخل (٤١) دولة يتـضح أن عدد الدول الفـقيرة جـدًا تصل إلى ٨٦ دولة. وهناك دول أخـرى فقيـرة بحيث يصـل العدد الكلى حـسب الاحصـاءات العالميـة إلى ١٥٩ دولة بنسـبة ٧٦٪ من اصل دول العـالم وتقدر بــ ٢٠٩ دولة[3].

والخطة فى مصـر تستـهدف التخـفيف من عدد الفـقراء وتقليل نسـبة الفقـر سواء الفقر العادى أو المـدقع، وسواء فقر الدخل (عدم كفايـة الدخل لتحقيق مستـوى المعيشة المقدر فـوق خط الفقر المقدر بالانفـاق الاستهلاكى على السلـع الاساسية) أو فقـر القدرة (ويشيـر إلى عدم امكان الاستـفاده من الخدمات العـامة مثل التـعليم والصحة أمـا لعدم كفـايتهـا لتغطية كل احـتيـاجات الفقـراء، أو لأن الدولة لا تقوم بدورها فى اداء الخـدمات العامـة مجانًا لغـير القادرين، وتبيعها مـقابل أجر لا يسـتطيعون دفـعة). فقد كـان عدد الفقـراء فى مصر حسب تقدير التنميـة البشـرية الصادر عن معـهد التخـطيط القومى سنة ١٩٩٠. ٢٥٪ من السكان، مـنهم ١٠,٩٪ فقـد مـدقع. اصـبح العـدد سنة ١٩٩٦ ١٣,٦٤ مليـون بنسبـة ٢٣٪ منهم ٤,٣ مليون بنسـبة ٧,٤٪ فـقر مـدوقع[4]. وتجدر الاشـارة أن خط

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) محمد عبد الحليم عمر: موقف الإسلام من الفقر والفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة. بحث مقدم لندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام. مركز صالح كامل ١٧ اكتوبر ١٩٩٩ ص ٧.

(٤) المصدر السابق ص ٥ ــ ٦.

الفقر فى مصر محسوب على اساس سلة الطعام للأسرة بمبلغ ٣١٤٨ جنيهًا. وللفرد ٥٩٤ جنيهًا فى السنة. أما الفقر المحسوب حسب تكلفة الحاجات الاساسية كحد ادنى للانفاق الاستهلاكى فيقدر بمبلغ ٤١٦٨ جنيهًا للاسرة. ٨١٤ جنيهًا للفرد[1].

وتحاول مصر محاربة الفقر من خلال عدة آليات. أهمها التعليم ومساعدة الشباب على أن يجد فرصًا للعمل سواء كموظفين أو تملك الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة من خلال الصندوق الاجتماعي والجمعيات التعاونية والأهلية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة[2]. ومن خلال المساعدات الاجتماعية من خلال وزارات الشئون الاجتماعية والاوقاف[3]. ولاشك أن تجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية. تجربة رائدة في مجال تحسين المستويات المعيشية ونشر الصناعات والمشروعات الصغيرة[4]. وهناك تجربة بنك ناصر الاجتماعى فى مجال الرعاية الاجتماعية[5]. وإلى جانب هذا هناك اطلاق المشروعات القومية العملاقة فى توشكى والعوينات وشرق التفريعة وشمال السويس وبورسعيد.. التى سوف تتيح آلاف فرص لعمل للشباب. وهناك التيسرات الكبرى أمام انطلاق القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات التى سوف تتيح آلاف الفرص أمام الشباب للعمل. وهناك الاهتمام برعاية المرأة اقتصاديًا من خلال المؤسسات الحكومية أو الأهلية.. كل هذا وغيره آليات متعددة من شأنها تخفيض نسبة الفقر وارتفاع متوسطات الدخل لدى ابناء مصر. وإذا كان البعض يقدر عدد الفقراء فى مصر بحوالى ٢٣ مليون نسمة أى حوالى ثلث عدد السكان (عبد المنعم سعيد). وهؤلاء هم الذين يكفى دخلهم بالكاد أو يعجزون عن تلبية حاجاتهم الاساسية وهى المأكل والمشرب والملبس والمسكن[6].

---

(١) المصدر السابق ص ٧.

(٢) إبراهيم إمام يوسف: تجربة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة فى مساعدة الفقراء والمساكين. ندوة الفقر والفقراء فى نظر الإسلام ـ مركز صالح كامل اكتوبر ١٩٩٩.

(٣) ملك محمود مصطفى: تجربة وزارة الاوقاف المصرية فى علاج مشكلة الفقر ـ المؤتمر السادس وارجع إلى بحث محمد سالم سالم: تجربة وزارة الشئون الاجتماعية فى مجال الرعاية الاجتماعية: المؤتمر السابق.

(٤) راجع بحث حسين الجمال بعنوان: مجهودات الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مجال تحسين المستويات المعيشية ـ المؤتمر السابق.

(٥) راجع بحث عبد الله عبد العزيز ـ تجربة بنك ناصر الاجتماعى فى مجال الرعاية الاجتماعية ـ مؤتمر الفقر والفقراء.

(٦) عبد المنعم سعيد ـ العدل الاجتماعى مرة أخرى ـ أهرام ٨ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٤.

والبعض الآخر يقدر هذا العدد بـ ١٣,٦٤ مليون نسمة (تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦)[1]. فإن الفرق إنما يتمثل في حد الفقر أو طرق تحديد خط الفقر وما يعد حداً للكفاف أو الكفاية. ولاشك أن هذا العدد الكبير يستحق الاجراءات الجادة التي تبذلها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على الفقر. لكن إلى جانب هذا الأمر فإن هناك اختلالا واضحاً في توزيع الدخل فالخمس من السكان (٢٠٪) الأقل دخلا (الفقراء) لا يحصلون إلا على ١,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي. بينما يحصل الخمس الاعلى دخلا (٢٠٪) على ٤٦٪ من هذا الناتج المحلي .

وكما يشير(سعيد) بحق فإن هذه النسبة العالية من الفقر والاختلال في توزيع الدخل لايمكن أن يكون مدخلا لتبني الافكار الاشتراكية المتطرفة أو الماركسية. فقد كشفت تجارب الاتحاد السوفيتي وبعض الدول النامية، ومنها مصر خلال الستينات، أن شعارات العدالة والكفاية والمساواة والحرية والمشاركة التي ترفعها هذه الايديولوجيات لم تسفر إلا عن مزيد من الفقر والتدهور الذي لا يتم كشفه إلا بعد انقضاء هذه الحقب وسقوط هذه الانظمة. والسبب في ذلك عدم السماح بالكشف عن الاحصاءات الحقيقية للفقر والاختلالات الاجتماعية وحجم المشكلات الاساسية خلال الفترات التي تسودها الثورية الاشتراكية. وقد ثبت فشل هذه الانظمة في الدول التي اخذت بها وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا والكثير من الدول النامية.

وتحول الاقتصاد المصري إلى نظام السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات الكبرى من خلال القطاع الخاص الوطني أو المشترك أو الاجنبي داخل مصرأسهم بلاشك ـ جنباً إلى جنب مع الآليات الأخرى السابق ذكرها ـ في القضاء على بعض الجوانب الفقر، وحل بعض جوانب مشكلة البطالة. وإيجاد حركة واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمنذ تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي الانتاجي في مصر في نهاية السبعينات إلى الآن حدثت انفراجه اقتصادية كبيرة ظهرت مؤشراتها في نمو المدن الجديدة منها مدينة العاشر من رمضان التي يطلق عليها جمعية رجال الأعمال بها، مدينة الألف مصنع ومدينة السادس من أكتوبر التي تعد قلعة صناعية وتربوية (جامعات أهلية) كبرى. هاتين المدينتين، مع خمس مدن جديدة أخرى هي السادات، وبرج العرب، والصالحية الجديدة،

---

(١) راجع تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي سنة ١٩٩٦.

ودمياط الجديدة، وبنى سويف الجديدة، قدمت للاقتصاد المصرى ٢٣٤٢ مصنعًا يعمل بها ربع مليون عامل يحصلون على أجور قدرها ٦٤٥ مليون جنيها هذه المصانع استثمر فيها ما يقرب من ١٥ مليار جنيها، ويبلغ قيمة انتاجها ٢٣ مليار جنية[1].

ويشير (سعيد) إلى أن نمو نظام السوق الحر والاستثمار الخاص ساهم فى نمو الحضر فى مصر فطبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القوى عام ١٩٩٥ هناك ٨٠٪ من السكان يعيشون فى مجتمعات حضرية ٩٦٪ يملكون تلفزيون، و١١٪ فديو، ٨٣٪ بوتاجاز ٦٥٪ مروحة، ٤١٪ سخان مياه، ٧٨٪ ثلاجة، ٨٧٪ غسالات كهربائية، ٩٪ سيارات أو دراجات بخارية، ومن المنطقى أن هذه المعدلات الآن أعلى بكثير.

ولاشك أن نمو السوق الحرة والمشروعات الرأسمالية عامل مهم فى القضاء على الفقر والبطالة والاختلالات الاجتماعية بين الريف والحضر وبين شمال الجمهورية وجنوبها، وبين الذكور والأناث. ولعل هذا الفارق الكبير بين المحافظات الأكثر فقرًا وتخلفًا مثل المنيا وأسيوط وبنى سويف وسوهاج (كلها فى الصعيد)، والأكثر تقدمًا وغنى (بورسعيد والسويس والقاهرة والاسكندرية (كلها فى الوجة البحرى) يتضح من أحصاءات التقارير السنوية للتنمية البشرية الصادرة عن معهد التخطيط القومى. فتوقعات العمر أعلى عامين فى المحافظات الأغنى مقارنة بالأفقر، ونسبة المتعلمين أعلى ٢٥٪ فى الأولى عن الثانية، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أعلى فى الأولى بنسبة ٣٥٠٠ دولار (مقومًا بالقوة الشرائية للدولار) .

ولعل هذا هو ما أدى بصناع السياسة فى مصر وعلى رأسهم السيد الرئيس إلى تمهيد كل السبل لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية فى المحافظات الأكثر فقرًا (فى صعيد مصر) وإلى اطلاق المشروعات العملاقة فى الجنوب والشمال وسيناء والقناة لجذب الاستثمارات العملاقة جنبًا إلى جنب مع تنمية المشروعات الصغيرة واستحداث مجتمعات جديدة تعد قلاعًا متكاملة للزراعة والصناعة والسياحة والخدمات تسهم مشروعاتها فى اجتذاب الشباب وفتح فرص عمل لهم للقضاء على الفقر وارتفاع مستويات المعيشة.

---

(١) عبد المنعم سعيد المصدر السابق.

عاشرًا: العقد الاجتماعي في مصر يركز على الديموقراطية وحرية الرأى وحرية النقد البناء وحرية تكوين احزاب وحرية الصحافة والبعد تمامًا عن الوساطة والمحسوبية وكشف الانحرافات وسيادة القانون على الجميع. فالتعددية السياسية الحزبية السليمة، وحرية التعبير والنقد وإبداء الرأى من خلال القنوات الشرعية، هو خير ضمان لنزاهة الحكم ونظافة اليد وسلامة القرار، وقد كانت أهم التوجيهات التى ابداها الرئيس، لكل الحكومات التى تولت فى عهده هى سيادة القانون وحرية المواطنين ودعم الرقابة الشعبية والرسمية على الاجهزة الحكومية ضمانًا لسلامة وصدق الأداء، وتركز الاجهزة الشعبية (الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى، والحكومية والمجالس الشعبية والنيابية على نشر الثقافة الديمقراطية، وثقافة الحوار، وثقافة المشاركة، وثقافة المشاركة، وثقافة المساءلة، وثقافة قبول الآراء المعارضة ومقارعة الحجة بالحجة، وباختصار تنمية ثقافة القيادة الرشيدة والتبعية المستنيرة، والثقافة السياسية خاصة بين الشباب، وكما يركز وزير الشباب فإن هذا مسئولية كبيرة يشارك فيها الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدنى والمجالس الشعبية والنيابية والأسرة والاعلام والمؤسسات الدينية... إلخ.والمشاركة الشعبية بمفهومها الواسع، ومستوياتها المتعددة هى المدخل لتحقيق الديمقراطية وتعميقها، والتمثيل الصحيح لكل القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع، وهذه المشاركة أيضًا هى الضمان الوحيد لاستمرار التنمية بكل انواعها، واستمرار الحرص على الصالح العام، والمشاركة هي الضمان لمنع الانحراف والفساد الادارى والسياسى، وهى الضمان للنقد البناء ووجود معارضة حقيقية مستنيره تصحح المسيره التنموية باستمرار.

حادى عشر: العقد الاجتماعى فى مصر يركز بشكل كبير على رعاية الطفولة والأمومة وبالتالى الاهتمام برعاية المرأة رعاية كاملة تعليميًا واقتصاديًا وسياسيًا واسريًا وفكريًا ودينيًا... كل هذا فى اطار الثوابت الدينية للأمة العقائد والقيمية والاخلاقية. وقد وصلت المرأة فى مصر إلى أعلى المواقع السياسية (وزيرتين فى الوازة الحالية) والدبلوماسية (العديد من السفيرات) والبرلمانية (عدة نائبات فى مجلس الشعب والشورى) والقضائية (رئيسة النيابة الإدارية) والادارية (العديد من وكيلات الوزارة والمديرات العامات) والاعلامية (الكثير منهن مذيعات وصحفيات ومقدمات برامج

ومخرجات وكاتبات سيناريو ومديرات لقنوات فى التلفزيون.. إلخ). وقد حصلت المرأة فى مصر على حقوقها السياسية كاملة، وهى وبحكم الدين لها ذمتها المالية المستقلة وحقوقها الاقتصادية كاملة مثل الرجل. كل هذا لا يعنى أن المرأة قد تحررت بالفعل فى كل انحاء المجتمع المصرى، فما تزال بعض الجوانب الثقافية المتخلفة تسيطر على بعض الرجال. وما تزال هناك العديد من العقبات تقف أمام التنمية المنشودة للمرأة التى تتحمل عبئًا كبيرًا فى المجتمع لا يقل، بل يزيد احيانًا كثيرة عن عبئ الرجل، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الدور التربوى التى تضطلع به المرأة للأبناء الذكور والاناث معًا، هذا الدور هو الاساس فى بناء الشخصية وفى بذور التنمية البشرية، والتنمية بكل أنواعها الدينية والاقتصادية والسياسية، ورعاية المواهب والملكات الابداعية...

لكن هذه العقبات لا تأتى من جانب الدولة وإنما من جانب سلبيات فى التراث الثقافى المتراكم، ومن جانب نمط المجتمعات الابوية التسلطية التى تعلى من قيمة الذكورة وتحط من قيمة الانوثة وهى خاصية جاهلية. الدولة تبذل جهود جبارة فى سبيل إعلاء مكانة المرأة، فهناك الجهود التشريعية ــ قانون الاحوال الشخصية، وقانون الزواج من اجانب، وقوانين حقوق المرأة، مساواة المرأة بالرجل فى كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ورعاية الدولة فى أعلى مستوياتها للمرأة (جهود السيدة الفاضلة حرم السيد رئيس الجمهورية)، وهناك الدعم الذى تمنحه الدولة لجمعيات سيدات الأعمال، وجهود هذه الجمعيات موضع فخر واعجاب من الجميع.

ومع احترام المرأة وخطأ نموذج التفكير الذى يضع المرأة فى مقابل الرجل، فإن هناك الكثير من اللغط الذى يعترى التفكير فى العلاقة بين الرجل والمرأة. وقد حسم الدين هذه التصفية.فلا يوجد صراع أو مواجهة أو حتى منافسة بينهما لانهما معًا خلقا من نفس الواحدة ــ قال تعالى فى أول سورة النساء "يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها "(الآية ١) ويجب هنا التنبية إلى قضية بالغة الخطورة على أمن المجتمع وأمن الأسرة والأمن التربوى وعلى الدور المهم الذى تقوم به الأسرة فى مجال التربية، ويمثل خطرًا على العلاقات الاجتماعية وعلى الاخلاق، بل وعلى مستقبل الأمة، خطرًا على الإنسان مطلق الإنسان. هذا الخطر يتمثل فى الظن أن تحرير المرأة إنما يكون من

خلال اسقاط الثوابت الدينية والعقدية والقيمية والاخلاقية التى حددتها السماء من خلال الوحى. أقول هذا لأنه ظهرت آراء فى عدة منتديات ثقافية آخرها مؤتمر تحرير المرأة الذى يعقد بالمجلس الأعلى للثقافة بمصر بمناسبة مرور مائة عام على صدور كتاب قاسم أمين. هذه الآراء تحاول العبث ببعض الثوابت مثل قوامة الرجل، وحق الرجل فى تعدد الزوجات، وضرورة مرور فترة العدة لمن مات عنها زوجها أو المطلقة قبل الزواج الثانى، وقواعد الميراث[1]... إلخ.

والأديان السماوية وخاتمها الإسلام هو الذى حرر المرأة وكفل لها الكرامة وكافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمامًا مثل الرجل. فالنساء كما يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم شقائق الرجال. لهن حق التعليم والتملك والذمة المالية المستقلة والمشاركة فى شئون المجتمع والعمل فى المهن المناسبة لها. كفل لها حق الرعاية الكاملة من جانب الرجل. أب أو زوج أو أخ... ولاشك أنه مع التطورات الاجتماعية يمكن أن تظهر حقوق جديدة للمرأة. وأى تقدم فى هذا المجال يرحب به الدين بشرط ألا يتعارض مع الأصول التى تحول دون الافراط والتفريط أو الانحراف.

الثانى عشر: يؤكد العقد الاجتماعى الجديد فى مصر على تحقيق التكامل بين العلم والإيمان. العلم يعنى الاهتمام بالمعرفة والمعلومات واستيعاب وتوطين التكنولوجيا، وإبداع تكنولوجيات جديدة بعد الاستيعاب والتوطين والتطوير، على أن يتحقق هذا بالسرعة الواجبة والقادرة على تقليل الفجوات المعرفية والعلمية والتكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم. هذا الجانب العلمى المعرفى التكنولوجى يترجم إلى مخرجات صناعية ومعلوماتيه عالية الجودة لها قدرة عالية على المنافسة عالميًا. أما الجانب الثانى وهو الإيمان فإنه يترجم إلى الحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية والمصرية والعربية والتمسك بالثوابت القيمية والعقائدية المدعمه أصلا لمشروع حضارى يحفل بالمنهجية والعلمية والقيم العليا والسلوك الحضارى.

هذين البعدين ــ العلم والإيمان، أو الاصالة والمعاصرة، أو الدخول فى مرحلة الاقتصاد المعلولم مع الاحتفاظ بالهوية الذاتية المتميزة، لايمكن أن يتحققا إلا من خلال برامج

---

(١) راجع أعمال المؤتمر الذى عقد خلال نوفمبر ١٩٩٩ بالمجلس الأعلى للثقافة، وراجع جريدة الشروق ــ صوت الأزهر ــ العدد الخميس ٣ نوفمبر ١٩٩٩.

مخططة للتعليم تستند إلى سياسات تربوية تصاغ بدقة تسترشد بأحدث الاساليب التربوية واحدث المناهج والعلوم، وأكفأ طرق التدريس والادارة المدرسية واعداد المعلم والانشطة المدرسية.. إلخ. كذلك فإن تحقيق هذين البعدين تفترض تحديد نموذج الشخصية المطلوب من النظم التربوية صياغتها. وهي مجموعة السمات والخصائص المطلوب غرسها. هذا النموذج للشخصية يجب أن يجمع بين منهجية التفكير والقدرة على التعليم الذاتي المتواصل. والاتصال مباشرة بمصادر المعلومات الحديثة. وتنمية القدرة على الابداع والابتكار والتحليل والنقد. وتنمية القدرة على الحوار العلمي واحترام الآخر وقبوله. والتسامح في اطار الضوابط التي تمنع ذوبان الشخصية أو الهيمنة الثقافية للآخر. فالتسامح يجب أن يعترف بالتعدد الثقافي. وحرية كل طرف في اعتقاد ما يراه ويقول ما يقتنع به. والتسامح يجب أن يكون من الاطراف كلها والا يعني فرض ثقافة طرف على طرف آخر. والتسامح يجب أن يركز على المصالح المشتركة والقضايا المشتركة.

<u>ثالث عشر:</u> العقد الاجتماعي الذي يتبناه المجتمع المصري بقيادته السياسية ومؤسساته الخاصة والمدنية. يعكس الادارة العامة. ويحقق مصالح جميع فئات المجتمع. ويحدد الواجبات والمسئوليات لكل مكون من مكونات المجتمع بجماعاته وتنظيماته ومؤسساته المختلفة. كذلك فإنه يحدد اختصاصات كل جهة. ويحدد المسئوليات العامة للدولة. ومسئولية القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كما يحدد المسئوليات التضامنية المشتركة. وهو عقد يحقق التوازن بين التنمية والحفاظ على الهوية الثقافية والمصالح العليا للمجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من جهة. وبين موجات الانفتاح الاعلامي والاقتصادي والثقافي العالمية التي لا فكاك منها أو العولمة من جهة أخرى. وهذا العقد هو المدخل الصحيح والمتوازن لحماية كل فئات المجتمع واللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية العالمية والتعامل مع مستحدثات العصر. وبالتالي مدخل يحقق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعية والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة أو محدودة الدخل في اطار منظومة تنمية مستدامه بمعدلات جيدة وفي اطار الممارسات الديمقراطية والالتزام بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. ولعل هذا هو الذي يضمن الولاء للمجتمع من قبل جميع فئاته ويضمن مشاركتها الايجابية في منظومة التنمية المستمرة.ولاشك أن هذا الامر هو قمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد برزت هـذه الملامح المتوازنة للعـقـد الاجتـمـاعـى الجـديـد فـى خطاب السـيـد الرئيس امـام مجلسـى الشـعب والشـورى فـى نوفـمـبر ١٩٩٩، والذى اكـد على مـسـئـوليـة الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الاهلية. وعلى ضرورة انعكاس عائد الجهد التنموى على المجتمع بكل قطاعـاته حيث جاء فى الخطاب (لقـد نجحنـا فـى أن نعيـد للمـتـغـيرات الاقـتـصـادية الحاكـمة فـى اقتـصادنا إلى نصابهـا الصحيح، وجـعلناها تسـتـجيب لتـفـاعلات الاقـتـصاد القـومى.. وإذا كان واجبنا أن نوفر للقطاع الخاص المناخ الملائم وتقدم له الحوافز كي يشجعه على زيادة استثمـاراته فى الاقتصاد القومى، فإن علينا أن نضع فـى حـسـابنا الحرص الكامل على أن تصل ثمـار التنميـة إلى كل فئـات الشـعب، إلى العـمـال كتـائب التنميـة وجنودها بحيث لا يجبـر عامل على ترك عمله، ولا يحرم عامل من دخله، ولا يترك عـامل دون حماية، وإلى الفئات محدودى الدخل التى ينبغى أن يتوافر لها الحد اللازم من الرعاية، وإلى الطلاب غير القادرين على تحمل تكاليف استمرار تعليمهم، وإلى الشباب الذى لا يستطيع أن يجد المسكن الملائم أو العمل الملائم، وإلى الأسرة الفـقـيرة التى تحتاج إلى رعاية صـحية تشمل الطفل وتكفل المسن وتضـمن للامهات رعاية كـاملة). ويطرح الخطاب آليات التحـقيق فـى عدة نقاط من بـينها (اقامة وتفعـيل مؤسسات التدريب وتطوير مقررات التعليم، وإقامة قـاعـدة تكنولوجـية تـنشـر اسـتـخـدام تطبيـقـات العلوم الحـديثـة فى قطاعـات الانتاج والخدمات... وتوفير المساندة للمؤسسات التى ستقدم التمويل المطلوب لهذه الصناعات التكنولوجية المتقدمة).

خاتمة البحث:

هذا يعنى أن العقد الاجتماعى فى مصر يركز على التنمية البشرية أو الانسانية. وعلى الديمقراطية واقامة دولة المؤسسات والمشاركة فى صناعة وتشكيل واتخاذ القرار وتوسيع فرص الخيارات والاجتهادات العلمية المسئولة أمام ابناء المجتمع فى اطار حرية الفكر والتعبير والتعددية الحزبية وتعددية المؤسسات المدنية. والدخول فى عصر المعلوماتية والاستفادة من احدث العلوم والتكنولوجيا المعاصرة بعد استيعابها وتطويرها وتوطينها. تمهيداً لابداع تكنولوجيات جديدة. ولاشك أن هذا هو دور القطاع الخاص فى مصر الذى يجب أن يكون على قدر المسئولية وأن يمارس دوره التنموى بحس اجتماعى راق يحافظ معه على حقوق عماله ومنتجيه ويحافظ على السلام الاجتماعى ويبتعد عن ممارسة الضغوط وتعويق الصناعات الناشئة. وقد حرص الخطاب على ترسيخ مفهوم دولة المؤسسات لأن هذا هو الضامن لوجود سياسات ثابتة مستقرة. وتقاليد راسخة وعمل جماعى ناجح وشفافية. كما أنه الضامن لتواصل التنمية والعطاء الوطنى فى اطار ثقافة الرقابة والمساءلة الشعبية الواعية. هذا المفهوم (دولة المؤسسات) يحول دون أى انحراف أو جنوح عن السياسات والاهداف الموضوعة لصالح شخص أو فئة ايا كانت. كذلك فإن دولة المؤسسات تحول دون استفحال المشكلات لوجود اجهزة واعية علمية للرقابة والمحاسبة سواء الاجهزة التشريعية أو الاحزاب أو الصحافة أو الاجهزة الرقابة المتعددة فى المجتمع والتى هى مؤسسات لها حصانتها وحيدتها وسلطاتها الواجبة.

والانحرافات التى تخل بالتنمية أو الديمقراطية و بناء دولة المؤسسات هى خرق للعقد الاجتماعى. ومن امثلتها التهرب الضريبى والجمركى. وجرائم الاختلاس والرشوة والفساد الادارى بكل اشكاله. وكل اعتداء على حقوق الدولة هى خرق للعقد. لأن الدولة عليها أعباء الضمان والحماية الاجتماعية للفئات محدودى الدخل. من أجل ادماجها فى نسيج المجتمع. واعطائها كل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حتى لا تتحول كما يشير فوزى فهمى بحق إلى (عشوائيات تفلت من الانتماءات وتصبح مصدراً للتوترات)[1].

والعقد الاجتماعى فى مصر يحاول تحقيق التوازن بين الانفتاح على العالم وبين الحفاظ على الهوية الوطنية الثقافية. ويؤكد عدم وجود مسار واحد أو نموذج أحادى

---

(١) فوزى فهمى: لاتصفية لمظلات الحماية الاجتماعية: اهرام ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩ ص ٢٦.

للتنمية[1] وخطأ فكرة القولية أو القول بحتمية النموذج الغربى الأوروبى أو الامريكى للتنمية سواء فى مجال التنمية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فلكل دولة ظروفها الثقافية والتاريخية والجغرافية. ولكل دولة اساليبها فى التعامل مع متطلبات التنمية بما يتفق مع بنائها الاجتماعى ونظمها الثقافية وطبيعة شخصية ابنائها. وهذا يعنى أن هناك مسارات متعددة للتنمية، وأن التقدم التنموى ليس مسوغًا للذوبان فى هويات أخرى، وليس مبررًا للانسلاخ من الذاتية والهوية. وليس مسوغًا للدول المتقدمة أن تفرض فلسفتها ومصالحها الذاتية على الدول النامية. أو لأى تدخلات خارجية غير مشروعة تحت شعارات أخذت تتنامى فى الآونة الاخيرة مثل حقوق الإنسان أو حماية الاقليات أو غيرها من شعارات. هى فى جوهرها حق أريد به باطل وفى ظل تحرير التجارة، وتحرير الاقتصاد والانفتاح الاعلامى أو الاتصالى وتنامى التكنولوجيات العابرة للحدود مثل شبكات الاتصال والمعلومات واجهزة التليفون والفاكس والقنوات الفضائية.... وبشكل عام فى ظل آليات العولمة الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية المتزايدة. يثار سؤال مهم حول تحرير اتخاذ القرار فى الدول النامية، وحول مصير التعددية الثقافية ومدى امكان الخروج من إطار التبعية، وقدرة الدولة على اتخاذ القرارات الوطنية الكفيلة بضمان استمرارية التنمية من جهة، والحفاظ على الهوية الثقافية ومصالحها الاستراتيجية من جهة ثانية، واجتذاب الاستثمارات والتكنولوجيات والخبرات العالمية لتوظيفها فى خدمة التنمية الوطنية من ناحية ثالثة. والواقع أن الدولة فى مصر هى التى رفعت اسهام القطاع الخاص إلى ما يقرب من ٧٠٪ من اجمالى الناتج الصناعى. وهناك جهود لزيادة هذه النسبة. والدولة هى التى مهدت السبيل لذلك من خلال تحديث البنية الاساسية والقيام بالاصلاح الاقتصادى. وما تزال الدولة تقود عمليات التنمية من خلال جهود اقتصادية وسياسية وتشريعية واجتماعية... ومن بين هذه الجهود تيسير اجراءات الاستثمار وازالة معوقات التصدير وتطوير الموانى والطرق ووسائل النقل والاتصال. واستحداث سبل التسويق الخارجى.

وكما سبق أن اشرنا فإن الدولة هى المسئولة عن مراعاة البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية. والحرص على التوازن الاجتماعى بين

---

(١) د.نبيل السمالوطى. قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر: دار المطبوعات الجديدة للنشر والتوزيع ــ الإسكندرية سنة ١٩٩٠.

مختلف القوى الاجتماعية. وضمان عدم سيطرة إحدى القوى على اتخاذ القرار. كل هذا يعنى أن هذه التغيرات الليبرالية لا يؤدى إلى تآكل سلطات الدولة كما يروج البعض. وإنما يدعم الدور المهم للدولة فى التنسيق التنموى، واجتذاب الاستثمارات. وإزالة المعوقات. وتحقيق التوازن والصالح العام لكل فئات المجتمع. وهذا هو ما قصده السيد الرئيس الجمهورية فى خطابه المهم أمام مجلسى الشعب والشورى ــ نوفمبر ١٩٩٩. فقد جاء فى الخطاب ضرورة (احترام سيادة الدول الصغيرة والمتوسطة) والكف عن الترويج لمفاهيم تآكل سيادة الدول، وتقييدها والتدخل فى شئونها الداخلية. تحت زرائع مختلفة.

وهذه الدول تستطيع من خلال القرار الوطنى أن تحقق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يتفق مع المصالح القومية والهوية الثقافية والاوضاع التاريخية لكل دولة. وهذا يعنى التأكيد على فكرة تعدد نماذج التنمية والديمقراطية والمشاركة وعدم وجود نماذج حتمية أو واحدة فى هذا الصدد. كذلك فإن هذا يعنى حتمية التعدد الثقافى واستحالة إلغاء هذا التعدد. كذلك فإن هذا يعنى ضرورة اللقاء بين الشعوب والثقافات والحضارات من خلال الحوار لصالح الإنسان مطلق الإنسان فى كل زمان ومكان.

وقد استهدفت الورقة الاجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية. خصصنا لكل سؤال فقرة للاجابة عليه. وقد كشفت الاجابة عن أن العقد الاجتماعى الجديد فى مصر يأخذ بمفهوم الدولة ذات الحكم الموسع Governance. كما عرفه البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP. وأنه يؤكد أهمية دور الدولة فى اطلاق برامج للتنمية وفى تحفيز وتهيئة كل السبل أمام القطاع الخاص، وأمام مؤسسات المجتمع المدنى لاداء أدوارها. كل هذا فى اطار حفاظ الدولة على الهوية الثقافية وعلى العدالة الاجتماعية. وعلى منظومة القيم العليا وحقوق جميع فئات المجتمع. وتفعيل المشاركة الايجابية لهذه الفئات فى تشكيل القرارات. وتحقيق الثقافة والرقابة الشعبية ودعم الثقافة السياسية وثقافة المشاركة والمساءلة والمحاسبة

---

(١) د. نبيل السمالوطى: رؤيه اجتماعية حول العلاقة الجدلية بين العنف والتطرف وبين معطيات الواقع الاجتماعى والثقافى: بحث ألف فى مؤتمر دولى بعنوان العلوم الاجتماعية ودورها فى مكافحة جرائم التطرف والعنف فى المجتمعات الإسلامية ــ قسم الاجتماع كلية الدراسات الإنسانية ومركز صالح كامل بجامعة الازهر يونيو ١٩٩٨.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
محاولة لصياغة نموذج اجرائى للممارسة فى الخدمة الاجتماعية

إعداد
أ. د. أحمد مصطفى خاطر
عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية

مقدمة :

اذا كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة الا انها حتمية ومطلبا اساسيا بالنسبة للمجتمعات النامية ، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطى التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة ، وتحقيق فرص الحياة الكريمة فى فترة زمنية مناسبة ، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة أو التى يمكن توفيرها وتحقيق الاستخدام الامثل لهذه الموارد لدفع المجتمع خطوات الى الامام ..

وسوف احاول ان التزم بالرؤية الشمولية لاسهامات كافة العلوم الانسانية والاجتماعية وخاصة بالنسبة للقضايا الاساسية ، بالاضافة الى محاولة استخدام منهج الاستقراء انطلاقا من المفاهيم الاساسية ، ووصولا الى القضايا العامة ، ومن ثم استخدام منهج الاستنباط لاستنتاج التعميمات والاحكام العامة التى يمكن ان تنفق عليها ونلتزم بها لكى تكون بمثابة اطار عام للممارسة .

واذا كانت هناك مداخل متعددة بالنسبة للممارسة فى مجال تنمية المجتمعات المحلية الا ان استراتيجية ومدخل الممارسة القائم على المشاركة يعتبر من المداخل الاساسية التى توفر ضمانات النجاح ليس فقط ولكن تضمن استمرارية التنمية المحلية فى المجتمع .. اننا نتفق فى الخدمة الاجتماعية على ان تنمية المجتمع لا بد وان تقوم على اكتاف ابناء المجتمع نفسه ، نحن لا نملك عصا سحرية لتغيير المجتمع ، ولكن كل مانملكه ونعد من اجله هو كيف يمكن توظيف قدرات ابناء المجتمع ومساعدتهم على فهم واستيعاب التغيير ومن ثم التصدى لمسئولياته .

وان تنمية المجتمع تتم من اجل ابناء المجتمع ومن خلال توظيف قدراتهم وهم الذين يقيمون مدى الاستفادة فى النهاية ، كما وان المشاركة فى برامج

تنمية المجتمعات المحلية بالنسبة لنا فى الخدمة الاجتماعية تعنى أكثر من تحقيق الاهداف المادية ولكن من خلال المشاركة وعن طريقها تتحقق التنمية البشرية الحقيقية من خلال التدخل والتوجيه الواع من قبل الاخصائى الاجتماعى .

ماهية تنمية المجتمع :

ان مصطلح " تنمية المجتمع " له العديد من المعانى ، ولكنها جميعا تدور حول العمل المخطط لتحقيق الاهداف المبتغاه للمواطنين والذين يعيشون سويا فى المجتمع المحلى ، وينتمون الى ثقافة واحدة ويشتركون فى علاقات اقتصادية واجتماعية .

والتنمية تتضمن أو تحقق النمو ، والنضج ، والقوة ، والتحرك من البسيط الى المعقد فى التنظيمات حيث تتطور الوظائف داخل التنظيمات . ومما لاشك فيه ان نتاج التنمية يستهدف تحسين الظروف الحياتية ، وزيادة تأثير أو تفعيل التنظيمات البنائية والوظيفية داخل المجتمع ، وتحقيق الاستخدام الافضل للتكنولوجيا ، وتحسين العائد الاقتصادى من المشروعات .

وغالبا ما تبدء عمليات تنمية المجتمع بمساعدة المجتمع بالشعور بانهم يمكنهم التخطيط لنمط الحياة بما يجعلها بشكل أفضل ، أما الخطوة التالية – بعد مرحلة الشعور بالمشكلة • فهى محاولة لمزيد من الحوار المنظم لخدمة الاهداف والوسائل لتحقيق طموحات المجتمع(١) .

وهكذا يمكن لنا ان نحدد طبيعة الممارسة فى تنمية المجتمع على انها مجموعة من العمليات التى تستهدف مساعدة المجتمع لكى يتعرف بنفسه عن كيفية تحسين ظروفه الحياتية وتوفير مزيد من الرعاية لمواطنيه سواء فى الحاضر أو المستقبل ،

ومن المتعارف عليه فـى الخدمـة الاجتماعيـة بـأن المجتمـع النـامى هـو الـذى يحقـق الاهداف التى يتطلع اليها ، وان تنمية المجتمع هى تعبير صادق عـن جهـود ايجابيـة فى المجتمع .

ويمكن لنا ان نرى فى تنمية المجتمع أنها تعبير صادق عن التغيير المخطط لـه أو المقصود ، وبالنسبة للاخصائى الاجتماعى تعتبر تنمية المجتمع ليست مجموعة من العمليات التى من شأنها ان تحـدد توجهـات التغيـير عـن طريـق قيـام المتخصصـين لزيادة معدل الاداء داخل المجتمـع ولكـن تنميـة المجتمـع اسـتراتيجية مأمونـة لزيـادة قدرات وامكانات أعضاء المجتمع من خـلال عمليـة المشـاركة مـن داخـل قـدرات وامكانات أعضـاء المجتمـع مـن خـلال عمليـة المشـاركة مـن داخـل المجتمـع نفسـه (المساعدة الذاتية) فى كافة مراحل العمل . وهكذا تهتم بـأمرين : تحقيـق أهـداف ملموسة ، وفى نفس الوقت دعم الخصائص الاجتماعيـة داخـل المجتمـع والتـى قـد يكون من أهمها دعم القدرات القيادية داخل المجتمع وبين المواطنين .

لكى نتمكن من فهم تنمية المجتمـع المحلـى يكـون مـن المهـم ان نـأخذ فـى الاعتبار مكونات المفهوم من حيث " المجتمع" و" التنمية " ومن الطبيعى ان مفهـوم مجتمع يشير الى منطقة جغرافية محددة ولذلك كان التأثير المحلى أو الخصوصيـة فـى التنمية حيث ان التنمية تعكس الصورة المحلية فى كافة ابعاد الممارسة ولذلـك نجـد ان (Barker 1991) يحدد التعريف بالتنمية المحلية على اساس :

" انهـا مجهـودات تمـارس بواسـطة مهنيين بجـانب المواطنـين بهـدف دعـم العلاقات الاجتماعية فـى المجتمـع ، وتحفيز المواطنين للمسـاعدة الذاتيـة ، وتنميـة القيادات الشعبية وتطوير أو منظمات اجتماعية جديدة " .

ويؤكد Barker على ان المواطنين يعاد صياغة اتجاهـاتهم وتوجهـاتهم من خلال التفاعل الاجتماعى الذى يتم فى عمليات تنمية المجتمع .

المعطيات التاريخية وتنمية المجتمع :

ان السؤال عن مدى اشباع حاجات المجتمع ، أصبح غير ذى معنى .. ذلك لان من الطبيعى ان كافة المجتمعات تحتاج الى مزيد من دعم العلاقات والمزيد من اشباع الحاجات باستمرار ، وبداية ظهور مفهوم ضعف العلاقات داخل المجتمع يرجع الى ، على الاقل مع بداية التصنيع فى اوربا ، على أساس ان الاهتمام تركز حول ماذا كان التحول من التنظيم الادارى والتنظيمات المحلية الى النمط الصناعى الحضرى يمكن أن يضعف الروابط الاساسية فى المجتمع (Harrison 1991) (٢) ، وهذا التغير فى الولايات المتحدة كان موازيا للفلسفة الفردية ، باعتبارها اتجاه اساسى ومسلمة عامة فى المجتمع تحكم العلاقات داخل المجتمع .

ولو عدنا الى مايقرب من قرن مضى نجد أن مفهوم المجتمع المحلى ، والمجتمع القومى قد تناول هذه المفاهيم الفلاسفة الالمان ومن بينهم (Ferdinad Tonnies 1887/1957) (٣) .

وقد أوضح لنا أن هناك مفهومين يمكن من خلالهما أن نعى التغيرات فى الحياة داخل المجتمع :

Gemeinschaft – المجتمع المحلى – وهو يتميز بالعلاقات الحميمة بين افراد المجتمع .

Gesellschaft – المجتمع القومى ويغلب على العلاقات الاهتمام بالذات والعلاقات الثانوية بدون تدخل للعواطف .

ويعكس ذلك تعبير ضيق عن اشكالية تحول المجتمع – العلاقات الاولية الى العلاقات الثانوية وماسيتتبع ذلك من تفكك العلاقات داخل المجتمع ، وعلى ذلك يمكن ان نأخذ من هذا الامر مقياسا تقيس عليه درجة تحول المجتمع من خلال مقياس افقى لدرجة الشدة والعلاقة .

تطور التغيرات فى نسق العمل فى المجتمع :

ان النظرة التقليدية فى العمل مع المجتمع من خلال برامج التنمية ، اصبحت تواجه بظواهر شديدة التأثير على نمط الممارسة وتتطلب من الممارسين مواجهة هذه الظواهر والعمل فى اطار الواقع ، ومن بين هذه الظواهر ذات التأثير على برامج تنمية المجتمع ، ظاهرة الاغتراب ، أو الهامشية وعدم توافر الرابطة أو العلاقات ذات الطابع الاستمرارى بين جماعات المجتمع ، حتى بلغ الامر فى التأثير على جماعات الجيرة نفسها . اضف الى ذلك الهجرة الداخلية المستمرة والحراك الاجتماعى السريع فى المجتمع ، كلها أمور تجعل الممارسة التقليدية فى تنمية المجتمع غير مجدية ، ولذلك أصبحت برامج تنمية المجتمع الان تملك من الاستراتيجيات والتكنيكات أو مانطلق عليها الان " آليات " تسمح بتحقيق الاهداف من خلال نماذج للعمل تتفق والواقع الجديد أو الظواهر الجدية التى يتأثر بها المجتمع وتفقد الممارسة التقليدية مصداقيتها (Eetzioni, 1993) (٤) .

تنمية المجتمع والحداثة فى المجتمع :

ان التغيرات التى تحدث فى المجتمع من الطبيعى ان يكون لها انعكاسات على الممارسة المهنية أو تحديد الاولويات ، ونوعية المشكلات التى تحظى بالاهتمام، ومن أمثلة التغيرات التى حدثت فى المجتمع تنوع أدوات الاتصال وظهور منظمات جديدة فى المجتمع وهذه الامور تنعكس على الجوانب العلمية فى

الممارسة ، ومستوى الادراك لمشكلات المجتمع ، ومستوى تحليل ومقابلة هذه المشكلات فى ضوء تكنولوجيا جديدة ، ونسق علاقات اجتماعية جديدة (Gergen 1991) (٥) .

ويمكن ان نضرب مثالا على ذلك بانتشار استخدام التليفون ونجد ان هذا له تأثيرا ايجابى واخر سلبى ، الايجابى انه ادى الى اتساع واستمرارية العلاقات الاجتماعية ، ولكن الجانب السلبى عمق وشدة العلاقة ، لان هذا جعل العلاقات المباشرة أو علاقة الوجه للوجه يقل معدلها .

وتعريف الحداثة من الامور الصعبة لانها تقوم على الاعتقاد بأن الحياة تتغير لان البيئة الاجتماعية ، والتكنولوجية تتغير بسرعة كبيرة ، وبالتالى فأن نمط التغير ليس مشتركا فى كافة المجتمعات وكذلك بالنسبة للمعدل وايضا لا توجد مقاييس مقننة لقياس هذا التغيير وتدخل عليها تغييرات مستمرة لمواكبة هذه التغيرات فيما عدا امكانية حصر بعد المؤسسات التى انسحبت وكذلك الى المؤسسات الجديدة التى ظهرت فى المجتمع .

ومثل هذه الامور تعتبر اشكالية تواجه المشتغلين بالحقل الاجتماعى ، من حيث انهم فى سباق دائم مع التغيرات المجتمعية ، وتحتاج باستمرار الى بحوث علمية لرصد التغير فى المجتمع .

دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع :

ان دور الخدمة الاجتماعية فى تنمية المجتمع المحلى بمثابة الميسر لاداء المجتمع لوظائفه الاساسية وذلك من خلال القيام بالعديد من الادوار المهنية التى تستند على استيعاب لمضمون تنمية المجتمع ، وتوفير الرعاية المناسبة من خلال العديد من

البرامج التى تغطى كافة قطاعات المجتمع ، والاخصائى الاجتماعيى يلعب دورا مزدوجا ، على المستوى المهنى فى العلاج والحماية ، وعلى المستوى الجمعى من خلال عضويته فى فريق العمل داخل المجتمع ، ويفضل ان نطلق على دوره المهنى " Social Change Agent " أى وسيط التغير أو العامل المساعد لاحداث التغيير.

ان اشكالية تحديد دور الاخصائى على المستوى الفردى لمقابلة الاحتياجات الخاصة لبعض فئات المجتمع ، أو دوره على المستوى المجتمعى لتحقيق الاهداف العامة للتنمية ، تحظى بالاهتمام فى انجلترا عنها فى الولايات المتحدة

(Harrison & Hoshino 1984, Smal, Tuson, Cooper, & Crosbie, 1988)
ومن خلال المؤشرات الهامة لهذه المناقشات عن وظائف ومسئوليات اخصائى تنمية المجتمع ، وهل طبيعة عمله على المستوى الجغرافى للمشروع أو المستوى النوعى مع الاهتمام فى نفس الوقت بالمشكلات العامة(للاستزادة يمكن الرجوع الى Hadley, Dale, & Sills, 1984, Tasker, 1988, Smal and Bennet 1989 and Darvil and Smale (990) .

وذلك لانهم يقدمون تصورا متكاملا لادوار المنظم الاجتماعى سواء على مستوى المشكلات الخاصة أو العمومية فى الرعاية (٦) .

الاجراءات التنظيمية فى تنمية المجتمع :

على الرغم من تنوع المجتمعات من حيث شدة الضبط الاجتماعى داخلها أو تعدد جماعات العمل فيها ، أو طبيعة المشكلات التى تعانى منها أو نسق الاعتقاد السائد فى هذا المجتمع ، الا أن الاهتمام الاول للاخصائى الاجتماعى ، هو البحث عن الجماعات التى لديها استعداد للتطوع لخدمة الاخرين بصرف النظر عن سبب هذا التوجه ، لاسباب " اثنيه " Ethnic أى للجماعات ذات

الثقافة الخاصة ، أو للمرض ، أو المعوقين سلوكيا أو غيرهم وغالبا ماتكون هذه المجتمعات هى مجتمعات محلية (جغرافية) أكثر منها مجتمعات قائمة على الاهتمام المشترك (نوعية) ، ولذلك تكون اهتماماتهم سد الثغرات فى برامج الرعاية على المستوى المحلى .

ويتضح ذلك من برامج تنمية المجتمع التى تستهدف تنمية الوعى والانتماء وتحفيز المساعدة الذاتية (التنمية البشرية) .

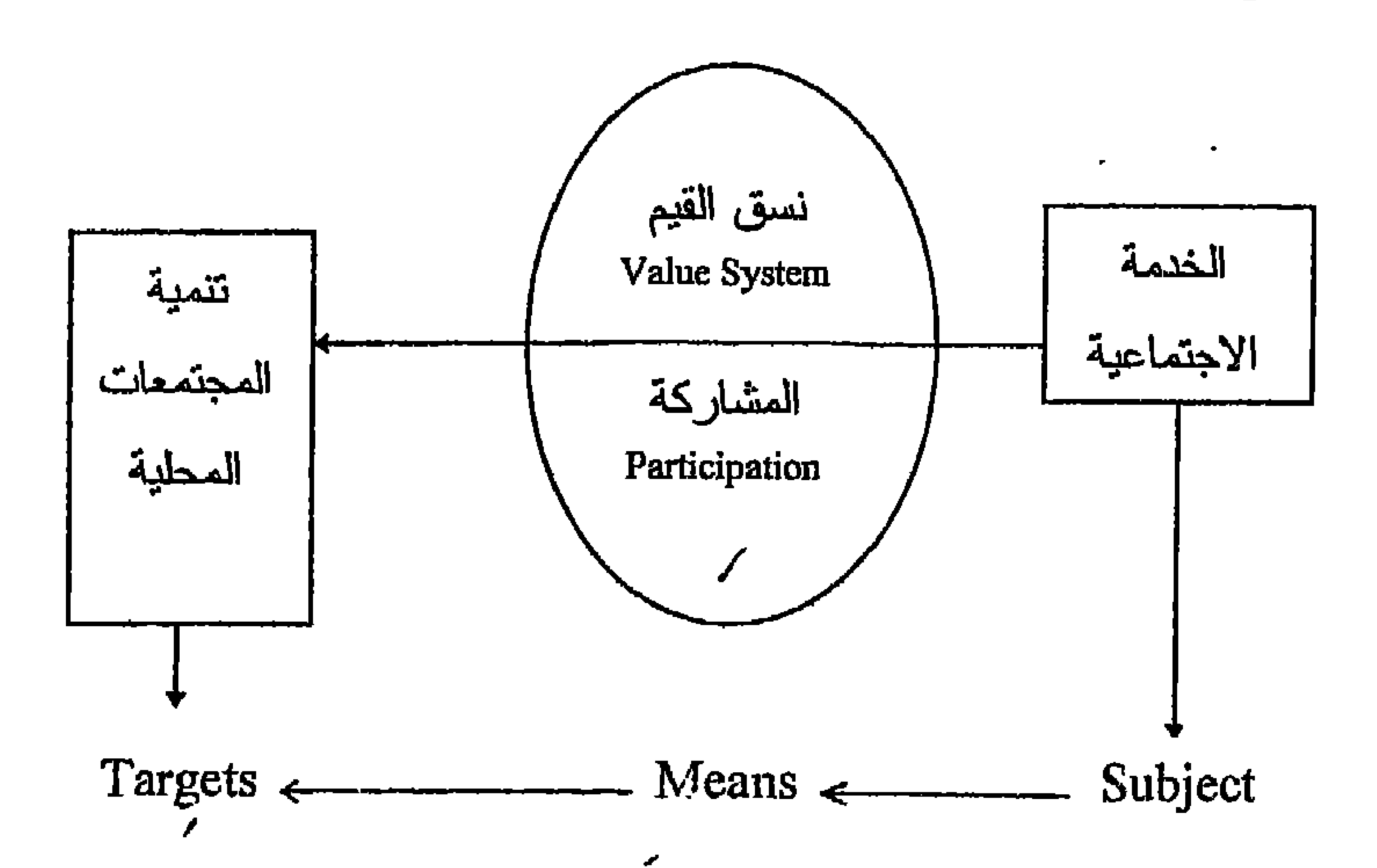
انماط الممارسة فى تنمية المجتمع :

بحكم انها متعددة ، لذلك فان تنمية المجتمع يمكن أن نعرفها ببساطة بأنها محاولة لتحقيق الاهداف التنموية المخططة . وتنمية المجتمع بصفة عامة تعتمد وتهتم فى المقام الاول على تنمية المشاركة الاهلية فى مشروعاتها ، وبذلك فهى تزيد لديهم الشعور بالمواطنة وتهتم البرامج بالعمليات أكثر من أى اشكال تنظيمية أخرى ، وتعمد برامج التنمية على تحسين المواقف الخاصة بالمجتمع ومشكلاته من خلال المواطنين انفسهم ، وكذلك بالنسبة لتحديد الحلول أو الاجراءات المناسبة لمواجهة هذه المشكلات ، ودعم المهارات لدى المواطنين من خلال المشاركة فى تناول هذه المشكلات بالحل ، كما يجب أن يكون الممارس مزودا بالمهارات اللازمة لاستيعاب التوترات الناجمة عن ترتيب الاولويات ، والتركيز على المساعدة الذاتية ، والمهارات المطلوبة تتعلق بتحفيز المواطنين وخلق الدافعية لديهم للمشاركة والدخول فى اشكال تنظيمية ، وهذا بدوره يدعم المجتمع ويساعده على اداء وظائفه وبالتالى الى اعادة توزيع القوة داخل المجتمع (Dravill & Said, Rubin 1986 & 1990) (٧)

وتتضمن تنمية المجتمع الوقوف على اهداف المجتمـع ، وهـى نتـائج طبيعيـة لعدم اشباع بعض الحاجات فى المجتمع ، والوقوف على نسق الاعتقاد فـى المجتمـع بالاضافة الى الاحتياجات الموجودة فى المجتمع ، وتصميم البرامج فـى ضـوء ذلـك بمايضمن تحقيق القبول والموافقة ، والتأييد من قبل المجتمع ، هذا بالاضافة الى طبيعة المؤسسة التى يعمل لحسابها الاخصائى الاجتماعى ، ونظرة المجتمع اليها ، وبالتالى يتوقف التعاون مع الاخصائى على ماتحظى به هذه المؤسسات من تأييد .

ومن ضمن أهداف تنمية المجتمع مساعدة المنظمات على تحقيق أهدافهـامن خلال توفير التأييد لها من قبل المواطنين (Selsky 1991) ويمكن اسـتخدام منـاهج البحث الاجتماعى لوضع الحقائق امام المجتمع (Grahamn & Jones 1992) ومن أهدافها ايضا اكتشاف القيادات المجتمعية وتنظيمها ومساعدة تكوين الشـكل المناسب لاتخـاذ القـرارات واتاحـة الفرصـة أمـامهـم مـن خـلال المواقـف للتصـدى للمواقف والازمات .

ويمكـن فـى ضـوء المبرارات السـابقة أن نضـع رسمـا توضيحيـا يمثـل اطـار الممارسة فى الخدمة الاجتماعية :



واذا كانت طريقة تنظيم المجتمع تسعى الى تحقيق اهدافا ذات نتائج ملموسة (مشروعات انتاجية - مشروعات لخدمة البيئة) واهدافا عملية تنصب على قيادات وجماعات المجتمع لتحقيق المشاركة الايجابية والبعد عن السلبية ، والقدرة على القيادة والتبعية والاحساس بالمسئولية العامة فانه لا بد من ترجمة الهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع من حيث تحقيق التغير الاجتماعى المرغوب عن طريق نتائج يمكن قياسها كميا وهى مانسميها بالنتائج الملموسة ، بينما مايفضلها أهمية هى النتائج غير الملموسة التى تتحقق من خلال مشاركة المواطنين فى برامج التنمية .

ونظرا لاهمية المشاركة وباعتبارها جوهر أو حجر الزاوية فى الممارسة فانها تستحق الدراسة ولكن فى ضوء متغير آخر له قوة التأثير والفعالية بالنسبة للمشاركة الا وهو قيم المجتمع ، ذلك لان القيم هى التى تحدد وتوجه السلوك ، ومع الاعتراف بأن المستوى الاقتصادى والاجتماعى يؤثر فى عملية المشاركة الا ان هذا المستوى يتأثر مما يتبناه الانسان من قيم ايجابية أو سلبية .

كما أن دراسة المشاركة فى ضوء القيم تستمد أهميتها من الحقيقة التى مؤداها أن الاحكام القيمية ترتبط برباط وثيق مع كافة الظواهر الاجتماعية ، فالقيم هى التى تعطى الظواهر الاجتماعية معناها وتفسيرها الجوهرى عادة (٨) .

نموذج للممارسة فى برامج التنمية المحلية :

مما لاشك فيه ان الممارسة فى برامج التنمية المحلية تستند على أطر معرفية ، وتوجهات استراتيجية ، وتستهدف جميعها تحريك المجتمع نحو العمل على اتخاذ التدابير المناسبة لحل مشكلات المجتمع أو أضافة موارد جديدة اليه ، أو توفير برامج

وخدمات يمكن بها المجتمع ان يوفر حياة أفضل لمواطنيه ، وبشرط ان يكون هذا العمل قابل للقياس والتقويم فيما بعد ، بما يسمح باستمرارية العمل داخل المجتمع.

وفيما يلى تصور لاطار أو نموذج الممارسة الاجرائى والذى يمكن ان يستعان به الاخصائى الاجتماعى عند العمل مع المجتمع خاصة عندما يتبنى دور " المدافع أو المناضل " (٨) .

١- التحليل Analysis :

يعتبر التحليل والتفسير هو الخطوة الاولى بالنسبة لممارسة دور المدافع ، شأنها فى ذلك بالنسبة لاى عمل آخر مع المجتمع - والجهود الخاصة بدور المدافع تصمم للتأثير على السياسات العامة فى المجتمع ، وهى عادة تبدأ بجمع المزيد من البيانات والمعلومات الدقيقة لتحقيق مزيد من الفهم ووضوح الرؤية لدى الممارس عن طبيعة المشكلة ، والمتأثرون بها (مجتمع المشكلة) والسياسات الحالية لمواجهتها ، وماهى الاجراءات المناسبة لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ ؟ المنظمات المنوط بها تنفيذ هذه السياسات أو تناول هذه المشكلات بالحل ، وتحديد قنوات الاتصال لتفعيل دور المجتمع أو قياداته ، وتحديد الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف المبتغاه من وراء الممارسة . وعلى الممارس أن يضع نصب عينيه الاسئلة التالية عند قيامه بعملية التحليل :

- ماهى مشكلات المجتمع ؟
- ماهى السياسات الحالية التى أدت الى ظهور المشكلات وكيف يمكن استخدامها ؟
- الى أى مدى تحتاج هذه المشكلات الى تغيير السياسات ؟

- أى نوع من السياسات تحتاج الى تغييرها ، هل هى سياسات خاصة بالاجراءات ، أو قرارات جديدة ، أو تشكيل لجان متخصصة ؟

- من اين يمكن الحصول على تمويل حملة الدفاع لتغيير سياسات الرعاية أو الخدمة؟

- ماهى المؤسسة المستهدفة لكى يتحقق التغيير من خلالها ؟

  - من هم الذين يمكن الاستعانة بهم ؟
  - من هو صاحب النفوذ الاقوى لاحداث التغيير ؟
  - من هم متخذى القرار بشأن التغيير ؟
  - من هم الذين نتوقع أن تأتى المعارضة منهم ؟

- كيف يمكن أن يحدث التغيير فى أكثر من مستوى ؟

- من هو صاحب القرار ومفتاح حل هذه المشكلات ؟

  - انتمائياته السياسية ؟
  - من الذين يتعاونون معه ؟
  - ماطريقة اقناعهم ؟
  - ماهى أولوياتهم ؟

- ماهى الاستراتيجية المناسبة للاتصال بواضعى السياسة ؟

- ماهى الوثائق المراد تقديمها ؟

٢ – الاستراتيجية Strategy :

ان أى اسهامات أو جهود يقوم بها المدافع تحتاج الى استراتيجية ، واختيار الاستراتيجية المناسبة يستند على المرحلة السابقة (مرحلة التحليل) بالاضافة الى نوعية الاهداف المراد تحقيقها . وتحديد الاستراتيجية المناسبة لها عدة متطلبات من بينها :

- تكوين جماعات العمل التى تحدد خطوات العمل والاستراتيجية المناسبة .
- تحديد الجماعات الاولية (مجتمع الحاجة أو المشكلة) والجماعات الثانوية المتأثرة بالمشكلات .
- تحديد الاهداف بطريقة واقعية ، قابلة للقياس ، واجرائية ، والجدول الزمنى المتاح لانجازها .
- تحديد اسلوب عرض المشكلة أمام واضعوا السياسة والاهداف المراد تحقيقها .
- تحديد نموذج حل المشكلة بما يتناسب وكافة الظروف المحيطة .
- تحديد الموارد المتاحة أو التى يمكن اتاحتها وانماط التدخل ، والمتحدثون باسم المشروع ووسائل الاتصال المناسبة ، والادوات والوسائل المتاحة .
- تحديد اسلوب العمل الامثل بما يتناسب وطبيعة المجتمع .
- اعادة النظر فى خطوات العمل وتقييمها ومحاولة تقليل التكلفة الزمنية أو الجماعية أو تقليل الجهد .
- وضع الخطة وتحديد الميزانية المناسبة .
- تحديد وسائل الاتصال بطرق متعددة .

• تحديد التوقعات من العائد نتيجة استخدام الاستراتيجية المناسبة .

• وضع الخطة بشكل متكامل ، وبطريقة يسهل على المشاركين فهم أدوارهم ، وتوفير الدعم المناسب لها .

٣ – التيسير أو الاستثارة Mobilization :

اعادة بناء القوة فى المجتمع ، أو تحريك المجتمع نحو الشعور بالمشكلة هو نوع من اذكاء الوعى والاستثارة للقيام بعمل بشأن المشكلة وتعبئة الجهود ، وهى تتضمن تكوين جهاز العمل ، أو القيام ببعض برامج التوعية أو أرسال بعض الرسائل الى المتصلين بالمشكلة بمايتفق وطبيعة الاهداف المراد تحقيقها ، ونوعية القيادات المجتمعية ، أو المشاركين ، وتحديد الموارد بشكل كامل . وازكاء المشاركة وتنظيم الاتجاهات الايجابية لدى متخذى القرار ، كل هذه الامور تساعد على حراك المجتمع نحو تحقيق الاهداف .

وتتحدد متطلبات هذه العملية فى :

• التوصل الى تصميم الخطة بطريقة اجرائية ووصفية ، والتوصل اللى اقناع الجمهور بأهمية وجدوى المشروع ، وتحديد الاهداف والاعباء الرئيسية التى سوف يقوم بها " المدافع " والجدول الزمنى لانجاز العمل ، وتحديد مؤشرات الانجاز لاستخدامها فيما بعد فى عملية التقويم .

* تشجيع كافة المشاركين .
* توزيع الادوار بين أعضاء فريق العمل .
* وضع خطة زمنيَة للانجاز .

• تحديد المسئوليات بوضوح للمشاركين فى كافة الخطوات والجهود .

- شبكة القرار أو خطة العمل لتحقيق التكامل فى الجهود .
- تصميم برامج تدريب للمشاركين لرفع مستوى الاداء .
- تفسير وشرح كافة ابعاد العمل لتوفير الدعم والتعزيز من قبل المجتمع لدور المدافع .
- ربط دور المدافع بالخطة العامة للمحليات وأهداف المجتمع الاكبر .
- تحديد تعليمات الاداء بطريقة واضحة لضمان الاستجابة المطلوبة .
- تحديد الاهداف بدقة .
- تحديد الاولويات بين أهداف المشروع .
- تحديد كيفية ابلاغ المشاركين بما تحقق من انجاز .

٤ - القيام بالعمل المناسب Action :

- تجميع لجهود المشاركة فى العمل ، بحيث يتم العمل بالتعاون وروح الفريق ، مع التأكيد باستمرار على تحديد المشكلة والاهداف المراد تحقيقها .
- التحرك بالسرعة المناسبة مع التركيز على الخطوات التالية والجدول الزمنى المتاح .
- تنفيذ العمليات المتتالية وفقا لشبكة القرار أو اعداد التعديل فى الوقت المناسب.
- استخدام الادوات المناسبة التى تحقق العمل المشترك والتحرك نحو الاهداف فى اتساق زمنى واحد .

- توفير وسائل الاتصال المناسبة ، والاستعانة بالخبراء اذا لزم الامر ، وتقديم التسهيلات والحد من المشكلات ما أمكن ذلك .
- توقع المشكلات ، ومحاولة التعامل معها ، ولا تجعلها تثنيك عن استكمال العمل للنهاية .
- استبعاد أية أعمال غير اخلاقية أو غير مشروعية حتى لو كانت تؤدى الى تحقيق بعض الاهداف .
- اشراك ذوى النفوذ أو متخذى القرارات السياسية ضمن لجان العمل .
- لا بد من استخدام التسجيل لجوانب القوة والضعف أو السلبيات والايجابيات فى العمليات التنفيذية .
- رصد الرأى العام باستمرار وتقليل الاثار السلبية ماأمكن ذلك .
- الاهتمام ببيان مجهودات المشاركين والثناء على هذا الجهد باستمرار وخاصة السياسيين منهم .

٥- التقويم **Evaluation** :

يجب ان نقوم جهود ممارسة دور المدافع ، شأنه فى ذلك شأن كافة الجهود المشاركة أو الادوات والوسائل . ونفس فريق الممارس بعد تحقيق أية أهداف هم فى أشد الحاجة الى التقويم بطريقة موضوعية ، لنقف على ماذا حققنا ؟ وماهى الاهداف المقبلة للعمل (تقويم فترى) وتقويم المراحل أو العمليات أكثر صعوبة من التقويم القائم على الانطباعات العامة وأكثر أهمية .

- تحديد المؤشرات وأدوات القياس اللازمة لعمليات التقويم .

- تقييم المواقف والاحداث والجهود التى بذلت .
- رصد التغيرات التى تحققت فى ضوء الاهداف المسبقة .
- مقارنة النتائج النهائية بالمؤشرات التى حددها مخططوا العمل فى البداية .
- التعرف على الحقائق الخاصة بالعمل التى يجب أن يراعيها واضعوا السياسة فى المراحل التالية .
- رصد التغيرات غير المرغوبة التى ظهرت نتيجة العمل .
- تحديد النتائج ، والنجاحات التى تحققت بطريقة واضحة ومفهومة لكى تأخذ فى الاعتبار .

٦ – الاستمرار Continuity :

ان ممارسة دور المدافع لا تعدوا أن تكون أحد عمليات وسائل العمل فى المجتمع وليست مجرد سياسة حتمية للعمل وضمان الاستمرارية فى العمل يعتمد على التخطيط لاهداف بعيدة المدى ، والعمل على الحفاظ لروح الفريق والرغبة فى الاستمرارية والعمل المشترك ، وتوفير مزيد من المعلومات والبيانات عن الاهداف الجديدة المراد تحقيقها .

- تقويم نهائى للنتائج التى تحققت .
- اذا كانت هناك تغيرات فى سياسات العمل يجب رصدها والاخذ بها .
- تطويع الاستراتيجيات المتاحة فى ضوء الاهداف الجديدة ، ثم اتخاذ القرار المناسب ، واعادة نفس خطوات العمل السابقة .
- تنمية آليات للحفاظ على الانجازات التى تحققت .

• بداية العمل مع الاستفادة من الخبرات السابقة .

مجالات جديدة لتحديد حاجات المجتمع :

يعتبر تحديد الاحتياجات المجتمعية على المستوى المحلى من الضرورات لتحديد مدى الحاجة الى توفير الدعم المادى من المستوى القومى أو الدولة ، وترى الدولة فى تحديد الحاجات المجتمعية انها مؤشر لمدى تحقيق الاشباع أو مقابلة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المحليات (Bell, and Schuab 1977) وبالتالى على المؤسسات أن تبنى هذه الاحتياجات المجتمعية وتضمها لخطط العمل والمشروعات الخاصة بها .

ومن الجدير بالذكر أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية تستند على مجموعة متنوعة من المؤشرات أو الادوات ، والمثال على ذلك محاولة قياس " الفقر " والتى تمت فى الستينات بمعرفة (Molly Orshansky) مدير برنامج الضمان الاجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية ، وأوضحت هذه الدراسة تعدد وتضافر العوامل التى تؤدى الى ظاهرة الفقر سواء العوامل الاجتماعية أو السياسية أو عوامل التقنية (٩) .

ومن أوائل هذه العوامل تحديد ميزانية التغذية للاسرة (نموذج معيارى) ، واتخذت الاسرة المكونة من أربعة أفراد كحجم متوسط للاسر ، وذلك فى ضوء العادات الغذائية للاسرة الامريكية ، وتم تسعير أو تحديد تكلفة التغذية بمعرفة خبراء متخصصون سواء فى أسعار السوق ، أو خبراء اجتماعيون .

أما العامل الثانى ، فكان علاقة ميزانية التغذية بالدخل لدى الاسرة ، وكان المتوسط الذى اجمعت عليه الدراسة هو حوالى ٢٥٪ من الدخل لدى

الاسرة يمكن أن يوجه الى توفير الطعام فى المتوسط ، وتراوحت الزيادة لتصل الى أعلى معدلها فى حدود ٣٣٪ ، بينما لدى الفقراء قد تصل ميزانية التغذية الى مايقرب من ٥٠٪ من ميزانية الاسرة ، كما أن التحليل يجب أن يأخذ فى الاعتبار تغيير حجم الاسرة عن المتوسط (أربعة أفراد) ، أو أن الاسرة تعيش فى مجتمع حضرى أو مجتمع ريفى (Orshansky 1993) (١٠) .

واذا كان الاهتمام الان لتحديد مستويات ظاهرة الفقر بدأ يتراجع ، لكن تكشف الدراسات الخاصة به تعقد وتشابك الحاجات المجتمعية ، وكذلك تعدد القرارات التى تحكم عملية قياس وتحديد مستويات المعيشة التى يتحدد فى ضوئها مستويات المعيشة المعيارية التى يقاس عليها درجة الاشباع فى المجتمع . وربما شهدت حقبة الثمانينات بالذات القاء مزيد من الضوء على الدراسات المقارنة ، وظهر فى هذه الفترة فى امريكا برنامج خاص بالحاسوب يمكن من خلاله استطلاع رأى الاهالى بالنسبة للاحتياجات المجتمعية ، ومقارنة بمستويات الحياة المناسبة فى المجتمع ، ومن ثم يمكن اظهار نتائج البحوث وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية .

ابعاد اساسية فى عملية تحديد الحاجات المجتمعية :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وان تتزامل أو يصاحبها بعض المسئوليات الاخرى وأحد هذه العلاقات تكون بين كل من عمليتى تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم لان المواءمة بينهما ضرورى وهام لان محاولة تحديد الحاجات ، والسعى نحو تحقيق الاشباع المناسب لها ، لايتم من فراغ ويتبين فى ضوء عمليات تقويمية متتالية . ذلك لان تحديد الحاجات المجتمعية توجه البرامج نحو الهدف الصحيح المراد تحقيقه فى المجتمع ، بينما تقويم هذه البرامج يهتم/بالتأكد من مدى تحقيق

الهدف . كما وان تحديد الحاجات يقوم على سؤال مؤداه : ماهو واقع المجتمع ومشكلاته ؟ وهذا بدوره يؤدى بنا الى سؤال أعم وأشمل ماهو المطلوب عمله فى ضوء هذا الواقع المجتمعى ؟ أما فى عملية التقويم يكون السؤال تم داخل المجتمع ؟ وهل هذه البرامج التى تمت كانت بكفاءة وفاعلية ؟ ومن خلال هذه العلاقة نجد أن عملية تحديد الحاجات المجتمعية والتقويم يمثلان موضوع واحد وعملية اشمل مشتركة تستهدف تحسين الاحوال الاجتماعية فى المجتمع (Kaufman 1991)(١١)

وهناك منظور آخر لا بد وأن يأخذ فى الاعتبار ، الا وهو كيف يمكن لنا ان نتعرف على احتياجات المواطنين ؟ بعض الاساليب تستند فى تشخيص الحاجات المجتمعية من خلال الخبراء ، ولكن فى نفس الوقت لايمكن أن نغفل رأى المواطنين أنفسهم (عملاء - مرضى - مستفيدين ..) فى تحديد احتياجاتهم وماهو الامثل لاشباعها . وقد يختلف كل من رأى الخبراء وراى المواطنين فى تحديد الحاجات . لان الخبراء ينظرون بموضوعية أما المواطنون فينظرون ويحكمون فى ضوء مايعايشونه بالفعل .

أما المنظور الاخير فانه يظهر عند محاولة تحديد الحاجات على المستوى القومى ، وذلك لان المواطنين ربما يمكن أن يعبروا عن الاحتياجات الخاصة بهم أو بمجتمعهم المحلى ولكن ليس لديهم دراية بتحديد الحاجات على المستوى القومى لندرة المعرفة بظروف المجتمعات الاخرى أو أن تحديدهم للاولويات يمثل نمو المصلحة الشخصية .

الابعاد السياسية والتكنولوجية فى تحديد حاجات المجتمع :

ان تحديد حاجات المجتمع لا بد وأن تأخذ فى الاعتبار الابعاد السياسية والتكنولوجية فى المجتمع ، وبالنسبة للبعد السياسى يجب أن يكون تحديد حاجات

المجتمع بأسلوب موضوعى وبطريقة تتفق والتوجهات السياسية ، ولتحقيق الموضوعية يجب أن يشارك في تحديد هذه الحاجات اصحاب المشكلات انفسهم ، وبالتالى تصبح المشاركة هى حجر الزاوية فى تحديد حاجات المواطنين ، ونطلق على المشاركين فى تحديد الحاجات مسمي : جماعات دعم القرار Stakeholders ويتم تعريفهم على أنهم المواطنين الذين يتأثرون أو يستفيدون من البرامج الخدمات المجتمعية التى هى محل الدراسة أو التقويم ، أو أنهم اصحاب القرار بالنسبة لتمويل هذه المشروعات ، أو الذين يقومون على تنفيذ هذه البرامج ، أو المجتمع الذى يقدم الدعم المادى ويستفيد فى نفس الوقت من البرامج والانشطة الخاصة بمقابلة احتياجات المجتمع ، أو الذين يقومون بالبحث الاجتماعى لتحديد الاحتياجات أو تقديم المعلومات عن المشروعات والمجتمع (Innes & Hoflinger, 1989) (١٢)

واذا كان تمثيل جماعات دعم القرار يتم بشكل جيد وصحيح فى كافة جوانب المشروعات فان هذا يضمن توافر المؤشرات التكنيكية لدراسة حاجات المجتمع وتكون هذه المؤشرات التكنيكية ففى طريقة الكيفية لحصر وتحديد حاجات المجتمع ، والطريقة الكمية معناها حصر هذه الحاجات ، أما الطريقة الكيفية فهى التى من خلالها يمكن اكتشاف تأثير هذه الحاجات على المجتمع . وكلا النموذجين لها جوانب القوة والضعف وكل منهما يكمل أو يتمم الاخر . واذا كانت الجوانب السياسية ترجح طريقة على أخرى الا أن جماعات دعم القرار هى لها الكلمة الاخيرة فى تفضيل طريقة على أخرى ، وفى أى اسلوب للبحث الاجتماعى لا بد من الاهتمام بعامل الثبات والصدق فى البيانات التى يتم توفيرها للتعبير عن المجتمع فى زمن ما .

الطريقة الكمية فى تحديد حاجات المجتمع Quantitative Measures :

ان قياس الحاجات من خلال الطريقة الكمية ترتكـز أساسـا علـى اسـلوب الحصر أو المؤشرات العددية للمشكلات والمواقف الاجتماعية ويمكن لنا أن نقسـم الكمية فى حصر حاجات المجتمع فى ثلاثة أبعاد (Siegel et al 1995) (١٣)

- منهج أو أسلوب تحديد دليل للمشكلات .
- أو منهج المسح الاجتماعى .
- أو اسلوب الاستعانة بجماعات المجتمع فى ابداء الرأى .

ويمكن أن نوضح هذه الطريقة من خلال الجدول التالى :

الطريقة الكمية فى تحديد احتياجات المجتمع

الاسلوب	المتطلبات	المشاركون	الجهة المنفذة	مصدر المعلومات	توظيف المعلومات	مدى الحاجة لتدخل الخبراء	مدى الحاجة للمزيد من الموارد والزمن المتاح
مدخل المؤشرات المجتمعية	تحليل المؤشرات الخاصة بالرعاية والخدمات	المؤسسات الحكومية والاهلية	المجتمعات المحلية والمسئولين عن تخطيط الرعاية المحلية	الوثائق والسجلات ومؤسسات تخطيط البرامج	تطويع وتعديل البيانات السابقة عن المجتمع	متوسط الى مرتفع	متوسط أو مكثف
مدخل المسح الاجتماعى	تحديد الخدمات والبرامج المطلوبة	مؤسسات الرعاية والخدمات	المؤسسات المحلة	السجلات العامة	تعديل المعلومات السابقة	متوسط	متوسط
	تحليل الخدمات القائمة	المخططون	المخططون المحليون	التسجيلات والبحوث	توفير معلومات حديثة	منخفض	متوسط
	الموارد المتاحة الوقوف على رأى المواطنين	المتطوعون	المشرفون المحليون	مقابلات أو استبيانات	توفير بيانات جديدة وصحيحة	مرتفع	مكثف
مدخل جماعات المجتمع	مناقشة أراء الجماهير	المتطوعون والعملاء	المؤسسات المحلية	الاجتماعات والندوات		منخفض	متوسط
	تحديد الاسلوب لجماعات المجتمع بالنسبة للخدمات	مخططوا البرامج المنفذون المتطوعون	كافة المستويات	المشروعات المحلية	التكامل بين المعلومات وتوفير بيانات جديدة	متوسط	نادر
	استخدام اسلوب "دلفى" فى اتخاذ القرار	الخبراء	كافة المستويات	المشروعات المحلية	تنمية وتكامل نسق المعلومات	متوسط	متوسط
	انطباع أو ردود فعل المجتمع	المواطنون الاخباريون العملاء	المؤسسات المحلية والمخططون	المشروعات المحلية	تنمية وتعديل وتكامل نسق المعلومات	متوسط	نادر

ومن المجالات التى تستخدم فيها الطريقة الكمية فى تحديد الاحتياجات ، ومجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة الرعاية الصحية والتى تتوفر لها مؤشرات حصر الحاجات والموارد المتاحة ، وهى تستخدم فيها غالبا طريقة الحصر أو التعداد .

أما طريقة المسح الاجتماعى والتى تقوم على تحليل متطلبات الرعاية ، يمكن أن تسهم المؤسسات فى تحديد الاحتياجات أو العجز فى الامكانات من خلال عدة ابعاد منها ، المقابلات أو الاستبيانات الخاصة بالعملاء أو الممارسين .

أما المسوح الخاصة بالمواطنين (جماعات دعم القرار) فان تحديد هذه الجماعات بأسلوب علمى هو الذى يضمن الصدق والثقة فى النتائج التى نحصل عليها ، وبحيث يكون رأى هذه الجماعات يأخذ فى الاعتبار مدى الخدمات وتوفرها ، بجانب تحديد العجز أو الندرة فى بعض الخدمات أو البرامج الاخرى .

الطريقة الكيفية فى تحديد حاجات المجتمع Oualitative Measures :

ان قياس حاجات المجتمع بالطريقة الكيفية تعتمد الى حد بعيد على تنمية وتوظيف البيانات عن المشكلات وظروف المجتمع ويعوق هذه الطريقة عدم وضوح الرؤية لعدم كفاية المعلومات أو تداخل المؤشرات والمتغيرات التى تعبر عن مشكلات المجتمع . ويستعين الدارسين لحاجات المجتمع بالطريقة الكيفية بالجماعات البؤرية (التى تمثل المجتمع) ، والملاحظة بالمشاركة ، أو مناقشة الاخباريين فى المجتمع وبسبب الدور الكبير الذى يلعبه المواطنون فى منهج الطريقة الكيفية فى تحديد حاجات المجتمع ، لذلك فان البعد السياسى له تأثير ودور كبير

فى مدى صدق وحقيقة البيانات الوصفية عن حاجات المجتمع ، وهل لنا أن نهتم برأى الصفوة فى المجتمع أم نهتم برأى رجل الشارع ، وفى الحقيقة فانه يجب أن تأخذ كلا الرأين فى الاعتبار لتحقيق التوازن ، الذى يؤدى بنا الى تحقيق المصداقة .

ومن أدوات وأساليب الطريقة الكيفية مايلى :

*** الاجتماعات العامة Public Meeting :**

وهى اجتماعات مفتوحة ، بحيث يمكن ان ينضم اليها أو يحضرها أى مهتم بموضوع تحديد حاجات المجتمع ، وهدفها جمع الآراء والمقترحات ، وتحديد البدائل للمقابلة مشكلات المجتمع ، وتحديد مدى اتفاق أو أختلاف وجهات النظر فى المواقف الاجتماعية التى يعبر عنا الحضور ، ولكن يجب أن يأخذ فى الاعتبار المنظمون لهذه الاجتماعات مدى الحاجة الى تحقيق الانضباط ، وعدم التصادم بين المجتمعين ، وامتصاص الانفعالات السلبية ، واتباع اسلوب النقد البناء .

*** الجماعات البؤرية Focus Groups :**

ان الجماعات البؤرية هى جماعات ذات بناء خاص هادف ، بحيث تستطيع ان تعبر بصدق عن حاجات المجتمع واولوياته واهدافه ، وتحتاج هذه الجماعات الى مزيد من الدعم والتشجيع لكى تستطيع أن تعبر بحرية وصدق عن المجتمع ، كما أن لها دور فى قياس ردود فعل المجتمع بالنسبة لاية حلول أو مداخل لتناول مشكلات المجتمع أو مقابلة احتياجاته ، وعندما تتصدى بصدق وفاعلية للقيام بمسئولياتها كثيرا مانطلق عليها مسمى : جماعات الاوامر أو التعليمات Briefing Groups ، وهى تحقق التواصل بشكل كبير مع المجتمع ، وتضم هذه

الجماعات الصفوة بالاضافة الى ذوى النفوذ سواء من الناحية التنفيذيـة أو الشـعبية (قيادات تنفيذية أو قيادات أهلية) .

الجماعات الممثلة لمجتمع المشكلة Representative Group :

وهى تعتبر جزء أو نوع مـن الجماعـات البؤريـة ، وهـى تمثـل جماعـة يتـم اختيارها بطريقة عمدية لتمثل وجهة النظر المتأثرون بمشكلات معينة فى المجتمـع ، وبعـض العلمـاء الاجتمـاعيون يسـمون هـذه الجماعـة بالجماعـة الهادفـة أو العينـة العمدية Purposive Sample وهى تعد جماعة بؤرية تعكس قسم أو شـريحة فـى المجتمع ، وتصنيف أراء لها وزنا فى دراسة حاجـات المجتمـع ، وهـى أقـرب الى ان تكون جماعة مرجعية للباحثين للتأكد من صـدق البيانـات والمعلومـات التـى سبق جمعها ، أو للتـأكيد علـى وجهـات النظـر لكافـة جماعـات المجتمـع تم اخذهـا فـى الاعتبار (Vinter & Tropman) .

تقنيات حديثة فى الطريقة الوصفية لتحديد حاجات المجتمع New Techiques

ان استخدام الجماعات كبناءات لها كيان هادف فـى الدراسـات الوصفيـة يتطلب مزيد من الضبط والضمانات لكى لا تحيد هذه الجماعات عن الهدف الذى قامت من اجله ، أو يحدث لها نوع من التحيز أو أن تكون أرائهـا تمثـل توجهـات سياسية أو حزبيـة ، ولذلـك يجـب بـذل مزيـد مـن الجهـد فـى تحديـد الاهـداف واجراءات العمل داخل هذه الجماعات (Chambets 1992).

وفى النهاية ارجو ان يكون هذا العمل بمثابة رؤية بجـانب الـرؤى الاخـرى التى يمكن ان تسـهم فى اضافة رؤية أكثر شـمولية بالنسبة لقضية تنميـة المجتمـع المحلى .

وا لله الموفق ،،

المراجع

1. W. D. Harrison "Community Development" (in), Encyclopedia of Social Work, 19 th Edition, N. A. S. W., Washington, 1996. P.P. 555 - 561.

2. Harrison, W.D., Seeking Common Ground: Atheory of Social Work in Social Care. Aldershat, England: 1991.

3. F.Tonnies, Community and Society Cgemeinschaf and gesellschaft (C.P.Lomis, Trans) East lansing: Michigan State U.P., 1987.

4. Ametia, E., The Spirit of Community: Rights, Responsibilities, and Communitarian agenda, N.Y., Crown, 1993.

5. Gergen, K.J., The Saturated Self: Dilemmas of Identity in contemporary life, N.y., Basic Books, 1991.

6. Hadley, R., (et al.) Decentalising Social Servises, London, Bedford Square Press, 1984.

7. Rubin, H., (et. al.) Community Orgonizating and development, Columbus, OH: Bobbs - Merrill, 1986.

8. Population Communication Services, Center for Communcation Progroms, Johns Hopkins, School of Public Health, Baltimore, U.S.A., 1999.

9. Orchansky, M., Measuring Poverty, Public Wefare Journal, 51 (1), 27 - 28.

10. Orchansky, Ibid.

11. Kaufman, R. Toward Total quality "Plus", Tya December, 1991. P.P. 50 - 54.

12. Innes, R. & Hoflinger, C., An Expanded Model of Community Assessment: Acase Study, Journal of Community Pschology, 17, 1989, P.P. 225 - 235.

13. Suegel, (et al), Ibid.

جامعة حلوان
كلية الخدمة الاجتماعية
المؤتمر العلمى الثالث عشر
ابريل ٢٠٠٠

ورقة عمل
حول
قضايا البطالة والتنمية الاجتماعية

إعداد

أ. مصطفى محمد جابر
مستشار وزارة القوى العاملة والهجرة

الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم ثروة الشعوب وعمارها وعصب حياة الامم وركيزتها وعدتها للمستقبل والشباب هم عماد المجتمع ومركز طاقتــه الفعالــة والمنتجــة والقادرة على احداث التغيير فليس هناك تحول حضــارى يقــود المجتمــع الــى النجــاح والازدهار دون الاعتماد على الشباب متمثل فى قدراته وطاقاته وابداعاته ٠

والشباب (ذكور او اناث) يمثلون ادق واهم المراحل العمرية فى حياة كل انسان فــهى المرحلة المتميزة الحاسمة

والشباب بحكم شمولية التعريف وبحسب درجات استعدادهم وتأهيلهم وموقعهم فى الســلم الاجتماعى ، وتمايزهم واماكن تواجدهم وسلوكياتهم وهواياتهم ، لا يشكلون كيانا منفصــلا عن مجتمعهم ، فهم من ناحية شريحة اجتماعية يجمعهم قاسم مشترك من الطموح والآمال

والشباب ، الذين تتردد الاشارة اليهم كثيرا فى معظم كلمات المسئولين يمثلــون هاجســا لا حدود له لانهم طاقة بشرية هائلة لا يجوز تبديدها ، كما انهم يشكلون فــى الوقــت نفســه مصدر خطر جسيم فى حالة اهمالهم او تجاهلهم وليس من المتصور فى مجتمعاتنا الراهنــة وجود دولة او كيان لايواجه مشاكل شبابية بصورها ومظاهرها المختلفة ، فالاتفاق على ان تجاهل الشباب او استبعادهم عمليا من مسيرة التنمية بتهميش دورهم وعطائهم يشــكل دون شك خللا إستراتيجيا جوهريا فى شروط استكمال مقومات نجاح هذه المسيرة

والاتفاق على ان طبيعة مشاكل الشباب تتفاوت حدة بحسب مراحل عمرهم وليس اقلها - فى تقديرى - صعوبة وتعقيدا وتشعبا مشاكلهم وهم على عقبات دخول معترك الحياة بعد اجتياز فترة التعليم الإلزامى او التسرب من هذه المرحلة - حيث تتحدد ميولهم واستعدا تــهم ازاء مفترق الطرق بين مواصلة التعليم والتحصيل والاستزادة بالعلم والمعرفة وهو طموح جدير بالرعاية والاهتمام وبين الرغبة فى الالتحاق بموكب العمل وطرق ابواب سوق العمل بمــا ينطوى عليها من مجاهل غير مألوفة ، وهذا كسب للمجتمع فى حالة توفير ظروف وشروط عمل انسانية ملائمة مع الاستزادة بالتدريب والتطوير الوظيفى والمهنى

وفى كلتا الحالتين ، لامناص من ان تصطدم طموحات الشباب بالتحديــات التــى تــزداد تعاظما وتفاقما فى حالة عدم استئثارهم بالرعاية والاهتمام المناسبين سواء من قبل ذويــهم أولى الامر من المسئولين فى وطنهم ، او من قبل الاطراف الاجتماعية بالمفهوم الشامل من منظور العمل ٠

ولا ننكر ان هناك جهودا وطنية مخلصة تبذل وبسخاء ولكنها غير كافية فضــــلا عــن ان المشكلة الرئيسية في جوهرها وجذورها تكمن في كيفيـــة الارتقـــاء بنوعيـــة ومســتويات ومحتوى التعليم والثقافة والتدريب والتأهيل وتوفير المستلزمات الضرورية لــــه ٠ وتعبئـــة امكانات سوق العمل وتشجيع رموز الانتاج من مؤسسات وقطاع خاص على تولية فـــرص عمل مناسبة للشباب ،وفي جميع هذه القضايا تظل جهود الدولة عنصر اساســـيا وحيويـــا ولكنها ليست وحدها كافية ، خاصة وان دور الدولة ذاته في القطاع الاقتصادي اخـــذ فـــي الانكماش والتقلص ، فضلا على تراجع الانفاق العام على التعليم والتدريب والتأهيل رغـــم الاعتراضات الموضوعية على هذا النهج الجديد الذي سيخلف دون ادنـــى شـــك مشـــاكل اجتماعية معقدة ٠

ان الدعوة موجهة الى اطراف الانتاج كافة لتحمل المسئولية الجماعية ازاء المشكلة الكـبرى التي تواجه كل المجتمعات وهي تفشي البطالة وتأزم الاوضاع الاجتماعية التي هي بدورهـا ثمرة ونتيجة لحالات الامية والفقر وتدهور مستوى التعليم والتدريب وانفصام عالم التعليـــم باشكاله المختلفة عن مقتضيات عالم العمل الذي يزداد احتياجا للقـــوى العاملـــة المدربـــة والمهارات التقنية التي تخضع للتدريب المستمر ٠

ولعل من الحجج التي تتفق مع المنطق السليم ان التحسينات الجوهرية في وضعية الشـــباب ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية بوجه عام وبمدى تقدمها وازدهارها ٠ وفي الســـياق الأشـــمل للتنمية الشاملة ، لايمكن وضع سياسة خاصة للنهوض بالشباب تعليما وتدريبـــا وعمالـــة ، بمعزل عن السياسة العامة في التعليم والتشغيل

ونحن اصبحنا الان عالم اصبح العنصر البشري المدرب والقادر على تلبيـــة احتياجـــات سوق العمل ومقتضيات التنمية الشاملة هو رصيد كل امة متحضرة وهو في الوقت نفســـه سمة تقدمها ورقيها ٠

ولعل من الامور اللافتة للنظر فى الانجازات التنموية التى تحققت فى عهد الرئيس محمد حسـنى مبـارك دخول مصر عصر التكنولوجيا بقوة لمسايرة الركب العالمى فى هذا المجال وتنعكـس آثـار هـذا المجـال وتنعكس آثار هذا التوجه الذى يحرص الرئيس مبارك على دعمه وتحقيق تقدم كبير فيه ولم يكن هذا التطـور الحديث فى مصر الا نتاجا للسياسة التى دعا اليها الرئيس حسنى مبارك ومن منطلق هذه السياسـة سـارعت الوزارة برئاسة السيد احمد احمد العماوى وزير القوى العاملة وعقدت اجتماعات مطولة وجلسـات اسـتماع عديدة شاركت فيها كل العقول بالوزارة حيث اسفر هذا عن عدداً من الاجراءات التى يجـب اتخاذهـا حتـى يمكن المساهمة بفاعلية للقضاء على مشكلة البطالة باعتبارها التحدى الاكبر الذى يواجه الاقتصـاد المصـرى فى السنوات المقبلة، واكدت ان القطاع الخاص المصرى خاصة فى المجتمعات العمرانية الجديدة قادر علـى توفير حجم كبير من فرص العمل سنويا وهو الذى يقع عليه العبء الاكبر فى قيادة التنمية الاجتماعيـة فـى الوقت الراهن

ان الحد من البطالة التى يبلغ حجمها ٩ % تقريبا من أجمالي قوة العمل يستدعى وضع حلول غير تقليديـة وازالة المشكلات والعقبات التى تشكل الآن عائقا كبيرا فى سبيل الاستخدام الامثل للقوى العاملة .

ان اهمية التنسيق فى بلورة افكار وخطط لمواجهة البطالة والاستخدام الامثل للقوى العاملة المتوافرة مـن الشباب بأفضل الاساليب التى تفيد الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية مستقبلا وللقطاع الخـاص، الـدور الاكبر فى الدخول لمواجهة حاسمة وعلمية للقضاء على مشكلة البطالة .

ان الوزارة اظهرت جدية غير مسبوقة فى تعظيم الدور الاجتماعى لها والسير بالتنمية الاجتماعية ويتمثـل هذا الدور فى العمل للقضاء على البطالة وتعد مشكلة البطالة مشكلة قومية تحتاج الى تضافر جميـع الجـهود للمساهمة فى مواجهتها للحد منها .

من منطلق مسئولية وزارة القوى العاملة والمهام المنوط بها فى تخطيط الموارد البشرية وتعظيم اسـتخدامها وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها الانتاجية وذلك في ضوء المستجدات والمتغـيرات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والاتجاه المتزايد نحو استخدام احدث التطورات التكنولوجية والحاجة الملحة المتنامية الى المستويات الرفيعـة من المهارات وتطورها على نحو مستمر فأن الوزارة لاتألو جهدا على ايجاد فرص عمل للشـباب بـالداخل والخارج وذلك لمواجهة قضايا البطالة

وفى ظل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى والانتقال من مرحلة الاقتصاد الشمولى الى سياسة الاقتصـاد الحر الذى يعتمد فى استثماراته على القطاع الخاص والاستثمارى

وبالتالى كان لزاما على الوزارة ان تتوجه الى هذا الميدان للاستفادة من وجود فرص العمل فى هذا القطـاع والقيام بجهد مطلوب للاعلان عن فرص العمل المتوافرة والمطلوبة بهذا القطاع لتكون بديلا عن ماكان متبعـا فى الماضى ووزارة القوى العاملة والهجرة تأكيدا لدورها الطبيعى الذى يتواكب مع التوجهات الاقتصاديـة يحتم دورها المسئول عن تخطيط وتنمية ورعاية القوى العاملة فى مصر فى انها تعمل تأكيد لمبـدأ التنسـيق والتعاون مع كافة المراكز والاجهزة التعليمية والتدريبية وفى هذا الصدد تهتم الوزارة :-

❖ بوضع السياسات التعليمية والتدريبية على اسس علمية

- اعادة تأهيل الشباب مهنيا لتنمية معلوماتهم واكسابهم المهارات المطلوبة لسوق العمل الداخلي والخارجي بالتعاون مع منظمات اصحاب الاعمال والتنظيمات العمالية والصندوق الاجتماعي للتنمية وكافة المؤسسات التدريبية بالدولة ،
- تقديم خدمات التشغيل للمجتمعات الصناعية
- التعاون مع الجهات المعنية بتشغيل الشباب مثل وزارة الزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية
- اجراء دراسات عن القطاع الخاص

❖ المساهمة في تهيئة المناخ الاستثماري وذلك من خلال :

- توفير العمالة الماهرة المدربة والتي يحتاجها سوق العمل بما يطمئن المستثمرين الى توفير القوى العاملة التي يحتاجونها بالمستوى المطلوب وبالمهارة والكم والكيف وفي الوقت المناسب وذلك للارتقاء بجودة منتجاتهم خاصة في ظل المتغيرات الحالية والمستقبلية وما تفرضه من منافسه حادة في الاسواق
- مساعدة المنشآت في مجال التشغيل وحل مشكل الاستخدام
- تنظيم الاستخدام للعمالة الاجنبية في مصر بما يحقق مصلحة الاقتصاد المصري وبما لايضر بالصالح العام ،

❖ المساهمة في زيادة حجم العمالة المنتجة من خلال :-

- توفير قاعدة بيانات دقيقة وحديثة عن سوق العمل
- المساهمة مع الجهات المعنية لاعادة النظر في نظام التعليم والتدريب لكي يصبح اكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل
- دعم التدريب المهني والتحويلي فكل منها يلعب دورا كبيرا في سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات اسواق العمل الى جانب المساهمة في استيعاب التكنولوجيا المتطورة ومكافحة البطالة

❖ تدعيم تواجد العمالة المصرية في الخارج

- دراسة اسواق العمل في البلاد العربية والافريقية وتدريب العاملين على التخصصات التي تلبي نوعية الطلب في هذه الدول
- التوسع في ابرام الاتفاقيات مع الدول التي تستخدم العمالة المصرية بما يكفل حقوقهم القانونية
- رعاية العاملين بالخارج عن طريق مكاتب التمثيل العمالي التابعة للوزارة
- التركيز على فتح اسواق عمالة جديدة في دول مختارة بعناية وذلك دون اهمال جهود الحفاظ على استمرارية الاسواق الحالية ،

- **الحد من ظاهرة عمالة الطفل وذلك من خلال :**
  - انشاء وحدة لعمالة الطفل بالوزارة
  - الاستفادة بجهود المنظمات الدولية المعنية
  - انشاء قاعدة معلومات خاصة بعمالة الطفل على المستوى المركزى وعلى المستوى المحلى (مديريات القوى العاملة والهجرة)
  - المساهمة فى تنفيذ الخطة القومية بهدف تحسين ظروف عمل الاطفال وتحسين ظروف معيشتهم هم واسرهم وتعزيز حقوق الطفل كى تتلاءم مع القوانين الوطنية ومستويات العمل والاتفاقيات العربية والدولية وذلك فى المدى القصير والقضاء على عمالة الطفل فى الاجل الطويل •
- **دفع المرأة للمساهمة فى النشاط الاقتصادى :**
  - رفع كفاءة برامج التدريب المهنى بما يسمح بإكساب المرأة المهارات الاساسية اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل
  - تصميم برامج تدريب خاصة للمرأة تسمح لها بمزيد من المشاركة فى النشاط الاقتصادى فى ضوء ظروف الاستخدام القائم
  - توجيه المرأة الى الاعمال التى تتناسب مع طبيعتها
  - المساهمة فى برامج محو امية المرأة
  - توجيه اوجه الحماية والرعاية للمرأة العاملة
- **اصدار نشرة قومية شهرية للتوظيف**
  - يتضح ان الوزارة تسير بالفعل وبجدية فى اتجاه ترجمة اهدافها وخططها فى مجال مكافحة البطالة الى حقيقة وواقع نلمسه بعد تطوير بعض مكاتب الاستخدام وتدريب كوادرها فى اصدار (النشرة القومية للتوظيف) فى الخامس من كل شهر اعتبارا من سبتمبر ١٩٩٨ متضمنة فرص العمل المتاحة داخل وخارج الجمهورية بما يمثل خدمة فعالة ومؤثرة لصاحب العمل وطالب العمل على السواء •
- **وهذه النشرة تحقق الاهداف التالية : —**
  - تشجيع الشباب خاصة من حملة المؤهلات للعمل بالقطاعين الخاص والاستثمارى حيث ان سياسة الدولة الان هى الاتجاه للخصخصة
  - العمل على جذب راغبى العمل الى المدن والمواقع والتجمعات الصناعية والزراعية والعمرانية للعمل بها حيث تتوافر فرص العمل المنتجة للمتعطلين علما بأن

النشرة القومية للتوظيف تتضمن معلومات كاملة عن فرص العمـــل المطلوبـة وخاصـة بالقطاع الخاص والاستثمارى سواء بالداخل او الخارج

- توفير بيانات دقيقة وحقيقية عن أجمالي فرص العمل وعدد المشتغلين

❖ **دلالة الارقام**

صدر بالفعل من هذه النشرة حتى الان سبعة عشر عددا تضمنت ما يقرب مـن (٢٠٠,٠٠٠) الف فرصة عمل سواء داخليا او خارجيا وهو معدل يبشر بكل خير ويعاون بلاشك فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فأنها تقدم خدمة مجانية سواء لصاحب العمـل او لطالب العمل وتعطى النشرة صورة حية عن سوق العمل ومتطلباته ومثالا على ذلك (بيان مرفق بفرص العمل الواردة من مديريات القوى العاملة بأعداد النشرة ونتائج المتابعة .

ان مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ من الدولة حيث تم تشكيل لجنة وزارية لتخفيض حجم البطالة فى مصر برئاسة السيد الدكتور / يوسف والى نـــائب رئيـس مجلـس الــوزراء وعضوية وزير الاعلام - الثقافة - التربية والتعليم - السياحة- ا لدولة للتنمية الاداريـــة - الاوقاف - الصحة والسكان - الاشغال العامة والموارد المائية - الدولة للتنميـة الاداريـة المحلية - التأمينات والشئون الاجتماعية - الصناعة والتنمية التكنولوجية - الدولـة للانتـاج الحربى - الشباب - البترول

وقد تم عقد اجتماعين يومى ١١ / ١٢ / ٩٩ ، ٢٥ / ١٢ / ٩٩ اتفق خلالهما علـــى قيـام السادة الوزراء بوضع خطة فى مجال تشغيل العمالة على ان تشمل خطة كل وزارة برامـج واضحة وتوقيتات محدده مع بيان اسلوب تمويل الوظائف .

وقد وآفاتنا بعض الجهات بخطتها كما يلى :

برامج الوزارات لخفض حجم البطالة (التشغيل) منذ ديسمبر ١٩٩٩

الوزارات	البرنامج المستهدف (وظيفة)	الخطوات التى اتخذت حتى الآن
التعليم العالى	٢٨٦١	تم الاعلان
التنمية المحلية	٢٩٧٧١	لم يتم
الصحة والسكان	٢٩٥١١	٢٩٠٠٠
الموارد المائية والرى	٣٦٥٤٨	لم يتم
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	٤٩٠	لم يتم
الصندوق الاجتماعى	٢٠٠,٠٠٠	٣٤٣٢٦
الاوقاف	٤٢٣٩٨	٦٠٠٠
الانتاج الحربى	٣٦٠٠	لم يتم
وزارة الزراعة	٦٥٩٨	٦٥٠٠
التربية والتعليم	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
وزارة المالية	٣٠٠٠	٣٠٠٠
الازهر الشريف	٧٠٠٠	٧٠٠٠
التأمينات الاجتماعية	————	————
وزارة القوى العاملة والهجرة	٢٠٠ ,٠٠٠	تم تعين عدد ٨٧١٥١ فى القطاعين الخاص والاستثمارى
العشرة الأوائل من الكليات والمعاهد العليا عامى ٩٨ / ١٩٩٩		٧٠٠٠
للمعوقين (ذوى العاهات الخاصة)		٧٥٠٠

هذا بالاضافة الى احتياجات التشغيل بوحدات الدولة الاخرى

<u>هذا فضلا عن الاهتمام بتطوير وتحديث مكاتب الاستخدام على مستوى الجمهورية</u>

التعاون مع المنظمات الدولية بأجراء تطوير شامل لمكاتب الاستخدام حتى تتمكن الوزارة من الانتقال من دورها التقليدى الذى كانت تمارسه وهو تسجيل راغبى العمل الى دور هام ومطلوب وهو البحث عن فرص عمل للمتعطلين وتقديم المشروعات الصغيرة والتفاعل التام مع سوق العمل وقد بدأت الوزارة بالفعل بتطوير عدد (١٠) مكاتب نموذجية فى كل

من القاهرة / الجيزة / الشرقية / الاسماعيلية/ كفر الشيخ / مع التركيز علـــى المنـاطق والمجتمعات الصناعية والزراعية والعمرانية الجديدة .

ان هذا التطور والتحديث سوف يؤدى الى ايجاد نوع مــن التكــامل فــى التشـغيل بيــن المحافظات المختلفة .

ومن ثم تم تعديل بعض القرارات الوزارية المكملة لقانون العمل حيث تقوم الوزارة بتعديـل القرار ١٩ لسنة ٨٢ الذى يلزم شركات ومنشآت القطاع الخاص بتعييـــن بعـض المـهن والوظائف الشاغرة لديها عن طريق المسجلين بمكاتب القوى العاملة حيث يتم الغاء بعـض هذه المهن والوظائف لاطلاق يد القطاع الخاص في شغلها لارتباطها الوثيق لطبيعة العمـل والبعض يتطلب مواصفات شخصية معينة .

كما يهمنا ان نوضح فى هذا المجال ان الوزارة قامت باتخاذ مايلى:-

- <u>اجراءات متعددة لانشاء وكالة قومية للاستخدام</u>

يمثل فيها اطراف العمل الثلاثة (حكومة / عمال / اصحاب اعمال) اهدافها :-

- المساهمة الفعالة فى حل مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة واسـتيعاب الفائض من العمالة
- التعامل مع الآثار الجانبية لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتعديل الهيكلى .
- خلق وتطوير وتحديث قاعدة معلومات عن سوق العمل
- وضع الاسس التى تقوم عليها السياسات التعليمية والاجتماعية والتدريبية
- تطوير برامج التدريب واعادة التدريب التحويلى وفق متطلبات سوق العمل الجديدة
- دراسة سوق العمل بالداخل والخارج من اجل التعرف على العجز والفائض .
- توفير خدمة متميزة فى مجال التشغيل لكل من طالب العمل والمنشآت ذات الحاجة .
- تطوير خدمات التدريب والتوجيه المهنى والتدريب التحويلى بما يتلاءم مع ا احتياجـات السوق الجديدة

وفى هذا الاطار تقوم الوزارة حاليا ومن خلال برنامج التعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية بأجراء الدراسات اللازمة لانشاء الوكالة ووضع الاطار القــانونى والـهيكل الوظيفي لها والميزانية والتمويل المقترح بشأن انشائها وسوف تنشأ الوكالة استنادا لاحكـام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ٨١ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٩ منه التى تفوض وزير القوى العاملة والهجرة فى اصدار قرارات وزارية بشأن اى اتفاقية او مشروع يراد انشاءه او

تشكيله ليؤدى رسالة او هدف قومى معين فى مجال القوى العاملة وذلك لتوفير فرص العمل للحد من البطالة ووضع النظم الكفيلة بإتاحة هذه الفرص لطالب العمل •

ومما يهمنا ان نوضح قيام الوزارة بجهود معاونة فى رسم سياسات الاستخدام وخلق فرص عمل فى جمهورية مصر العربية

- ولعل من ابرز هذه الجهود انشاء المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب والصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروع مبارك القومى لتمليك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

ويختص المجلس برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية ووضع برنامج قومى شامل لتنميتها واستخدامها الاستخدام الامثل بما يحقق الاهداف الآتية :-

١. الربط بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى والادارة •
٢. الاستخدام الارشد للقوى البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية فنيا ومهنيا واداريا
٣. التنسيق بين الجهات المعنية بالقوى البشرية تخطيط وتنمية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة •
٤. متابعة وتقييم سياسات وخطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التعليم الفنى والتقنى والتدريب الادارى والمهنى •
٥. نشر الوعى التدريبى بما يحقق الاستجابة الواعية لمتطلبات التدريب على كافة المستويات وبما يمكن من اعداد القادة الاداريين •
٦. وضع اسس تمويل خطط تنمية القوى البشرية ومشروعات وبرامج التدريب •
٧. دراسة موقف العرض والطلب على العمالة المدربة فى مختلف قطاعات الدولة فى القطاعين العام والخاص واقتراح الاجراءات والسياسات للتنسيق بين الطلب على العمالة وبين الاحتياجات الفعلية ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية •
٨. دراسة الاجراءات اللازمة لمتابعة مستوى التكنولوجيا لاختيار المناسب منها لتطبيقه ، واقتراح ما يلزم لاختيار واستيراد وتطويع تلك التكنولوجيا بما يحقق الاستخدام الامثل للقوى البشرية ورفع مستوى الانتاج الزراعى والصناعى والحرفى والتجارى فى القطاعين العام والخاص •

ونص القرار الجمهورى على ان يعاون المجلس فى مباشرة اختصاصاته وفى متابعة تنفيذ ما يصدره من قرارات لجنتان :-

الاولى : لجنة تخطيط القوى العاملة والهجرة ويرأسها وزير القوى العاملة والهجرة .
الاخرى : لجنة تخطيط القوى العاملة والتدريب ويرأسها وزير الدولة للتنمية الادارية وتختص اللجنتان بوضع خطط وبرامج استخدام وتنمية القوى العاملة والتنسيق بين الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه .

ونص القرار الجمهورى على ان يكون للمجلس امانة فنية متخصصة تتولى اجراء الدراسات واعداد الموضوعات للعرض على المجلس وذلك بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء .

الصندوق الاجتماعى للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ وقد أنشئ هذا الصندوق من اجل احداث التآلف الاجتماعى بين اهداف وايجابيات الاصلاح الاقتصادى فى الاجل الطويل وبين اثاره وسلبياته فى المدى القصير .

وتستهدف برامج الصندوق تعبئة الموارد المالية الدولية والمحلية وتنسيقها وادارتها للتخفيف من الآثار المترتبة على برنامج الاصلاح الاقتصادى وعوده العمالة المصرية من الخارج مع السعى الى التحسن المستمر لمعيشة الافراد محدودى الدخل من خلال تشجيع اقامة مشروعات التنمية والمشروعات الصغيرة والمشاركة الشعبية لتخطيط البرامج الانمائية والبيئية وتنفيذها على المستوى المحلى .

وتتكون موارد الصندوق من المنح والهبات والمبالغ التى ترد من الافراد والحكومات الاجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية والمبالغ التى تخصص له من الموازنة العامة للدولة .

وتكون موارد الصندوق العديد من المشروعات التى تتيح فرص عمل للمتعطلين منها :
مشروع نشر الصناعات الحرفية لخلق فرص عمل جديدة لشباب الخريجين فى مجالات الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والتريكو والملابس الجاهزة وصناعة الاثاث وصناعة الاحذية وتقرر تنفيذ المشروع بمحافظة الشرقية ، الاسماعيلية ، اسيوط ، الفيوم ، الدقهلية ، المنيا ، الغربية ، كفر الشيخ

- المشروع المتكامل للتنمية الريفية بالقرى المصرية - ويهدف المشروع الى توفير فرص عمل حقيقية ومنتجه لاعداد متزايدة من الشباب الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالعمل ، ويغطى المشروع المتكامل مشروعات المياه والصرف الصحى بالقرى ومشروعات

- الطرق القروية الى جانب مشروعات عامة صغيرة اخرى (ردم البرك ، ترميم المدارس والوحدات الصحية والمنشآت الاخرى ، وقاية الجسور • الخ)
- مشروع الاسر المنتجة وقد تم البدء فى التنفيذ وتم التعاقد مع جمعيات الاسر المنتجة
- مشروع حماية الحرفين تحت اشراف الاتحاد التعاونى الانتاجى وسيتم تنفيذ المشروع فى اربع محافظات هى الشرقية ، الاسماعيلية ، الفيوم ، اسيوط
- مشروع حماية جوانب مجرى النيل ، وسيتم البدء فى المشروع بطول كيلو متر فى المنطقة المنشأة بمحافظة سوهاج على ان يمتد تنفيذ المشروع بطول ١٠٠ كم •• ويستهدف المشروع تشغيل العمالة العاطلة فى مناطق الحماية والتطوير ، مع اضافة مساحة من الاراضى تستغل كمشاتل تؤجر وتباع للشباب •
- مشروع خلق فرصة عمل جديدة عن طريق تنمية بعض الصناعات الصغيرة القائمة ويهدف هذا المشروع الى خلق فرص عمل من خلال تطوير الورش الانتاجية القائمة والتى لديها المقومات التسويقية والفنية والادارية للتطوير والتوسيع وسيتم التركيز على مناطق القاهرة وبور سعيد ودمياط والمنيا وسوهاج وقنا واسوان •
- مشروع اقامة وتشغيل مجمع المشروعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان وقد بلغت فرص العمل التى تم خلقها عن طريق الصندوق ٤٢٠ الف فرصة عمل •

❖ تمليك الاراضى المستصلحة لشباب الخريجين

يعد مشروع الرئيس مبارك القومى لتمليك مساحات من الاراضى المستصلحة للخريجين - والذى ينفذ جنبا الى جنب مع تمليك الاراضى لصغار الفلاحين من الخطوات الايجابية عن طريق خلق فرص العمل المنتجة ، وحل مشكلة البطالة بين الشباب •

ويهدف هذا المشروع القومى الى المساهمة فى حل مشكلة البطالة عن طريق اتاحة فرصة تملك مزرعة صغيرة للشباب من خريجى الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة وتكوين مجتمعات زراعية جديده متكاملة الخدمات فى مشاريع التوسع الزراعى الافقى واستثمار طاقات الشباب المعطلة • وتنمية الاراضى المستصلحة الجديدة باتباع وسائل التكنولوجيا الحديثة ، ورفع انتاجياتها •

ومن المستهدف فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية -(٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ٩٧) تمليك مالايقل عن ٥٠ الف فدان سنويا تستوعب حوالى عشرة آلاف خريج سنويا ، يدخلون فى قطاع صغار المنتجين الزراعيين • وقد تحقق المستهدف •

وتشير بيانات جهاز التنمية وشئون الخريجين بالاراضى الجديدة التابع لـوزارة الزراعـة واستصلاح الاراضى انه قد تم منذ بداية العمل بالمشروع - توزيع مساحات من الاراضـى المستصلحه على عدد يقرب من ٨٠ الف خريج .

وسوف يحقق المشروع القومى لتمليك الاراضى المستصلحة على الخريجين ما تحرص عليه الحكومة المصرية من حماية للعدالة الاجتماعية وتحقيق البعد الاجتماعى للاصلاح الاقتصادى فضلا عما سيؤدى اليه من زيادة فى انتاج القطاع الزراعـى ورفـع معـدلات الادخار والحد من استيراد الحبوب والمواد الغذائية .

ونظرا للمهام التى تقوم بها الوزارة ايضا اجراء دراسه شاملة عن القطاع غير المنظم حيث يعد هذا القطاع من القطاعات التى يجب ان تحظى باهتمام بالغ لانه فى نمو مستمر ويستوعب اعداد كبيرة من القوى العاملة تقارب نحو ٤٠ % من حجم القوى العاملة على مستوى الدولة .

كما انه يساهم بنسبة عالية فى الناتج المحلى وخاصة فى مجـال الزراعـة والخدمـات وتهدف الوزارة من هذه الدراسة الى التعرف على مجالات العمل ونوعية العمالة فى هـذا القطاع وسبل تنمية فرص العمل به وكيفية دفعه الى خطة القطاع المنظم بمايكفل الحمايـة للعاملين بهذا القطاع .

وقد تمت المرحلة الاولى من الدراسة خلال العام ٩٨ / ٩٩ وتتلوهـا المرحلـة الثانيـة والاخيرة خلال العام ٩٩ / ٢٠٠٠

والله الموفق ،،

وزارة القوى العاملة والهجرة

الادارة العامة للاستخدام الداخلى

بيان

بأجمالى فرص العمل الواردة من مديريات القوى

فى الفترة من ٥/ ٩ / ٩٨ حتى ٥ / ١ / ٢٠٠٠

م	المحافظة	اجمالى فرص	فرص عمل تم شغلها	النسبة المئوية للمشتغلين	فرص عمل لم تشغل واعيد الاعلان عنها	فرص عمل تحت الاختيار
١	القاهرة	٥١١٧٢	٣٣٦٧٦	%٦٥	٥٣٠١	١٢٦٩٥
٢	الجيزة	٢٨٨٠١	١٥٢٣٩	%٥٣	٦١٠٩	٧٤٥٣
٣	الاسكندرية	٣٦٠٣٣	٢٨١٩٤	%٧٠	٣٦٠٠	٤٢٣٩
٤	الغربية	١٣٣٩٦	٦٤٢٣	%٤٨	٢٢٨٢	٤٦٩٠
٥	القليوبية	١٢٠٣٤	٧٢٧٤	%٦٠	٢٧٥٢	٢٠٠٤
٦	البحيرة	١٢٠٠٤	٥٧٩٤	%٤٨	٢٤٤٨	٥٠٦٢
٧	الشرقية	١٠٧٧٨	٧٥٩٣	% ٧٠	٨٧٤	٢٣١١
٨	كفر الشيخ	٧١٧٣	٦٠٧	%٨	٣٢	٦٥٣٤
٩	الدقهلية	٧٠٤٦	١٩٠٣	%٢٧	٧٨٦	٤٣٥٧
١٠	المنيا	٣٨٤٢	لم يرد منها	تقارير متابعة	حتى	تاريخه
١١	البحر الاحمر	٣٣١٩	لم يرد منها	تقارير متابعة	حتى	تاريخه
١٢	المنوفية	٣٠٢٢	١٧٠٢	%٥٦	٦٥٤	٦٦٩
١٣	دمياط	٢٤٦٤	٧٠٥	%٢٩	١١٥٢	٦١٣
١٤	سيناء الجنوبية	٢٤٧٦	١٨٣٠	%٧٤	١٩٠	٤٥٦
١٥	اسيوط	١٧٨٢	٣١٠	%١٧	٨٦	١٣٨٦
١٦	الوادى الجديد	١٦٧٠	٥٥٠	%٣٣	٢١	١١٠٠
١٧	قنا	١٣٢٩	١٦٣	%١٠	٢٠٢	٩٦٤
١٨	الاسماعيلية	١٦٠٤	٥١٢	%٣٢	٢٥٢	٨٤٠
١٩	السويس	١٢٢٦	٢٢٥	%١٨	٣٩	٩٦٢
٢٠	بور سعيد	١١١٤	١٠٠	%٩	٣	١٠١١
٢١	سيناء الشمالية	١٠١١	٦٧٦	%٦٧	٢٢٥	١١٠
٢٢	الفيوم	٧٤٦	١٤٨	%٢٠	ـــ	٥٩٨
٢٣	اسوان	٩٢٢	لم يرد منها	تقارير متابعة	حتى	تاريخه
٢٤	بنى سويف	٩٢٩	لم يرد منها	تقارير متابعة	حتى	تاريخه
٢٥	مرسى مطروح	٦٠٠	١٠٣	%١٧	ـــ	٤٩٧
٢٦	سوهاج	٩٨	٣٥	%٣٦	ـــ	٦٣
٢٧	الاقصر	٧٥	١٩	% ٢٥	ـــ	٥٦
الاجمالى		١٩٦٨٤٩	١٠٣٧٤٦	%٥٣	٢٦٠٠٧	٥٨١٧٥


Bibliotheca Alexandrina
0271938